

الدكتور
عبد المجيد اسماعيل حقي

الوضع القانوني للاقاليم عربستان في ظل القواعد الدولية



حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

١٩٧٤

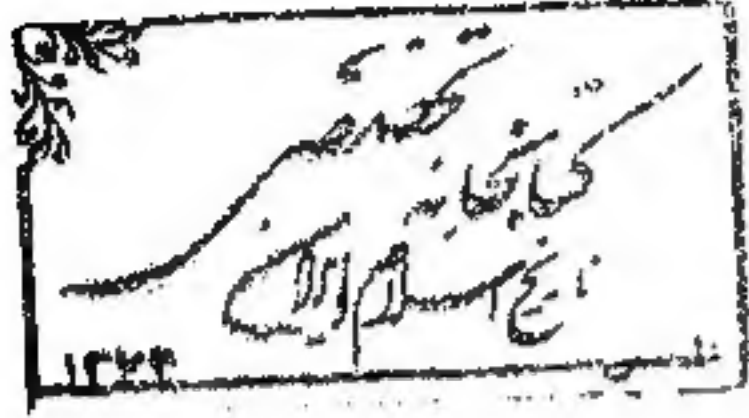
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿وَإِنْ طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُوا فَأَصْلَحُوا
بَيْنَهُمَا فَإِنْ بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَىٰ فَقَاتِلُوا الَّتِي
تَبَغَىٰ حَتَّىٰ تَفِيءَ إِلَىٰ أَمْرِ اللَّهِ فَإِنْ فَاءَتْ فَأَصْلَحُوا
بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ وَأَقْسِطُوا إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ *
إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلَحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ
وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾

[صدق الله العظيم]

مطبعة المدني

٦٨ شارع المباسية - القاهرة



الإهداء

إلى كل من يؤمن بحق الشعوب في تقرير مصيرها . . .

إلى كل من يدين التفرقة العنصرية بأشكالها كافة . . .

أقدم عصارة جهدي في هذا البحث خطوة على طريق تحسين

العلاقات بين العراق وإيران ونحو مجتمع دولي أفضل تسوده

مبادئ العدل والقانون .

المصطلحات الأجنبية المستخدمة في هذه الرسالة

Adm.	British Admiralty Office
A.D.P.I.L.C	Annual Digest of Public International law Cases
A.J.I.L.	American Journal of International law
B.C.F.	British Confidential Files
B.Y.B.I.L.	British Yearbook of International law
C.O.	British Colonial Office
D.S.	Detailed Statistics
F.O.	British Foreign Office
G.A.	United Nations General Assembly
I.C.J.	International Court of Justice
P.C.I.J.	Permanent Court of International Justice
U.N.	United Nations
W.O.	British War Office
Y.U.N.	Yearbook of the United Nations

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مُقَدِّمَةٌ

تؤدي رابطة الجوار غالباً إلى ارتباط الدول المتجاورة فيما بينها بعلاقات مبنية على الود والتفاهم والتعاون المشترك . ولكن هذه الرابطة نفسها وبرغم جذورها التاريخية الموعلة في القدم ، خلقت بين العراق وإيران مشكلتين ، إحداهما^(١) مشكلة إقليم عربستان التي استعصت على الحل وكانت دائماً من الأسباب التي تغير النزاع بينهما منذ ما يقرب من نصف قرن من الزمان .

وإذا كانت مشكلة إقليم عربستان تفرض نفسها كعامل مثير للنزاع بين العراق وإيران ، وإذا كان وجودها يؤثر على العلاقات الودية بين هذين الإقليمين ، بل يؤدي تطورها في بعض الأحيان إلى وقوع اشتباكات مسلحة بينهما . بحيث أن استمرار بقاءها يهدد استقرار السلم والأمن في منطقة الخليج العربي ، فإنها أوجب ما تكون إلى التحليل والدراسة القانونية التي تستهدف إيجاد حل عادل لها .

ولعلنا نلاحظ من استقراءنا للمجتمع الدولي في الوقت الحاضر أن الصفة الغالبة في العلاقات الدولية الميل إلى حل المنازعات والمشاكل المعلقة بالوسائل السلمية تحقيقاً لمصلحة المجتمع الدولي في السلم والأمن والاستقرار . ومن هنا تظهر أهمية دور الباحث القانوني واضحة ، فهو بإخضاعه المشاكل الدولية

(١) المشكلة الأخرى (الحدود العراقية الإيرانية) كانت موضوع رسالة دكتوراه في القانون الدولي قدمت لجامعة القاهرة سنة ١٩٧٠ من قبل الزميل الدكتور جابر إبراهيم الراوي .

الدراسة والتحليل القانوني إنما يساهم في حلها لأنه يقدم أساساً سليماً تستند إليه الدول ذات العلاقة في تلمسها للوسائل المختلفة لحل المشكلة على الوجه الذي يحقق مصلحة المجتمع والقانون الدولي . ولذلك فلم يكن الهدف من اختيارنا لموضوع (الوضع القانوني لإقليم عربستان في ظل القواعد الدولية) أن يكون مجرد بحث يقدم لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق فحسب ، وإنما كان الدافع الأساسي وراء هذا الاختيار أن نساهم في حل مشكلة دولية تؤثر على العلاقات العراقية الإيرانية وتخلق توتراً في منطقة الخليج العربي قد يؤدي استمراره إلى تطورات ليست في صالح دول المنطقة ، عن طريق معالجتها على ضوء ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي . ولا ريب أن ذلك يضيف على دراستنا أهمية لا يمكن إنكارها .

وبالتالي فإن دراستنا هذه ليست مجرد بحث في مشكلة قانونية معينة (رغم أهميتها النظرية) فحسب ، وإنما هي محاولة جديدة لحل مشكلة مزمنة يؤثر بقاؤها على العلاقات الودية بين العراق وإيران . بل إننا نستطيع القول ، دون مبالغة ، بأنها خطوة صحيحة في اتجاه حلها مادامت تستهدف التوصل إلى حقيقة المشكلة من الناحية القانونية متبعة في ذلك أسلوب المنهج العلمي الحيادي .

وإذا كان حل مشكلة إقليم عربستان لا يتأتى إلا بالوصول إلى حقيقتها ، فقد رأينا أن ذلك يستلزم دراسة المراجع الإيرانية وعلى وجه الخصوص الرسمية منها إضافة إلى المراجع العربية ، بقصد تقليب وجهات النظر المختلفة في هذه المشكلة وترجيح الجانب القانوني بعد استبعاد الجانب السياسي ، مستهدفين من ذلك أن نخرج في نهاية دراستنا بالحقيقة المحررة لتلك المشكلة ، ضمن إطار قانوني صادق مستند إلى منطق البحث العلمي المحايد على أساسين :

أولاً : تلمس حقيقة مشكلة إقليم عربستان بهدف إلقاء الضوء على الجوانب الغامضة في هذه المشكلة ، على أساس أن توضيح تلك الجوانب سيؤدي حتماً إلى رفع الغموض الذي يحيط بالمشكلة نفسها ويعيق حلها ، الأمر الذي سيجعل من السهل على أطراف النزاع فهم جوهر الخلاف بينهما . ولعل ذلك يمثل تطوراً مهماً وجدياً في سبيل إيجاد حل عادل وسلمي لتلك المشكلة التي تزداد تعقيداً يوماً بعد يوم .

ثانياً : تزويد المكتبة العربية بمرجع قانوني يبحث في مشكلة إقليم عربستان ذلك أن الدراسات التي وضعت باللغة العربية — رغم ندرتها — لم تقدم لتلك المشكلة ما تستحقها من دراسة حيث انصبت في غالبيتها على بحث الجانب السياسي للمشكلة بأسلوب حماسي عاطفي دون أن تقدم حلولاً منطقية تستند إلى قواعد القانون الدولي العام على الرغم من أهمية الدور الذي يمكن أن يلعبه هذا القانون في حل المشاكل الدولية .

منهج البحث :

إذا كان حل مشكلة إقليم عربستان لا يتأتى إلا بالتوصل إلى حقيقتها ، فإن تحقيق ذلك يفترض في رأينا — مادامنا نتبع أسلوب المنهج العلمي — أن تشمل دراستنا :

أولاً - أسباب المشكلة

ما دمنا نستهدف المساهمة في حل مشكلة عربستان التي تنير النزاع بين العراق وإيران ، لذا فقد تعين علينا البحث في الأسباب التي أدت إلى نشأة هذه المشكلة بالكشف عن جذورها .

وإذا كان السبب الرئيسي لنشأة المشكلة يرجع في رأينا إلى الوجود الفعلي

للدولة الإيرانية في إقليم عربستان ، الذي ترتب نتيجة للحرب التي شنتها سنة ١٩٢٥ ضد الدولة الكعبية ، فاعمل ذلك يشير تساؤلات عديدة :

١ — ماهية الوضع القانوني لإقليم عربستان قبل سنة ١٩٢٥ ؟ فإذا كان الوجود الفعلي للدولة الإيرانية قد ترتب نتيجة للحرب التي شنتها ضد الدولة الكعبية ، فإن التوصل إلى حقيقة الوضع القانوني للإقليم يفترض ابتداءً البحث فيما إذا كانت الدولة الكعبية تمثل فعلاً ما يسمى بالدولة في لغة القانون الدولي العام .

٢ — مدى مشروعية تغيير المركز القانوني لإقليم عربستان في سنة ١٩٢٥ ؟ فإذا كانت الدولة الإيرانية قد غيرت المركز القانوني لهذا الإقليم نتيجة للحرب التي شنتها في تلك السنة ، فإن تكييف مدى مشروعية هذا التغيير يفترض البحث في مدى قانونية تلك الحرب على ضوء قواعد القانون الدولي التي كانت سارية في ذلك الحين .

ثانياً - وضع المشكلة في الوقت الحاضر

إذا كان تغيير الدولة الإيرانية للمركز القانوني لإقليم عربستان سنة ١٩٢٥ قد أنشأ وضعاً جديداً للإقليم ، فلا ريب في أن استمرار هذا الوضع على ما هو عليه منذ تلك السنة وحتى الوقت الحاضر يشير تساؤلات عديدة :

١ — ما هو أثر استمرار وضع اليد الإيرانية على إقليم عربستان منذ سنة ١٩٢٥ وحتى يومنا هذا على المركز القانوني للإقليم ، على ضوء الاعتبارات التي ترجح تغيير أو عدم تغيير الوضع الراهن في الإقليم ؟ وما هو أثر استمرار بقاء الوضع الراهن على الحقوق الإنسانية لشعب عربستان ؟

٣ — منذ سنة ١٩٥٦ والجهة القومية لتحرير عربستان تطالب بحق شعب

عربستان في تقرير مصيره وتدعم مطالبها بنشاط مسلح موجه ضد مظاهر الوجود الإيراني في الإقليم ، الأمر الذي يستلزم توضيح موقف القانون الدولي من هذه المطالبة ، وإمكانية تطبيق حق تقرير المصير في إقليم عربستان ، والمشاكل التي قد يثيرها هذا التطبيق ، ومدى التزام الدولة الإيرانية بالسماح لشعب عربستان بالتمتع بذلك الحق .

وقد رأينا أن الإجابة عن هذه التساؤلات تقتضي تقسيم دراستنا إلى قسمين رئيسيين :

يختص القسم الأول بدراسة مدى انطباق صفة الدولة على النظام القانوني والسياسي في إقليم عربستان قبل سنة ١٩٢٥ ، ومدى مشروعية تغيير المركز القانوني للإقليم في تلك السنة ، وتحليل الوضع الراهن في الإقليم على ضوء قواعد القانون الدولي ، وأثر استمرار بقاء الوضع الراهن على الحقوق الإنسانية والحريات الأساسية لشعب عربستان .

ويتناول القسم الثاني دراسة القيمة القانونية لحق تقرير المصير ، وموقف القانون الدولي من مطالبة الجهة القومية لتحرير عربستان بذلك الحق وإمكانية تطبيقه ، والمشاكل التي قد يثيرها تطبيقه في إقليم عربستان .

وإذا كنا قد اتخذنا المنهج العلمي أسلوباً للدراسة في هذا البحث ، فإن الأسلوب الموضوعي لذلك المنهج يفترض أن تشمل دراستنا التطور التاريخي لإقليم عربستان حتى سنة ١٩٢٥ ، لكي لاتأتي دراستنا القانونية منفصلة عن التطورات التاريخية في الإقليم من ناحية ، وعلى أساس أن الدراسة التاريخية تستقي الضوء على كثير من المسائل التفصيلية التي سنعالجها في سياق البحث من ناحية أخرى ، ولذلك فقد خصصنا القسم التمهيدي لدراسة التطور التاريخي في

إقليم عربستان بصورة مختصرة وبالقدر الذى يكفى لتحقيق الهدف من هذه الدراسة ضمن الإطار القانونى للرسالة كلها .

وأنهينا دراستنا بخاتمة ذكرنا فيها خلاصة ما توصلنا إليه من نتائج ، واقترحنا حل هذه المشكلة الدولية بوسيلة رأينا أنها أكثر ملائمة مع الصفة القانونية لهذا البحث وتتنسق مع مبادئ القانون الدولى العام وميثاق الأمم المتحدة .

القسم التمهيدى : التطور التاريخى لإقليم عربستان حتى سنة ١٩٢٥ .

القسم الأول : تطور المركز للقانونى لإقليم عربستان .

القسم الثانى : حق شعب عربستان فى تقرير مصيره .

القسم التمهيدى

التطور التاريخى

لإقليم عربستان حتى سنة ١٩٢٥

مقدمة

غالباً ما تتصدر دراسة فقهاء القانون الدولي للمواضيع المختلفة في هذا القانون لحظة موجزة اراحل تطوره التاريخي. واقتداء بهؤلاء الفقهاء فإننا سنقدم فيما يلي عرضاً موجزاً لتاريخ عربستان قبل البدء بالدراسة القانونية ، لكي يكون بالإمكان تحليل الوضع الراهن في الإقليم تحليلاً قانونياً سليماً على ضوء مراحل تطوره التاريخي .

وتأسيساً على ذلك فإننا سنتعرض في هذا القسم إلى المراحل التاريخية المختلفة التي مرت بإقليم عربستان منذ العصور التاريخية الأولى .

ولعل تغيير المركز القانوني لإقليم عربستان في سنة ١٩٢٥ — الذي تسبب في نشأة المشكلة موضوع البحث — يفترض : -

١ — دراسة المرحلة التاريخية الأخيرة التي مرت بإقليم عربستان وحتى سنة ١٩٢٥ بصورة منفصلة عما سبقها من المراحل التاريخية بالنظر لأهميتها بالنسبة لدراستنا .

٢ — انتهاء الدراسة التاريخية لإقليم عربستان في سنة ١٩٢٥ على أساس إخضاع الفترة التي تليها للتحليل القانوني .

التعريف بإقليم عربستان جغرافياً :

يقع إقليم عربستان في أقصى الجناح الشرقي للوطن العربي في المنطقة المحصورة بين الجبال والبحر على رأس الخليج العربي من الشرق^(١) .. ويحده

(١) راجع : أحمد عطية الله - القاموس السياسي - القاهرة ١٩٦٨ الطبعة الثالثة ص ٧٩٤ .

من الشرق جبال البختيارية ومن الشمال جبال كردستان. وتعرف هذه السلسلة من الجبال الممتدة في شرق الإقليم وشماله باسم جبال زاجروس^(١) التي هي الحدود الفاصلة بين عربستان وإيران . . . ويحد الإقليم من الغرب العراق ، ومن الجنوب الخليج العربي^(٢) .

المساحة الحقيقية لإقليم عربستان هي (١٨٥) ألف كيلو متر مربع، ولكنها أصبحت في الوقت الحاضر (١٥٩٦٠٠) كيلو متر مربع بعد استقطاع مساحات من أراضي الإقليم وضمها إلى بعض المحافظات الإيرانية المجاورة للإقليم ، وعلى النحو التالي : -

١ - ١١٠٠٠ كيلو متر مربع استقطعت من الجزء الجنوبي للإقليم وضمت إلى محافظة فارس .

٢ - ١٠٠٠٠ كيلو متر مربع استقطعت من الجزء الشرقي للإقليم وضمت إلى محافظة أصفهان .

٣ - ٤٤٠٠ كيلو متر مربع استقطعت من الجزء الشمالي الغربي للإقليم وضمت إلى محافظة كرمنشاه .

ويتكون سطح عربستان من الرواسب الطموية التي جلبتها الأنهار التي تصب في شط العرب . ويقسم سطح الإقليم إلى : -

القسم الشمالي

تسكون الأرض فيه منحدرات تدريجياً من أسفل سلسلة جبال زاجروس

(١) راجع: Chesney (Francis R.) : The Expedition for the survey of the Rivers Euphrates and Tigris by Order of the British Government in the years 1835, 1836 and 1837, London 1850, vol. 1, P. 192.

(٢) راجع : Encyclopaedia Britannica, vol 13, Publisher William Benton, U.S.A. 1968, P. 74.

وتحتوي الأرض في هذا القسم على بضع قطع صخرية متكسرة ، ولكنها بصفة عامة خصبة وخالية من الصخور . وأهم التلال الموجودة في هذا القسم هي تلال منيور ومشداخي وخضر وخانو وأهواز .

القسم الجنوبي

يتكون من سهل واسع ، جزء منه صحراوي والقسم الأعظم منه مزروع وكثير الخصوبة ولا توجد فيه مرتفعات عدا بعض الهضاب النادرة في مقاطعة الهنديان .

وإذا كان إقليم عربستان قد تميز في وقت ما بكثرة أنهاره إلا أن أكثرها جف في الوقت الحاضر حيث لم تبق إلا بعض الأنهار ، وأهمها : -

أولاً : نهر بهمنشير : يتفرع من الضفة اليسرى لنهر الكارون فوق مدينة الحمرة بميلين ويتجه نحو الجنوب ليشكل الحدود الشرقية لجزيرة عبادان ، ثم يدخل الخليج العربي في نقطة تبعد حوالي عشرة أميال شرق مدخل شط العرب ، ويبلغ طول هذا النهر بمجرأه المتعرج أربعة وخمسين ميلاً بخط مستقيم ويتراوح عرضه بين ٣٠ - ٦٠٠ ياردة وحتى نصف ميل عند وصوله قرب مصبه في الخليج العربي .

ثانياً : نهر شاور : ينبع من السهل الواقع بين نهري أبي ذر والسكرخة مقابل إيوان كرخة واتجاه النهر جنوب الجنوب الشرقي من منبعه وطول مجراه ستون ميلاً تقريباً وعرضه من ٢٥ - ٣٠ ياردة وهو يسير موازياً لنهر السكرخة حتى ينضم إلى نهر أبي ذر بواسطة فرعين يفترقان عند الخواسية (شرش وخارور) ويصبان في نهر أبي ذر على بعد ٢٦ ميلاً من بندقيير .

ثالثاً : نهر جوبال : يسمى هذا النهر السهل الواقع بين رامز وأهواز ، ويأخذ مائه من نهر رامز في نقطة تبعد خمسة أميال شرق مدينة رامز . ويسير هذا النهر باتجاه شمالي غربي موازياً للتلال الجبلية التي تحاذي مقاطعة رامز حتى يمر بكوت الشيخ التي تبعد اثني عشر ميلاً عنه باتجاه جنوبي . وبعدها بثلاثة أميال يغير النهر اتجاهه إلى الجنوب الغربي . ويمر بعد ذلك بستة أميال شمال غرب قرية المربشية حيث ينضم إليه بالقرب من هناك فرعين . وبعد تسعة أميال من المربشية يتقاطع النهر مع الطريق البري بين الناصرية وهرمز^(١) ثم ينحني النهر إلى الغرب حيث يتوزع جنوباً بعد ثمانية أميال في قنوات صغيرة تنتهي في مسنقع شاذة .

رابعاً : نهر أبي دز : ينبع هذا النهر قرب بلدة بروجرد جنوبي غربي إيران ، وبعد أن ينضم إليه نهر كركي يدخل إقليم عربستان في نقطة تبعد حوالي خمسة عشر ميلاً شمال مدينة دزفول . وبعد أن يترك هذه المدينة على ضفته اليسرى يصب فيه نهر بالا من الضفة اليمنى على مسافة أحد عشر ميلاً أسفل مدينة دزفول . وقرب هذا المكان يغير النهر اتجاهه إلى الجنوب الغربي ، وبعد أربعة عشر ميلاً ينضم إليه نهر عجرب حيث يصبح اتجاه النهر جنوبي شرقي بعد كوت بندر وحتى عشرة أميال من الضفة اليمنى لنهر السكارون أعلى ويس حيث ينضم إليه نهر شاور على ضفته اليمنى ثم ينحرف شمال شرقي ليصب في السكارون عند مفترقه إلى قناتي شطيط وجرجر .

خامساً : نهر الجراحی : ينبع من جبال مارجون في منطقة البخترية حوالي أربعة عشر ميلاً شمال شرق مدينة بهبهان واتجاهه جنوبي غربي ، ويكون

(١) في آخر الأمراء العرب في إقليم عربستان سنة ١٩٠٥ على هذا النهر ، رشتي قناة لارواه أراضي البنة جنوباً بعدة أميال .

اتجاه النهر شمالاً عند دخوله إقليم عربستان حتى جنوب رامهرمز حيث يتجه جنوب الجنوب الغربي حتى الفلاحية . ثم ينحني النهر جنوباً على بعد ستة أميال من المدينة حيث يلتقي بقناة من نهر السكارون قرب السابلة ليضم بعدها في المسنقعات ، وما يبقی منه يسمى قناة ماراد الفلاحية .

سادساً : نهر الهنديان : يتكون هذا النهر من تجمع عدة أنهار في سهل زبدان وهي أنهار خير آباد وآب شیرين وشولتان وآب شور . ثم يسير في طريقه جامعاً فروع أنهار أخرى مثل زهرة وكميل . ويدخل النهر إقليم عربستان عند قرية شیر آباد حيث يسير غرباً فشمالاً فغرباً حتى يصل إلى البحر جنوب غربي مدينة الهنديان بعشرة أميال . ولكنه لا يصب فيه مباشرة بل يستمر في سيره غرباً لتسعة أميال ويكون مداه من ساحل البحر في حدود ٢ - ٣ أميال وأخيراً يصب في الخليج العربي في نقطة تبعد ستة عشر ميلاً جنوب غربي مدينة الهنديان .

سابعاً : نهر الكرخة : يتكون هذا النهر من ثلاثة عيون مائية هي صيرة وكشكان وآب زال وتقع كلها شرق كرمشاه في لرستان الغربية ويسير النهر موازياً للكمة الرئيسية لجبل كبير^(١) حيث يدخل سهول عربستان بعد ذلك في نقطة تبعد خمسة عشر ميلاً غرب نهر دز ويكون اتجاه النهر شرقي وجنوبي ثم يسير بعد ذلك باتجاه جنوب الجنوبي الشرقي إلى نقطة تبعد ٥٠ ميلاً عن تستر و ٣٠ ميلاً غرب الناصرية حيث يستدير هناك إلى الجنوب الغربي ، ويستمر بهذا الاتجاه لمسافة ٢٠ ميلاً تقريباً يمر بعدها بين تلال منيور ومشداخي

(١) راجع : B. C. F. WO 106/63 Turkey and Asia Intelligence and War Reports.

حتى يقترب من مدينة كوت نهر هاشم حيث تنفرق مياهه شمال المدينة إلى مستنقعات ، ولكن هذا النهر يعاود ظهوره في النهاية الغربية لمقاطعة الخوزة تحت اسم السويب أو الشويب حيث يدخل شط العرب حوالي أربعة أميال أسفل مدينة القرنة .

ثامناً : نهر الكارون : سماه المؤرخون العرب باسم دجيل^(١) أو دجيل الأحواز تمييزاً له عن نهر دجيل الذي يجري شمال مدينة بغداد . وينبع نهر الكارون من الجبل الملون (كوه رنج) في منطقة البختيارية ثم يدخل إقليم عربستان في نقطة تبعد عشرين ميلاً شمال مدينة تستر . وبعد هذه المدينة بنصف ميل يتجه النهر غرباً بعد أن كان شمالاً فجوياً . ثم ينقسم النهر إلى قسمين شرقى : ويسمى قناة جرجر ، وغربى ويسمى قناة الشطيطة . وبعد ثلاثين ميلاً جنوباً بخط مستقيم من تستر يلتقى جرجر وشطيطة ليسترد الكارون اسمه . ومن هذا المكان إلى مدينة ويس ، اثني عشر ميلاً إلى الجنوب يكون مجرى النهر مستقيماً وباتجاه جنوبي ومن ويس إلى الأحواز على الضفة اليسرى يكون اتجاه النهر جنوبي غربي . وقبل المدينة الأخيرة ينقسم الكارون إلى قسمين يفترقان ثم يعودان الالتقاء مكونين فيما بينهما جزيرة صغيرة اسمها أم النخل حيث توجد حقول البترول إلى الشرق من هذه المنطقة^(٢) . ويصب نهر الكارون في شط العرب في نقطة تبعد خمسة وأربعين ميلاً عن مدينة الحمرة^(٣) ، وما يقبى من

(١) راجع : Le Strange (G.) : Mesopotamia and Persia under the Morgols in the fourteenth Century from the Nuzhat Al. Kulub of Hamd Allah Mustawri, London 1903, P. 58.

(٢) راجع : B.C.F./Wo/161/14 Mesopotamia War Reports 1918.

(٣) راجع : Moberly (F.J.) : The Campaign in Mesopotamia 1914 - 1918. London 1923, vol. 1, P. 1.

الكارون تحت بداية نهر بهمنشير يسمى قناة الحفار .

أهم الأخوار في عربستان هي :

أولاً : خور موسى : وهو فجوة كبيرة من البحر تمتد داخل إقليم عربستان طوله أكثر من أربعين ميلاً ويقع طرفه الشمالى الأعلى إلى الشرق من شط العرب واتجاه مدخله من البحر حوالي ثلاثين ميلاً شرق لسان شط العرب ويكون سيره مستقيماً لمسافة تقرب من (٣١) ميلاً باتجاه شمالى غربى يتجه بعدها (لمسافة خمسة أميال) إلى الشرق ثم ينقسم بعد ذلك بسبعة أميال إلى فروع عديدة .

ثانياً : خور قناقة : يتفرع من خور موسى على مسافة تسعة وعشرين ميلاً من مدخله . ويتجه إلى داخل الإقليم باتجاه غربى وقليل شمالى لمسافة ٢٥ ميلاً حتى خرائب القبان ، حيث يتفرع إلى فرعين : أولهما خور أبو خضير الذى يسير شمالاً حتى يضيع في المستنقعات الملاصقة لقناة مارد الفلاحية ، والفرع الثانى خور خويرين الذى يتجه جنوبى شرقى حتى يلتقى بساقية سليك التى تتصل بالبحر في نقطة بين مدخل بهمنشير وخور موسى .

ثالثاً : خور دورق : يتفرع من بداية خور موسى في شط العرب على مسافة ميل واحد بعد مدينة بوزى ويكون اتجاهه داخل الإقليم شمالى غربى .

رابعاً : خور معشور : يتفرع من خور موسى ويكون اتجاهه داخل الإقليم شمالى شرقى حتى يصل إلى نهايته في نقطة تبعد ميلاً واحداً جنوب بندر معشور .

أهم المدن في إقليم عربستان هي :

أولاً : الأحواز : وتلفظ حالياً الأهواز . وموقعها الجغرافى ٣١°٢٠' درجة

عرض شمالاً و ٤٨ و ٤٨ درجة طول شرقاً ، تبعد عن مدينة الحمرة بخمسة وعشرين كيلو متراً بخط مستقيم وتبعد عن مدينة رامز بأربعة وثمانين كيلو متراً بينما تبعد عن مدينة مسجد سليمان بمائة وأربعة عشر كيلو متراً .

ثانياً : الخويزة : غيرت إيران اسمها في الوقت الحاضر إلى دست ميسان . وكانت هذه المدينة عاصمة دولة المشعثمين ولسكنها فقدت أهميتها وتضاءل حجمها بعد انفجار السد المقام على نهر السكرخة قرب مدينة كوت نهر هاشم ، حيث أصبحت أراضيها الزراعية عالية عن الماء في جزء منها وتحول الباقي إلى مستنقعات ، وتبعد هذه المدينة عن الحمرة بمسافة ٦٥ كيلو متراً وتبعد نفس المسافة تقريباً عن نهر الكارون . وتقع على بعد أربعين ميلاً تقريباً شمال غرب مدينة الناصرية .

ثالثاً : تستر : غيرت إيران اسمها إلى شوشتر وهي من المدن الأثرية القديمة . ويقال إن فيها قبر النبي دانيال ^(١) . موقعها الجغرافي في ٣٢ درجة عرض شمالاً و ٤٩ درجة طول شرقاً من الزاوية الحادة بين نهر كارون ونهر جرجر .

رابعاً : دزفول : من مدن القسم الشمالي لإقليم عربستان وتقع على الضفة اليسرى لنهر دز . موقعها الجغرافي في ٣٢ درجة و ٢٥ دقيقة عرض شمالاً و ٤٨ درجة طول شرقاً وهي تبعد عن مدينة تستر بخمسة وخمسين كيلو متراً وتبعد عن مدينة الأحواز بمائة وأربعين كيلو متراً .

خامساً : رامهرمز : تختصر تسميتها غالباً إلى رامز وهي تقع بين بهبهان وتستر على مسافة مياين أو ثلاثة من الضفة اليمنى لنهر رامز حوالي ١٢ ميلاً أعلا

(١) راجع : الرسالة الثانية لأبي دلف مسعر بن المهلهل الخزرجي . اعتنى بنشرها و . مينورسكي الأستاذ بجامعة لندن ، مطبعة جامعة القاهرة (غير مؤرخ) ص ٢٨ .

مفترقه من نهر الكارون وهي تبعد عن مدينة الناصرية بثمانية وأربعين ميلاً إلى الشرق .

سادساً : الحمرة : أبدلت إيران اسمها في الوقت الحاضر إلى خر مشهر . وكانت هذه المدينة عاصمة الدولة الكعبية . وتقع على الضفة اليمنى لنهر الكارون قرب مصبه في شط العرب وتسيطر على الملاحة في هذين النهرين وموقعها الجغرافي في ٣٥ و ٣٠ درجة عرض شمالاً و ١٠ و ٤٨ درجة طول شرقاً ، وهي تبعد عن مدينة البصرة بأربعين كيلو متراً وتبعد عن مدينة عبادان بأربعة عشر كيلو متر .

سابعاً : عبادان : وهي جزيرة في دلتا شط العرب كانت تسمى سابقاً جزيرة خضر ، وفيها مدينة عبادان التي تقع فيها أكبر مصفاة للبترول في الشرق الأوسط . طول هذه الجزيرة ٦٤ كيلو متراً وعرضها يتراوح بين ٣ - ٢٠ كيلو متراً ويحدها شرقاً نهر الكارون ونهر بهمنشير ويحدها غرباً شط العرب وجنوباً الخليج العربي ، موقعها الجغرافي في ٢١ و ٣١ درجة عرض شمالاً و ٤٨ و ١٧ درجة طول شرقاً وتبعد عن مدينة الأحواز بمائة وخمسة عشر كيلو متراً وعن مدينة مسجد سليمان بمائة وثمانية كيلو مترات .

ثامناً : الفلاحية (أو الدورق) : أبدلت الدولة الإيرانية اسمها في الوقت الحاضر إلى شادكان وتقع هذه المدينة على قناة ماراد الفلاحية حوالي ثلاثة أميال أسفل خزينة حيث ينتهي نهر الجراحی .

تاسعاً : الناصرية : من مدن القسم الشمالي لإقليم عربستان تقع على الضفة اليسرى لنهر الكارون على مرتفع من الأرض يبعد ميلاً واحداً جنوب مدينة الأحواز .

عاشراً : مسجد سليمان : وفيها اكتشف البترول لأول مرة في إقليم عربستان وتقع فيها الآن أكثر آبار البترول . موقعها الجغرافي في ١٧ و ٤٩ درجة عرض شرقاً و ٥٩ و ٣١ درجة طول شمالاً .

حادى عشر : الهنديان : من مدن القسم الجنوبي لإقليم عربستان تقع في أقصى الشرق من الإقليم على ضفتى نهر الهنديان عند نقطة تبعد ستة عشر ميلاً شمال غربى مدينة الخربة .

منهج البحث :

نتناول دراسة المراحل التاريخية التى مرت بإقليم عربستان فى بابين :

الباب الأول : العصور التاريخية الأولى حتى نهاية الدولة المشعشية .

الباب الثانى : الدولة السكعبية من سنة ١٧٢٤ إلى سنة ١٩٢٥ .

الباب الأول

العصور التاريخية الأولى حتى نهاية الدولة المشعشية

تمهيد وتقسيم :

حيث إن إقليم عربستان لم يعرف النظام القانونى والسياسى بالمعنى الدقيق هذه العبارة إلا منذ الفتح الإسلامى له ، فلعل هذا يفترض دراسة مراحل التطور التاريخى للإقليم فى عهد الدولة العربية الإسلامية بصورة منفصلة عن العصور التاريخية الأولى التى مرت به .

وإذا كان الحكم العربى الإسلامى فى إقليم عربستان قد انتهى بعد نجاح المغول فى القضاء على الدولة العباسية سنة ١٢٥٨ ، فإن هذا الحكم قدر له أن يبعث من جديد ممثلاً بالدولة المشعشية ، الأمر الذى يستلزم دراسة تاريخ عربستان فى عهد هذه الدولة .

ولذلك فقد رأينا من المناسب تقسيم الدراسة فى هذا الباب إلى :

الفصل الأول : العصور التاريخية الأولى .

الفصل الثانى : الدولة الإسلامية .

الفصل الثالث : الدولة المشعشية

الفصل الأول

المصور التاريخية الأولى

لم يكن هناك في فجر التاريخ ما يسمى بإقليم عربستان . فقد كان هذا الإقليم مغموراً بمياه الخليج العربي . وعندما بدأت المياه تنحسر عنه منذ آلاف الثالث قبل الميلاد ، بدأ في استيطانه شعب سامي هو الشعب العيلامي الذي خضع في بادئ أمره لسلطان المملكة الأكادية في العراق .

ولكن هذا الخضوع لم يتصف بالدوام والاستقرار بسبب ثورات العيلاميين وغاراتهم المتقطعة على بعض المدن الأكادية^(١) ، وفيما كانت قوتهم تزداد يوماً بعد يوم ، كانت المملكة الأكادية تسير نحو الضعف والانحلال . ولذلك فلم تنقض سنة (٢٣٢٠ ق.م) حتى استطاع العيلاميون اكتساح المملكة الأكادية واحتلال عاصمتها أور ، وأنشأوا المملكة العيلامية التي بسطت سلطانها على الأقوام السامية كافة التي تستوطن إقليم عربستان .

وعندما قامت المملكة البابلية في العراق سنة ٢٢٠٠ ق.م بدأت المنازعات بينها وبين المملكة العيلامية ، كل هدفها إخضاع الأخرى لسلطانها . ولكن هذا النزاع انتهى في صالح المملكة البابلية حيث بسطت سيطرتها على الخليج العربي في بادئ الأمر ، ثم أخضعت المملكة العيلامية لسلطانها في عهد الملك البابلي حمورابي سنة ٢٠٩٤ ق.م^(٢) .

(١) راجع : Levan (Edwyn) : The land of the two Rivers, London 1917, p. 23.

(٢) راجع : Sykes (Percy) : A History of Persia, London 1915, vol. 1, p. 25.

ولما قامت المملكة الآشورية السامية على أنقاض المملكة البابلية قضت على المملكة العيلامية التي كانت قد استردت وجودها المستقل في فترة ضعف مملكة بابل ، ولكن هذا الاستقلال لم يدم طويلاً حيث هاجمها الآشوريون واحتلوا عاصمتها أمتار سنة ٦٤٦ ق.م « وأخذوا سكانها وذهبها ، فتحطمت نهائياً مملكة عيلام »^(١) .

ولم يدم حكم الآشوريين في إقليم عربستان لفترة طويلة فقد استطاع الكلدانيون^(٢) والميديون^(٣) القضاء على المملكة الآشورية واقتسام أراضيها بينهما سنة ٦٠٦ ق.م ، فأخذ الميديون القسم الشمالي من المملكة وأخذ الكلدانيون القسم الجنوبي منها الذي كان يشمل إقليم عربستان .

يدلنا التاريخ المكتوب على أن أول كيان مستقراً للقبائل الفارسية الرحل ظهر إلى الوجود عندما استطاع كورش الأكبر توحيدها مع القبائل الميديّة سنة ٥٤٦ ق.م وباستيلائه على العرش قامت الأميرة الأخمينية .

وتميز نظام الحكم في المملكة الأخمينية بتقسيم الأراضي الخاضعة لسلطانها إلى أقاليم أو مقاطعات يتولى حكم كل منها حاكم هام يعينه الملك الأخميني ويكون هذا الحاكم مسئولاً أمامه مباشرة عن كافة الشؤون المتعلقة بإدارة الإقليم الذي يتولى حكمه . ولكن الملك الأخميني لم يكن مطلق اليد تماماً في تعيين الحاكم العام فقد كان من الضروري اختياره من بين أفراد العائلة الحاكمة في ذلك الإقليم ولم يكن في استطاعة الملك الأخميني التدخل في العادات الاجتماعية الخاصة

(١) راجع : Sykes (Percy) : Persia, London 1922, p. 7.

(٢) وهم من القبائل السامية التي هاجرت إلى العراق من شبه الجزيرة العربية .

(٣) وهم من القبائل الآرية التي استوطنت شرق بحر قزوين .

بوراثة الحكم^(١)، وغالباً ما كان دوره يقتصر على مجرد المصادقة على تعيين الشخص الذى اختاره أفراد العائلة الحاكمة بينهم لتولى حكم الإقليم.

ولذلك فإن غزو المملكة الاخمينية لإقليم عربستان سنة ٥٣٩ ق. م لم يغير من نظام الحكم فى هذا الإقليم لاستمرار الساميين (العرب) فى التمتع باستقلالهم الذاتى وقوانينهم البابلية^(٢)، ولم يحاول الاخمينيون فرض ديانتهم الزرادشتية على هذا الإقليم وإنما تركوا السكان حرية الخضوع لقوانينهم الخاصة بهم^(٣).

ولكن العلاقة بين الحكام البابليين فى هذا الإقليم والملوك الاخمينيين كانت تختلف عن تلك التى جمعت بين هؤلاء الملوك وحكام الأقاليم الأخرى، ذلك أن الشعب السامى (البابلي) الذى استوطن عربستان والعراق كان قد قطع شوطاً كبيراً فى مضمار الحضارة على عكس الشعوب الأخرى. ولذلك نرى المؤرخ هيرودت يقول « اعترف بسلطان داريوش ملك الفرس كافة شعوب آسيا التى أخضعها كورش ماعدا العرب - البابليون - الذين لم يخضعوا لسلطان فارس وإنما كانوا أحلافها »^(٤).

ولم يقدر للحكم البابلي السامى فى إقليم عربستان أن يستمر بعد أن دمرت جيوش الاسكندر المقدونى الجيش الاخمينى فى معركة أرابيلا عام ٣٣١ ق. م

(١) راجع : Curzon (George N.) : Persia and the Persian Question, London 1892, vol. 1, p 435.

(٢) من الحقائق التاريخية السلم بها أن البابليين هم من العرب. ويعترف بذلك المؤرخون الإيرانيون - راجع حسن اتى زاده (باللغة الإيرانية) تاريخ عربستان وقوم عرب دراوان اسلام وقبل آزان - تهران - سال تحصيلى ٢٩-١٣٢٨ قدمت أول ودوم من ١٤ - حيث يقول (يرجع أصل العرب الى الشعب البابلي) .

(٣) راجع : عبد الرزاق الحسى : العراق قديماً وحديثاً - صيدا ١٩٤٨ ص ١٤ .

(٤) راجع : شفيق الرشيدات، عربستان الجزء العربى المتصّب، القاهرة ١٩٦٧ ص ٣٣ .

وبعد موت الاسكندر الأكبر واقتسام امبراطوريته بين قواد جيشه خضع إقليم عربستان لحكم الأسرة السلوقية منذ سنة ٣١١ ق. م^(١).

وكان البارثيون من القبائل التى لها صلة نسب بالأثراك^(٢)، وقد سكنوا أول أمرهم فى إقليم خراسان ثم استطاعوا سنة ١٢٦ ق. م القضاء على الأسرة السلوقية وأسطوها واتخذوا طيسفون عاصمة لهم^(٣)، ثم مدوا سلطانهم على كافة الأقاليم التى خضعت لحكم السلوقيين (ومنها بالطبع إقليم عربستان) . ولكن سلطان المملكة البارثية على تلك الأقاليم اقتصر على التزام حكامها بدفع ضريبة سنوية للملك البارثى وتمتعهم مقابل ذلك باستقلال ذاتى^(٤).

وبالرغم من أن الأسرة الساسانية قضت على المملكة البارثية سنة ٢٢٦ م إلا أنها لم تبسط سيطرتها على إقليم عربستان إلا فى سنة ٢٤١ م^(٥)، ولكن المملكة الساسانية لم تستطع إخضاع الإقليم إخضاعاً تاماً لها بسبب الثورات المستمرة فيه الأمر الذى كان يفرض عليها توجيه حملات عسكرية لمواجهة هذه الثورات .

وكن آخر هذه الحملات تلك التى قادها سابور الثانى سنة ٣١٠ ميلادية^(٦)

(١) كانت عاصمة المملكة السلوقية مدينة سلوقية وموقعها على الضفة اليمنى من نهر دجلة .

جنوب مدينة بغداد بحوالى ٣٠ كيلومتراً ولم يمد لذلك المدينة وجود فى الوقت الحاضر .

(٢) راجع : Sykes (Percy) : Op. Cit (Persia) p. 11.

حيث يقول (إن صلة النسب هذه هى التى جمعت المؤرخين الإيرانيين بسكرهون البارثيين ويسمونهم برؤساء القبائل) .

(٣) كان موقع هذه المدينة قبل اندثارها على الضفة اليسرى لنهر دجلة مقابل مدينة سلوقية .

(٤) يؤكد ذلك أن غزو الامبراطور تراجان سنة ١١٦ ميلادية لإقليم عربستان وانسحابه .

بعد ذلك لم يؤد إلى تدخل المملكة البارثية .

(٥) راجع : Hunt (G. H.) : Outram and Havelock's Persian Campaign, London 1858, p. 42.

(٦) راجع : ع. ح. بايندر (باللغة الإيرانية) خليج فارس، خرم شهر ١٣١٧ ص ٨ .

حيث اقتنعت المملكة الساسانية بعدها بصعوبة حكم الساميين (العرب)
فسمحت لهم بإنشاء إمارات تتمتع باستقلال ذاتي مقابل دفع ضريبة سنوية
للملك الساساني^(١).

الفصل الثاني

الدولة الإسلامية

كانت بداية العداوة بين المملكة الساسانية والدولة الإسلامية عندما لم
يكتف الملك الساساني يزديجرد بن شهريار برفض دعوة الرسول الأمين للدخول
في دين الإسلام وإنما طلب إلى عامله في اليمن السير لقتال المسلمين .. حيث بدأ
المسلمون الأوائل في العراق على أثر ذلك بمهاجمة الحاميات العسكرية الإيرانية .

ولكن هذه الحملات لم تحقق الغرض المنشود منها بل لم تحقق أي نجاح
يذكر ، ولهذا فقد أرسل الخليفة أبو بكر الصديق بعض المجاهدين إلى العراق
بقيادة خالد بن الوليد ، فلما صارت الخلافة إلى عمر الفاروق أرسل الجيش
الإسلامي بقيادة سعد بن أبي وقاص لمحاربة الفرس . واستطاع الجيش الإسلامي
أن يلحق الهزيمة بالجيش الساساني سنة ٦٣٦ في معركة القادسية^(١) ، وهرب على
أثرها الملك الساساني يزديجرد إلى إقليم عربستان حيث استطاع السيطرة على
الأقليم بعد إخضاع الإمارة السامية (العربية) التي كانت شبه مستقلة بحكمه^(٢).

ولكن الجيش الإسلامي لم يتوقف بعد معركة القادسية بل استمر في فتح
مدن العراق وعربستان الواحدة تلو الأخرى ، بحيث أن سنة ٦٣٧ لم تنقض حتى
كان الأقليم قد تعربا تماما^(٣).

(١) راجع : Lloyd (Syton) : Twin Rivers, London 1943, p. 140.

(٢) راجع : علي نعمة الحلو : الأحواز - عربستان - بغداد ١٩٦٩ الجزء الثاني الطبعة
الأولى ص ٢٩

(٣) على أساس أنه ليس من الدقيق أن نسمي الساميين قبل الفتح الإسلامي بالعرب حيث
لمسح للعرب ثقافتهم وحضارتهم ووحدتهم وكيانهم منذ الفتح الإسلامي وليس قبله .

(١) راجع شفيق الرشيدات المرجع السابق ص ٤٠ حيث يقول (كان عربستان طيلة عهد
الفرس الساسانيين وحتى أوائل القرن السابع الميلادي أرضا عربية خالصة تربطها بفارس روابط
دفاع عسكري وتعاون تجاري . . وكان شعب عربستان في هذه الفترة شعباً عربياً تحكمه في
الداخل أعرافه وتقاليده العربية وتربطه بالامبراطورية الفارسية سلطة اسمية وولاء رمزي) .

وفي عهد الدولة الإسلامية الحق إقليم عربستان إدارياً بولاية البصرة^(١) وكان يتولى حكمه الولاة الذين يعينهم الخليفة ويعزلهم ويحاسبهم في حالة تقصيرهم، وكانت السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية تمارس في الإقليم باسمه ونياابة عنه.

وبقيام الامبراطورية العربية الإسلامية لم تعد هناك حدود فاصلة بين إقليم عربستان والأقاليم الإسلامية الأخرى حيث أصبح هذا الإقليم جزءاً من وحدة سياسية ودينية تحت حكم الخلفاء المسلمين منذ سنة ٦٣٧^(٢) وحتى سنة ١٢٥٨، ولم يخرج وضعه القانوني طيلة هذه الفترة عن كونه جزءاً من « وحدة سياسية متماسكة في عهد الخلفاء الراشدين وفي ظل الأمويين والعباسيين »^(٣).

وإذا كان الفتح معترفاً به في ذلك الوقت كسبب مشروع يميز اكتساب السيادة على الأقاليم، فإننا نستطيع القول بأن أهم النتائج التي ترتبت على الفتح الإسلامي لإقليم عربستان هي انحسار وزوال كل أثر للسيادة السابقة على الأقاليم سواء كان الحكام العرب مستقلين بحكمه أو بتبعية الدولة الساسانية، وامتداد السيادة الإسلامية لتشمله بحيث أصبح جزءاً من إقليم الدولة الإسلامية العربية وخاضعاً لسيادتها ومندمجاً في ثقافتها.

الفصل الثالث

الدولة المشعشعية^(١)

بقيام الأسرة المشعشعية العربية (الخويزة) سنة ١٤٣٦ م عاد الحكم العربي إلى إقليم عربستان بتولى محمد بن فلاح بن هبة الله الحكم فيه .

ظهر محمد بن فلاح في واسط (جنوب العراق) حيث بدأ منذ سنة ١٤١٢ م يبشر بأنه المهدي المنتظر^(٢) . واستطاع بعد نجاح دعوته أن يهزم والي التركمان لعربستان وأن يسيطر سيطرته على هذا الإقليم حيث وافق بعدها أسبان ملك دولة الخروف الأسود (قرة قوينلو) في بغداد على استقلال عربستان والبصرة وواسط تحت حكم محمد بن فلاح^(٣) الذي اتخذ مدينة الخويزة عاصمة لدولته .

وبعد أن توفي محمد بن فلاح سنة ١٤٥٨ م خلفه ابنه محسن الذي بنى لنفسه عاصمة جديدة سماها الحسينية ، وبدأ سك النقود المشعشعية في عهده ، ودعم

(١) لفرص الدراسة التفصيلية لتاريخ هذه الدولة يمكن الرجوع إلى :

— الأحواز عربستان ، على نعمة الملو - الجزء الثاني الطبعة الأولى دار البصري بغداد ١٩٦٩ .

— ٢٠٠ حقيقة عن عربستان - عبدالمعالم العلوجي - مطبعة أسعد بغداد ١٩٦٩ .

— تاريخ الكويت السياسي حسين خلف الشيخ خزعل - الجزء الثالث دار المكتب بيروت ١٩٦٦ .

— تاريخ بانصد سالة خوزستان (باللغة الإيرانية) نوشته كسروي تيريزي ناشر

كتافروشي كوتامرك تهران ١٣٢٣ .

(٢) يعتقد الشيعة الإمامية أن آخر الأئمة من نسل الخليفة علي بن أبي طالب كرم الله وجهه

قد اختفى ولكنه سيظهر يوماً باسم المهدي ولذلك لا تصح خلافة حتى يظهر .

(٣) راجع : كسروي تيريزي (باللغة الإيرانية) تأريخ بانصد سالة خوزستان تهران

١٣٣٣ ص ٣٠ حيث يقول (وافق أسبان على استقلال عربستان تحت حكم محمد بن فلاح

لأنه كان شيعياً متعصباً) .

(١) راجع : Le Strange (G.) : Description of Fars in Persia at :

the Beginning of the 14 th. Century, London 1912 p. 888.

(٢) راجع : أبو الفضل طباطبائي (باللغة الإيرانية) سفرنامه از أحمد بن فضلان ، منشورات

بنیاد فرهنگ ایران ١٣٤٥ ص ١١٢

راجع أيضاً : Hogarth (D. G.) : Arabia, London 1922, p. 62.

(٣) راجع : د. عائشة راتب : المنظمات الدولية - القاهرة ١٩٦٨ ص ٢٠٠ .

العلاقات الدبلوماسية مع دولة الخروف الأبيض (آق قوبيلو) التركمانية^(١) التي خلفت دولة الخروف الأسود في حكم بغداد .. وبعد وفاته خلفه ولده علي وأيوب سنة ١٤٩٧ ولكنهما قتلا سنة ١٥٠٦م خلفهما في الحكم شقيقهما فلاح.

ترجع نشأة الدولة الإيرانية (الفارسية الحديثة) إلى تأسيس الأسرة الصفوية سنة ١٥٠١ ميلادية « حيث لم تكن فارس دولة في المعصور الوسطى ولم تكن أكثر من تعبير جغرافي »^(٢).

أنشأ الدولة الصفوية إسماعيل بن جنيد بن صفى الدين باعتبارها حركة دينية أصلها مزيج من التصوف والتشيع^(٣)، واعتمد في ذلك على قبيلة كول خاران التركية .

ولما فرضت الدولة الصفوية مذهب التشيع على الإيرانيين بالقوة قامت حالة من العداء بينها وبين الدولة العثمانية وأخذ هذا العداء المذهبي شكل النزاع السياسي عندما التزمت الدولة الصفوية حماية أهل التشيع بينما التزمت الدولة العثمانية حماية أهل السنة^(٤).

وكانت النتيجة الطبيعية للعداء بين الدولتين العثمانية والصفوية هو محاولة كل منهما احتلال العراق وعربستان . ولذلك نرى الدولة الصفوية تهاجم مدينتي دزفول وتستر في عهد بدران بن فلاح^(٥)، وتحتلها لفسترة وجيزة ثم تنسحب

- (١) راجع : علي نعمة الملو - الاحواز عربستان بغداد ١٩٦٩ الجزء الثاني الطبعة الأولى ص ١٦٩ .
- (٢) راجع : د. إبراهيم رزقاني - الجغرافية الإقليمية للعالم الإسلامي - إيران وأفغانستان ، القاهرة (غير مؤرخ) ص ٦٥ .
- (٣) راجع : د. علي الوردي ، لحث اجتماعية من تاريخ العراق الحديث ، بغداد ١٩٦٩ ص ٣٨ .
- (٤) راجع : (باللغة الإيرانية) تاريخ اجتماعي وسياسي إيران در دوره معاصر از بهارات بياد - تهران ١٣٤٤ جلد دوم ص ١٩٩ .
- (٥) نولى العرش سنة ١٥١٢ خلفا لوالده .

بعد وفاة الشاه لتعيد الكرة في عهد سجاد بن بدران^(١)، ولكن الدولة المشعمية لم ترضخ لهذا الاحتلال وأخذت تهاجم هاتين المدينتين باستمرار وتقاوم محاولات الدولة الصفوية لمد سيطرتها خارج أسوارها ، ولذلك يقول مؤلف تكملة الأخبار الإيرانية (كانت دزفول وتستر في حوزة الشاه أما الخويزة وكل عربستان فقد كانت في يد العرب الدين لم يتوقفوا عن مهاجمة تلك المدينتين)^(٢).

وعندما أصبحت الدولة المشعمية ملجأ لأعزاء الدولة العثمانية^(٣)، قامت هذه الأخيرة بعد احتلالها لمدينة بغداد سنة ١٥٤١م باحتلال البصرة . ولكنها عندما حاولت احتلال عربستان انهزم جيشها أمام الجيش المشعمي في منطقة الشرش^(٤)، واضطر الانسحاب إلى بغداد ، وأصبح نفوذ الوالي العثماني على أثر هذه الهزيمة قاصراً على مدينة البصرة والنواحي المحيطة بها^(٥).

وخوفاً من أن تؤدي هزيمة الجيش العثماني في الشرش إلى تشجيع الدولة المشعمية على مهاجمة الدولة الصفوية في الوقت الذي كانت فيه الجيوش العثمانية تتوغل في شمال إيران ، فقد طلب الشاه الصفوي من إمام الشيعة الأكبر نور الله التدخل لمنع الهجوم المشعمي المتوقع . فكتب نور الله رسالة إلى

- (١) نولى العرش سنة ١٥٤٠ خلفا لوالده .
- (٢) راجع كسروي نيريزي المرجع السابق ص ٣٣ .
- (٣) راجع : محمد طاهر ووحيد قزويني (باللغة الإيرانية) عباسنامه - شرح زندكاني بيحي وسى ساه شاه عباس - تهران ١٣٣٩ ص ٥٨ .
- (٤) راجع : ستيفن هيمسلي لونجريك - أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث ، ترجمة جعفر خياط ، بيروت ١٩٤٩ ص ٣٩ .
- حيث يقول (ترجم هزيمة الجيش العثماني رغم تفوقه عددياً إلى انسحاب الإنكشاريون المصريون الذين كانوا ضمن حامية البصرة) .
- (٥) راجع : عباس المزوي - تاريخ العراق بين احتلالين - بغداد ١٩٥٣ الجزء الخامس ص ٤٨ .

سجاد خاطبه فيها باسم (مالك حويزة وكل عربستان) ورجاه ألا يحارب الدولة الصفوية وأن يساعدها لأن الدين يستوجب ذلك^(١).

وكان لرسالة نورالله الأثر الملحوظ على ملوك الدولة المشعشعية التي قامت أساساً على مذهب التشيع، توقفت على أثرها الحركات العسكرية المشعشعية ضد القوات الإيرانية في مدن عربستان الشمالية تستر ودزفول ورامز.

وتوفي سجاد سنة ١٥٨٣ م وتولى العرش بعده ابنه زنبور الذي أعلن شقيقه فلاح الثورة عليه سنة ١٥٨٥ م واستقل بحكم مدينة الحويزة، وبالرغم من أن زنبور استطاع قتل شقيقه واستعادة سيطرته على تلك المدينة سنة ١٥٨٨ م، إلا أنه لم يتمتع بالحكم مدة طويلة، فقد انتهز مبارك بن مطلب بن بدران فرصة الصراع بين الإخوة ليستولى لنفسه على عرش الدولة المشعشعية بعد قتل زنبور سنة ١٥٨٨.

وتعتبر فترة حكم مبارك بن مطلب العصر الذهبي للدولة المشعشعية حيث استطاع فرض سيطرته على كافة إقاليم عربستان وطرده الجيش الإيراني من مدن عربستان الشمالية، وعندما مر الرحالة البرتغالي بيدرو تكسييرا *Pedro Texiera* في شط العرب في هذه الفترة رأى الأتراك يبنون قلاعاً عديدة على الشط لحماية أنفسهم من هجمات الدولة المشعشعية التي كانت تطالب بملكية مدينة البصرة، وأن هذه الدولة ارتبطت بحلف دفاعي مع البرتغاليين أعداء الفرس والأتراك دون أن تخضع لإرادتهم^(٢).

ثم خلف ناصر بن مبارك والده في حكم الدولة المشعشعية سنة ١٦١٥ م،

ولكنه لم يبق في الحكم مدة طويلة لأن عمه راشد بن سالم قتله باسم واستولى على العرش لنفسه، وعندما قتل هذا الأخير سنة ١٦١٩ م في أثناء قيادته لرحلة تأديبية على عشائر آل غزي العربية في جنوب العراق خلفه منصور بن مطلب الذي لم يستمر حكمه هو الآخر لفترة طويلة، بعد أن استعان شقيقه عبد الله بالجيش الصفوي ليستولى على العرش لنفسه، مما اضطر منصور إلى الانسحاب بجيشه إلى البصرة وساهم مع الجيش العثماني في إلحاق الهزيمة بالجيش الصفوي سنة ١٦٢٥، وعلى أثرها استطاع منصور استرداد سيطرته على إقليم عربستان.

ولما حاولت الدولة الصفوية احتلال بغداد، طلبت المعونة العسكرية من الدولة المشعشعية على أساس أن الدولة العثمانية هي عدوتها المذهبية. ولكن منصور الذي لم ينس موقف الدولة الصفوية منه، رفض تقديم أية مساعدات لها. بل أنه أجاب على الرسالة التي أرسلها له شاه إيران الذي أنذره فيها بضرورة إرسال المساعدات بما يلي :

(إذا كان الشاه ملكاً في إيران فأنا أيضاً ملك في عربستان ولا قيمة للشاه عندي)^(١).

وكانت نتيجة الحملة الصفوية هزيمتها واضطرارها لقبول الصلح مع الدولة العثمانية بمعاهدة مراد الرابع سنة ١٦٣٩ م، واعترفت هاتان الدولتان في هذه المعاهدة باستقلال الدولة المشعشعية^(٢).

لم تنس الدولة الصفوية أن السبب الأول في هزيمتها يرجع إلى امتناع

Ilid p. 1626.

(١) راجع :

(٢) راجع : Aitchison (C. H.) : A Collection of Treaties, Engagements and Sanads, Relating to India and Neighboring Countries, Calcutta 1909, vol. III, p. 1.

(١) راجع : كسروي تبريزي المرجع السابق ص ٣٢

(٢) راجع : Lorimer (J. G.) : Gazetteer of the Persian Gulf, Oman and Central Arabia, Calcutta 1915, vol. 1, part II, p. 1626.

منصور عن تقديم المساعدة العسكرية . ولأنها لم تكن تستطيع التدخل عسكرياً في عربستان بسبب خوفها من مساندة الدولة العثمانية للجيش المشعشى ، فقد قامت بتحريض بركة بن منصور على خلع والده باعتباره قد كفر بالدين عندما امتنع عن مساعدة الشاه الشيعي في حربه ضد الأتراك السنيين . وبالرغم من نجاح بركة في مسماه إلا أن شعب عربستان لم يوافق على توليه العرش « إلا بعد أن تعهد بأنه لن يسمح بدخول أي جندي إيراني إلى عربستان »^(١) . ولذلك فلما ظهرت عليه بوادر تدل على رغبته بالإخلال بهذا التعهد ، ثار شعب عربستان وخلعه عن العرش سنة ١٦٥٠ م ونصب مكانه علي بن خلف بن مطلب .

تولى العرش المشعشى سنة ١٦٧٨ م حيدر بن علي بعد وفاة والده ، ولكنه خاف من منافسة شقيقه عبد الله له في الحكم ، فطلب معونة عسكرية من والي بغداد العثماني عمر باشا سنة ١٦٧٩ م ، وبالرغم من ذلك ، فقد تولى عبد الله العرش بعد وفاة شقيقه سنة ١٦٨٦ م . ولما توفي هو الآخر بعد ثمانية شهور من توليه العرش خلفه شقيقه فرج الله الذي بدأ حكمه بمهاجمة السفن الإيرانية في الخليج العربي دون انقطاع^(٢) .

اتفق فرج الله والي بغداد العثماني على أن تقوم الدولة المشعشية باحتلال مدينة البصرة وتخليصها من حكم عشائر المنتفك . وفعلا استطاع الجيش المشعشى احتلال هذه المدينة ولكنه لم يتوقف عند هذا الحد بل استمر بالتقدم شمالاً

== راجع أيضاً : B.C.F.//FO/460/4 British Vice-Consulate Mohammerah Closed till 1980.

حيث تقول (أصبحت عربستان معترفاً باستقلالها بموجب معاهدة سنة ١٦٣٩ التي عقدت بين تركيا وإيران) .

(١) راجع : Lorimer (J.G.) : Op. Cit. p. 1626.

(٢) راجع : د. محمود علي الداود - تاريخ العلاقات الهولندية مع الخليج العربي ١٦٣٠ - ١٧٦٠ مستخرج من مجلة كلية الآداب جامعة بغداد، العدد الثالث كانون الثاني ١٩٦١ ص ٢٧٢ .

فاحتل القرنة وقارب النجف خلافاً لذلك الاتفاق^(١) . فانهز هذه الفرصة الشاه الصفوي وحرض على عبد الله - الذي كان سفيراً للدولة المشعشية لدى الدولة الصفوية - على تولي عرش الدولة المشعشية وأرسل معه الجيش الصفوي سنة ١٧٠٠ م ، الأمر الذي دعا فرج الله إلى سحب الجيش المشعشى من جنوب العراق لمواجهة الجيش الصفوي ويلحق به الهزيمة .

وبعد وفاة فرج الله سنة ١٧٠٢ م تولى العرش ابنه عبد الله الذي استمر حتى سنة ١٧١٩ م ثم تنازل عن العرش لابنه محمد .

وانهارت الدولة الصفوية سنة ١٧٢٢ م بعد هجوم الأفغان عليها . وبالرغم من احتلالهم لإيران واتفاقهم مع الدولة العثمانية على حكمها إلا أنهم لم يستطيعوا احتلال عربستان^(٢) .

انتهى حكم الدولة المشعشية سنة ١٧٢٤ م عندما استطاعت الدولة الكمبية مد نفوذها على كافة نواحي إقليم عربستان ، فاضطر محمد بن عبد الله إلى الهرب إلى بغداد . وعلى أثر ذلك عقدت الدولة العثمانية معاهدة أمير أشرف سنة ١٧٢٧ م مع الدولة الأفغانية وتضمنت مادتها السابعة ما يلي : (لقرى دولة الخويزة من البصرة وقيام بمض العشائر بأعمال الشتمة وقطع الطرق مع نزاعهم وجدلهم ، فقد قررت الدولة العثمانية احتلالها وتنميس الدولة الإيرانية - تحت الحكم الأفغاني بعدم التدخل عند قيام الدولة العثمانية باحتلالها)^(٣) .

(١) راجع : عباس الزاوي : المرجع السابق ص ١٥٣ حيث يقول (كان فرج الله قد اتفق مع والي بغداد العثماني على قيامه باحتلال البصرة لطرد مانع شيخ العشائر المنتفك الذي كان يحكمها بسير رغبة الدولة العثمانية ، إلا أن فرج الله احتل القرنة والدفع خلافاً لهذا الاتفاق) (٢) راجع : Sykes (Percy) : Op. Cit. p. 89.

(٣) راجع : شاكر صابر الضابط - العلاقات الدبلوماسية ومعاهدات الحدود بين العراق وإيران ، بغداد ١٩٦٩ ص ٤٠ .

تنفيذاً لهذه المعاهدة تقدم الجيش العثماني واحتل شمال عربستان وأعاد محمد إلى مدينة الحوزة . وبسبب ضعف الأخير من جهة وقوة الدولة السعديّة من جهة أخرى ، فقد اقتصر نفوذه على مدينة الحوزة وحدها . حتى أنه عندما انتزع مطلب بن محمد الحكم منه خشى هو الآخر نفوذ الدولة السعديّة فنقل عاصمته إلى تستر في أقصى شمال عربستان .

وسقطت الدولة السعديّة تماماً عندما ساند مطلب بن محمد الجيش العثماني في هجومه على الفلاحية عاصمة دولة كعب سنة ١٧٦٢ م وأدت هزيمته إلى زيادة النفوذ السعدي وسيطرته على إقليم عربستان كله .

ولم يخرج الوضع القانوني لإقليم عربستان في هذه المرحلة التاريخية عن كونه إقليمياً تابعاً لدولة مستقلة^(١) . فقد مارست الدولة السعديّة مظاهر سيادتها الكاملة على إقليم عربستان داخلياً وخارجياً باعتراف الدولتين العثمانية والإيرانية في معاهدة ١٦٣٩ م .

وتمثلت مظاهر السيادة الداخلية بالسلطان الأعلى للأمير السعدي على كافة أنحاء عربستان . فكان هذا الأمير يعين الحكام ليقوموا بإدارة وحكم جهات

(١) راجع : ترجمة التقرير الذي وضعه درويش باشا عام ١٢٦٩ هجرية . مطبعة الحكومة بغداد ١٩٥٣ م ١٠ حيث يقول (لا يوجد أي قيد في السجلات كما أنه لم يرو حديث من أي كان حول عائدية الحوزة إلى الدولة العثمانية ، كما أن الشاه لم يتدخل في المنازعات التي وقعت بين العثمانيين العرب في هذه المنطقة . وفي سنة ١١٤٩ هجرية استولت عليها الدولة العثمانية . . وفي معاهدة ١١٤٩ هجرية لا يوجد ما يدل على بقاء عائديتها لعثمانيين . . ومن تدقيق معاهدة ١١٤٩ هجرية يظهر أن الإيرانيين لم يستولوا على الحوزة . ويظهر من السجلات التاريخية أن الحوزة كانت مستقلة في ذلك الحين . . ويذكر صاحب كتاب دوحه الزوراء أن والي بغداد الادعوا أحمد باشا قد استولى على الحوزة عام ١١٤٩ هجرية وأعاد الأمير السابق محمد حاكماً عليها . . وقد ورد في كتاب المستر كيز معاون السيرجون مالكولم السفير البريطاني في إيران في الصفحة (١٠٦) أن الحوزة كانت دولة مستقلة (

الإقليم المختلفة باسمه ونيابة عنه ، وبالرغم من أن نظام الحكم كان وراثياً إلا أن شعب عربستان كان يشارك في اختيار الحاكم الأصلى من بين أفراد العائلة الحاكمة .

وكانت للدولة السعديّة عملتها النقدية الخاصة^(٢) ، وكانت هذه العملة تسك في معامل سك النقود العربية في مدن عربستان : تستر ، ودزفول ، والحوزة^(٣) ، بأمر من الأمير السعدي . ولم يقتصر تداول هذه العملة على إقليم عربستان بل امتد تداولها إلى الأقاليم المجاورة^(٤) ، وكانت الضرائب تفرض على كافة سكان الإقليم من قبل الدولة السعديّة وتجبى باسم الأمير السعدي .

أما بالنسبة لمظاهر السيادة الخارجية فمن المعلوم أن الأقاليم المختلفة في منطقة جنوبي غربي آسيا كانت في نزاع مستمر وحروب تكاد تكون دائمة ، ولذلك فقد كانت العلاقات الخارجية بين دول المنطقة واهية ، بل لا وجود لها في بعض الأحيان ، وكانت هذه العلاقات في أحسن حالاتها تتمثل بإرسال الوفود وتبادل السفارات والمراسلات . . وفي هذا المجال مارست الدولة السعديّة مظاهر سيادتها الكاملة بكل حرية ، فمنذ أول نشأتها كان لها سفير مقيم في بلاط دولة الخروف الأسود وبعدها دولة الخروف الأبيض ، كما كان لها سفير مقيم في بلاط الدولة الصفوية فضلاً عن العلاقات والمراسلات مع الدولتين العثمانية والبرتغالية .

(١) راجع : كسروي تيميزي - المرجع السابق ص ٢٢ .

(٢) راجع : على نعمة الخلو - الأحواز - عربستان - بغداد ١٩٦٩ الجزء الأول الطمعة الثانية ص ١٢٢ .

(٣) راجع : An Account of Monies, Weights and Measures in : Persia, Arabia, East India and China. Stafford and Davenport. London 1889, p. 8.

ثم تولى الحكم سنة ١٧٢٢ م فرج الله بن عبد الله بن ناصر الذي انتهز فرصة ضعف الدولة المشعشعية ليهاجمها سنة ١٧٢٤ م ويحبر أميرها محمد علي الفرار إلى بغداد ، وضم شمال عربستان على أثر ذلك إلى سلطان الدولة السكعبية .

وبعد قيام الدولة السكعبية بسنوات عديدة استطاع نادر قلى افشار (يرجع أصله إلى الأتراك الأفشار) إخراج الأفغان من إيران .

وبالرغم من نجاحه هذا إلا أنه لم يستطع مد نفوذه إلى إقليم عربستان ، وعندما أرسل جيشه بقيادة محمد حسين خان بهدف إخضاع الدولة السكعبية ، فشل في هذا المسمى بعد أن ألحق الجيش السكعبى الهزيمة بجيشه في القبان سنة ١٧٣٣ م « وقتل أفراد الجيش جميعاً »^(١) .

ولم يسكت نادرشاه على هذه الهزيمة فتقدم بنفسه على رأس جيش كثيف ، الأمر الذى أجبر الدولة السكعبية على قبول الصلح معه . وترتب بنتيجة ذلك تقلص نفوذها في شمال عربستان بعد أن كانت « مستقلة بحكمه كتملة واحدة قبل مجيء نادر شاه »^(٢) .

وكان من نتائج قبول الخضوع للصلح ، قتل فرج الله بأمر من مجلس العشيرة سنة ١٧٣٤ م^(٣) فخلفه طهماز بن خنفر الذى قتل هو الآخر في سنة ١٧٣٥ م فخلفه بندر .

(١) راجع : B.C.F.//FO/460/4 British Vice-Consulate Mohammed-rah, Closed ill 1980.

(٢) راجع : ميرزا مهدى خان استرآبادى (باللغة الإيرانية) جهانكشاي نادري ، تهران ١٣٤١ ص ٣ .

(٣) يتألف مجلس العشيرة من رؤساء القبائل وكبار السن وتولى هذا المجلس تعيين رئيس الدولة وقتله وعزله . ويكون لرئيس الدولة مطلق الصلاحية في إصدار قراراته وتنفيذها حيث يقتصر دور المجلس على الرقابة والمحاسبة اللاحقة على صدور القرار .

الباب الثاني

الدولة السكعبية من سنة ١٧٢٤ إلى سنة ١٩٢٥

قامت الدولة السكعبية^(١) بعد أن تقدمت عشيرة كعب العربية من موطنها الأصلي في (نجد) بشبه الجزيرة العربية لتستقر فترة من الزمن على السواحل الغربية للخليج العربى ، ثم صعدت شمالاً حيث سكنت في بادية الأمر في القسم الجنوبي من إقليم عربستان وبنيت مدينة القبان . وشرعت بعد ذلك بتوسيع نفوذها حتى استطاعت توحيد الإقليم كله تحت سيطرتها . . . ولم تخضع في هذا التوسع لسيادة أى من الدولتين العثمانية أو الإيرانية ولم تدفع الضريبة لأى من الدولتين^(٢) ، وكانت تتذبذب في علاقاتها كلما رأت تضيقاً من جانب منهما^(٣) .

وكان أول أمراء هذه الأسرة على بن ناصر بن محمد الذى تولى الحكم سنة ١٦٩٠ م وخلفه بعد وفاته بالترتيب أشقاؤه عبد الله ، فسرخان ، فرجة الله .

(١) لمرس الدراسة التفصيلية لتاريخ الدولة السكعبية يمكن الرجوع إلى :-

Persia and the Persian Question, George N. Curzon, 2 vols., Longman, Green and Co., London 1892.

B.C.F.//FO/460/4 British Vice-Consulate Mohammerah.

Gezetteer of the Persian Gulf, Oman and Central Arabia, J.C. Lorimer, Vol. 1 part 1 : Superintendent Government Printing, Calcutta 1915.

— تاريخ الكويت السياسى — حسين خلف الشيخ خزعل — الجزء الثالث — دار الكتب

ببوت ١٩٦٩ .

(٢) راجع : Wilson (A.T) : The Persian Gulf, London 1959, p 186.

(٣) راجع : محمود دبیرستانى (باللغة الإيرانية) سفرنامه خوزستان — الحاج

عبد الغفار نجم الملك — تهران ١٣٤١ ص ٢٣ .

تولى عرش الدولة الكعبية سنة ١٧٣٧ م سلمان بن طهماس الذي سعى عهده بالعصر الذهبي ، وتميز بتوسع سلطة الدولة وامتدادها لتشمل كافة أنحاء إقليم عربستان .

وعندما تولى كريم خان زند الحكم في إيران بعد مقتل نادر شاه ، طالب الدولة الكعبية بدفع الضرائب التي كان الأتراك الافشار يدفعونها لنادر شاه في أثناء إقامتهم في الدورق حتى أجلاهم عنها الكمبيون^(١) ، ولما رفضت الدولة الكعبية دفعها ، هاجم كريم خان عربستان سنة ١٧٥٧ م ولكنه اضطر الانسحاب من الإقليم بعد هزيمته .

ولم يكن الإيرانيون وحدهم الذين طالبوا الدولة الكعبية بالضريبة ، فقد طالبت بها أيضاً الدولة العثمانية . ولما رفضت الدولة الكعبية دفعها ، هاجمت الجيوش العثمانية عربستان سنة ١٧٦٢ م بمساعدة الجيش المشعشعي ومساندتهم شركة الهند الشرقية البريطانية ، التي أرسلت سفينتها الحربية سولو Swallow لتغزو خور موسى حيث كانت ترسو السفن الحربية للدولة الكعبية^(٢) ، ولكن المعركة انتهت في صالح الدولة الكعبية وزاد نفوذها في الإقليم فقامت سنة ١٧٦٣ م بإغلاق شط العرب أمام السفن العدة والنازلة فيه وأحترتها على دفع رسوم معينة على أساس أن الشط خاص باميراتها ، الأمر الذي أثار غضب الدولة العثمانية فأوعزت إلى والي بغداد أن يتقدم بحملة عسكرية لانتقام على دولة كعب . وبالرغم من أن شركة الهند الشرقية البريطانية أرسلت إلى ذلك الوالي سفينتين حربيين هما سولو Swallow وتارتار Tartar بنساء على

(١) راجع : Wilson (A.T.) : Op Cit. p 186.

(٢) راجع : Lorimer (J.G.) : Gazetteer of the Persian Gulf, Oman and Central Arabia, Calcutta 1915, Vol. 1, Part 1, p. 1222.

طلبه ، إلا أن الهجوم العثماني باء بالفشل^(١) .

واتهمز كريم خان الهزيمة التي لحقت بالدولة العثمانية ليتفق معها على إعداد هجوم مشترك يستهدف القضاء على الدولة الكعبية التي أخذت تهدد مصالحهما المشتركة .

واستناداً لاتفاقه مع الدولة العثمانية فقد هاجم كريم خان إقليم عربستان سنة ١٧٦٥ م ، ولكن الجيش الكعبي أخذ ينسحب أمامه بهدف إنهاء الجيش الإيراني حيث فاجأه بعد ذلك بهجوم واسع أدى إلى اندحار الإيرانيين بخسائر فادحة^(٢) ، مما اضطر كريم خان - خوفاً من إبادة جيشه عند الانسحاب - إلى تدمير السد الذي أقامته الدولة الكعبية عند السابابة . وأرسل رسالة إلى والي العثماني وإلى قائد المدمرة الإنجليز فاني Fanny أعرب فيها عن أسفه وخيبة أمله لتأخرها في الهجوم على عربستان ، الأمر الذي تسبب في هزيمته ، وأنه قد انسحب من أراضي الدولة الكعبية^(٣) .

ولم تنس الدولة الكعبية المساعدة التي قدمتها شركة الهند الشرقية البريطانية إلى الحملة التركية الإيرانية المشتركة ضدها . فقام الأسطول الكعبي

(١) راجع هذا الطنب في أدبيات سرية بريطانية (FO/460/4) حيث نشر على (أن رغبي التي تمتد عليها حكومتني هي أنه حالاً أقدم بحوشي عن طريق البحر تنومون أتم إرسال سفنكم لإغلاق مدخل شط العرب ، ولكم مناني الصلاحية لتدمير ، وحرق ، والاستيلاء على كل ما يعود للدولة الكعبية وإن رسالتني تعتبر تنويلاً كما هي لأني شيء قد يحدث وإن تدمير الدولة الكعبية سيكون نظراً لأمتكم وليس لي ل أنه بحسب فخر ، فإن من الضروري إبادة هؤلاء الذين يضايقون أصدقاءنا وما دام صبح هذه مسألة يستمد على إخلاصكم وصدقكم فإن غلبكم الآن فرور وصول رسالتني هذه أن ترسلوا سفنكم)

(٢) راجع : Curzon (G.N.) : Persia and the Persian Question, London 1892, vol. 2, p. 322.

(٣) راجع : Lorimer (J. G.) : Op. Cit. p. 211.

بأسر سفينة الشركة سالي Sally وفورت وليمس Fort Willams في ١٨/٧/١٧٦٥ بالإضافة إلى يخت الشركة الذي كان مبحراً من بوشير إلى البصرة . كما هاجم الجيش السكبي في نفس الوقت مدينة البصرة وفرض عليها الحصار لمدة طويلة ولم ينسحب إلا بعد أن جنى لنفسه محصول تمر البصرة كله .

وبنتيجة المفاوضات التي أجراها وكيل شركة الهند الشرقية مع الدولة السكبية عقدت معاهدة تحالف ، أطلقت الدولة السكبية على أثرها سراح بحارة السفن المحتجزة واشترطت ألا يتم الإفراج عن السفن ذاتها إلا بعد تصديق المعاهدة من قبل حكومة الهند البريطانية . ولكن الأخيرة لم تكتف برفض تصديقها فحسب ، وإنما اتفقت أيضاً مع الدولتين العثمانية والإيرانية على توجيه حملة مشتركة أخرى ضد الدولة السكبية .

وأرسلت حكومة الهند البريطانية تنفيذاً لهذا الاتفاق ستة سفن حربية وفرقة مشاة ومدفعية . كما تقدم والى بغداد العثماني على رأس جيش برى مزود باثنتي عشرة سفينة حربية . أما كريم خان زند فقد اشترط لكي يبدأ هجومه أن تهاجم القوات التركية الإنجليزية المشتركة إقليم عربستان أولاً ، خوفاً من تكرار هزيمته .

وبالرغم من أن العمليات الحربية المشتركة بدأت ضد الدولة السكبية في مايو ١٧٦٦ إلا أنها لم تستطع تحقيق نصر حاسم . بل إن الهجوم الإنجليزي العام بآء بالفشل حيث قتل قائد الحملة كابتن بربر Capt. Brewer وتكبد الجيش الإنجليزي خسائر فادحة في الأرواح وفقد كافة مدافع الميدان مع ذخيرتها . وكانت نتيجة الهجوم العثماني العام غرق تسعة سفن من بينها سفينة القيادة ، وفي هذا الوقت تماماً بدأ كريم خان هجومه على عربستان ، فوجد سلمان نفسه محاصراً بثلاثة جيوش وجيشه منهك وحيث إنه كان شيعياً لذا

فقد فضل التحالف مع كريم خان الشيعي ^(١) ، فأرسل إليه هدايا مع طلب الصلح والتحالف . وقبلها كريم خان ووافق على الانسحاب من إقليم عربستان على أن تدفع له الدولة السكبية ألف تومان سنوياً (ولكن هذا المبلغ لم يدفع بالمرة) ^(٢) .

وأرسل كريم خان - تنفيذاً لهذا التحالف - رسالة إلى والي العثماني في أكتوبر ١٧٦٦ طلب فيها إيقاف العمليات الحربية والانسحاب من عربستان . ولما كانت الحملة التركية قد لاقت خسائر فادحة فقد وجدت في هذه الرسالة فرصة سانحة للانسحاب . وعندما وجد الإنجليز أنفسهم وحدهم ، اضطروا إلى الانسحاب من عربستان ولكنهم فرضوا الحصار البحري على شط العرب بأربعة سفن حربية ولم يرفعوه إلا في سنة ١٧٦٨ م .

وفي هذا العام توفي سلمان وتولى العرش بعده ابنه غانم الذي بدأ حكمه بافجوم على مدينة البصرة واحتلالها . إلا أن فشل القوات السكبية في البقاء مدة طويلة في البصرة واضطرارها للانسحاب ^(٣) ، أثار عليه غضب مجلس العشيرة فقتل غانم سنة ١٧٦٩ م وخلفه شقيقه داود . وإزاء رفض الأخير إعادة الهجوم على البصرة فقد قتل هو أيضاً سنة ١٧٧٠ م بأمر من مجلس العشيرة . وخلفه بركات بن عثمان الذي قامت القوات السكبية في عهده باحتلال مدينة البصرة ولم تنسحب إلا بعد أن دفع والي البصرة العثماني فدية كبيرة . ولكن القوات السكبية أعادت الكرة سنة ١٧٧٥ م ، فهاجت المدينة ليلاً ونهبت أسواقها

(١) راجع : Ainsworth (William F.) : A Personal Narrative of the Euphrates Expedition, London 1888, vol. II, p. 211.

(٢) راجع : De Bode (G.A.) : Travels in Luristan and Arabistan : London 1845, vol. I, p. 111.

(٣) راجع : ستيفن هيمسلي لوتجريك المرجع السابق ص ١٧٧ .

وبيوتها وانسحبت صباحاً مع غنائهما دون خسائر .

أثارت أنباء غزوات كعب ضد مدينة البصرة أطماع كريم خان، ولذلك أرسل جيشه بقيادة شقيقه صادق خان سنة ١٧٧٦ ، واستطاع هذا الجيش احتلال البصرة بفضل مساعدة الجيش الكعبي ومحاصرة الأسطول الكعبي للمدينة من ناحية البحر . ويقول لوريمر (إن مساعدة الدولة الكعبية للجيش الإيراني في احتلاله للبصرة ترجع إلى أن الكعبيين بالرغم من كونهم عرباً ، إلا أنهم من الشيعة مثل الإيرانيين بينما الأتراك سنيين)^(١) .

ولم يستمر احتلال الإيرانيين لمدينة البصرة مدة طويلة فقد انسحبوا منها على أثر سماعهم ب وفاة كريم خان . واضطر الإنجليز الذين تسلموا إدارة المدينة خلفاً للإيرانيين إلى دفع فدية كبيرة إلى الدولة الكعبية لكي تسحب أسطولها وجيشها من تلك المنطقة^(٢) .

توفي بركات سنة ١٧٨٣ م خلفه حفيده غضبان بن محمد . وعندما توفي هذا الأخير سنة ١٧٩٢ م خلفه فارس بن داود ، الذي عزله مجلس العشيرة سنة ١٧٩٥ م وعين عنوان بن محمد خلفاً له ، وفي عهد هذا الأخير طالب محمود خان أول زعيم قاجارى في إيران^(٣) ، الدولة الكعبية بدفع الضرائب التي كان يدفعها الأتراك الأفيشار ومتنارها (٤٠٠٠ تومان) ولكن عنوان رفض دفعها^(٤) ، وبعد وفاته سنة ١٨٠١ م خلفه محمد بن بركات بن عثمان الذي جدد رفض دفع هذه الضرائب فصدر الشاه القاجارى مرسوماً سنة ١٨٠٦ م بتعيين

(١) راجع : Lorimer (J.G.) : Op. Cit (Vol. 1 Part II) p. 1775.
(٢) راجع : Lorimer (J.G.) : Op. Cit. (Vol. 1 Part 1) p. 147.
(٣) راجع : Malcolm (John) : The History of Persia from the most early period to the Present-time. London 1829. Vol. 2, p. 129.
(٤) راجع : Lorimer (J.G.) : Op. Cit. (Vol. 1, Part II) p. 1647.

ابنه الكبير محمد علي مرزا بوظيفة حاكم عام لإقليم عربستان إضافة لكرمنشاه وكردستان بالرغم من أن محمد علي لم يغادر مدينة شیراز (في فارس) مطلقاً . وكرر غيث بن غضبان بن محمد رفض الدولة الكعبية دفع الضرائب - بعد أن خلف محمد بن بركات سنة ١٨١٢ - فتقدم الجيش الإيراني بهدف احتلال مقاطعة الهنديان وعلى ألا ينسحب حتى توافق الدولة الكعبية على دفع تلك الضرائب . إلا أن الهزيمة لحقت بالجيش القاجارى في مدينة (ده ملا) واضطر للانسحاب دون أن يحقق هدفه . ولقى هذا الجيش هزيمة أخرى سنة ١٨١٨ م عندما حاول تكرار الهجوم على الهنديان .

وفي سنة ١٨٢٦ م هاجمت القوات الكعبية مدينة البصرة ولكن وصول النجديات من بغداد وانضمام الأسطول الكويتي^(١) إلى القوات العثمانية^(٢) ، اضطر القوات الكعبية إلى الانسحاب فتمتبتها القوات العثمانية وفرضت الحصار على الحمرة^(٣) ، ولم يرفع إلا بعد أن قدمت الدولة الكعبية فدية مالية إلى قائد الحملة العثمانى .

وعلى أثر هذه الهزيمة قتل غيث بأمر من مجلس العشيرة وخلفه شقيقه مبادر بن غضبان الذى اهتم بتقوية الجيش الكعبي حتى أصبح تعداد أفرادهِ (١٥٠٠٠ من المشاة) و (٧٠٠٠) من الفرسان^(٤) ولكنه لم يعيش طويلاً إذ

(١) من المعروف أن الكويت كانت خاضعة لغزو الدولة الكعبية لمدة طويلة بعد قيامها ولكنها تحررت من هذا الغزو بعد هزيمة الأسطول الكعبي أمام الأسطول الكويتي في معركة الرقة سنة ١٧٨٣

(٢) راجع عبد الكريم موسى ورسول عبد الوهاب — إمارة الكويت — بغداد ١٩٦٩ ص ٣٠ .

(٣) راجع : حسين خلف الشيخ خزعل — تاريخ الكويت السياسي ، بيروت ١٩٦٩ الجزء الأول ص ٣٠ .

(٤) راجع : ayard (Henry) : Early Adventures in Persia. Susiana and Babylonia, London 1887, Vol. 2, p. 64.

توفي بداء الطاعون، فخلفه شقيقه ثامر بن غضبان الذي تحسنت في عهده الحالة الاقتصادية للدولة الكعبية بعد إصلاح السدود وتطوير نظام الري في الإقليم. كما أدى استقرار النظام والأمن في هذه الدولة إلى انتعاش الحركة التجارية، خاصة بعد إعلان مدينة الحمرة كميناء حر. وكان لذلك كله وعلى وجه الخصوص الإعلان الأخير أثره في قلة إيرادات ميناء البصرة، الأمر الذي أثار نفمة الدولة العثمانية، فقام الجيش العثماني بمهاجمة الحمرة فجأة سنة ١٨٣٧ واحتلها بعد قتال دام ثلاثة أيام، فاضطر ثامر بن غضبان إلى الهرب إلى الكويت وترك للدولة العثمانية حرية بسط سيطرتها على كافة نواحي إقليم عربستان.

وبعد أن استتب الأمر للدولة العثمانية في إقليم عربستان قامت بتعيين عبد الرضا بن بركات محل ثامر بن غضبان في حكم الإقليم^(١)، ولكن جابر بن مرداو زعيم عشيرة كعب (وهو من آل بوكاسب) طلب مصالح الدولة العثمانية فكتب إلى قائد الجيش رسالة جاء فيها «إن بني كعب ميالون إلى جهة الدولة العثمانية إذا ما صفت لهم، وأنهم على استعداد لمناصرتها متى ما رغبت، ولم يشقوا عليها عصا الطاعة في يوم من الأيام»^(٢)، وترضية لهذه العشيرة وافقت الدولة العثمانية على تولي جابر حكم مدينة الحمرة بصورة مستقلة عن حكم باقي الإقليم، وبشرط أن تتبع الحمرة مدينة البصرة في شئون حكمها^(٣).

ولكن جابر - خلافا لاتفاقه مع الدولة العثمانية - قام بطرد عبد الرضا

(١) راجع: عباس المزوي، تاريخ العراق بين احتلالين - بغداد ١٩٥٥ - الجزء السادس ص ٣٨

(٢) راجع: حسين خلف الشيخ خزعل المرجع السابق ص ١٠٩.

(٣) راجع: Lorimer (J.G.): Op. Cit. p. 1319.

وتولى بنفسه حكم الإقليم كله، وعندما همت الدولة العثمانية بالهجوم على عربستان طلب جابر المعونة من الدولة القاجارية. وهنا تدخلت روسيا وإنجلترا في النزاع خوفاً على مصالحهما التجارية في منطقة الخليج. وبناء على ذلك فقد أوقفت الاستعدادات العسكرية^(١)، وبدأت المفاوضات بين الدول الأربعة في مدينة (أرزنه روم) في الأناضول التركي. وبنيتجتها عقدت معاهدة أرضروم سنة ١٨٤٧ التي نصت في مادتها الثانية على:

«تعترف الدولة العثمانية بصورة رسمية بسيادة الدولة الإيرانية العامة على مدينة الحمرة ومينائها وجزيرة خضر والمرسى والأراضي الواقعة على الضفة الشرقية - أي الضفة اليسرى - من شط العرب التي هي تحت تصرف عشائر معترف بأنها تابعة لإيران».

وبدأت الدولة القاجارية استناداً إلى نصوص معاهدة أرضروم وبمساعدة الإنجليز والروس في محاولة ضم الجزء المتنازل عنه من إقليم عربستان. إلا أن مقاومة شعب عربستان أجبرتها على الاكتفاء ببعض المدن في أقصى الشمال وإرسال حامية عسكرية بحراً إلى الحمرة^(٢)، بعد أن تعهدت للدولة الكعبية أن الهدف من إرسال هذه الحامية هو للدفاع عن المدينة ضد أي هجوم تركي محتمل، وبعد أن اعترفت رسمياً بحكم جابر لإقليم عربستان^(٣).

(١) راجع: Kobie (Nora): Road to Nineveh the Adventures and Excavations of Sir Austen Henry Layard, New York 1964, p. 76.

(٢) جاء في خطاب ألقاه نوري السعيد مندوب العراق في عصبة الأمم أمام مجلس العصبة في الاجتماع الرابع والثمانين بتاريخ ١٤/١/١٩٣٥ ما نصه (ولأنها الحقيقة تاريخية أن موجة التوسع الإيراني والسكاخفة الدموية التي كلفتها إمارة بني كعب العربية المستقلة التي ادعت الحكومة العثمانية بسيادتها عليها أدت إلى إيفاد حامية إيرانية صغيرة إلى الحمرة وهي الميناء العربي).

(٣) راجع: حسين خلف الشيخ خزعل، المرجع السابق ص ٩٨.

ولم يقدر للتخالف الانجليزي الإيراني الاستمرار طويلاً بسبب طمع القاجاريين في أفغانستان وهجومهم عليها فعلاً سنة ١٨٥٦م، حيث قامت الحرب بين إيران وإنجلترا على أثر هذا الهجوم. وفي نفس السنة هاجمت القوات البريطانية عربستان واحتلت الحمرة والأحواز وأعطيت بذلك الفرصة للدولة السككية للتخلص من الوجود الإيراني والاتفاق مع الانجليز لضمان استقلالهم. ويقول قائد الحملة الإنجليزية في هذا الخصوص مانصه « إن الثورة بين العشائر العربية تبدو حتمية إذا قدر للجيش الإيراني العودة إلى الحمرة. وقد تسلمت طلباً من هذه العشائر لضمان استقلالهم وأن العرب المحاربين الأشداء هم فعلاً شبه مستقلين في الوقت الحاضر ولديهم القدرة على المحافظة على هذا الوضع »^(١).

وبعد انسحاب الجيش الانجليزي من إقليم عربستان سنة ١٨٥٧م بدأت المفاوضات بين الدولتين القاجارية والسككية وبنتيجتها أصدرت الدولة القاجارية مرسوماً في نفس السنة نص على:^(٢)

١ - تكون إمارة عربستان لجابر بن مرداد ولأبنائه من بعده.

٢ - تكون الجمارك تحت إدارة الدولة الإيرانية ويدير شؤونها نيابة عنها أمير عربستان.

٣ - يقيم في الحمرة مأمور يمثل الدولة الإيرانية لدى أمير عربستان، وتنحصر مهمته في الأمور التجارية فقط.

(١) راجع: Lient. General Sir James Outram's Persian Campaign in 1857, Printed for private circulation only by Smith Elder and Co., London 1860, p. 159.

(٢) راجع: شفيق ارشيدات الترجم السابق ص ٦٩ وما بعدها راجع أيضاً: على نعمة الملو - الأحواز - عربستان - بغداد ١٩٦٩ الجزء الثالث الطبعة الأولى ص ٣٤.

٤ - يتعهد أمير عربستان بنجدة الدولة الإيرانية بجيشه في حالة اشتباها بها بحرب مع دولة أخرى.

٥ - يتعهد الشاه ناصر الدين قاجار بعدم التدخل في الشؤون الداخلية لعربستان.

٦ - عربستان نهياً كيانه المستقل في علاقاتها الخارجية مع الدول الأخرى.

توفي جابر سنة ١٨٨١م خلفه ابنه مزعل الذي سار على نهج والده في دعم نفوذ الدولة السككية في إقليم عربستان. وعندما أحس بأن الدولة الإيرانية تحاول من جانبها أن تمس بوضع دولته المستقل، وجه لها إنذاراً بتاريخ ١١/٥/١٨٨٨ « بأن الدولة السككية ستعلن الحرب على إيران إذا حاولت الأخيرة التدخل في شؤون دولته وأنه لا يخشى النتائج التي تترتب على ذلك »^(١).

كان أفراد الدولة السككية بالملاحة في نهر الكارون، الذي يكاد يكون النهر الوحيد الصالح للملاحة في عربستان، من أسباب الخلاف بينها وبين إنجلترا، ولما فشلت هذه الأخيرة في إقناع الأولى بالسماح لها بمشاركتها في الملاحة لجأت إلى الشاه القاجاري وأهدته سفينتين ووعداً بمساندته ضد روسيا، فأصدر الشاه إعلاناً في ٣٠/١٠/١٨٨٨ فتح بموجبه القسم الذي يجري من نهر الكارون في إقليم عربستان للملاحة الدولية^(٢).

(١) راجع: B.C.F./FO/460/1 British Vice-Consulate Mohammerah, Closed till 1980.

(٢) من المعلوم أن نهر الكارون يسير في إقليم إيران ثم إقليم عربستان ويصل شط العرب الذي هو جزء من إقليم العراق.

وتسارع الإنجليز بهذا الإعلان وأخذوا ينقلون البضائع بسفنهم في نهر الكارون ولم تكن الدولة السككية تستطيع أن تفعل شيئاً لإزاء الضغط الإنجليزي الإيراني المشترك فاكثفت بمضايقة السفن الإنجليزية ، الأمر الذي أدى إلى تدهور العلاقات بينها وبين إنجلترا . فانهزت الدولة الإيرانية هذه الفرصة واحتلت مدينتي دزفول وتستر وأعلنتهما مقرأً للحاكم الإيراني العام لإقليم عربستان . فأنار ذلك غضب مجلس العشيرة فقتل مزعل سنة ١٨٩٦ وعين محله شقيقه خزعل الذي كان معروفاً بصداقته للإنجليز .

بدأ خزعل حكمه بإجبار الجيش الإيراني على الانسحاب من مدينتي دزفول وتستر بعد معارك عديدة خاضها ضده الجيش السككي^(١) وحررت على أثرها هاتين المدينتين وعين فيهما حاكمين عربيين .

ولم يكتف خزعل بذلك بل سارع - بعد أن دعم سلطانه على كافة نواحي إقليم عربستان - إلى إرسال وفد إلى طهران بهدف تأكيد استقلال الدولة السككية ، وعدم موافقته على أي تدخل من الدولة القاجارية في شئونها الداخلية^(٢) ، كما استمر في زيادة نفوذه وتدعيمه في الإقليم مستغلاً في ذلك صداقته مع إنجلترا « حتى إن المعمرة أصبحت أقوى من طهران »^(٣) .

وعلى العكس من إقليم عربستان الذي ساد فيه النظام والأمن والإدارة المركزية للدولة السككية ، فقد تفشت الفوضى في إيران^(٤) وأخذت روسيا وبريطانيا في التدخل في شئونها الداخلية وأصبح من الواضح أن الحكم القاجاري

(١) راجع : Lorimer (J.G) : Op. Cit., vol. 1, part II, p. 1741

(٢) راجع : Lorimer (J.G) : Op. Cit., Vol. 1, part I, p. 1739.

(٣) راجع : Longrigg (Stephen H.) : Iraq 1900 to 1950, London : 1953, p. 13 .

(٤) راجع : Kohn (Hans) : A History of Nationalism in the East, London 1929, p. 323.

لم يستمر طويلاً . ولذلك فقد حشى خزعل أن يؤدي سقوط الدولة القاجارية إلى التأثير على الوضع المستقل للدولة السككية ، خاصة مع خطر تقدم روسيا أو ألمانيا في إيران . لذا فقد طلب من بريطانيا ضماناً بأن التغييرات التي قد تحدث في إيران لن تؤثر على الوضع المستقل لدولته ، وأكد لها بأن تقاعسها عن تقديم مثل هذا الضمان يعني أنه سيطلبه من الدولة العثمانية^(١) . ولكن بريطانيا أكدت للدولة السككية أنها ستضمن استقلالها والمساواة في معاملتها من قبل تركيا وإيران على حد سواء^(٢) .

ولما بدأت الشواهد تدل على وجود البترول في إقليم عربستان بالقرب من حدوده الشرقية مع إيران ، سعت بريطانيا للحصول على امتياز استخراج من الشاه القاجاري مظفر الدين سنة ١٩٠١^(٣) .

وخوفاً من رفض الدولة السككية السماح بإجراء عمليات التنقيب واستخراج البترول باعتبارها تمس باستقلالها ، قامت بريطانيا بالتفاوض معها على أساس أن حصولها على امتياز استخراج البترول من إيران لم يكن القصد منه المساس بالسيادة السككية على المناطق الشرقية من إقليم عربستان ، وإنما باعتبار أن إيران دولة حامية لعربستان . وقدمت بريطانيا تعهداً بأنها لن تسمح بالمساس باستقلال الدولة السككية وسيادتها على إقليمها .

وقام شاه إيران من جانبه لإزالة الأثر السيء الذي تركه امتياز استخراج البترول ١٩٠١ على العلاقات السككية الإيرانية ، بإصدار مرسوم في يناير ١٩٠٣

(١) راجع : B.C.F. //FO/CO/617 Persia (Diplomatic).

(٢) راجع : Bell (G.) : The letters of Gertrude Bell, London : 1917 vol. 2, p. 29.

(٣) راجع : د. عبد العزيز (اللغة الإيرانية) جغرافيا اقتصادية - طهران ١٣٣٠ جلد أول ص ١٠٤ .

نص على منح أمير عربستان (كل مقاطعة الهنديان وده ملا ، كاملاك خاصة له إضافة إلى الأراضي الواقعة شرق السكارون . وأن الحكومة الإيرانية ليس لها الحق في نزع هذه الملكية مستقبلاً)^(١) .

وبعد تقسيم الدولة الإيرانية إلى مناطق نفوذ بين روسيا وبريطانيا بموجب معاهدة ١٩٠٧^(٢) أعطت بريطانيا وعددها للدولة السكعبية بأن تلك المعاهدة لن تؤثر على وضعها المستقل كما أعطتها تعهداً آخر بحماية استقلالها ضد أي اعتداء يحتمل وقوعه ضد إقليم عربستان . ومقابل ذلك وافقت الدولة السكعبية على امتداد امتياز ١٩٠١ ليشمل القسم الشرقي من عربستان . وسمحت لبريطانيا أن تمد أنابيب البترول عبر الأقاليم وحتى جزيرة عبادان^(٣) . كما منحتها امتيازاً لإقامة مصفاة للبترول في تلك الجزيرة وتعهدت بحماية حقول البترول وخط الأنابيب وجميع منسبي الشركة .

وعندما بدأت نذر الحرب العالمية الأولى تلوح في الأفق الدولي خافت بريطانيا على مصالحها في إقليم عربستان فقامت بالتفاوض مع الدولة السكعبية . من أجل ضمان مساعدتها وحماية مصالحها في أثناء الحرب . وكانت نتيجة المفاوضات موافقة الدولة السكعبية على التحالف مع بريطانيا ضد تركيا وألمانيا مقابل تعهد بريطانيا باحترام استقلال عربستان .

وبعد نشوب الحرب العالمية الأولى أعلنت الدولة السكعبية الحرب ضد الدولة العثمانية بينما أعلنت الدولة الإيرانية وقوفها على الحياد^(٤) .

(١) راجع : B.C.F.//FO/460/3 British Vice-Consulate Mohan merali, Closed till 19٥0.

(٢) راجع : د . إبراهيم شريف ، الشرق الأوسط ، بغداد ١٩٦٥ ص ٩٣ .

(٣) راجع : Longrigg (Stephen H.) : Oil in the Middle East, London 19٦9, p. 20.

(٤) راجع : B.C.F.// W.O/153/1204 War Maps Persia and Arabistan.

وفي فبراير ١٩١٥ وصلت طلائع القوات العثمانية - وبصحبتها بعض العشائر العربية - إلى مشارف نهر الكرخة حيث قامت بتخريب خط أنابيب البترول في عدة أماكن^(١) .

ولكن الجيش السكعبي بدأ هجومه ضد تلك القوات منذ ٢٠/٢/١٩١٥^(٢) واستطاع أن يستعيد سيطرته على تلك المنطقة ، وأجبر المهاجرين على الانسحاب بعد أن دمر مركز قيادتهم^(٣) . إلا أن وصول النجديات إلى القوات العثمانية وزيادة الاضطرابات على الحدود الشرقية لعربستان بسبب وجود الجاسوس الألماني واسموس Wasemuss^(٤) ، اقتضى نزول القوات البريطانية في الحيرة بناء على طلب الدولة السكعبية التي توات قواتها حراسة مقر القيادة البريطاني في هذه المدينة^(٥) .

وبدأت على أثر ذلك العمليات الحربية البريطانية السكعبية المشتركة ضد القوات العثمانية والعشائر العربية المتمردة على حكم الدولة السكعبية من جهة ، وضد عشائر البختيارية التي كانت وراء الاضطرابات في شرق إقليم عربستان من جهة أخرى .. وبنتيجة أعيد النظام والأمن إلى تلك المناطق تماماً منذ بداية سنة ١٩١٦ .

انتهت الحرب العالمية الأولى و « دولة كعب أقوى دول المنطقة »^(٦) .

(١) راجع : Bullard (Reader) : Britain and the Middle East, London: 1915, p. 78.

(٢) راجع : B.C.F.//FO/248/1101 From Bushire 1915.

(٣) راجع : B.C.F.//WO/157/77, Intelligence Reports Mesopotamia.

(٤) راجع : B.C.F.//FO/243/1114 To Shiraz.

(٥) راجع : B.C.F.//WO/2٦75/275 Intelligence Reports.

(٦) راجع : اسماعيل رائين (باللغة الإيرانية) فراموشخانه وفرمانا سورى شيراز .

تهران ١٩٦٨ ص ٣٨٣ .

ولذلك فقد كان دعمها الثورة ١٩٢٠ في العراق التي كانت تدعو إلى الاستقلال التام^(١) سبباً من أسباب نجاح هذه الثورة . ولذلك أيضاً فقد رشح أمير عربستان نفسه لتولي عرش العراق^(٢)، ولكنه اضطر بعد ذلك لسحب ترشيحه بضغط من الانجليز لصالح مرشحهم فيصل بن الحسين^(٣) بعد أن وعدوه بأن ولاية البصرة ستفصل عن العراق لتتحد مع عربستان تحت حكمه^(٤) .

وفي سنة ١٩٢٠ قام رضا خان رئيس فرقة الحرس القوزاق الإيرانية بانقلاب عسكري على الحكومة القاجارية ، وعين نفسه وزيراً للحربية في وزارة أسند رئاستها إلى ضياء الدين ثم طرده بعد ذلك ليتولى بنفسه رئاسة الوزارة^(٥) . واستغل رضا خان الشعور المعادي لبريطانيا في إيران الذي أخذ يزيد بعد الحرب العالمية الأولى^(٦) فحصل من بريطانيا على وعد بإعطاء الدولة

(١) راجع : عبد الرزاق الحسني - الثورة العراقية الكبرى - صيدا ١٩٥٢ ص ٢٢٤ .
(٢) راجع : Marlowe (John) : The Persian Gulf in the 20 th Century, London 1962, p. 64.
(٣) راجع : Tempertly (H.W.V.) : History of the Peace Conference of Paris, London 1924, Vol. VI, p. 1186.
حيث يقول إن تشرشل طالب "That no obstacle would be placed in the way of his candidate Faisal".

(٤) راجع : عبد الرزاق الحسني - تاريخ الوزارات العراقية - صيدا ١٩٦٥ الجزء الاول الطبعة الثالثة ص ٧٦

(٥) (CO/696/1 and 5) and (FO/624/40) .

راجع أيضاً الوثائق السرية البريطانية .

بل إن ميناء البصرة لم سلم إلى العراق إلا في نهاية سنة ١٩٢٢ وسد أن دغم بريطانيا مبلغ (٩/١٢١/٠٠٠) ربية

(٥) راجع : (باللغة الإيرانية) تاريخ مختصر أحزاب سياسي إيران - اقراص فخرية نوشته بهار أستاذ دانشگاه - تهران ١٣٢٢ جاب أول ص ٩٥ .

راجع أيضاً : B.C.F./FO/248/1572 Political Situation in Persia.
Moberly (F.J.) : The Campaign in Mesopotamia, London 1927, Vol. IV, p. 183.

راجع أيضاً : B.C.F./WG/157-1250 Persia and Asia Political Reports

الإيرانية مساحة كبيرة من الأراضي العراقية شمال مدينة مندلي^(١) ، على أساس أن الدولة العثمانية قد ألحقت أضراراً بإيران خلال الحرب . ولكن وضع العراق تحت الانتداب البريطاني ، بقرار من عصبة الأمم أجبر بريطانيا على صرف النظر عن هذا الوعد .

وبالنظر لخوف بريطانيا من النفوذ المتزايد للدولة السكلمية ، والنتائج التي أدت إليها دعوة هذه الدولة إلى الوحدة العربية بحيث باتت تهدد مصالحها ، التي تحتم تقسيم الوطن العربي إلى أجزاء عديدة ، لذلك فقد اتفقت بريطانيا مع الدولة الإيرانية على إقصاء أمير عربستان وضم إقليم عربستان إلى الإقليم الإيراني « تحقيقاً لمصالح بريطانيا »^(٢) .

وكانت الخطوة الأولى لتنفيذ هذا الاتفاق تطبيق رضاخان سياسته (تفرقت أفكن وحكومت كن - فرق تسد)^(٣) في عربستان . حيث أخذ يحرض عبود ابن أخ أمير عربستان على التمرد وأعطاه لقب نائب الحكومة الإيرانية في الإقليم . ولكن أمير عربستان أحس بهدف الحكومة الإيرانية من وراء هذه المحاولة فأرسل لها إنذاراً « حذرهما فيه بعدم التدخل في شئون الدولة السكلمية »^(٤) .

وكانت الخطوة الثانية اللجوء إلى التفرقة المذهبية على أساس أن أمير

(١) راجع : B.C.F./WO/166/55 Persia and Mesopotamia.

(٢) راجع : B.C.F./FO/248/Political Situation in Persia

(٣) راجع : منوچهر أميري (باللغة الإيرانية) مالك وزراع در ایران - تهران ١٣٢٩ ص ٥٠٦ .

(٤) راجع : B.C.F./FO/460/2 British Vice-Consulate Mohammerah.

Closed till 1980.

عربستان قد كمر بالدين لما دعا إلى الوحدة العربية التي مآلها وضع العربستانين الشيعية تحت حكم العرب السنيين . ولأقت هذه الخطوة مجاداً تمثل بالمظاهرات التي قامت في أنحاء متفرقة من إقليم عربستان . فتقدم الجيش الإيراني على أثر ذلك واحتل مدينتي دزفول وتستر سنة ١٩٢٤ . وقبل أن يعطى أمير عربستان أوامره للجيش السكبي بمقاومة هذا الهجوم تدخل الانجليز وأقنعوه بأن الجيش الإيراني احتل هاتين المدينتين من أجل القضاء على المظاهرات المعادية له فيهما ، وأنه ليس من صالحه الاصطدام بهذا الجيش في ذلك الوقت خاصة وأنه سينسحب حالما تستقر الأمور في الإقليم .

كما لجأ الإنجليز خوفاً من رد الفعل العراقي إلى الضغط على الحكومة العراقية^(١) ونتيجة هذا الضغط أصدر مجلس الوزراء العراقي قراراً في ١٨/١٠/١٩٢٤ نص على أن «تكون الحكومة العراقية على الحياد التام تجاه الحركات العسكرية القائمة في إقليم عربستان ويبلغ هذا القرار إلى الألوية - المحافظات - المجاورة لمنطقة الحركات»^(٢) . كما عقد المالك فيصل الأول مؤتمراً صحفياً طالب فيه من الصحفيين العراقيين عدم نشر أى خبر يتعلق بعربستان . بشكل قد يسيء إلى العلاقات العراقية الإيرانية^(٣) .

ولما وجد خزعل نفسه وحيداً لجأ إلى الإنجليز طلباً لنصيحتهم وبناء على تأكيدهم بضمان استقلال عربستان ، فقد ذهب إلى طهران (ويقال إن بريطانيا اختطفته عنوة) للتفاوض مع رضا خان . ولكنه وضع تحت الإقامة الجبرية حتى توفي (أو قتل) سنة ١٩٣٦ .

وكانت الخطوة الثالثة والأخيرة في القضاء على الدولة السكبية إصدار رضا خان بياناً جاء فيه^(١) :

« ١ — يتنازل أمير عربستان خزعل الحسين عن الحكم إلى ابنه جاسب الحسين^(٢) .

٢ — يحق للدولة الإيرانية أن تشرف على الحكم الداخلي في عربستان .
٣ — تقطع عربستان علاقاتها الخارجية مع الدول الأخرى التي كانت قد عقدت معها معاهدات تجارية أو أقامت معها علاقات سياسية » .

وعلى أثر إذاعة هذا البيان تقدمت القوات الإيرانية إلى الحمرة فاحتلتها في ٢٢/٧/١٩٢٥ لفترة قصيرة ، واستطاع الجيش السكبي أن يجبرها على الانسحاب بعد يومين من احتلالها واسترد بذلك سيطرته على هذه المدينة .

ولكن بريطانيا لم تسكن تستطيع قبول فشل مخططها بالقضاء على الدولة السكبية فقامت المدمرة البريطانية ترياد Triad بمهاجمة ميناء الحمرة حيث أطلقت مدفعيتها على المدينة وتقدمت في الوقت ذاته قوات حربية بريطانية مكونة من فرقة مدرعة وفرقة مشاة من البصرة وبدأت هجومها على إقليم عربستان^(٣) ، الأمر الذي اضطر الجيش السكبي إلى الانسحاب إلى مدينة الفلاحية حيث كانت سياسة (فرق تسد) قد أتت ثمارها ، فانقسم العربستانيون إلى قسمين : قسم يؤيد خزعل ، وقسم يعاديه . وبالنظر لمساندة القوات

(١) راجع : شفيق الرشيدات المرجع السابق ص ٢٩ .

(٢) كان جاسب مقيماً في لندن ، ولم تسمح له بريطانيا بالعودة إلى عربستان تنفيذ مخططها بتسليم عربستان إلى إيران .

(٣) راجع : B.C.F. FO 460/5 British Vice-Consulate Mohammerah .

Closed till 1980.

(١) راجع : B.C.F. FO 248, 1386 Shatt el Arab Frontier Question .

(٢) راجع : عبد الرزاق الحسني ، المرجع السابق ، ص ٢٠٠ .

(٣) راجع : فيصل بن الحسين في خطبه وأقواله - مديرية الدعاية العامة ، بغداد ١٩٤٤ ، ص ١١٠ .

البريطانية الإيرانية المشتركة للقسم الأخير^(١)، فقد اضطر المؤيدون لخزعل إلى الانسحاب إلى العراق .

واستطاعت الحكومة الإيرانية بذلك بسط سيطرتها على إقليم عربستان الذي فقد كيانه العربي كإقليم مستقل ليصبح ولاية إيرانية تعرف باسم خوزستان^(٢) .

القسم الأول

تطور المركز القانوني

لإقليم عربستان

Ibid.

(١)

(٢) راجع (باللغة الإيرانية) راهنمای ایران بخش ١ - دائرة جغرافياتي ستاد آرمنش،
معلومات مربوط به سازاتهای کشور، تهران ١٣٣٠ من ١٣٧ .

مقدمة

بعد أن استعرضنا في القسم التمهيدي مراحل التطور التاريخي في إقليم
عربستان، انتهينا إلى الوضع القانوني لهذا الإقليم، لم يخرج عن كونه إقليماً
خاضعاً لسيادة الدولة السككية وأن الدولة الإيرانية قامت بتغيير هذا الوضع
بإرادتها المفردة بعد الحرب التي شنتها ضد الدولة الأولى في سنة ١٩٢٥.

وحيث أننا التزمنا في دراسة مشكلة إقليم عربستان بالمنهج العلمي الذي
يقضى بقتبع المشكلة منذ نشأتها وتطورها بعد ذلك، ثم استقراء واقعها الفعلي
في ظل قواعد القانون الدولي العام، فإن تغيير الوضع القانوني لإقليم عربستان
(مادام قد تسبب في نشأة المشكلة موضوع هذا البحث) يستلزم بالتالي ابتداء
دراستنا القانونية منذ سنة ١٩٢٥ ضمن نطاق المنهج الذي التزمنا به.

وإذا كان الهدف من دراستنا التوصل إلى حقيقة مشكلة إقليم عربستان
بقصد حلها، فإن التعرف على مدى مشروعية تغيير وضعه القانوني سنة ١٩٢٥
وتحليل النتائج والآثار التي ترتبت عليه تحليلاً قانونياً ومنطقياً. ولعل هذا
يستدعي التوصل ابتداءً إلى حقيقة الوضع القانوني لإقليم عربستان في تلك
السنة ومدى تمتع النظام القانوني والسياسي فيه بصفة الدولة وفق مبادئ
القانون الدولي العام.

وبصورة عامة نستطيع القول بأن تغيير الوضع القانوني لإقليم عربستان
يشير تساولين رئيسيين: أولهما: هل كانت الدولة السككية تمثل فعلاً ما يسمى
بالدولة في لغة القانون الدولي؟ وثانيهما: مامدى مشروعية تغيير الوضع القانوني
لإقليم عربستان سنة ١٩٢٥ من قبل الدولة الإيرانية؟

فمن الواضح بالنسبة للسؤال الأول أن بيان حقيقة النظام السياسي والقانوني في إقليم عربستان سنة ١٩٢٥ سيحدد بدقة الوضع القانوني للإقليم في تلك السنة، الأمر الذي يفيدنا في التوصل إلى الإجابة عن السؤال الثاني .

ولاريب أن تحديد مدى مشروعية تغيير الوضع القانوني لإقليم عربستان من قبل الدولة الإيرانية سنة ١٩٢٥ تهمنا في توضيح القيمة الحقيقية للآثار والنتائج التي ترتبت على ذلك التغيير، وعلى وجه الخصوص ضم الإقليم إلى أراضي الدولة الإيرانية .

ولكي نجيب على هذين السؤالين رأينا من المناسب تقسيم الدراسة في هذا القسم إلى :

الباب الأول : المركز القانوني لإقليم عربستان قبل سنة ١٩٢٥ .

الباب الثاني : المركز القانوني لإقليم عربستان بعد سنة ١٩٢٥ .

الباب الأول

المركز القانوني لإقليم عربستان قبل سنة ١٩٢٥

لمهيد وتقسيم :

إذا كان تحديد مدى مشروعية تغيير المركز القانوني لإقليم عربستان في سنة ١٩٢٥ يستلزم الوقوف ابتداءً على المركز القانوني الحقيقي الفعلي للإقليم في تلك السنة، واستقراء مدى توافر صفة الدولة في النظام القانوني والسياسي في إقليم عربستان على ضوء قواعد القانون الدولي العام، فلعل هذا يفترض تعريف الدولة ونوضح مدى انطباق التعريف على ذلك النظام القانوني والسياسي .

وإذا كانت الدولة كنظام سياسي وقانوني قد حظت باهتمام الفقه الدولي، فإن الملاحظ في هذا الخصوص اختلاف الفقهاء في وضع تعريف موحد لها . فكل فقيه يعرفها حسب نظارته الخاصة لها من زاوية معينة .

وفي رأينا فإن اختلاف الفقهاء الواضح في تعريف الدولة لم يكن جوهرياً . فبمس أساس الدولة نفسها كشخص من أشخاص القانون الدولي، ولكنه يكاد ينحصر في أسلوب وصياغة التعريف ذاته، أوفي التأكيد على أحد أركان الدولة وإعطائه أهمية أكبر من الأركان الأخرى لها .

ونستطيع القول بأن غالبية فقهاء القانون الدولي العام متفقون على تحديد أركان الدولة . فهم يجمعون على ضرورة توافر ركني الشعب والإقليم في الدولة . وإذا كان ثمة تباين بين الفقهاء حول تسمية الركن الثالث في الدولة

حيث يسميه البعض بالسيادة^(١)، ويسميه البعض الآخر بالحكومة^(٢)، ويسميه آخرون بالاختصاصات^(٣)، فإن هذا الخلاف لا يمتد إلى جوهر الركن ذاته. فهذه المسميات المختلفة للركن الثالث في الدولة لا تخرج في حقيقتها عن كونها تعبيراً عن السلطة العليا للدولة على ما يوجد داخل إقليمها من أشخاص وأشياء وعدم خضوعها لسلطة خارجية. وإذا كانت غالبية الفقهاء تتمسك باصطلاح السيادة^(٤)، فإننا سنفقدي بهم ونطلق هذه التسمية على الركن الثالث في الدولة.

وإذا كان تعريف الدولة أهمية خاصة في دراستنا على أساس وقوفنا على حقيقة المركز القانوني لإقليم عربستان في سنة ١٩٢٥، على ضوء انطباق ذلك التعريف وتوافر أركانه في النظام القانوني والسياسي في الإقليم، فإن الخلاف الفقهي حول تعريف الدولة يعني حتماً أننا لن نخرج بشئ ذي أهمية من مجرد إيرادنا للتعريفات الفقهية المتعددة لها.

وحيث إن فقهاء القانون الدولي متفقون على تحديد أركان الدولة، فإننا نستطيع بالتالي الاستغناء عن تعريف الدولة^(٥)، وحسبنا الاكتفاء بإقرار أركانها

(١) راجع : Verzijl (J.H.W.) : International Law in Historical Perspective, Leyden 1963, Vol. 1. p. 256.

(٢) راجع : Schwarzenberger (Georg) : A Manual of International Law; London 1960, 4th. edition, vol. 1, p. 49.

(٣) راجع : د. حسن الجلي : القانون الدولي العام - بغداد ١٩٦٤ ص ١٩٦ وما بعدها. Jacobini (H.B.) : International Law, Illinois 1963, p. 91.

(٤) راجع : د. عائدة راتب : التنظيم الدولي - الكتاب الثاني - القاهرة ١٩٧١ ص ٢٥٠.

(٥) راجع : في تأييد هذا الاتجاه د. حامد سلطان : القانون الدولي العام في وقت السلم - القاهرة ١٩٧٢ الطبعة الخامسة ص ٣٢٧ حيث يقول : «يلاحظ أيضاً أن من تعريف الدولة - ينطوي على خطر Omni definitio Periculosa وذلك لأن السبل الأهدى في هذا الشأن هو تقرير بأن الدولة هي المؤسسة التي تتوفر فيها العناصر الثلاثة : شعب، وإقليم وسيادة».

الثلاثة^(١)، وهي : الشعب والإقليم والسيادة، التي تصلح أساساً للتمييز الدولة عما يشابهها من الأشخاص القانونية الدولية الأخرى.

وإذا كنا قد كررنا هذا الباب للبحث فيما إذا كانت الدولة الكعبية تمثل فعلاً ما يسمى بالدولة في لغة القانون الدولي العام، فمن الواضح أن ذلك يستلزم تدقيق مدى توافر أركان الدولة فيها. الشعب والإقليم والسيادة^(٢).

= راجع أيضاً : Greig (D.W.) : International Law, London 1970. pp. 74-75.

بل هو نفس ما انتهت إليه لجنة القانون الدولي التابعة للأمم المتحدة من أنه (لن يكون هناك فائدة محقة من جهود تبذل لتعديد اصطلاح الدولة).

(١) راجع في تأييد هذا الاتجاه - د. محمد طلعت الغنيمي : الأحكام العامة في قانون الأمم - قانون السلام - الاسكندرية ١٩٧٠ ص ٦٦٤.

- عزيز القاضي : تفسير مقررات المنظمات الدولية - رسالة دكتوراه - القاهرة ١٩٧١ ص ٣٣٨ وما بعدها.

- Marek (Krystyna) : Identity and Continuity of States. In Public International Law, Genève 1968. p. 162.

(٢) يشير بعض الفقهاء عند بحثهم في (الدولة) إلى تعريفها الذي وصفتها اتفاقية مونتيفيديو ١٩٣٣/١٢/٢٦ باعتباره أفضل وسيلة لتعديد أركان الدولة.

راجع : O'Connell (D.P.) International Law, New York 1965, Vol. 1, pp. 304/ff.

Marek (K) : Op. Cit. p. 164.

وقد نصت المادة الأولى من هذه الاتفاقية على (أن الدولة كشخص من أشخاص القانون الدولي لابد أن تتوافر فيها الشروط التالية :

- (أ) شعب دائم
- (ب) إقليم محدد
- (ج) حكومة
- (د) أهلية الدخول في علاقات مع دول أخرى

ونحن نرى أن القول بذلك على إطلاقه لا يتخلو من مأخذ. فبالنسبة للشرط الأول، فإن كلمة (دائم) زائدة وقد تغطي انطباعات خاطئة، والأصح هو الشعب المستمر الذي يخصص برقمه من الأرض. أما بالنسبة للشرط الثاني فليس من الضروري أن يكون إقليم الدولة محددًا بصورة نهائية فقد تكون الحدود متنازعة عليها وغير ثابتة قانوناً. فليس هو أن يكون الإقليم معيّن تحت سيطرة وسلطان الدولة. أما بالنسبة للشرط الثالث فإن تعبير الحكومة غير دقيق وإذا كان -

ونذلك فقد رأينا من المناسب تقسيم دراستنا إلى :

الفصل الأول : شعب عربستان .

الفصل الثاني : إقليم عربستان .

الفصل الثالث : السيادة في عربستان .

الفصل الأول

شعب عربستان

تمهيد :

إذا كانت الدولة « تمثل جمعا من الناس من الجنسين معا يعيش على سبيل الاستقرار على إقليم معين ومحدد ، ويدين بالولاء لسلطة حاكمة لها السيادة على الإقليم وعلى أفراد هذا الجمع »^(١) ، فإن هذا يعني أن الدولة أصلا ليست سوى ارتباط واستقرار مجموعة من الناس في إقليم معين وخضوعها لسلطة عليا . الأمر الذي يوصلنا إلى اعتبار عنصر الشعب كأهم عناصر الدولة على أساس أن أهميته تنبع من الإقرار باستتالة نشوء الدولة بدونها ، وأن الدولة تنشأ أساسا لغرض إسعادها ورفاهيتها وتحقيق مصالحها وأهدافها .

وإذا كان القانون الدولي يشترط استيفاء عنصر الشعب في الدولة ليعترف لها بهذا الوصف ، فإنه لا يقيد هذا العنصر برقم معين ، فقد يعد أفراد الشعب بالآلاف وقد يعدون بمئات الملايين ويكتفى القانون الدولي بأن يكون عدد أفراد الشعب بالقدر الذي يمكنهم من التناسل والحفاظ على كيان مجتمعهم كوحدة قائمة بذاتها « وبذلك تستوى الدول كثيرة السكان والدول قليلة منهم من حيث المركز القانوني وما يتصل به من حقوق وواجبات »^(٢) .

(١) راجع د . حامد سلطان المرجع السابق ص ٣٢٧ .

(٢) راجع : د . علي صادق أبو هيف : القانون الدولي العام .

الاسكندرية ١٩٧١ الطبعة التاسعة ص ١١٦

— O'Connell (D P.) : Op. Cit. p. 305.

— د . عبد العزيز محمد سرحان : القانون الدولي العام القاهرة ١٩٦٩ ص ٢٥٠ .

(٤ - الوصف القانوني)

شكل نظام الحكم من الأمور التي تهم القوايين الداخلية في الدولة فالأحسن أن نسمى الشرخ انالك بالسيادة لأن الحكومة وماشيرة الاختصاصات داخل الإقليم لانما هو مظهر من مظاهر السيادة الداخلية . . . أما الشرط الرابع فهو خلط بين أركان وجود الدولة والنتائج التي تترتب على هذا الوجود ، ذلك أن الدخول في علاقات دولية ليس شرطا لنشأة الدولة قدر ما هو تأكيد لشخصيتها وانضمام الدولة وهو لا يخرج في ضمنونه عن كونه أحد مظاهر السيادة الخارجية للدولة .

التعريف بشعب عربستان :

شعب عربستان كعنصر من عناصر الدولة الكمبية هو مجموعة من الناس تقيم بصفة دائمة في إقليم عربستان وتجمع بين أفرادها الروابط المعنوية التي تدعم الرغبة في العيش المشترك والخضوع لولاية تلك الدولة .

وإذا كانت الروابط المعنوية هي الأساس في الماضي لتحديد شعب الدولة، فكان يكفي توافرها للقول باستيفاء عنصر الشعب في الدولة ، فإن التطور الحديث لقانون الدولي قد أنشأ رابطة مادية (رابطة الجنسية) لا تقوم على الروابط المعنوية قدر ما تقوم على ولاء الرعايا للحاكمين في الدولة حيث أصبحت هذه الرابطة الجديدة هي العلاقة القانونية والسياسية التي تربط أفراد الشعب بدولتهم وترتب إلتزامات وحقوق متبادلة بين الدولة والفرد^(١) . ولعل ذلك يشير تساؤلا عن مدى توافر الرابطة المعنوية والرابطة المادية بين شعب عربستان والدولة الكمبية ؟

ولا ريب أن الإجابة عن هذا التساؤل ستبين لنا مدى توافر عنصر الشعب في الدولة الكمبية وهو أمر له أهميته في دراستنا . ولذلك فقد رأينا من المناسب تقسيم هذا الفصل إلى :

المبحث الأول : رابطة الجنسية الكمبية .

المبحث الثاني : الروابط المعنوية لشعب عربستان .

المبحث الثالث : صفات شعب عربستان .

المبحث الأول

رابطة الجنسية الكمبية

لا بد أن نقرر ابتداءً بأن الجنسية كنظام قانوني لم تنشأ إلا مؤخراً^(١) ، وأن تشريعات الجنسية « لم تظهر بصورتها الحالية إلا بعد أن بدأ الأفراد في ممارسة الحقوق السياسية وبدأت الدول في تطبيق نظام الخدمة العسكرية الإلزامية^(٢) » ، وبالتالي فإن ما يصطلح على تسميتها بالجنسية في الوقت الحاضر ، إنما تمثل رابطة حقيقية كانت موجودة سابقاً باعتبارها أمراً واقعاً يفترض وجودها حيث يوجد الفرد في دولة معينة يلتزم تجاهها بالطاعة والإخلاص واحترام قوانينها والدفاع عنها ، مقابل إلتزام الدولة بحماية الفرد في شخصه وأمواله في الداخل والخارج^(٣) .

وإذا كان استيفاء ركن الشعب في الدولة يستلزم ارتباط أفراد الشعب فيما بينهم ضمن إطار سياسي مستقل ومتميز عن باقي المجموعات ويستند إلى روابط تضامنية لغوية وتاريخية وثقافية وتشابه الأهداف . . الخ . بحيث تؤدي هذه الروابط إلى توافق هؤلاء الأفراد وقبولهم العيش ضمن دولة واحدة ، فإن هذا يستتبع منطقياً القول بأن الجنسية كعلاقة قانونية سياسية

(١) راجع : د . جابر جاد عبدالرحمن : القانون الدولي الخاص العربي - في الجنسية ، القاهرة ١٩٥٨ الجزء الأول ص ٢٠ .

- Fenwick (Chales G.) : International Law, New York 1967, p.301.
- Plender (Richard) : International Migration Law, Leyden 1972, pp. 3 ff.

(٢) راجع : د . فؤاد عبد المعصم رياض : الوسيط في القانون الدولي الخاص ، القاهرة ١٩٦٢ الجزء الأول ص ١٢٢ .

Plender (R) : Op Cit. p. 3.

(٣) راجع :

(١) راجع : Weis (P) : Nationality and Statelessness in International Law, London 1956. pp. 3 and 31.

- Batifol (Henri) : Droit International Privé, Paris 1967. p. 60.

- Oda (Shigeru) The Individual in International Law, London 1968, p. 471.

د . حامد سلطان ود . عبد الله امرين . المرجع السابق ص ٢٩٢ .

لا بد أن تعقب ظهور تلك الروابط وتستند عليها^(١) ، وأن تشريعات الجنسية لا تخرج عن كونها إقراراً بحقيقة قيام وضع قانوني وسياسي معين سابق وجوده في الغالب على صدور التشريع .

وإذا كان الأساس في مفهوم الجنسية أن كل فرد يجب أن ينسج مجتمعاً معيناً ، وأن المجتمع بطبيعته لا بد أن يرتبط بمدى إقليمي معين^(٢) ، فإن معنى ذلك أن الغرض من الجنسية هو تحديد الشعب تحديداً واضحاً كعنصر من عناصر الدولة^(٣) ، ويستتبع هذا أن الشعب إذا كان محدداً تحديداً

(١) راجع في تأييد ذلك حكم محكمة العدل الدولية في قضية نوتتهولم Nottebohm (I.C.J. Reports 1955 p. 23) ١٩٥٥/٤/١

حيث انتهت المحكمة إلى أن الجنسية *is a legal bond having as its basis a social fact of attachment, genuine connection of existence, interests and sentiments, together with the existence of reciprocal rights and duties* .

راجع أيضاً : د . فؤاد عبد المدم رياح المرجع السابق ص ١٢١ حيث يقول (تقوم الجنسية على رابطة معنوية بعيدة عن العاروف المادية القابلة للتغير) .

راجع : أيضاً د . محمد سامي عبد الحميد : أصول القانون الدولي - المجلد الأول - القاعدة الدولية ، الإسكندرية ١٩٧٢ الطبعة الأولى ص ١٨١ وما بعدها حيث يقول (لا بد أن تستند الجنسية في أساسها إلى واقع الارتباط الاجتماعي بين طرفيها القائم على مزيج من المشاعر العاطفية والمصالح المادية والاعتبارات التاريخية وبممكنة في مجال القانون في صورة التزامات معينة على عاتق كل من الطرفين) .

راجع أيضاً : Schwarzenberger (Georg) : International Law. London : 1957, 3rd edition, vol. 1, p. 358.

راجع أيضاً : د . فؤاد عبد المدم رياح ود . سامية راشد - الوجيز في القانون الدولي الخاص - القاهرة ١٩٧١ الجزء الأول ص ٤٨ حيث يقول (تختلف رابطة الجنسية باعتبارها رابطة قانونية عن غيرها من الروابط القانونية بقيامها على اعتبارات سياسية واجتماعية فهي تقوم في الأصل على فكرة الولاء للدولة وعلى توافر نوع من الصلة الروحية والاجتماعية) .

(٢) راجع : Brownlie (Ian) : Principles of International Law. London 1966, p. 452.

(٣) راجع : د . فؤاد عبد المدم رياح ود . سامية راشد المرجع السابق ص ٤١ حيث يقول (تعتبر الجنسية الأساس الذي يقوم عليه كيان الدولة واستمرارها فبقاء الدولة رهين بوجود ركز الشعب وتمحيصه تمهيداً لاصح) .

كافياً بحيث يمكن تمييزه عن المجموعات الأخرى ، فإننا نستطيع القول بتوافره كعنصر من عناصر نشأة الدولة .

ونخلص بالتالي إلى أن ارتباط أفراد شعب عربستان فيما بينهم بروابط معنوية أساسها الإلتواء إلى إقليم عربستان والولاء للدولة السكيبية ، يعنى بالضرورة توافر عنصر الشعب في هذه الدولة .

ولكن إذا كانت تشريعات الجنسية في كل دولة هي التي تحدد الأشخاص الذين يتألف منهم شعب الدولة ويعتبرون من رعاياها ، فإن ذلك قد يثير تساؤلاً عن أثر عدم إصدار الدولة السكيبية لتشريع ينظم جنسيتها ، على توافر ركن الشعب في هذه الدولة .

من المعروف أن الجنسية تعبر عن وضع قانوني حقيقي وفعل على أن تشريعات الجنسية تأتي في الغالب بصورة لاحقة على نشوء هذا الوضع ويكون دورها تنظيم أحكامها ، وبالتالي فإننا نستطيع القول بأن أفراد شعب عربستان كانوا مرتبطين بالدولة السكيبية بما يسمى في الوقت الحاضر برابطة الجنسية^(١) دون أن يؤثر على وجود هذه الرابطة عدم إصدار الدولة السكيبية لتشريع معين ينظم أحكام جنسية شعبها^(٢) .

(١) راجع المقارنة : د . محمد عزيز شكري - المدخل إلى القانون الدولي العام - دمشق ١٩٦٨ ص ٧١ حيث يقول (كان المسلمون والديون في دار الإسلام يتمتعون كشعب هذه الدار بما يسمى حديثاً بالجنسية الإسلامية التي تربطهم بالدولة الإسلامية) .

راجع أيضاً : د . جابر جاد عبد الرحمن المرجع السابق ص ٨٣ حيث يقول (لم تعرف الدول العربية قواعد وضعية بشأن الجنسية إلا منذ سنة ١٨٦٩ حينما أصدر الباب العالي قانون الجنسية العثماني . أما قبل ذلك التاريخ فقد كانت خاضعة لقواعد الشرع الإسلامي . وتقتضى هذه القواعد تقسيم العالم إلى دارين : دار الإسلام . ودار الحرب . وفي دار الإسلام يتمتع المسلمون وحدهم بالجنسية الإسلامية) .

(٢) يتأيد قولنا هذا بالسوابق العديدة من واقع المجتمع الدولي منها : أن العراق بالرغم من استقلاله في سنة ١٩٢٢ إلا أنه يصدر قانوناً للجنسية إلا في ١٠/٩/١٩٢٤ .

المبحث الثاني

الروابط المعنوية لشعب عربستان

قلنا إن الروابط المعنوية التي جمعت بين أفراد شعب عربستان تعتبر دليلاً يؤكد توافر عنصر الشعب في الدولة الكمبية الأمر الذي يفترض توضيح ماهية تلك الروابط .

ونستطيع القول بأن الروابط المعنوية لشعب عربستان قد تمثلت أساساً برابطة القومية العربية بظهورها :

الموضوعي : الذي تمثل بوحدة العرق أو الجنس واللغة والدين والتاريخ وتشابه العادات والتقاليد .

والشخصي : الذي تمثل بالإحساس والرغبة المشتركة للعيش تحت سيادة الدولة الكمبية التي تستهدف تحقيق مصالحهم وأمانيتهم القومية .

شعب عربستان جزء من الأمة العربية :

يميز القانون الدولي العام بين الدولة من جهة ، والأمة من جهة أخرى . فبينما تتكون الدولة من أجناس مختلفة من الناس يخضون لسلطة مشتركة عليا ،

راجع : Flournoy (Richard W.) and Hudson (Manley O.) :

A Collection of Nationality Laws, London 1929, p. 348.

وكذلك الحال بالنسبة لمصر ، فالرغم من استقلالها سياسياً في ١٥/٣/١٩٢٢ إلا أنها لم تعرف تشريع الجنسية إلا في ٢٧/٢/١٩٢٩ :

راجع : د. جابر جاد عبد الرحمن : المرجع السابق ص ٨٨ وما بعدها .

راجع في تأييد هذا الاتجاه

Ferry (Clive) : Nationality and Citizenship Laws, London 1957, p. 3.

د. مؤاد عبد النعم رباض و د. سامية راشد المرجع السابق ص ٦٣ و ٨١ .

فإن الأمة تتكون من جمع من الناس من عرق أو جنس واحد تجمع بينهم الروابط القومية ، إلا أنهم لا يخضعون لسلطة مشتركة عليا . فالدولة نظام سياسي وقانوني ، بينما الأمة رابطة معنوية .

ويرجع سبب هذا التمييز إلى أن القانون الدولي العام لا يعترف بالشخصية الدولية للأمة إلا إذا اكتملت عناصرها كدولة ، بالرغم من أن المنطق يقضي بأن تكون كل أمة دولة . لأن الدول لا يمكن تسوية وجودها واستمرار بقائها إلا بواسطة الإرادات المتقابلة لأفراد الشعب .

وإذا كان شعب عربستان عنصراً من عناصر الدولة الكمبية ، فإن إقرارنا بأن القومية العربية هي الرابطة التضامنية التي تجمع بين أفرادها توصلنا إلى القول بأن ذلك الشعب هو جزء من الأمة العربية . ويتأيد قولنا هذا بالظواهر التالية :

أولاً : التكامل الجغرافي : دعم التكامل الجغرافي الطبيعي بين عربستان

والوطن العربي ، الرابطة القومية بين شعوب هذا الوطن الواحد . ولهذا السبب نرى أن الوضع الجغرافي لإقليم عربستان ، باعتباره امتداداً طبيعياً لإقليم العراق ، كان له الأثر الملحوظ في ارتباط هذين الإقليمين منذ القديم بروابط وثيقة من العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية .

ثانياً : الجنس أو العرق : ليست هناك قومية - مهما بلغت دوجة - نقاشها

وتعصبها لشعورها القومي - تنتمي إلى جنس نقي واحد . والعرب في ذلك ليسوا مختلفين عن غيرهم ، ولكن الغالب فيهم انتمائهم إلى الأجناس السامية الأولى التي استوطنت عربستان والعراق وشبه الجزيرة العربية . وبالتالي فإن شعب عربستان كجزء من الأمة العربية - شأنه في ذلك شأن الأجزاء الباقية - يرجع إلى أصل واحد غالب هو الجنس السامي .

ثالثاً : الأهداف والمصالح المشتركة : يرتبط شعب عربستان باعتبارها جزءاً

من الأمة العربية بسائر أجزائها الأخرى برابطة معنوية تتمثل بالإحساس بضرورة تحقيق الأهداف والمصالح القومية المشتركة باعتبار أمتهما واحدة جنسها واحد ولغتها واحدة وأرضها متكاملة جغرافياً^(١) ، وأن هذه الرابطة هي أساس النظام العربي بين أجزاء الأمة العربية .

رابعاً : اللغة العربية : وتعد في رأينا الدليل القاطع على وحدة الأمة

العربية وانفصالها وتميزها عن الأمم الأخرى^(٢) ، باعتبار أن الوطن العربي ذاته تمحدد على أساس ثقافي واجتماعي مستند إلى غلبة اللغة العربية . فقد كانت كافة الشعوب الخاضعة للحكم العربي الإسلامي تنطق باللغة العربية منذ أيام الخلفاء الراشدين ، فلما انهارت الدولة العباسية تحت وطأة الهجمة المغولية توقفت كافة الشعوب غير العربية عن النطق بهذه اللغة^(٣) ، ولا شك بأن اللغة العربية باعتبارها اللغة الأصيلة لشعب عربستان تدعم ارتباط هذا الشعب بالأمة العربية وتؤكد كده .

خامساً : الدين الإسلامي : يزيد الدين الإسلامي في قوة الرابطة القومية

(١) راجع : د. عائشة راتب : المصالح الدولية - القاهرة ١٩٦٨ ص ٢٠١ .

(٢) اللغة أكثر الروابط القومية قوة وهي تعبر عن وحدة أفراد القومية الواحدة وتميزهم عن غيرهم ومخلق عيشهم اعتقاداً بأنهم منفصلين ومتميزين عن غيرهم وأن لهم مصالحهم وأهدافهم الخاصة بهم . ويتأيد دور اللغة في دعم الرابطة القومية بأدلة كثيرة من التطبيقات الدولية . من عودة ساموي إلى مرسا رعم ، انصافها عنها لأكثر من عشرة قرون وعوده سلبياً العليا إلى بولندا بعد انفصاله د م ستة قرون . راجع في ذلك :

Korowicz (Marek) : Introduction to International Law, the Hague 1964, pp. 290 and 291.

(٣) راجع : Nicholson (Reynold A.) : A Literary History of the Arabs ; London 1967, p. 447.

التي تربط شعب عربستان بالأمة العربية . وبالرغم من أن القومية لا تقوم على أساس ديني^(١) ، إلا أن القومية العربية ارتبطت مع الدين الإسلامي برابطة وثيقة^(٢) فنشأت بنشأته ، وبفضله أصبح للعرب حضارة وثقافة شمل تأثيرها العالم أجمع « فالعروبة تدين للإسلام بوجودها . . . وهذا الدين هو القوة الخالقة التي صنعت الأمة العربية وأنشأت الدولة العربية الواحدة والمجتمع العربي الواحد »^(٣) .

(١) راجع : د. أحمد سويلم العمري : بحوث في المجتمع العربي - القاهرة ١٩٦٠ ص ٣٣ .
(٢) والسبب في ذلك توافق مفهوم العروبة والإسلام . ولهذا فقد كان من يعتقد الإسلام من الشعوب غير العربية في صدر الإسلام يعتبر من العرب في نظر من بقي منهم على دينه راجع في ذلك :

د. عبد العزيز الدوري - الجذور التاريخية للقومية العربية - بيروت ١٩٦٠ ص ١٧ .
(٣) راجع : Nasseibeh (H. Z.) : The Ideas of Arab Nationalism, New York 1959, pp. 20 and 24.

المبحث الثالث

صفات شعب عربستان

كان العراق وعربستان بسبب مناخهما وطبيعتهما الجغرافية، الموطن الأول للعشائر العربية الأولى التي جاءت من شبه الجزيرة العربية بعد جفاف أرضها . حيث استقرت في هذا الموضع الجديد لتختلط بالعشائر العربية التي سبقتها في استيطان هذا الإقليم (العراق أو عربستان) .

وأدت وحدة الجنس واللغة والعادات والروابط القومية إلى الامتزاج بين هذه العشائر العربية . فكان أفراد شعب عربستان منذ القديم عرباً خالصين^(١) .

وبالرغم من أنه يكاد يكون من المستحيل تحديد وقت مجيء أول عشيرة عربية إلى إقليم عربستان ، إلا أننا نستطيع القول بأن الهجرة العربية المنظمة والمستمرة إلى الإقليم بدأت منذ أول تكوين المملكة الأخامنية في فارس أو

(١) راجع في تأكيد ذلك : Curzon (George N.) : Op. Cit. p. 321. حيث يقول : « أن كل أمير : شعب عربستان هم من العرب عدا قلة من الفرس الساكنين مع العرب في بعض المناطق المحيطة بشمال عربستان » .
 راجع أيضاً : Haas (William S.) : Iran, New York 1946. p. 60. حيث يقول : « من هناك نشأت في أثناء القديم العربي لأفراد شعب عربستان الذي يرجع سببه إلى أن إقليمهم ملاصق لمن العرب وأن أشقاءهم في العراق » .
 راجع أيضاً : Encyclopaedia Britannica, R.R. Donnelly and Son Co., U.S.A. 1959, vol. 13 p. 367. حيث ورد في الموسوعة أن : « سكان عربستان إما عرباً خالصين أو نادراً يمكن معهم قلة من الفرس » .

قبل ذلك بقليل^(٢) بهجرة عشائر قيس وتيم وبنى كلب من بكر بن وائل . وبنى نمر وتغلب . حيث بسطوا سيطرتهم على إقليم عربستان وغالبية الأقاليم المطلة على الخليج العربي^(٣) .

ويتصف شعب عربستان برابطة الإتياء القلي^(٤) ، حيث ينتمي أفرادهم إلى عشائرهم العربية^(٥) التي سكنت إقليم عربستان منذ القديم ، وأخذت تتوسع وتتفرع بمرور الزمان ، وإن بقيت محافظة على صفاتها وخصائصها العربية .

التقسيم العشائري لشعب عربستان^(٦) :

إذا كانت ضرورات المنطق البحت تستلزم إغفالنا التقسيم العشائري لشعب عربستان على أساس أن هذا التقسيم قد يتناقض وصفة البحث القانوني لهذه الرسالة ، فإن المنهج العلمي الذي التزمنا به يقضي بضرورة دراسة هذا التقسيم العشائري ، مادامنا بصدد بحث عروبة شعب عربستان باعتبارها رابطة معنوية تضامنية تجمع بين أفراد هذا الشعب .

ولسكى نوازن بين هذين الرأيين فقد اتخذنا منهجاً وسطاً ، على أساس أنه

(١) يتأيد هذا باعتراف المؤرخ الإيراني صادق شاد في كتابه باللغة الإيرانية (خليج فارس ، تهران ١٣٤٤ ص ٤٩) حيث يقول (اصطدمت المملكة الأخامنية بالعرب في عربستان في عهد سابور ذو الأكتاف) ولا شك أن هذا الصدام يفترض وجود العرب المقيمين في إقليم عربستان .
 (٢) راجع : فخ . مع بايندر (باللغة الإيرانية) خليج فارس - خرم شهر ١٣١٧ ص ١٩ .
 (٣) راجع : Coke (Richard) : The Arab Place in the Sun, London: 1929, p. 23.
 (٤) راجع : منوچهر أميري (باللغة الإيرانية) مالك و ذراع در ايران - تهران ١٣٣٩ ص ٤٩٧ .
 (٥) لغرض الدراسة التفصيلية لهذه العشائر راجع موسوعي Lorimer (J.G.) : Gazetteer of the Persian Gulf, Oman, and Central Arabia, Geographical and Statistical, Calcutta 1905

إذا كان القول بعروبة شعب عربستان لابد أن يستند إلى دراسة التقسيم العشائري لهذا الشعب كدليل حقيقي وملحوس على صحة ذلك القول ، فإننا لن نتوسع في بحث تفاصيل التقسيم العشائري بشكل قد لا يتفق والغرض من دراستنا هذه . وبالتالي فقد اقتصرنا فيما يلي على دراسة التسميات الرئيسية للعشائر في إقليم عربستان التي ينتمى إليها وإلى فروعها شعب عربستان .

أولاً : عشيرة كعب : وهي أكبر العشائر عدداً في الإقليم . ويسكن أفرادها في جنوب عربستان حيث يشكلون كل سكان مقاطعة الفلاحية تقريباً والمساحة العظمى لجزيرة عبادان . . ويرجع الموطن الأصلي لهذه العشيرة إلى (نجد) في شبه الجزيرة العربية حيث لا يزال قسم منها يستوطن هناك في منطقة تسمى (شورانية) .

وتنقسم عشيرة كعب إلى خمسة أقسام رئيسية هي :

الدريس والمصار والخنافرة والمقدم (المجدم) والحزبة .

ثانياً : عشيرة بني طارف : يرجع نسب هذه العشيرة إلى قبيلة (طى) في الحجاز ويسكن أفرادها جنوب عربستان في الأراضي التي يسقيها نهر الكرخة أسفل كوت نهر هاشم وبضمنها المستنقعات . . . وتنقسم هذه العشيرة إلى قسمين : بيت سعيد وبيت صياح .

ثالثاً : عشيرة الباوية : يرجع نسبها إلى عشيرة ربيعة العربية في العراق . ويستوطن أفراد هذه العشيرة المنطقة الواقعة بين نهر الجراحی شرقاً ونهر الكارون غرباً من ملتقى قناتى الهذام وجرجر في الشمال إلى قرية علي بن الحسين وحتى قنات مارده على الكارون في الجنوب . . كما يسكن بعض فروعهم على الضفة اليمنى لنهر الكارون . وتنقسم هذه العشيرة إلى عشرة أقسام رئيسية هي :

عمور والبوعطوى والبولاد وبني خالد وبيت خزعل والجبارات وبيت رحمة وبيت صهير وال زهراو ونواصر .

رابعاً : عشيرة بني لام : يرجع نسبها إلى قبيلة طى العربية ، وكانت تسكن الحجاز في جبال أجا وسلمى ، ثم جاءت إلى العراق في القرن الثامن الهجري حيث هاجر قسم منها إلى عربستان أيام حكم الأمير المشعشع بركات^(١) . وتستوطن هذه العشيرة منطقة الحدود بين عربستان والعراق . وهي تنقسم إلى خمسة أقسام رئيسية : آل باجى ولويجى وعبد الخان وخريج وصرخة .

خامساً : عشيرة المناخجة : وهي من العشائر المتقلة في مقاطعة الأهواز . ويستقر قسم من أفرادها في مناطق جرجر وشطيط . وتنقسم هذه العشيرة إلى تسعة أقسام رئيسية : عبادات وديلم ودنغية وحديد وبيت طرفة واغنفان ومهدية ونيس ووهبية .

سادساً : عشيرة كثير : وهي أكبر القبائل العربية عدداً في شمال عربستان . وتنقسم إلى ثلاثة أقسام رئيسية : كعب الدبىس وبيت كريم وخاطق .

سابعاً : عشيرة المحيسن : ينسب أمراء الدولة السكعبية إلى هذه العشيرة وهي أصلاً فرع من عشيرة كعب ولكنها استقلت عنها باعتبارها تمثل العائلة الحاكمة ، حيث انضمت إليها عشائر عديدة . وتنقسم هذه العشيرة إلى ثلاثة عشر قسماً رئيسياً هي : أهل العرياض وبغلانية وبخاخ والبوفرخان وبيت غانم وهلالات وبيت كنعان والبوكاسب والبومعرف ومنيعات ومطور وزبودات وأبو حمرة .

(١) راجع : عباس الغزاوى - عقائر العراق بغداد ١٩٥٥ ، الجزء الثالث ص ٢١١ .

ثامناً : عشيرة بنى سالة : من العشائر الكبيرة في جنوب عربستان ويرجع نسبها إلى عشيرة بنى تميم. وتستوطن هذه العشيرة مقاطعة الخويزة، وهي تنقسم إلى ثمانية أقسام رئيسية : البوعضار وبراهنة والبوغنيمية ومناصير وقربة والبوصواط وحلاف وحمودي .

تاسعاً : عشيرة سلامات : يرجع نسبها إلى عشيرة البادية. وهي تستوطن مقاطعة الأهواز وتنقسم هذه العشيرة إلى ثلاثة أقسام رئيسية : حمد السالم وماصخ وعبد ويس .

عاشرًا : عشيرة بيت سعد : يرجع نسبها إلى عشيرة كثير، وهي تستوطن ضفتي نهر درفول فوق مناطق عشيرة العنابجة وفي مياناب وعلى الضفة اليسرى لقناة جرجر . وتنقسم هذه العشيرة إلى الأقسام الرئيسية التالية : ديلم والبوحدان وآل حابي وكب السظاطلة ومحاميد ومزرعة وطريف وزهرية .

حادى عشر : عشيرة حميد : من العشائر العربية التي تنقل في جنوب عربستان في المنطقة الواقعة بين قناة جرجر في مجراها الأسفل ونهر السكارون بأعلى الندافية شرقاً إلى رغاوية وتنقسم هذه العشيرة إلى سبعة أقسام رئيسية هي : عباب وعوامر وحوالات وخرامزه ومياح ونسيمات وساعد .

ثاني عشر : عشيرة الشريقات : يرجع نسبها إلى عشيرة الشرافة في مكة المكرمة، وقد هاجرت إلى عربستان في بداية حكم الدولة السعوية حيث استوطنت مقاطعتي الجراحی والهنديان . وتنقسم هذه العشيرة إلى قسمين : رجببات وبنى رشيد .

ثالث عشر : عشيرة بنى تميم : وهي من العشائر العربية المنتقلة في جنوب عربستان في المنطقة الواقعة بين نهر السكارون وشط العرب ونهر دجلة ويرجع

نسب هذه العشيرة إلى عشائر المفتك العراقية^(١). وهي تنقسم بصورة رئيسية إلى : عيائشة وبراجعة وعوينات وغزوى وحلاف ونزلى وحمودي وحامد وغزى وبنى نهد وبنى سكين وسليمان وبنى مالك .

رابع عشر : عشيرة الزرقان : ويرجع نسبها إلى عشائر البادية وهي تستوطن جنوب عربستان على ضفتي نهر السكارون . وتنقسم هذه العشيرة إلى خمسة أقسام رئيسية هي البوقاضل والبولحية وبيت محارب والبوسبتى وسماق .

خامس عشر : عشيرة العكرش : تستوطن هذه العشيرة مقاطعة الخويزة جنوب عربستان . وتنقسم إلى ثلاثة أقسام رئيسية هي : بيت غالب وبيت حسين ودغاغله .

سادس عشر : عشائر عربية أخرى : إضافة إلى العشائر العربية التي ذكرناها (١ - ١٥) ، فإن هناك عشائر رئيسية أخرى يس لها كيان مستقل وحدها وإنما انضوت تحت نفوذ عشائر أخرى في المناطق المختلفة في الإقليم .

ومن الأمثلة : عشائر السوارى والسواعد والنزلة والساجية والخيادر وأهل الجرف وأهل الكوت والمزرعة وبنى نعمة وبنس ولقاع وهذه كلها تسكن في مقاطعة الخويزة . . . وتسكن عشائر شواكر والبورواية والخردان والمواشم والجامع ومعاوية ومرونة في مقاطعة الأحوار وتسكن عشائر العتوب والمعدان في مدينة المحمرة، وتسكن عشائر المقاطيف وبيت إبلال والحيس في مدينتي رامز والفلاحية وعلى نهر الجراحی وتتوزع عشيرة السادات في مدن درفول وشوشتر ورامز وعقيلي .

(١) راجع : مسعود كيهان (باللغة الإيرانية) جغرافياي دهس ديرون - سيامى - تهران ١٣١٩ ص ٩٠ .



وبالرغم من أن القانون الدولي العام يعترف للأقليم بأهمية ملحوظة باعتباره عنصراً من عناصر الدولة ، إلا أنه لا يشترط لاستيفاء هذا العنصر أن يكون مساحة معينة^(١) ، أو أن يكون مسكوناً بأكمله أو قابلاً للسكنى في كافة أجزائه^(٢) ، أو أن يكون وحدة كاملة مترابطة الأجزاء^(٣) ، ويكتفي القانون الدولي للاعتراف للدولة بهذا الوصف أن يكون إقليمها معيناً وثابتاً حيث استقر الشعب على وجه الدوام ، وأنشأ فيه نظاماً قانونياً وسياسياً .

ويعترف القانون الدولي العام للدولة بسلطات واسعة على إقليمها وما يوجد فيه من أشخاص وأشياء^(٤) ، على أساس أن اختصاص الدولة على إقليمها^(٥) إنما هو حق سياسي يتضمن مجموعة من الحقوق القضائية والتنفيذية والتشريعية^(٦)

= Supreme authority. State territory is an object of the Law of Nations because the latter recognises the supreme authority of every State within its territory).

(١) فدولة الاتحاد السوفيتي مثلاً مساحتها أضواء مساحة سويسرا دون أن يكون لفارق المساحة أى تأثير على الشخصية القانونية لأى من الدولتين .

(٢) فقد تحمل الظروف الطبيعية والجغرافية استحالة سكنى بعض أجزاء الدولة ، كالربع الخالي في المملكة العربية السعودية ومنخفض القطارة في جمهورية مصر العربية .

(٣) هناك دول عديدة في المجتمع الدولي تتفرق أقاليمها في أجزاء عديدة مثل الولايات المتحدة الأمريكية وأندونيسيا واليابان ، دون أن يؤثر هذا التفرق على الشخصية القانونية لتلك الدول أو يقلل من سيادتها على تلك الأجزاء .

(٤) راجع : Penwick (Charles G.) : International Law, New York 1967 P. 444

(٥) ليس من الصحيح اعتبار سيادة الدولة على إقليمها حق ملكية ولا بد من التمييز بين اختصاص الدولة على إقليمها وحق الملكية العامة والخاصة في الدولة .

راجع : Jacobini (H. B.) : International Law, Illinois 1968. P. 91

د . حامد سلطان المرجع السابق ص ٤٣٦ — ٤٤١ .

د . محمد طاعت الغنيمي : الأحكام العامة في قانون الأمم — قانون السلام — الاسكندرية ١٩٧٠ ، ص ٦٥٤ — ٦٦٠

(٦) راجع حكم المحكمة الدائمة للعدل الدولي سنة ١٩٣٣ في قضية الوضع القانوني جرينلاند الشرقية (P. C. I. J. Legal Status of Eastern Greenland Case (Ser. A/B No. 53 P. 46)

(٦) - الوضع القانوني)

الفصل الثاني

إقليم عربستان

أهميته :

إقليم عربستان هو ذلك النطاق المادي والجزء المحدد من عالمنا هذا (بأقسامه الثلاثة : البري والبحري والجوى) ، حيث استقر فيه شعب عربستان على وجه الدوام واستمد منه مقومات وجوده والحفاظ على كيانها وانفرد بإدارته وحكمه .

وتبدو أهمية عنصر إقليم عربستان في إثبات صفة الدولة في النظام القانوني والسياسي الذي أنشأه شعب عربستان قبل سنة ١٩٢٥ ، عندما تقرر بأنه لولا استقرار هذا الشعب على إقليم عربستان واختصاصه بإدارته وحكمه ، لما كان بالإمكان وصف الدولة الكعبية بـ (الدولة) مهما بلغ سمو نظامها القانوني والسياسي .

فإقليم عربستان أعطى الدولة الكعبية بدرجة أولى مقومات وجودها الاقتصادي ، عدا أنه كان الحز المادي الذي انفردت به هذه الدولة وتمتعت ضمن نطاقه بمجموعة من سيادتها الإقليمية والشخصية^(١) .

(١) على أساس القاعدة التي تنص بأن كل شيء وشخص يوجد في الإقليم لابد أن يخضع لسيادة الدولة « Quidquid est in territorio, est etiam de territorio » وكذلك « Qui in territorio meo est, etiam meus sulatus est » راجع : Oppenheim (L) : International Law, Edited by Lauterpacht (Hersch), London 1958, eighth edition, Vol. 1., P. 452 حيث يقول : (The importance of State territory lies in the fact : that it is the space within which the State exercises its -

ومن مجموع هذه الحقوق ينشأ الاختصاص المانع الانفرادى والمطلق للدولة ، وهو على نوعين : السيادة الإقليمية حيث تتحدد ممارسة الاختصاص الفعلي للدولة بمحدودها الإقليمية . والسيادة الشخصية حيث تتحدد ممارسة الاختصاص الفعلي للدولة بالأشخاص الخاضعين لها .

وسيادة الدولة على إقليمها هي بالضرورة حق إنفرادى وقاصر على الدولة وحدها . كما أكدت عليه المحاكم الدولية في أحكامها العديدة ومنها حكم المحكمة الدائمة للعدل الدولى سنة ١٩٢٧ فى قضية لوتس The S.S. Lotus الذى نص على (أن من المبادئ الأساسية المقررة فى القانون الدولى العام عدم جواز مشاركة دولة معينة لدولة أخرى من اختصاصات على إقليمها إلا بمقتضى قاعدة قانونية مرخصة لذلك)^(١) . وحكم محكمة العدل الدولية فى ١٩٤٩/٤/٩ فى قضية مضيق كورفو Corfu Channel الذى نص على (إن احترام السيادة الإقليمية بين الدول المستقلة يعتبر أساساً حيوياً للعلاقات الدولية)^(٢) .

وإذا كان الأصل الاعتراف للدولة بسلطات واسعة على إقليمها فإن الاستثناء هو إجازة تقييدها^(٣) بتواعد القانون الدولى الوضعى بالمعاهدات

= حيث أوضحته المحكمة (أن الإقليم هو ذلك الحيز المادى الذى تنفذ الدولة فى نطاقه تصرفاتها الواسعة)

(١) راجع : Bishop (William W.) : International Law, Cases and Materials, Boston 1962, 4th. edition, p. 470.

(٢) "Between independent States, respect for territorial sovereignty is an essential foundation of international relations" I.C.J. Reports 1949 p. 35.

(٣) من حيث محكمة العليا فى الولايات المتحدة الأمريكية فى قضية شونير Schooner Exchange v. Mc Faddon سنة ١٨١٢ على (أن سيادة الدولة ضمن إقليمها هي ضرورة سلطاتها ، وحفاظاً وأن أى استثناء على هذه السلطة المتعلقة بحجب اعتبارها راجعاً إلى هذه الدولة ذاتها ، وأن هذه التواضع إنما تكون صريحة فقد تكون أيضاً ضمنية) راجع : Bishop : Op. Cit. P. 443 ونس حكم المحكمة الدائمة للتحكيم

والاتفاقيات الدولية أو بالعرف الدولى^(١) وعموماً فإن سيادة الدولة على إقليمها مقيدة بوجوب عدم الإضرار بأمن واقتصاد إقليم دولة مجاورة^(٢) . فالدولة تلزم مثلاً بعدم السماح باستخدام إقليمها كوسيلة للاضرار بمصالح وأمن دولة أخرى . ويتأيد هذا بأحكام عديدة أصدرتها المحاكم الدولية منها الحكم التحكيمى الصادر سنة ١٩٣٥ فى قضية Trail Smelter Arbitration الذى رتب المسؤولية الدولية على عاتق كندا لتعويض الأضرار التى تسببت فى إحداثها سحب دخان إحدى المصانع السكندرية فى تلويث فضاء الولايات المتحدة الأمريكية على أساس أنه وفقاً لمبادئ القانون الدولى ، ليس لأية دولة حق استخدام ، أو السماح باستخدام إقليمها بطريقة قد تسبب إضراراً لإقليم دولة أخرى^(٣) .

ومنها أيضاً حكم محكمة العدل الدولية فى قضية مضيق كورفو

= فى قضية مصيد شمال الأطلسى North Atlantic Fisheries Arbitration سنة ١٩١٠ على (إن أى تحديد على ممارسة الدولة لسيادتها داخل نطاق حدود إقليمها يجب أن يكون مستنداً على اشتراط صريح بذلك) .

راجع : Briggs (Herbert W.) : The Law of Nations, Cases, Documents and Notes, New York 1952, Second edition, p. 285.

(١) من أمثلة القيود التى تقررت بالعرف الدولى تلك التى تعارضت الدول على تسميتها بحقوق الارتفاق الدولية (ونحن نفصل سميتها بحقوق الاستعمال الدولية دفناً للخطأ الذى تحدثته تلك التسمية وحقوق الارتفاق فى القانون الداخلى) ومنها حق المرور المرفى المقرر للسفن فى المياه الإقليمية .

(٢) راجع : Bishop (W.W.) : Op. Cit. p. 344.

(٣) "Under the principles of international Law, no state has the right to use or permit the use of its territory in such a manner as to cause injury by fumes in or to the territory of another or the properties or persons therein when the case is of serious consequence and the injury is established by clear and convincing evidence".

راجع : Cheng (Bin) : General Principles of Law as Applied by International Courts and Tribunals, London 1955, p. 130.

Corfu Channel سنة ١٩٤٩ الذي حمل ألبانيا مسؤولية تعويض الأضرار التي ترتبت نتيجة لعدم إبلاغها بريطانيا بالألغام التي زرعت في المياه الإقليمية الألبانية على أساس (التزام كل دولة بعدم السماح باستخدام إقليمها بطريقة قد تؤثر على حقوق الدوا الأخرى) (١).

وحيث إننا نهدف من دراسة إقليم عربستان توضيح مدى توافر عناصر الإقليم في الدولة الكمبية ، فقد رأينا أن الوفاء بمتطلبات هذه الدراسة يقتضى تقسيم هذا الفصل إلى :

المبحث الأول : صفات إقليم عربستان وعناصره .

المبحث الثانى : حدود إقليم عربستان .

المبحث الأول

صفات إقليم عربستان وعناصره

نتناول بالدراسة في هذا المبحث صفات إقليم عربستان ثم عناصره :

أولاً : صفات إقليم عربستان :

صفة الإقليم في القانون الدولى العام لا تخرج عن ثلاثة أنواع : (١) فالنوع الأول الإقليم الخاضع لسيادة دولة معينة territorial sovereignty والنوع الثانى الإقليم المباح (٢) res nullius الذى لا يخضع لسيادة أية دولة . والنوع الثالث هو الإقليم المشاع (٣) res communis الذى يبيح لكل دولة حق مباشرة بعض مظاهر سيادتها عليه دون أن يكسبها ذلك أية حقوق إقليمية .

ونستطيع القول بأن إقليم عربستان يدخل ضمن النوع الأول . فهو قد اتصف بكونه ثابتاً حيث أقام فيه شعب عربستان على سبيل الاستقرار فى ظل نظام قانونى وسياسى تمثل بالدولة الكمبية .

كما اتصف هذا الإقليم بكونه محدداً ومعيناً منذ أيام مملكة عيلام (٤) ،

(١) راجع : Brownlie (Ian) : Principles of Public International Law, Oxford University Press 1966, p. 98.
— Collins (Edward) : International Law in a Changing World, New York 1970, p 130.

(٢) يكون الإقليم مباحاً إذا كان خالياً من السكان أو إذا كان متروكاً من قبل الدولة صاحبة السيادة الأصلية عليه .

(٣) من أمثلة الأقليم المشاع : البحر العام ، وكذلك الفضاء الخارجى على الرأى الراجح فى الفقه الدولى .

(٤) راجع : Sykes (Percy M.) : Ten Thousand Miles in Persia, London 1902, p. 24.

(١) "Every State's obligation not to allow knowingly its territory to be used for acts contrary to the rights of other states".

I.C.J. Reports 1949 p. 22.

واستمر بهذا الوصف قروناً عديدة^(١) ولا يزال بوصفه هذا كسبل رسول
محاط من الجهات الشرقية والشمالية بجبال صخرية عالية ومن الجهة الجنوبية
الخليج العربي ومن الجهة الغربية شط العرب .

ثانياً : عناصر إقليم عربستان :

يشمل إقليم عربستان ذلك الجزء اليابس من الكرة الأرضية فهو يتضمن
سطح الأرض والمرتفعات التي تعلوه والطبقات الواقعة دونه إلى مالا نهاية في
العمق^(٢) . كما يشمل أيضاً المسطحات المائية التي توجد داخل ذلك الجزء اليابس ،
والمصطلح على تسميتها بالمياه الوطنية أو الداخلية . ويشمل أيضاً جزء من مياه
الخليج العربي الملاصقة لشواطئه والجزر التي توجد في أنهاره ومياهه الإقليمية .
بالإضافة إلى طبقات الجو التي تعلو هذه المشتملات كلها .

وإذا كان حصر جميع عناصر إقليم عربستان يعتبر دراسة جغرافية تخرج
عن نطاق بحثنا القانوني ، فإننا سنكتفي هنا بأن نقرر بأن تشابه هذه العناصر
مع عناصر إقليم العراق قد أدى إلى تقارب هذين الإقليمين واندماجهما في
وحدة جغرافية واقتصادية وإنسانية تنتهي عند حدود جبال زاغروس التي
فصلت الجنس السامي العربي عن الجنس الآري الفارسي^(٣) .

فإقليم عربستان تكون أساساً من الرواسب الطموية التي جلبتها الروافد

(١) راجع : حمد الله مستوفى قزويني (باللغة الإيرانية) كتاب نزهة القلوب - در مطبعة
بريل درلدين - إزماد هلاند ١٩١٣ م ١٠٩ .
(٢) لا ريب في أن (مالا نهاية في العمق) تعبير مجازي . ذلك أنه مادامت الأرض كروية
فإن خطوط العرض لا بد أن تلتقي في نقطة معينة داخل الكرة الأرضية .
(٣) تبدو أهمية هذه المقارنة عندما نلاحظ انعدام خط الحدود قانوناً وملاً بين الدولة
السكسية والعراق حتى سنة ١٨٤٧ م . كمال إقليميهما جغرافياً وطبيعياً وما رتب على
هذا التماثل من آثار ونتائج .

التي تصب في شط العرب . ولذلك فإن هذا الإقليم يعتبر مكلاً وامتداداً لسهول
العراق^(١) . ويؤكد هذا السكاتب الفرنسي جان جاك بيربي حيث يقول (يؤلف
القسم الذي تغسله مياه نهر السكزون من عربستان مع القسم الأسفل من بلاد
ما بين النهرين - العراق - وحدة جغرافية واقتصادية . . . إن عربستان هي
طرف الهلال الخصيب الذي يبدأ عند السهول الفلسطينية وينتهي عندها ماراً
ببلبنان وسوريا والعراق)^(٢) . ويؤيده أيضاً السكاتب الإيراني كيهان حيث
يقول (إن الماء والهواء والأرض - وهي عناصر إقليم الدولة - في عربستان
تنطبق مع مثيلتها في العراق)^(٣) . كما يؤيده السكاتب الإنجليزي ستامب حيث
يقول (يتشابه المناخ في العراق وعربستان ويختلف عنه في إيران)^(٤) .

(١) راجع : Wilber (Donald N.) : Iran Past and Present, New Jersey 1963, p. 6.

(٢) راجع : جان جاك بيربي - الخليج العربي - تعريب نخلة هاجر وسعيد العز ، بيروت
١٩٥٩ الطبعة الأولى م ٩٨ .

(٣) راجع : مسعود كيهان (باللغة الإيرانية) جغرافياي مفصل ایران - تهران
١٣١١ م ٤٤٦ .

(٤) راجع : Stamp (L. Dudley) : The World, London 1929 p. 378 .
بل إن هذا السكاتب نفسه مؤلفه . Asiatic, London 1920, p. 150 .
يسمى إقليم عربستان بحوض نهرى دجلة والفرات .

وعلى هذا الأساس أصبحت الحدود الغربية لإقليم عربستان كما يلي: ^(١)

« يمر خط الحدود الضفة شط العرب اليسرى إعتباراً من مصبه في الخليج العربي وإلى نقطة تقع على مسافة ميلين نازلاً من قلعة الشيخ خزعل وسمتها مع الشمال درجة ٨٧ ... ومن هذه النقطة تتبع الحدود مستوى المياه المنخفضة الضفة شط العرب اليسرى - الضفة جزيرة عبادان - إلى جزيرتين واقعيتين أمام منبوحى . وتأتى مباشرة لتتضم إلى خط المستوى المذكور الذى تتبعه إلى أربع جزر واقعة بين ماوية وشطيط بعد أن تلتفت حول هذه الجزر ... وقبل ميناء عبادان يأخذ الخط وضع الثالوك ولمسافة أربعة أميال . . . وبعد أن يتخطى عبادان يختلط خط الحدود ثانية مع خط مستوى المياه المنخفضة وتتبعها بينها وبين الضفة الشرقية .. وبعد أن تحيط بحلة متباعدة نفس المستوى تاتى إلى نقطة حيث يبدأ ميناء ومرسى الحمرة وتعرف هذه النقطة باسم تويدجات وتقع على مسافة ١٤١٧ متراً من أبعد نقطة متقدمة من الضفة السكارون اليسرى بالقرب من ملتقاه مع شط العرب .. ثم يتحول خط الحدود من تويدجات بخط مستقيم في وسط مجرى الشط الذى تتبعه بين الضفة الشرقية والجزيرة المسماة أم الرصاص في قسمها الشرق وأم الحصايف في قسمها الغربى إلى أن يصل أمام المدخل الشرقى لنهر الخمين ، ويتبع خط الحدود وسط مجرى النهر لمسافة سبعة كيلو مترات ثم ينحرف بعد الحمرة متجهاً إلى الشمال بخط مستقيم حيث يأخذ خط الحدود مستوى المياه المنخفضة إعتباراً من نقطة خط الطول ١٦ و ٤٨ درجة

(١) راجع : جابر إبراهيم الراوى : الحدود الدولية ومشكلة الحدود العراقية الإيرانية - رسالة دكتوراه - القاهرة ١٩٧٠ س ٢٦٨ وما بعدها .

— شاكر صابر الضابط — العلاقات الدولية ومعاهدات الحدود بين العراق وإيران بغداد ١٩٦٦ ص ٢٤٤ .

Al-Izzi (Khal d Yahya) : The Shatt Al-Arab Dispute, State University of Groningen, Netherlands 1971, p. 203.

المبحث الثانى

حدود إقليم عربستان

يمر إقليم عربستان من الشرق ومن الشمال سلسلة جبال زاغروس، ومن الجنوب الخليج العربى ، ومن الغرب العراق .

وكان خط الحدود الشرقية والشمالية باعتراف الدولتين الإيرانية والكمينية هو ذلك الحائط الصخرى الشاهق الذى يتمثل بسلسلة جبال زاغروس ^(١) . أما خط الحدود الجنوبية فقد كان يمتد مسافة معونة في الخليج العربى إلى الحد المعترف به دولياً .

وقد أدى الوضع الجغرافى لإقليم عربستان باعتباره امتداداً طبيعياً لإقليم العراق إضافة إلى الروابط القومية التضامنية بين الشعبين العربستانى والعراقى إلى انعدام الحدود القانونية والفعلية بين هذين الإقليمين حتى وقت قريب ^(٢) ، حيث حددت معاهدة أرضروم ١٨٤٧/٥/٣١ الملامح الرئيسية للحدود وفصلها بروتوكول ١٧/١١/١٩١٣ وأتمت لجنة تخطيط الحدود أعمالها في ٢٦/١٠/١٩١٤ .

(١) راجع : Chesney (Francis Rawdon) : The Expedition for the Survey of the Rivers Euphrates and Tigris, London 1850, vol.1 p. 192.

(٢) لم يؤثر انعدام الحدود بين العراق وإيران على الشخصية الدولية لهذين الإقليمين على أساس أن القاعدة في القانون الدولى العام عدم الانتساب من الشخصية القانونية للدول التى تكون حوزة متنازع عليها أو غير نافذة وقائماً ذلك بالأمانة الواقعية في المجتمع الدولى مثل الحدود بين الهند وباكستان والحدود بين الاتحاد السوفيتى والصين وحدود مصر وإثيوبيا .

رجع Greig (D.W.) : Op. cit. p. 75.

عزير المصطفى : المرجع السابق ص ٣٤٢ .

شرقا وخط عرض ٢٠ و ٣٠ درجة شمالا حيث ينعطف بعد ذلك غربا مقتربة من القرنة بمسافة أربعة وعشرين كيلومترا ثم يتجه شمالا مخترقا هور الخويزة ومعتبرا حافات جبال بشتكوه الغربية متجها نحو الشمال الغربي بموازاة نهر دجلة » .

الأساس القانوني لحدود عربستان :

إذا كان إقليم الدولة هو المجال المعين من الكرة الأرضية الذي تمارس فيه الدولة سيادتها^(١) ، فإن هذا يعني أن الدولة تمارس مظاهر سيادتها على كل شيء وشخص يوجد في إقليمها وضمن نطاق حدوده ، وإنه عند هذه الحدود تنتهي سيادتها وتبدأ سيادة دولة أخرى. ومن هنا فإننا نرى أن الدول حرصت منذ القديم على تحديد أقاليمها دفعا للمنازعات من جهة وتأكيذا لسيادتها على إقليمها من جهة أخرى^(٢) .

ولذلك فقد ظهرت الحدود بين الدول باعتبار وظيفتها تعيين الإقليم كعنصر من عناصر تكوين الدولة وتحديد المجال الذي تمتد إليه سيادة الدولة واختصاصاتها^(٣) .

- (١) راجع : Verzijl (J.H.W.) : International Law in Historical Perspective-State territory, Leyden 1970, part III. p. 14.
 - Oppenheim (L.) : Op. Cit. p. 451.
 - Starke (J.G.) : An Introduction to International Law, London 1972, p. 172.
 (٢) راجع : Lissitzyn (Oliver J.) : International Law Today and Tomorrow, New York 1965, p. 13.
 (٣) راجع : Weigert (Eans) and Others : Principles of Political Geography, New York 1957, p. 110.

والحدود بين الدول ليست مجرد خطوط وهمية^(١) تمتد على سطح الأرض لتفصل بين أقاليم الدول المختلفة لحسب ، وإنما يقصد بها أيضا تحقيق متطلبات سياسية واقتصادية واجتماعية ، بحيث أن عدم الوفاء بهذه المتطلبات يعني أن الحدود ستكون في هذه الحالة مصدرا لإثارة المشاكل والمنازعات بين الدول المتجاورة .

وبالرغم من أن هناك بعض القواعد العرفية التي يمكن الاسترشاد بها في تخطيط الحدود^(٢) ، إلا أن الاتفاق يعد الأساس الأول في تخطيطها باعتبار أن القانون الدولي العام يفتقر إلى مبدأ أو قاعدة قانونية ملزمة تتعلق بتخطيط الحدود بين الدول .

وإذا كان الاتفاق هو أساس الإلزام في القانون الدولي وأساس العلاقات الدولية ، فإن تعيين الحدود وتخطيطها على أساس الاتفاق بين الدول إنما يعتبر القاعدة القانونية الواجبة للإتباع^(٣) ، ومن هنا فإن تلمسنا للأساس القانوني لحدود عربستان لابد أن يتجه للبحث عن الإتفاقات الدولية الخاصة بهذه الحدود .

فبالنسبة للحدود الجنوبية فإن تحديد لها قد تم وفق القاعدة العرفية التي تعارف الدول أعضاء المجتمع الدولي على قبولها بالنسبة للمياه الإقليمية وبالتالي

- (١) الحدود قد تكون طبيعية كالأنهار والجبال وقد تكون مناعية كالأعمدة والصخور المرقومة - راجع : جابر الراوي المرجع السابق ص ٣٩ .
 - Oppenheim (L.) : Op. Cit. pp. 531 ff.
 (٢) ومن الأمثلة : في الصحارى يكون خط وهمي من خطوط الطول أو العرض . وفي الجبال خط وهمي يمتد ليصل بين أعلى ثم الجبال أو أعلى القمم في سلسلة الجبال أو الخط الذي تنساقط عنده المياه . وفي البحيرات الخط الوهمي الذي يقسم البحيرة مناصفة بين الدول المطلة عليها . وفي الأنهار الخط الوهمي الذي يقسمها مناصفة أو يمر في وسط عرى النهر .
 (٣) راجع : د. حامد سلطان : المرجع السابق ص ٤٩٤ .

فإن الأساس القانوني لخط الحدود الجنوبية لإقليم عربستان يرجع إلى قاعدة عرفية دولية .

أما بالنسبة لخط الحدود الشرقية والشمالية لإقليم عربستان ، فما دام هذا الخط قد وضع بالاتفاق بين الدولتين السكيبية والإيرانية، فإن الأساس القانوني لهذه الحدود قد تمثل في اتفاق ورضاء هاتين الدولتين .

ولكن إذا كانت معاهدة أرضروم ١٨٤٧/٥/٣١ (والبروتوكولات التي تلتها في ١٩١١/١٢/٢١ و ١٩١٣/١١/٤) قد وضعت خط الحدود الغربية لإقليم عربستان ، فإن عدم توقيع الدولة السكيبية على هذه المعاهدة قد يثير تساؤلاً عن الأساس القانوني لهذه الحدود . ولا ريب أن الإجابة عن هذا التساؤل تقتضي أولاً توضيح مدى إمكانية امتداد آثار المعاهدات الدولية إلى أقاليم دول لم توقع عليها ولم تسكن طرفاً فيها .

المبدأ العام في القانون الدولي ينص على أنه ما دامت المعاهدة اتفاق بين دول ترتضي الإلتزام بأحكامها وفق قاعدة *Pacta sunt servanda* فاليس بالإمكان قبول امتداد آثارها إلى إقليم دولة لم تسكن طرفاً فيها .

ويجد هذا المبدأ تعميده في مؤلفات العديد من فقهاء القانون الدولي فيقول مكثير (يؤيد المبدأ القانوني ومستلزمات المنطق قاعدة أن الدولة تلتزم بتمتعها وأن المعاهدة بالنسبة لدولة غير لا تخرج عن كونها *Res inter alios acta*)^(١) .

ويقول أوبنهايم : (المعاهدة تهتم الدول الأطراف فقط . . وليس لها

(١) راجع : McNair (Arnold) : The Law of Treaties, Oxford : University Press, 1961 p. 309.

كتماعده عامة أن تنشئ حقوقاً أو ترتب التزامات لدولة ثالثة ليست طرفاً في المعاهدة . ولكن قد يكون لها في بعض الأحوال تأثير على دولة ثالثة . كما في شرط الدولة الأكثر رعاية - ويرجع سبب ذلك إلى أن المعاهدة الجديدة مست حقوق دولة ليست طرفاً فيها ، وإن كانت طرفاً في معاهدة سابقة . . وإذا اشترطت المعاهدة حقاً لدولة ثالثة وقامت هذه الدولة باستعماله فعلاً ، فإنها تكتسب لنفسها حقاً قانونياً يترتب عليه عدم جواز إبطال المعاهدة إلا برضاها ، إذ ما دامت قد قبلت الحق الذي عرض عليها في المعاهدة فلا يجوز حرمانها منه بغير إرادتها)^(١) .

ويؤكد شوارزنبرجر (أن الدولة لا تلتزم بأية معاهدة إلا برضاها وليس للمعاهدة أن تمنح حقوقاً أو تفرض التزامات قانونية لغير أطرافها . . ولكن الحقوق والالتزامات التي تنص عليها المعاهدة يمكن اعتبارها بمثابة عرض للدولة الغير التي لها حق قبوله أو رفضه)^(٢) .

ويقول روسيني (المعاهدة لا تنشئ حقوقاً أو التزامات لدولة ثالثة دون رضاها)^(٣) .

ويؤكد باري (بأنه ليس للمعاهدة أن تفرض التزامات على جهة ثالثة ليست طرفاً فيها)^(٤) . ويتميز فينويك بين الحقوق وبين الإلتزامات ، فالمعاهدة

(١) راجع : Oppenheim (L.) : Op. Cit. pp. 925 - 927.

(٢) راجع : Schwarzenberger (Georg) : A Manual of International Law, London 1960, 4th edition, vol 1; p. 149.

(٣) راجع : Roseme (S) : The Law of Treaties, Leyden 1970, p. 224.

(٤) راجع : Parry (Clive) : The Law of Treaties, London, 1968, p. 219.

التي تمنح حقوقاً تكون سارية في مواجهة دولة ثالثة إذا قبلتها . أما المعاهدة التي تفرض التزامات فيعتمد سريانها على الظروف المحيطة بها^(١) .

ولا يجوز براونلي امتداد الالتزامات إلى دولة ثالثة لم تكن طرفاً في المعاهدة ، كتنأ كيد لبدا الرضاء والسيادة والاستقلال بين الدول . ويستثنى من ذلك الالتزامات التي تنشأ في معاهدة ما كقاعدة عرفية دولية . أما الحقوق فيجوز للدولة الثالثة أن تستفيد من الحق الذي نصت عليه معاهدة لم تكن طرفاً فيها بعد موافقتها عليها^(٢) .

وبقول ردسلوب (لا تمتد آثار المعاهدات إلى دولة ثالثة ليست طرفاً فيها :

(أ) لا تفرض المعاهدة التزامات على دولة ثالثة

Pacta non obligant nisi gentes quas intia.

(ب) لا تنشئ المعاهدة حقوقاً لدولة ثالثة

Ree inter alios acta tertiis nec nocent nec prosunt

ولكن إذا منحت المعاهدة مزايا لدولة ثالثة فإن ذلك يعتبر عرضاً للاتفاق ، فإذا قبلتها الدولة الغير ، يكون لها اكتساب المزايا^(٣) .

وبقول ليستزين (بالرغم من أن المعاهدة لا تفرض التزامات على الدولة التي لم قبلها ، إلا أنه ليس من المستحيل بالنسبة لطرفين أو أكثر في معاهدة أن يمنحوا حقوقاً لدولة ثالثة ليست طرفاً في المعاهدة إذا قبلتها صراحة أو ضمناً^(٤) .

Fenwick (C.G.) : Op. Cit. pp. 541 ff.

(١) راجع :

Brownlie (I.) : Op. Cit. pp. 500 - 502.

(٢) راجع :

Redslob (Robert) : Traité de Droit de Cons Paris

(٣) راجع :

1950 p. 99.

Lessitzyn (Oliver J.) : Op. Cit. p. 28.

(٤) راجع :

وبوضح ستارك (أن القاعدة العامة في القانون الدولي تؤكد عدم جواز خرض المعاهدة التزامات أو أن تمنح حقوقاً لدولة ثالثة دون رضاها . ولكن هناك استثناءات على هذه القاعدة :

(أ) المعاهدات التي تعقد أساساً لمنح حقوق إلى دولة ثالثة كما في المعاهدات التي ترتب تسوية سلمية أو تحدد وضعاً دولياً للموانئ وطرق المياه وغيرها ، مثل معاهدة ١٨٥٦ بين فرنسا وبريطانيا وروسيا حول عدم تسامح جزر الآلانـد Aaland حيث أكدت لجنة المشرعين في عصبة الأمم سنة ١٩٢٠ أن للسويد حق الحصول على المزايا التي نصت عليها هذه المعاهدة ، بالرغم من أنها ليست طرفاً فيها ، وليس لهذه المزايا صفة عقدية بالنسبة لها .

(ب) المعاهدات الجماعية التي تعلن إنشاء قواعد عرفية جديدة . وفي الحقيقة فإن التزام غير الأطراف لا يرجع إلى المعاهدة ولكن إلى قاعدة عرفية دولية .

(ج) المعاهدات الجماعية التي تنشئ قواعد جديدة في القانون الدولي الوضعي قد تلزم غير الأطراف كما تلزمها قواعد القانون الدولي نفسها ، مثل اتفاقية بريان كيلوج ١٩٢٨ .

(د) بعض الاتفاقيات الجماعية التي يراد لها تطبيق عالمي قد تلزم الدول غير الأطراف فيها . مثل اتفاقية المخدرات في جنيف ١٩٣١ التي استبدلت في ١٩٦١/٣/٣٠ باتفاقية المخدرات^(١) .

(١) راجع : — Starke (J.G.) : An Introduction to International Law, London 1972, pp. 406-408

ويقول جوجنهايم (الأصل أن المعاهدة اتفاق تعاقدى يلزم أطرافه فقط ولا يجوز فرض التزام على دولة ثالثة) (٢).

ويقول د. حامد سلطان (المعاهدات الدولية لا تلزم إلا عاقدتها ولا يمكن أن تكون مصدر حق أو التزام للغير. وهذا مبدأ مسلم به مجمع عليه في الفقه والقضاء، وعليه يجرى العمل بين الدول... ولا يمكن أن تتحمل الدولة التزاماً من جراء معاهدة دولية لم تكن طرفاً فيها وهذا المبدأ يتفق مع طبيعة القانون الدولي ذاته... وقد أجمع عليه الفقه واستقر العمل عليه بين الدول... وقد اختلف الرأي فيما يتعلق بإمكان اكتساب الغير لحق من جراء معاهدة لم يكن طرفاً فيها، فأجاز البعض ذلك وذهبت غالبية رجال الفقه إلى أن المعاهدة لا يمكن أن ترتب حقاً لدولة ليست طرفاً فيها... على أساس أن الآثار النافعة التي تمتد إلى الغير لا تقوم على أساس من القانون شأنها شأن الآثار الضارة) (٣).

ويقول د. محمد حافظ غانم (المبدأ العام أن أثر المعاهدات لا ينصرف إلى من لم يشترك فيها من الدول فلا ترتب لهم حقوق أو تفرض عليهم التزامات... والاستثناءات :

- (أ) المعاهدات المرتبة لأوضاع قانونية دائمة أو المنظمة للأمن الدولي كمعاهدة القسطنطينية سنة ١٨٨٨ التي قررت نظام قناة السويس.
- (ب) انضمام الغير للمعاهدات.

(ج) شرط الأمة - الدولة - أكثر رعاية (٤).

(١) راجع: Guggenheim, (Paul): Traité de Droit International Public, Geneve 1967, Tome 1, p. 198 et 201.

(٢) راجع: د. حامد سلطان، المرجع السابق، ص ٢٣٨ وما بعدها.

(٣) راجع: د. محمد حافظ غانم - المعاهدات - القاهرة ١٩٦١ ص ١٢٧ وما بعدها.

ويقول الدكتور محمد سامي عبد الحميد (من المتفق عليه فقها وقضاء أن آثار المعاهدات لا تنصرف كأصل عام إلى غير أطرافها ومن ثم لا يتصور أن تنشئ للدول الغير حقوقاً أو أن ترتب على عاقدتها أي التزام) (١).

وأكد القضاء الدولي ذلك المبدأ العام في أحكامه العديدة ومنها: حكم المحكمة الدائمة للعدل الدولي سنة ١٩٢٦ في قضية المصالح الألمانية في سيليزيا العليا German Interests in Polish Upper Silisia Case.

حيث انتهت المحكمة إلى أن المعاهدة تخلق قانوناً بين الدول الأعضاء ولا يجوز استنتاج أية حقوق لصالح دولة ثالثة (٢). ومنها حكم المحكمة نفسها في قضية مصنع شورزو Chorzow Factory سنة ١٩٢٨ حيث رفضت المحكمة احتجاج بولندا باتفاقية فرساي للسلام لأنها لم تكن طرفاً فيها (٣). ومنها حكم المحكمة الدائمة للتحكيم سنة ١٩٢٨ في قضية جزيرة بالماس Th Island of Palmas Arbitration الذي أكدت فيه أن معاهدة ١٨٩٨ لا يجوز الاحتجاج بها في مواجهة هولندا لأن الأخيرة لم تكن طرفاً فيها (٤). ومنها حكم المحكمة الدائمة للعدل الدولي سنة ١٩٢٩ في قضية الاختصاص الإقليمي للجنة الدولية لنهر الأودر Territorial Jurisdiction of the International Commission of the River Oder الذي نص على عدم التزام بولندا باتفاقية برشلونه ١٩٢١ لأنها لم تكن طرفاً فيها (٥). وحكم المحكمة الدائمة للعدل الدولي في قضية المناطق الحرة لسافوي العليا ومقاطعة جيبيكس سنة ١٩٣٢.

(١) راجع: د. محمد سامي عبد الحميد، أصول القانون الدولي العام، المجلد الأول، انفاضة الدولية، الاسكندرية ١٩٧٢ الطبعة الأولى ص ٣٤٠.

(٢) راجع: P.C.I.J. Reports Ser. A No. 7 p. 454.

(٣) راجع: P.C.I.J. Reports Ser. A No. 17 p. 646.

(٤) راجع: Briggs (H.W.): Op. Cit p. 244.

(٥) راجع: P.C.I.J. Reports Ser. A No. 23 p. 52.

Free Zones of Upper Savoy and the District of Gex Case. حيث انتهت المحكمة إلى أن المادة ٤٣٥ من اتفاقية فرساي غير ملزمة لسويسرا التي لم تكن طرفاً في هذه الاتفاقية . باستثناء المدى الذي قبلته منها . "Except to the extent to which ... accepted it". وأوضحت أن مسألة اكتساب الحق في معاهدة لدولة غير ، يستند على نية الدول الأطراف الحقيقية في إنشاء الحق وقبول الدولة الثالثة له .

"The question of the existence of a right acquired under an instrument drawn between two states... to be decided in each particular case; it must be ascertained whether the states which have stipulated in favour of a third party meant to create for that state an actual right which the latter has accepted as such" (1).

ونشير إلى نص المادة ١٨ من مسودة اتفاقية هارفارد الخاصة بالمعاهدات التي أكدت على أنه :

(أ) ليس المعاهدة أن تفرض التزامات على دولة ليست طرفاً فيها .

(ب) إذا تضمنت المعاهدة شرطاً يعطى مزايا لدولة ليست طرفاً فيها ولم توقع عليها ، (فإن لهذه الدولة أن تطالب بذلك الامتياز مادام الشرط سارياً بين أطراف المعاهدة) . كما نصت اتفاقية فيينا في مادتها الرابعة والثلاثين على (أن المعاهدة لا تنشئ حقوقاً أو التزامات للدول الغير دون رضاها) .

نخلص إلى القول بأن القاعدة العامة المتفق عليها قانوناً وقها وقضاء تقضى بأنه ليس المعاهدات أن تفرض التزامات على دولة ثالثة ويتوقف نفاذ الحقوق

(١) راجع : P.C.I.J. Reports Ser. A/B No. 46 pp. 141 and 147.

والمزايا التي تنص عليها المعاهدات لصالح دولة غير على قبول الأخيرة صراحة لهذا « الحقوق والمزايا » على أساس :

(أ) لا يمكن افتراض القيود على سيادة الدولة ، بل لابد أن تقبلها صراحة ويترتب على ذلك عدم جواز إلزام الدول بمعاهدات لم تكن طرفاً فيها .

(ب) أن قبول الدولة الثالثة لمزايا وحقوق في معاهدة لم تكن طرفاً فيها لا يعني أنها أصبحت طرفاً في المعاهدة وإنما يعني إجازة امتداد آثار المعاهدة (الحقوق) إلى إقليم تلك الدولة .

وإذا كانت معاهدة أرضروم ١٨٤٧ قد منحت الدولة السكعبية مزايا عديدة أهمها أنها سلبت من الدولة العثمانية الذريعة التي كانت تتعامل بها الأخيرة للتدخل في إقليم عربستان بحجة عدم ضبط الحدود ، فلعل من الممكن قبول امتداد آثار تلك المعاهدة إلى إقليم عربستان بالنسبة لتجديد خط الحدود الغربية للإقليم ، خاصة وأن الدولة السكعبية بالرغم من عدم توقيعها على معاهدة أرضروم إلا أنها لم تكن غائبة عن تخطيط حدودها الغربية وفق هذه المعاهدة حيث تمثل قبولها الضمني به ، بالتسهيلات والمساعدات التي قدمتها إلى لجنة تخطيط الحدود أثناء قيامها برسم الخرائط ووضع العلامات على الأرض . وتمثل قبولها الصريح بإعلانها المستمر بتمسكها بخط الحدود الذي نصت عليه معاهدة أرضروم ، كما ورد في مراسلاتها مع الدول الأطراف في هذه المعاهدة^(١) .

(١) راجع : Wilson (Arnold T.) : South-West Persia, London 1942, pp. 278 ff.

وبناء على ما جاء أعلاه، فإننا ننتهي إلى القول بأن الأساس القانوني لخط الحدود الغربية لإقليم عربستان (أو بمعنى آخر المصدر القانوني للمزايا التي حصلت عليها الدولة السكسية في معاهدة أرضروم) يستند إلى رضا وموافقة الدولة السكسية. ويستتبع ذلك أن خط الحدود لم يستند إلى معاهدة أرضروم قدر ما يعتبر عملاً قانونياً جديداً تمثل باقتران موافقة ورضا كل من الدولتين السكسية والعثمانية على هذه الحدود.

الفصل الثالث

السيادة في عربستان

تمهيد :

لا يكفي استقرار جمع من الناس في إقليم معين للاعتراف لهم بصفة الدولة، إذ لابد من توافر عنصر ثالث لكي يصدق عليهم هذا الوصف.

ويقضي هذا العنصر وجود هيئات سياسية وقانونية منظمة لها الكلمة العليا في الدولة، تتولى الإشراف على الشعب والإقليم بما يحفظ كيانه وتحقق نموها مستعينة في ذلك بما لديها من سلطات تشريعية وتنفيذية وقضائية.

ولا يهتم القانون الدولي بالشكل السياسي الذي تظهر به هذه الهيئة فقد تكون ملكية دستورية أو مطلقة، وقد تكون جمهورية ديمقراطية أو دكتاتورية، ذلك أن الشكل السياسي للدولة يعتبر من الأمور التي تنظمها القوانين الداخلية في كل دولة، وكل ما يهتم به القانون الدولي هو أن تكون تلك الهيئة غير خاضعة لسلطة أخرى وأن يدين لها رعاياها بالولاء ولها من القوة ما يمكنها من فرض سلطانها على إقليمها وما يوجد فيه من أشخاص وأموال.

فالدولة لكي تنشأ لابد أن يتوافر لوجودها عنصر ثالث إضافة إلى عنصرى الشعب والإقليم. ويستلزم هذا العنصر « وجود حكومة تتمتع بالسلطات التي تمكنها من القيام بوظائفها، وتكون مسئولة أمام الجماعات

السياسية الأخرى عن كافة الشئون التي تتعلق بإقليمها وشعبها»^(١) ويعبر عن هذا العنصر في لغة القانون الدولي بلفظ (السيادة) .

فالسيادة هي السلطة السياسية والقانونية على الإقليم الذي تختص به وتشمل كافة الأشخاص والأشياء الموجودة في ذلك الإقليم، أو هي قدرة الدولة واستقلالها في التصرف في كافة شئونها الداخلية والخارجية باعتبارها القوة التشريعية العليا أو قوة التنظيم الذاتي داخل إقليمها^(٢).

طبيعة السيادة ومداها :

إذا كان لفيتوريا Francisco de Vitoria فضل تحديد العلاقة بين مفهوم السيادة ومفهوم الدولة منذ سنة ١٥٣٢ حيث أكد أن السيادة هي المبدأ الأساسي للدولة^(٣)، فإن لبودان Jean Bodin الفضل الأول في تقديم هذا المبدأ إلى الفكر القانوني والسياسي في كتابه الذي ظهر سنة ١٥٧٧ . والسيادة عند بودان تستمد نشأتها من طبيعة الإنسان ذاته ، فهي كامنة فيه ، على أساس أن لكل فرد سيادة وأنه يضع سيادته بصورة مشتركة مع الأفراد الآخرين بهدف تكوين الإرادة العامة التي هي مجموع سيادة الأفراد وهي القوة المطلقة والسلطة الدائمة التي لا تخضع للقوانين ، باعتبار أن السند القانوني الوحيد لوجودها يمكن في إرادة الأفراد . كما أنها لا تخضع لأي سلطان خارجي عدا

(١) راجع : د. حامد سلطان ود. عبدالله العريان - أصول القانون الدولي القاهرة ١٩٥٥

الطبعة الثانية ص ٥٤٩ .

(٢) راجع : Hatzbek (Julius) : An Outline of International Law, London 1930, p. 17

— Erickson (Richard J.) : International Law and the Revolutionary State, Leyden 1972, p. 50.

(٣) راجع : Korowicz (Marek) : Introduction to International Law; The Hague 1964, pp. 29, ff.

ما يلتزم به بمحض إرادتها ، وما يقضى به القانون الإلهي والقانون الطبيعي ، ورغم ذلك فالسيادة تعتبر مطلقة على أساس^(١) :

- (أ) أن صاحب السيادة هو من يملك السلطة العليا على الإقليم وسكانه .
- (ب) أن هذه السلطة غير مقيدة بأي قانون أو قاعدة تضعها سلطة أرضية .
- (ج) تفيد هذه السلطة بـ :
- (١) قوانين الله (القانون الإلهي) .
- (٢) القانون الطبيعي .

(٣) التزامات صاحب السيادة نفسه تجاه أصحاب السيادة الآخرين أو تجاه مواطني دولته أو تجاه الأجانب .

(د) مبدأ العقد شريعة المتعاقدين له فعاليتها الكاملة ، ولا بد من احترام وتنفيذ الاتفاقيات مع الدول الأخرى بحسن نية .

(هـ) ليس للقوانين الداخلية أو للاتفاقيات الدولية أن تعدل أو تلغى القانون الإلهي وقانون الطبيعة التي هي أسس من القوانين الداخلية Supranational أما حردشوس Hugo Grotius فالسيادة عنده مطلقة ولا يخضع صاحب السيادة في تصرفاته للإشراف القانوني لأية جهة أخرى ، ويقتيد فقط بالقانون الطبيعي^(٢) . وسار بوفندورف Samuel Pufendorf على نهجه ، وزاد عليه بأن أعلن أن القانون الدولي لا يعجز في حقيقته عن كونه القانون الطبيعي نفسه المطبق بين الدول^(٣) .

(١) راجع : Gieves (Forest L.) : Supranationalism and International Adjudication, Illinois 1962, p. 3.

— Jacolini (H. B.) : International Law, Illinois 1968, p. 49.

Jacobini (H. B.) : Op. cit. p. 49. (٢) راجع :

Korowicz (M) : Op. cit. p. 33. (٣) راجع :

وأكد سواريز Francisco Suarez سمو القانون الطبيعي على إرادات الدول وأن القانون الدولي ينشأ بصورة رئيسية من إرادات الدول . ولكن جنتايس Albericus Gentilis وبنسكرشوك Pynkerschock وسافيني Frederick von Savigny وهو ريو Maurice Hauriau عارضوا إدخال فكرة القانون الطبيعي إلى القانون الدولي^(١) .

واستقر مفهوم السيادة منذ نهاية القرن الثامن عشر باعتبارها تعنى السلطة العليا للدولة داخل إقليمها واستقلالها عن أية سلطة خارجية . فهي حرية التصرف داخل وخارج إقليمها ، وطبيعتها واحدة باعتبارها لا تقبل التجزئة ولا تخضع للتقادم المكتسب والمستقط^(٢) . وهي تفرض^(٣) :

- (أ) الاختصاص المطلق للدولة على الإقليم والسكان المقيمين فيه .
 - (ب) واجب عدم التدخل في السلطان المطلق من قبل الدول الأخرى .
 - (ج) تأسيس الالتزامات في القانون الدولي والمعاهدات على رضا الدولة وقبولها لتلك الالتزامات .
 - (د) ممارسة الدولة لاختصاصاتها خارج حدودها الإقليمية يعتبر استثناءً .
- ولم ينجح مفهوم السيادة بمعناها المطلق من النقد الذي إنصب على :

أولاً : تناقضها : فالدولة ليست مطلقة التصرف داخل إقليمها فهي

Ibid p. 35.

(١) راجع :

(٢) وهو ما تضمنه تعريف السيادة في الدستور الفرنسي الصادر في ١٧٩١/٩/٣ .

(٣) راجع : Shwarzenberger (G.) : Op. Cit p 58.

— Brownlie (Ian) : Principles of Public International Law, London 1966, p. 25.

— Kaplan (Martin A.) and Katzenbach (Nicholas De B) : The Political Foundation of International Law, New York 1964, p. 173.

— Starke (J.G.) : An Introduction to International Law, London 1972, p. 172.

(ايت سوى أداة قانونية وسياسية لخدمة المصالح العمومية للجماعة التي تحكمها)^(١) . وأن تصرفاتها في الداخل تخضع للرقابة وفق مبدأ المشروعية ، فضلاً عن أن الدولة ليست حرة تماماً في تصرفاتها في المجال الدولي ، فهي مقيدة بعرف ومعاهدات وقواعد قانونية دولية . وبالتالي فإن مفهوم السيادة يتناقض مع القوود الداخلية والخارجية عليها .

ثانياً : عدم صلاحيتها : فالأخذ بها على إطلاقها يؤدي إلى انهيار المجتمع الدولي ، لأن السيادة بمفهومها المطلق لا تتفق مع وجود المجتمع الدولي^(٢) ، الذي يتكون من عدد كبير من الدول^(٣) . وإذا كان المجتمع الدولي يقوم أساساً على تقييد حرية أعضائه حفاظاً للمصالح العام ، وتحقيقاً لمنفعة المجتمع الدولي نفسه ، فإن السيادة تشكل حجر عثرة في طريق تطور المجتمع والقانون الدولي^(٤) . وإن رفض السيادة يعني تأكيد استنكار اللجوء إلى القوود أو التهديد بها والأخذ بفكرة الأمن الجماعي والقسوة السامية للمنازعات والحماية الدولية للعقود والحريات السياسية والمدنية والاقتصادية ، وزيادة التعاون الدولي المالي والاقتصادي والعلمي من أجل خير البشرية^(٥) .

دفعت هذه الانتقادات بعض الفقهاء إلى القول بالتخلي عن مفهوم السيادة

(١) راجع : د حسن الجلي القانون الدولي العام ، بغداد ١٩٦٤ ، الجزء الأول ص ١٩١ .

(٢) راجع : د . الشافعي محمد بشير : القانون الدولي العام في السلم والحرب ، الاسكندرية ١٩٧١ ص ٧٧ .

(٣) راجع : Favett (J.E.S.) : The Law of Nations, New York 1967, p. 33.

(٤) راجع : Jenks (C. Wilfred) : A New World of Law, London 1969, p. 137.

(٥) راجع : د . محمد عزيز شكري - المدخل إلى القانون الدولي العام وقت السلم ،

Jenks : Op.Cit. p. 138

دمشق ١٩٦٨ ص ٧٨ .

في الدولة واستبداله بمنهم آخر، سماه البعض الاختصاصات^(١)، وسماه آخرون بالاستقلال^(٢).

وبالرغم من تسليمنا بجدية الانتقادات التي وجهت إلى عنصر السيادة بمفهومها المطلق، إلا أننا لا نوافق على الاستغناء عنه أو استبداله بمسميات أخرى، ويجد رأينا تأييداً من الفقه والقضاء الدولي.

فالاختصاصات لا تخرج عن كونها ممارسة لوظائف ترتبت على وجود السيادة نفسها فهي تنبع منها وليست عنصراً مستقلاً عنها^(٣). أما الاستقلال فهو يعبر عن المظهر الخارجي للسيادة بمفهومها السلبي^(٤)، أي أن الدولة لا تخضع في علاقاتها الخارجية لدولة أخرى، وإذا كان من المعلوم أن هناك بعض الدول لها سيادة دون أن تستطيع ممارسة الاستقلال^(٥)، (كالأقاليم الخاضعة لنظام الوصاية)، فإننا نستطيع أن نتجاهل هذه التسمية كنمط مستقل في الدولة.

كما أننا لا نستطيع الاستغناء عن السيادة^(٦) فهي لا تزال عنصراً أساسياً

من عناصر نشأة الدولة^(٧)، « ولا يوجد إقليم بدون سيادة إلا إذا كان إقليماً متروكاً. ذلك أن فكرة السيادة هي محور القانون الدولي والتنظيم الدولي^(٨) ». ولهذا السبب نرى أن ميثاق الأمم المتحدة قد أكد وصان سيادة الدول الأعضاء في المنظمة الدولية، وأول مبدأ تبناه الميثاق هو أن تقوم الهيئة على أساس المساواة في السيادة بين جميع أعضائها^(٩). ونرى أيضاً أن ميثاق جامعة الدول العربية يحتفظ للدول الأعضاء بكامل حقوقها في السيادة^(١٠).

وإذا كان العصر الحاضر يتصف بزيادة مهل الدول الانضمام إلى التكتلات والمنظمات الدولية وهذا يؤدي بالتالي إلى زيادة القيود على سيادة الدول بهدف تحقيق المصالح العامة المشتركة لتلك المنظمات^(١١)، فإننا نستطيع القول بأن مبدأ

== بدلا عنه () ومن المعلوم أن استعمال كلمة (were) بدلا من (was) هنا، تعنى في اللغة الإنجليزية التي للمستحيل فهو لا قرار منه بعدم إمكانية الاستغناء عن هذا العنصر .

راجع أيضاً : د. محمد حافظ غانم : مبادئ القانون الدولي العام القاهرة ١٩٥٩ الطبعة الثانية ص ١٣٧ حيث يقول (يلزم أن ننبه إلى أن رفضنا الأخذ بفكرة السيادة ككميار للدولة لا يقترب عليه بتاتا هجر تلك الفكرة وشطبها نهائيا) .

(١) راجع : Oppenheim (L.) : Op. Cit. p. 123 .

(٢) راجع : د. محمد طلعت العنيمي : قضية فلسطين أمام القانون الدولي إعداد وإضافة . محمد سامي عبد الحميد ، الاسكندرية ١٩٦٧ ، الطبعة الثانية ص ٨٨ .

راجع أيضا : Mugerwa (Nkambo) : Subjects of International Law, London 1968, p. 253.

حيث يقول (إن العلاقات الدولية تكاد تكون كلها محكومة بمبدأ سيادة الدول) .

راجع أيضا : Marek (Krstyna) : Identity and Continuity of States in Public International Law, Genève 1968, p. 162.

حيث تقول (إذا لم تكن للدول سيادة فليس هناك إمكانية لوجود القانون الدولي . وأن السيادة هي العنصر الحيوي للقانون الدولي بحيث أن التخلي عنها لا يتم إلا بالتخل عن :

(Paison d'Être

(٣) راجع تقرير من أعمال مؤتمر الأمم المتحدة لتنظيم الدولي المنعقد في سان فرانسيسكو، وزارة الخارجية المصرية - القاهرة ١٩٤٥ ص ٥ .

(٤) راجع : د. أحمد موسى - ميثاق جامعة الدول العربية - القاهرة سنة ١٩٤٨ ص ٢١ .

(٥) راجع : Nineic (Djura) : The Problem of Sovereignty in

(١) راجع : د. حسن الجلي ، المرجع السابق ، ص ١٩٦ - ٢٠٤ .

(٢) راجع : Verzijl (J.H.W.) : International Law in Historical Perspective. Leyden 1968, vol. 1, p. 265.

(٣) راجع : Brownlie (I.) : Op. Cit. p. 99 .

(٤) Kaplan (M.A.) : Op. Cit. p. 35.

(٥) فل القاضي انزيلوتي Anzilotti في قضية Customs Regime between

Germany and Austria النظام الجزري بين ألمانيا والنمسا سنة ١٩٣٣ .

(إن استقلال اعسا لا يبي شيئا سوى وجودها Existence من حدود وضعها معاهدة سان جرمان كدولة منفصلة ليست خاضعة لدولة أخرى . . . وأن الاستقلال هو السيادة الخارجية) .

P.C.I.J. Ser. A/B No. 41 p. 57.

Erickson (P.J.) : Op. Cit. p. 52.

Verzijl (J.H.W.) : Op. Cit p. 265.

حيث يدج الاستغناء عن صير السيادة if it were possible واستعمال تعبير الاستقلال ==

السيادة لم يعد يعبر اليوم عن « السيادة المطلقة في التقرير والحماية الكاملة في العمل »^(١). وإنما أخذ شكله النهائي في حين أضيق مما كان عليه سابقاً^(٢) داخل إطار من الالتزامات والقيود التي يعترف بها القانون الدولي العام^(٣).

ولكن هذه الالتزامات والقيود على سيادة الدولة لا بد أن تكون صريحة فلا يجوز افتراضها، كما استقر عليه القانون الدولي وتبينته المحاكم الدولية في أحكامها العديدة، ومنها حكم المحكمة الدائمة للعدل الدولي سنة ١٩٢٧ في قضية لوتس^(٤) وحكم محكمة التحكيم الدائمة^(٥) في ١٩٠٥/٨/٨ في قضية Moscat Dhows وفي ١٩١٤/٦/٢٥ في قضية Timor Island

the Charter and in the Practice of the U.N. The Hague 1970, p. 27 — Grievs (P.L.) : Op. Cit. p. 9.

(١) راجع : د. عائشة راتب ، المرجع السابق ، ص ٢٥٠ .

Jacobini (H.B.) : Op. cit. p. 49.

(٢) نصت المادة (١٤) من مسودة إعلان حقوق وواجبات الدول ، التي وافقت عليها الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٩٤٩/١٢/٦ على :

“Every State has the duty to conduct its relations with other States in accordance with international Law and with the principle that the sovereignty of each state is subject to the supremacy of international Law.

U.N Doc. A/1251 and Corrs. 1 and 2 1950 p: 67.

راجع أيضاً قول القاضي أنريوتي في قضية الجمارك السابق ذكرها (تعنى السيادة أنه ليست هناك سلطة فوق الدولة عدا القانون الدولي . وأن السيادة تعطي اختصاصاً مرفوعاً ويحدده القانون الدولي وليست سلطة تنفيذية تعلى على القانون) .

P.C.I.J. Ser. A, B. No. 41 (1931) p.3.

Nincic (D) : Op. Cit. p. 12 (٣) راجع :

(٤) راجع : د. محمد مأمون العيسى — المسؤولية القضائية للولايات الدولية

رسالة دكتوراه — القاهرة ١٩٥٤ ص ٣٤٩

(٥) راجع : Wilson (George Crafton) : The Hague Arbitration

Cases. Boston 1915. p. 81 and 83.

راجع أيضاً رأي السيد القاضي ألفاريز Alvarez تاريخ ١٩٤٩/٤/٩ في

(I.C.J. Reports 1949 p. 43) The Corfu Channel Case.

قضية كورفو . حيث يقول (السيادة ليست مطلقة فهي تخضع لحقها وتقرض التزامات للدول)

مظاهر السيادة :

تمارس الدولة اختصاصها الشخصي على الأفراد التابعين لها على أساس ولائهم لها وحمايتهم لهم ، كما تمارس اختصاصها الإقليمي على الأراضي الواقعة داخل حدودها وعلى مياهها الإقليمية وعلى الفضاء الذي يعلوها معاً . فهي تشمل بالتالي كافة الأشخاص والأشياء الموجودة داخل نطاق المساحة الجغرافية المعنية لإقليمها

وتأخذ مباشرة الدولة لسيادتها على إقليمها وشعبها ، مطهرين : داخلي أي السيادة الداخلية ، وخارجي أي السيادة الخارجية . ويمثل هذان المظهران المعنى السلبي للسيادة وهو عدم خضوعها لسلطة دولة أخرى في الخارج واعتبارها أعلى السلطات في الداخل ، والمعنى الإيجابي للسيادة وهو سلطة الأمر والنهي في الداخل وممارسة العلاقات والنشاط الدولي في الخارج^(١) .

أولاً : المظهر الداخلي للسيادة^(٢) : وهو Omnipotence

أي السلطان الأعلى غير المقيد للدولة على كل ما يوجد داخل إقليمها من

(١) راجع : Schwarzenberger (Georg) : International Law and

Order, London 1971. pp. 60-62.

د. عبد الفتاح ساير داير : نظرية أعمال السيادة . - القاهرة ١٩٥٥ ص ١٧ .

(٢) يعبر عن هذا المظهر المقيماً ما أكس هويدر إقراره في قضية البلماس في ١٩٢٨ / ٤ / ٤

حيث يقول :

“Territorial Sovereignty involves the exclusive right to display the activities of a state ... The right has as corollary a duty : the obligation to protect within the territory the rights of other states. in particular their right to integrity and inviolability in peace and in war together with the right of which each state may claim for its nationals in foreign countries”.

Green (L. G.) : International Law through the Cases, راجع .

London 1959, p. 351.

ولا تعنى حرية الدولة هنا أن ممارستها لمظاهر سيادتها الخارجية غير مقيدة ،
أولا تقبل القيود أو أن من حقها أن تفعل ما تشاء ، ففي المجتمع الدولي الذي
يضم دولا عديدة لا يمكن لدولة أن تسود الدول الأخرى ، وإنما يقصد بها
أن ممارسة الدولة لا تخضع لرقابة دولة أخرى .

كما أن سلطة الدولة في مباشرة المظهر الخارجي لسيادتها ليست مطلقة ففي
المجتمع الدولي تتعايش الدول المختلفة على أساس تنازل كل دولة عن جزء
من سيادتها المطلقة على أساس تبادلي Reciprocity ويعتمد اختصاص كل دولة
على الاستقلال المتبادل للدول الأخرى Interdependence.

وتتمثل مظاهر السيادة الخارجية للدولة في إيفاد وقبول المبعوثين
الدبلوماسيين ، وفي إبرام المعاهدات الدولية المختلفة ، وانضمامها إلى تحالف
دفاعي مشترك أو إنشائها علاقات تجارية أو مساهمتها بالاتفاقيات المشتركة
بقصد تطوير اقتصادها وأهدافها الاجتماعية .

وبصورة عامة تقيّد حرية الدولة في ممارسة مظاهر سيادتها الخارجية
بالعرف الدولي والمبادئ العامة للقانون والمعاهدات الثنائية والجماعية ، وإذا

راجع : Green (L.G.) : Op. Cit, p. 350.
وقد اعترفت المحكمة الدائمة للعدل الدولي في قضية كاريبا الشرقية سنة ١٩٢٣ أن
السيادة (A fundamental principle of international Law)
راجع : P.C.I.J. Ser. B. No. 5 p. 27.
ومن الجدير بالذكر أن مسودة اتفاقية حقوق وواجبات الدول التي وافقت عليها الجمعية
العامة في ١٢ / ١٢ / ١٩٤٩ نصت في مادتها الأولى على :
(Every State has the right to independence and hence to exercise freely, without dictation by any other state, all its legal powers, including the choice of its own form of government).
U.N.Doc./1251 and Corrs 1 and 2 1950 p. 67. راجع :

أشخاص وأشياء^(١) أو هو الحق المطلق للدولة لتقرر شخصيتها في شكل مؤسساتها
لتأكيّد وتنفيذ أهدافها وتنظيم سلوك رعاياها على الوجه الذي يحقق الهدف الذي
أنشأت من أجله الدولة .

ويتمثل هذا المظهر بحريتها في اختيار حكومتها ونظام الحكم الذي
يلأئمها وتنظيم حكومتها وتغييرها بالشكل الذي تريده وتنظيم الإدارة والارتفاع
بالمرافق العامة وتحديد ماليتها ، بفرض الضرائب وتخصيلها وسك النقود وتشريع
القوانين وتنفيذها ، وإخضاع الأشياء والأشخاص الموجودين في إقليمها إلى
سلطانها القضائي .

وإذا كان الأصل أن تباشر الدولة مظاهر سيادتها الداخلية دون أية
قيود على سيادتها ودون تدخل الدول الأخرى ، فإن الاستثناء تقييدها ببعض
القيود التي تستهدف عدم الإضرار بمصالح الدول الأخرى وعدم الإخلال
بالسلم الدولي أو إنكار حقوق الإنسان أو الإخلال بقاعدة من قواعد القانون
الدولي أو بأحد التزاماتها الدولية .

ثانياً : المظهر الخارجي للسيادة : وهو السلطة العليا للدولة لكي تقرر بكل
حرية علاقاتها المتبادلة مع الدول الأخرى في المجتمع الدولي أو المجموعات
والمنظمات الدولية دون تدخل أو إشراف دولة أخرى^(٢) . وبقدر هذه الحرية
تكون الدولة مسئولة عن الوفاء بالتزاماتها الخارجية .

(١) راجع : Hackworth (Green Haywood) : Digest of International Law, Washington 1911, vol 2, p. 1.
(٢) يصرّح هذا المظهر صراحة ما كس هووير في قضية جزيرة بالاس التي نظرتها المحكمة
الدائمة لتحكيم سنة ١٩٢٨ حيث يقول :
(Sovereignty in the relation between states signifies independence. Independence in regard to a portion of the globe is the right to exercise therein, to the exclusion of any other state, the functions of a state).

كانت المضوية في الأمم المتحدة لا تتواءم مع الحرية المطلقة للدولة في هذا المجال^(١)، فإننا نلاحظ أن الدول بتبنيها الميثاق قد قيدت حريتها إلى مدى بعيد، وبظهر ذلك بوضوح في التزام الدول بعدم اللجوء إلى القوة في علاقاتها المتبادلة واللجوء إلى الوسائل السلمية في حل المنازعات الدوالية.

منهج البحث :

يفترض البحث في مدى انطباق صفة (الدولة) على الدولة السكعبية توضيح مدى تمتع هذا النظام القانوني والسياسي بممارسة مظاهر سيادته على إقليم عربستان، على أساس أن هذه الممارسة في حد ذاتها ستعني توافر عنصر السيادة في الدولة السكعبية.

وفد سبق لنا أن ذكرنا في المقدمة التاريخية لهذه الرسالة أن الدولة العثمانية قد تنازلات بمعاهدة أرضروم عن بعض الأجزاء من إقليم عربستان لصالح الدولة الإيرانية. ومن هنا فإن دراستنا لعنصر السيادة في الدولة السكعبية لن تسكتمل ما لم نخصص لذلك التنازل بحثاً منفصلاً نتناول فيه قيمته القانونية وأثره على سيادة الدولة السكعبية.

ولذلك فقد رأينا من المناسب تقسيم الدراسة في هذا الفصل إلى :

— المبحث الأول : سيادة الدولة السكعبية .

— المبحث الثاني : التنازل وفق معاهدة أرضروم .

المبحث الأول

سيادة الدولة السكعبية

تمهيد :

لابد لنا أن نقرر ابتداءً بأن غلبة الصفة العشائرية على نظام الحكم في إقليم عربستان قبل سنة ١٩٢٥ لا تعني على الإطلاق أن هذا النظام كان بدائياً أو متأخراً^(١). ذلك أن القانون الدولي العام يعترف بحق كل دولة وحريتها في تنظيم واختيار إدارتها ونظام حكمها بالشكل الذي تراه أكثر موافقة لها^(٢).

وإذا كان الأصل حرية الدولة في مباشرة مظاهر سيادتها الداخلية والخارجية، فإننا نرى أن استقرار مدى الحرية التي تمتعت بها الدولة السكعبية في مباشرة مظاهر سيادتها في إقليم عربستان سينتهي بنا إلى معرفة ما إذا كان هذا النظام السياسي والقانوني يتمتع بالفعل بعنصر السيادة^(٣).

الالتزامات التي ارتبطت بها الدولة السكعبية :

نشأت الدولة السكعبية في عصر زاد فيه اهتمام الدول الأوروبية بمنطقة الشرق الأوسط والخليج العربي. كما أن الهدوء النسبي الذي ساد العلاقات الإيرانية العثمانية أدى في كثير من الأحيان إلى اتفاقهما على تهديد مصالح الدولة السكعبية بقصد تحقيق مصالحهما الخاصة.

(١) راجع : Lantton (Ann h.S.) : Landlord and Peasents in Persia, London 1953, p. 292.

-- Oppenheim (L.) : Op. Cit. p. 287.

(٢) راجع : (٣) ومن هنا فإننا لانرى أن استعمالنا لتعبير (الدولة السكعبية) يعنى هنا حكماً السابق على دراستنا في هذا البحث .

(٨ - الوضع القانوني)

(١) على أساس تعارضها مع مبدأ المساواة في السيادة الذي نص عليه ميثاق الأمم المتحدة راجع : المادة الثالثة فقرة (١) من الميثاق .

ولهذه الأسباب نلاحظ أن الدولة السككية - حاية لوجودها من الأخطار التي تهددها - تقبل مهادنة بعض الدول وترتبط معها بالتزامات تقيد حريتها في ممارسة مظاهر سيادتها بصورة تناسب مع خطورة التهديد الموجه ضدها .

ولعل البحث في مدى تقييد سيادة الدولة السككية يستلزم معرفة نوعية وماهية هذه التقيود وتحليلها ، ولذلك فإننا سنتعرض فيما يلي إلى دراسة الالتزامات السككية تجاه الدول العثمانية والإيرانية والبريطانية .

التزامات الدولة السككية تجاه الدولة العثمانية :

لم تكن العلاقات ودية بين الدولتين السككية والعثمانية بسبب مطالبة الأخيرة للأولى دفع رسوم سنوية ، على أساس أن الحمرة والضفة الشرقية لشط العرب تعود أصلاً إلى الدولة العثمانية ، فضلاً عن الحساسية التي كان العرب يشعرون بها تجاه نظام الحكم العثماني ، الذي يقوم على مبدأ جمع الضرائب من العشائر دون تقديم أية فائدة ملموسة مقابل هذه الضرائب^(١) .

ونستطيع القول بأن أهم الالتزامات التي ارتبطت بها الدولة السككية لصالح الدولة العثمانية هي تلك التي تلت احتلال الأخيرة لإقليم عربستان سنة ١٨٣٧ وعدم انسحابها منه إلا بعد أن عقدت اتفاقاً مع الأمير السككي جابر مرداو ، وبموجب هذا الاتفاق ربطت الحمرة إدارياً بمدينة البصرة وقسم إقليم عربستان إلى قسمين يتولى حكم كل قسم منها أمير سككي متحالف مع الدولة العثمانية ويعترف بسلطانها العليا على الإقليم

وتسكن الدولة السككية أنهت هذه الالتزامات ووجدت الإقليم كله

(١) راجع : Candle (Edmund) : The Long Road to Baghdad. London 1919, vol. 2, p 187.

وأخضعته لسيادتها وأكدت استقلالها تجاه الدولة العثمانية التي قبلته كنهاية للالتزامات فرضتها على الدولة السككية^(٢)

التزامات الدولة السككية تجاه الدولة الإيرانية :

بالرغم من ضعف تأثير النفوذ المذهبي في عصر الدولة السككية عما كان عليه في عصر الدولة المشعشعية ، فقد استمر يلعب دوره في زيادة التقارب بين الدولتين السككية والإيرانية^(٣) .

فما دامت الدولة السككية في خطر من الدول الأخرى ، فإن هذا يؤدي إلى ميلها نحو جهة الدولة التي تتقارب معها مذهبياً ، يشجعها على ذلك ضعف نظام الحكم الإيراني إلى درجة لم يكن يستطيع معها فرض سيطرته على إقليمه . فالدولة الإيرانية لم تكن تفكر في ضم إقليم عربستان ، خاصة وأن مشا كل حفظ الأمن والنظام في إيران كانت كثيرة لدرجة أن الحكومة الإيرانية لم تكن تريد إضافة مشكلة حفظ الأمن في عربستان إلى مشا كلها .

وتتعرض بالبحث فيما يلي إلى الالتزامات التي قبلتها الدولة السككية لصالح الدولة الإيرانية ، ونوضح في الوقت ذاته ما إذا كانت هذه الالتزامات قد قيدت سيادة الدولة السككية .

أولاً : التزمت الدولة السككية بموجب معاهدة التحالف التي عقدتها سنة ١٧٦٦ مع كريم خان زند بدفع ألف تومان سنوياً إلى الدولة الإيرانية .

(١) سبقت لنا الإشارة إلى ذلك في المقدمة التاريخية لهذه الرسالة عند بحثنا مراحل التطور التاريخي للدولة السككية .

(٢) ولذلك نرى البعض يشبه علاقة عربستان بإيران كملاص مصر بتركيا من أساس الارتباط الروحي والمذهبي .

B.C.F. FO 248/715 Telegrams Received

راجع :

وفي الواقع فإن الدولة السكيبية لم تدفع هذا المبلغ مطلقاً^(١) الأمر الذي يعتبر محلاً بمنصر جوهرى في تلك المعاهدة بحيث تعتبر مفسوخة ضمناً. علماً أن هذه المعاهدة التي عقدت في ظرف معين (زال بعد ذلك) ترتب التزامات متقابلة تجاه إيران وعربستان على حد سواء^(٢).

وإذا كان الرأي الغالب في الفقه الدولى ، إن معاهدات التحالف (برغم عدم تحديد مدة معينة لسريانها) ، تعتبر معاهدات سياسية تبيح للدول التحلل بإرادتها المنفردة منها^(٣) ، فإن سكوت الدولة الإيرانية وعدم مطالبها بذلك المبلغ يؤكد مذهبنا إليه من اعتبار معاهدة ١٧٦٦ مفسوخة^(٤).

وإذا كان من المتفق عليه أن الحرب تنهى المعاهدات السياسية (ومنها معاهدات التحالف) التي كانت قائمة بين الدول المتحاربة قبل دخولها

(١) راجع : Ainsworth (William Francis) : A Personal Narrative of the Euphrates Expedition. London 1888. vol. 2 p. 211.

(٢) رجم : أبو الحسن محمد أمين كاشفانه (باللغة الإيرانية) مجل التواريخ تهران ١٣٤٤ جاب دوم ص ١٧٣ حيث يقول (بالرغم من نجاح كريم خان زند في السيطرة على البحرين ومماز إلا أنه فشل في السيطرة على عربستان بالرغم من محاولاته المتعددة) .

(٣) راجع : McNair (A) : Op. Cit. p. 512.

— Fenwick (C.G.) : Op. Cit. pp. 543 ff.

— Jacobini (H.B.) : Op. Cit. p. 175.

(٤) راجع : O'Connell (D.P.) : International Law, London : 1965, vol. 1, p. 285.

حيث يقول (إن انتهاك أحكام معاهدة ما وسكوت الطرف الآخر ، لا يعنى حتماً قبول الطرفين بفسخ المعاهدة ، ولكن السكوت عن الإخلال بشرط جوهرى في المعاهدة لمدة من الزمن يعنى رضاه وقبول الطرفين بفسخ المعاهدة) .

ونشير أيضاً إلى المادة (٣٤) من مسودة أبحاث هارفرد حول المعاهدات حيث نصت : (A treaty may be denounced by a party only when such denunciation is provided for in the treaty or consented to by all other parties) .

الحرب^(١) ، فإن الحروب التي نشبت بين الدولتين السكيبية والإيرانية بعد عقد معاهدة ١٧٦٦ تعتبر Casus Foederis يبطل المعاهدة .

ثانياً : إحتلال الدولة الإيرانية لمدينتى دزفول وتستر في شمال عربستان واتخاذها مقراً للحاكم الإيراني لإقليم عربستان .

إن مجرد تعيين الدولة الإيرانية لحاكم على إقليم عربستان لا يعنى أن لها السيادة على هذا الإقليم ما دام التعيين يقتصر إلى السلطة المادية والفعالية على الإقليم^(٢) . وإذا كانت الدولة الإيرانية قد استغلت إحتلالها لمدينتى دزفول وتستر وعينت فيهما حاكماً إيرانياً ، فإن واقع الحال يبين أن نفوذ هذا الحاكم لم يمتد أسوار المدينتين بل إن نفوذه داخلها كان ضعيفاً^(٣) .

ومهما كانت طبيعة هذا القيد وأثره على السيادة السكيبية ، فلا ريب أن إجبار الحامية الإيرانية على الإنسحاب من مدينتى دزفول وتستر واسترداد الدولة السكيبية لسيادتها عليها سنة ١٨٩٦ ، يعنى زوال ذلك القيد الذى أعاق حرية هذه الدولة في ممارسة مظاهر سيادتها على هاتين المدينتين .

(١) راجع : Oppenheim (L.) : International Law, edited by Lauterpacht (H) Disputes, War and Neutrality, London 1958, eighth edition, vol. II, p. 363.

— Starke (J.G.) : Op. Cit. p. 508.

— McNair (A.) Op. Cit. p. 513

— O'Connell (D.P.) : Op. Cit. p. 285

(٢) أوضح القاضي ماكس هوبير في قضية جزيرة الباناس ١٩٢٨ (أن مجرد ادعاء الولايات المتحدة بالسيادة على جزيرة الباناس لا يعنى حتماً أن لها سيادة عليها مادام هذا الادعاء يقتصر إلى : (What is essential the continuous and peaceful display of (State authority) actual power in the contested region) .

Green (L.C.) : Op. Cit. pp. 355, 368 and 361. راجع :

— Bishop (William W.) : International Law Cases : راجع أيضاً : and Materials, Boston 1967, pp. 345 354.

(٣) راجع : Lorimer (J.G.) : Op. Cit. (vol. I part II) p. 155.

ثالثاً : مرابطة حامية عسكرية إيرانية في مدينة الحمرة بعد عقد معاهدة
أرضروم ، حيث فرض ذلك على الدولة السكعبية من الدول الأربعة : بريطانيا
وروسيا وتركيا وإيران .

وبالرغم من إقرارنا بتقييم السيادة السكعبية بوجود تلك الحامية العسكرية
إلا أن من المعلوم أن هذا القيد لم يستمر طويلاً ، حيث انتهزت الدولة السكعبية
اندلاع الحرب الإيرانية البريطانية سنة ١٨٥٦ وهاجمت تلك الحامية وأجبرتها
على الجلاء ليس فقط عن مدينة الحمرة ولكن عن إقليم عربستان كله .
واستردت بذلك حربتها في مباشرة مظاهر سيادتها على كل شخص وشيء
في مدينة الحمرة ، وبؤكد زوال هذا القيد أن الحامية العسكرية لم تعد بعد
ذلك إلى عرستان .

رابعاً : المرسوم الذي أصدره الشاه القاجاري سنة ١٨٥٧ الذي نص على
اعتراف الدولة الإيرانية بالعائلة السكعبية كأسرة حاكمة في إقليم عربستان ،
وتعهد إيران بعدم التدخل في الشؤون الداخلية والخارجية للدولة السكعبية .
وأن تكون الجمارك تحت إدارة الدولة الإيرانية وإشرافها وأن يتحل هذه
الأخيرة ممثل تقيم في مدينة الحمرة ويختص بالأمور التجارية .

ولم تعين الدولة الإيرانية أي ممثل عنها في مدينة الحمرة ، فضلاً عن
أن الفقرة الخاصة بعمل الجمارك السكعبية تحت إدارة وإشراف الدولة الإيرانية
لم تعد .

وتؤكد الوثائق السرية البريطانية (FO/60/599) بأنه لا توجد
أية عوائد أو إيرادات تذهب إلى الدولة الإيرانية من جمارك عربستان ،
كما أن تقارير البنك المركزي الإيراني كانت تشير دائماً إلى أن صادرات

وواردات مدينة الحمرة هي (صفر Nil)^(١) فإذا كان هذا البت (وهو
العمود الفقري للحياة الاقتصادية والتجارية في الدولة الإيرانية) مجهول
كل شيء عن صادرات وواردات الحمرة ، فإن هذا يعد قرينة قاطعة على أن
جمارك الحمرة لم تكن تحت إدارة الدولة الإيرانية وإنما كانت خاضعة لسيادة
الدولة السكعبية^(٢) .

خامساً : الاعلان الذي أصدره شاه إيران في ١٠/٣٠/١٨٨٨ حول فتح
نهر السكارون للملاحة الدولية ولمسافة ١١٧ ميلاً^(٣) .

وفي الحقيقة فإن فتح نهر السكارون للملاحة الدولية كان يخيف شاه إيران
حسبما ورد في تقرير تومسون المحفوظ في الوثائق السرية البريطانية
FO/248/472 حيث أكد التقرير (أن الشاه يخاف من فتح نهر السكارون
للأوروبيين ، لأن السكان العرب على ضفتيه ، الذين لم يكونوا أبداً فرساً
بلغتهم أو بمشاعرهم ، سوف يخضعون للتأثير الأجنبي مما يجعلهم يرفضون
التحالف مع الدولة الإيرانية) .

وعلى هذا الأساس فإننا نستطيع القول بأن الذي أصدر إعلان فتح
السكارون هم الانجليز ، وليس ملك إيران ، وإذا لم يكن لهذا الملك السيادة

(١) راجع : B.C.F./ FO/60/599 Persia (Diplomatic)

(٢) راجع و تأييد ذلك : B.C.F./FO/60/617 Persia (Diplomatic)

(٣) راجع : Hogarth (D.G.) : Nearer East. London 1902, p. 120.

وقد نص هذا الإعلان على : (That commercial steamers of all nations without exception beside sailing vessels which formerly navigated the Karun river, undertake the transport of merchandise in the Karun river from Mohammerah to the Dyke of Ahwaz... and that tolls shall be paid at Mohammerah) .

على نهر السكارون^(١) ، فإن مجرد إصداره لإعلان بفتح الملاحاة الدولية لا يمنحه أية حقوق إقليمية لم تكن له أصلاً .

فهر السكارون خضع منذ الماضي البعيد للسيادة العربية^(٢) ، ولم يكن للدولة الفارسية أية سيادة عليه وليس لإعلان فتحه أن يكسبها السيادة على هذا النهر .

ولم ينتقص إعلان فتح السكارون للملاحاة الدولية من الناحية النظرية من سيادة الدولة السكعبية حيث نص على اختصاص هذه الدولة وحدها في تحصيل الموائد والرسوم من السفن الأجنبية (التي تسير في النهر) في مدينة المحمرة .

كما أن هذا الاعلان لم ينتقص من الناحية الفعلية من سيادة الدولة السكعبية على هذا النهر ، فقد استمرت السفن التابعة لها تحتكر الملاحة فيه ولم يشاركها في ذلك سوى سفن شركة لنج البريطانية « برضاء ومساعدة الدولة السكعبية »^(٣) .

وأكدت الدولة السكعبية سيادتها الفعلية على نهر السكارون بانفرادها باختصاص الادارة والرقابة على هذا النهر . فكانت الشرطة السكعبية تتولى

(١) راجع : Ainsworth (William F.) : The River Karun London : 1890, p. 120.

حيث يقول (راجع) : « كما هو مذكور عن الإقليم كله ولا أثر لأية سلطة وهذا الإقليم سواء لملكه الإيراني أو لملكه العثماني . إن الشاه أعلن فتح السكارون للانجليز في القسم الذي كان أصبح الآن في إيران » (راجع : ...)

(٢) راجع : ... الخرج العربي والعلاقات الدولية ، القاهرة ١٩٦٠ ص ٢٢ و ٢٣ .

(٣) راجع : Candler (Edmund) : The Mantle of the East, London 1898, p. 72.

حراسته وتقوم بتفتيش السفن والزوارق التي تسير فيه^(١) . وامتد هذا الاختصاص إلى فرض الرقابة الصحية على كافة المسافرين الذين يمرون في النهر^(٢) .

وقد اعترفت دول عديدة بالاختصاص المانع والمطلق للدولة السكعبية على نهر السكارون . ونستطيع أن نقول ذلك في احتجاج بريطانيا وتركيا على حرق الدولة الإيرانية لاختصاص الدولة السكعبية على نهر السكارون عندما قامت سفينة حربية إيرانية بتفتيش بعض السفن في النهر^(٣) . ويتأكد ذلك أيضاً بتفاوض الدولة العثمانية سراً مع الدولة السكعبية بقصد السماح لقوات عسكرية تركية بنصب كمين على ضفة نهر السكارون لسفينة حربية بريطانية قبل اندلاع الحرب العالمية الأولى بمدة قصيرة^(٤) .

نخلص بالتالي إلى أن إعلان فتح نهر السكارون للملاحاة الدولية لم يؤثر (نظرياً أو فعلياً) على الاختصاص الإقليمي المانع والمطلق للدولة السكعبية على ذلك النهر ولم يقيد سيادتها عليه .

التزامات الدولة السكعبية تجاه بريطانيا :

منذ بداية حكم الدولة السكعبية في إقليم عربستان وحتى بعد ذلك بوقت طويل ، لم يكن هناك عداوة بينها وبين بريطانيا بسبب خوف الأخيرة من أن

(١) راجع : B.C.F. FO, 195, 2020 Baghdad Basrah received 1898

Her Majesty's Embassy at Constantionple.

(٢) راجع : Wilson (Arnold T.) : Op. Cit p. 128.

(٣) راجع : Lorimer (J.G.) : Op. Cit. (vol. 1 Part 1,) p.1753.

(٤) راجع : Wilson (Arnold T.) : Loyalties, Mesopotamia,

London 1930, vol. 1 p. 7.

يؤدي نزاعها مع الدولة السككية إلى التأثير على التجارة البريطانية التي كانت تتولاها في الخليج العربي شركة الهند الشرقية^(١).

وهذا يفسر لذلك الوضع أن يستمر لفترة طويلة بسبب المطالبة المستمرة للدولتين العثمانية والفارسية للمساعدات العسكرية من تلك الشركة التي كانت بدايتها الاتفاق البريطاني العثماني في سنة ١٧٦٣ حيث بدأ العداء يستفحل بين الدولة السككية وبريطانيا.

ولكن الحقائق المالية والعسكرية المستمرة وزيادة ضعف الدولتين العثمانية والفارسية، دفعت بريطانيا إلى إعادة النظر في علاقاتها مع الدولة السككية فأخذت بالتقارب معها. وزاد هذا التقارب بعد أن وجدت استجابة من تلك الدولة التي رأت في بريطانيا (بعد أن قضت على منافسة الدول الأوربية لها في منطقة الخليج ووطدت مراكزها فيه)^(٢)، الحليف القوي والوحيد الذي يستطيع مساندتها والوقوف بجانبها ضد الأطماع الإيرانية والعثمانية في إقليم عربستان على حد سواء.

وقد تمثل التقارب بين الدولة السككية وبريطانيا بالعديد من التعهدات التي قدمتها الأخيرة وهي:

أولاً: التعهد الذي تضمنه خطاب رئيس الوزراء البريطاني المؤرخ في ٢٠/٣/١٩٠١ الموجه إلى الحاكم البريطاني العام للهند، الذي أكد فيه معارضة بريطانيا رسمياً لأية محاولة قد يبذلها شاه إيران للسيطرة على مدينة المعصرة أو السماح للروس بذلك^(٣).

(١) راجع: Bruce (John) : Annals of the Honorable East India Company, London 1810, vol. III, p. 216.

(٢) راجع: د. س. - د. س. - الخليج العربي - بيروت ١٩٦٩ الطبعة الأولى ص ٣٩

(٣) راجع: د. س. - د. س. - الحدود على الحدود، المجلد ٧٩ -

ثانياً: تعهد الحكومة البريطانية بتأييد الجانب السككي في مفاوضاته مع الحكومة الإيرانية بهدف تأكيد استقلال الدولة السككية^(١).

ثالثاً: تعهد بريطانيا في ١٢/٧/١٩٠٢ بالدفاع عن الدولة السككية وحمايتها ما دام أمير عربستان يعمل وفق نصائح المستشارين الإنجليز^(٢).

رابعاً: الوعد البريطاني المؤرخ في ١٦/٦/١٩٠٨ بضمان استمرار الوضع المستقل للدولة السككية والدفاع عن استقلالها بوجه أي محاولة أجنبية لتدوينه^(٣).

خامساً: تعهد بريطانيا في أكتوبر ١٩١٠ بالتدخل لصالح الدولة السككية بوجه أية محاولة للاعتداء على سلامة ووحدنة أراضيها^(٤).

سادساً: تعهد بريطانيا سنة ١٩١٤ بالدفاع عن إقليم عربستان وحمايته من أي اعتداء يقع عليه ما دام أمير عربستان يعمل بمقتضى شروط معاهداته معها ويهتدى بنصيحة ممثليها الرسميين^(٥).

سابعاً: المعاهدة التي عقدت سنة ١٩١٤ بين بريطانيا والدولة السككية التي نصت على اعتراف الأولى باستقلال الثانية وتمهدها بحمايتها والدفاع

(١) راجع: B.C.F./FO/460/1 British Vice-Consulate Mohammerah, Closed till 1980.

(٢) راجع: B.C.F./FO/371/10134 Political Persia Closed till 1975.

(٣) راجع: Ibid

(٤) راجع: Ibid

(٥) راجع: B.C.F./WO/106/52 Intelligence Reports of Persia and Mesopotamia.

عنها ، مقابل التزام الثانية في سياستها الخارجية بنصائح ممثلي الدولة الأولى^(١) .
ومن استقرائنا لهذه التعهدات فإننا نستطيع القول بأن التزامات الدولة
الكعبية تجاه بريطانيا كانت ذات طبيعة وقتية تنتهي بانتهاء الغرض الذي
نشأ من أجله الالتزام .

كما أننا نلاحظ أن تلك الالتزامات كانت اختيارية وأنها اقتصر في
غالبها على تعهد بريطانيا بضمان وحماية استقلال الدولة الكعبية .

طبيعة الالتزامات الكعبية :

كان السبب الأول ، لكي تقبل الدولة الكعبية بالتزامات معينة تقيد
حريتها المطلقة في مباشرة مظاهر سيادتها في إقليم عربستان ، هو لحماية وجودها
من الأخطار التي تتهدده التي كان مصدرها دول : بريطانيا وتركيا
وإيران .

فطمع الإنجليز في بسط نفوذهم على إقليم عربستان باعتباره يقع على طريق
الهند . وطمعت فيه الدولة العثمانية باعتبار هذا الإقليم يمثل إمتداداً جغرافياً
للإقليم العراقي وأرضا خصبة توفر إيرادات مادية ضخمة للحكومة الباب العالي .
بينما طمعت الدولة الإيرانية في إقليم عربستان لأنه يعطيها موطئ قدم في
لسهول الحصبة ولعدم صلاحية الموانئ الإيرانية لرسو السفن على عكس
موانئ عربستان .

ولكن الالتزامات التي قبلت الدولة الكعبية الارتباط بها ، كانت ذات

(١) راجع : د. إبراهيم شريف - المرحع السابق ص ٨٦ .

طبيعة وقتية سببها ظروف معينة . ومن الطبيعي أن تلك الالتزامات تنقضي
بزوال الظروف التي استوجبت وجودها في بادئ الأمر . ويتأكد ذلك
بتصرفات الدولة الكعبية بعد زوال تلك الظروف على الوجه الذي لا يتفق
— بل يتناقض — والتزاماتها . وسكوت ورضاء الطرف الذي قام
الالتزام لصالحه .

ولعل إقرارنا بإمكانية ارتباط الدولة الكعبية بالتزامات دولية معينة
بؤكد تمتع هذه الدولة بسيادتها ، على أساس أن الدولة إذا كانت حرة في أن
تقيد حريتها بالتزامات معينة فإنها — كمبدأ عام — حرة أيضاً في التحرر من
هذه الالتزامات على الوجه الذي يحقق مصالحها . وإذا كانت الدولة تستطيع
أن تمنح فإنها بكل تأكيد تستطيع أن تمنع أيضاً .

التحليل القانوني لهذه الالتزامات :

لا ريب في أن قدرة الدولة على عقد الالتزامات الدولية والارتباط بها
إنما يمثل وجهاً من مباشرة الدولة لمظهر من مظاهر سيادتها . وبالتالي فإن
قبول الدولة الكعبية لالتزامات معينة قيدت من حريتها المطلقة في مباشرة
مظاهر سيادتها الداخلية والخارجية ، إنما يؤكد (مادامت هذه الالتزامات
لم تصل إلى حد حجب الاستقلال) أهلية الدولة الكعبية وقدرتها على مباشرة
مظاهر سيادتها .

ولذلك نجد أن مثل هذه القيود لم تكن غريبة على الدول المستقلة في
ذلك الحين .

فالدولة الإيرانية مثلاً كانت محرومة من حقها في إدارة جماركها حيث
تولت إدارتها عنها بجميكا على أساس أن تلك الجمارك كانت ضلماً تفرض

رومي بريطاني مشترك قدره مليون ومائتي ألف جنيه استرليني^(١). كما أن الدولة الإيرانية تعهدت لبريطانيا بعدم السماح لأية قوات أوروبية مسلحة بالمرور في إقليمها إلى الهند. وأن تمتنع عن توقيع اتفاقيات مع أية دولة إذا كانت تلك الاتفاقيات لا تحقق مصلحة بريطانيا^(٢). وكانت جميع الشؤون الاقتصادية والعسكرية في يد إنجلترا وروسيا^(٣). ولم يكن للدولة الإيرانية حق محاكمة الرعايا الإنجليز، حيث كان هذا الحق فاعراً على بريطانيا وحدها، بموجب المرسوم الملكي البريطاني الصادر في ١٣/١٢/١٨٨٩^(٤). كما لم يكن للدولة الإيرانية حق محاكمة الرعايا الأمريكيين الذين كانوا خاضعين للاختصاص القضائي لمحاكم الولايات المتحدة وحدها^(٥). بل إن بريطانيا كانت تمد حمايتها إلى كل أجنبي ليست لبلاده بمئة دينوماسية أو قنصلية في إيران^(٦) فضلاً عن أن المرسوم البريطاني الصادر في ٣/١٠/١٨٩٥ مد هذه الحماية إلى الرعايا الإيرانيين الذين يطلبونها^(٧).

(١) راجع : Bell (Gertrude) : The Letters of Gertrude Bell, London : 1927, vol. 1, p. 295.

(٢) راجع : Bullard (Feader) : Britain and the Middle East. London 1951, p. 33.

(٣) راجع : Moazzami, (Al dollah) : Essai sur la Condition des Étrangers en Iran. Paris 1937, p. 66.

(٤) راجع : Hertslet (Edward) : A Complete Collection of Treaties between Great Britain and Foreign powers, London 1893, vol XVIII, p. 945.

(٥) راجع : Hackworth (Green Haywood) : Digest of International Law. Washington 1941. vol II, p. 532.

(٦) راجع : B.C.F. /FO 25/749 Protection of Foreigners in Persia by the British Consular Office.

(٧) راجع : Cakes (Augustus H.) : A Complete Collection of Treaties between Great Britain and Foreign Powers, London 1899, vol XX, p. 709.

وعرفت الدولة العثمانية مثل هذه الالتزامات. فعلى الرغم من تعهد بريطانيا وفرنسا والنمسا في معاهدة ١٥/٤/١٨٥٧ بضمان وحماية استقلال الدولة العثمانية^(١). إلا أن الواقع يوضح قبول الأخيرة اقيود أشد من التي قبلتها الدولة السككية. فبريطانيا مثلاً كان لها وحدها حق محاكمة رعاياها في الأقاليم العثمانية بموجب المرسوم الملكي البريطاني الصادر في ٨/٨/١٨٩٩^(٢) وشكلت المحكمة الخاصة لهذا الغرض في ٨/٣/١٩٠٠ من عضو واحد تمينه ملكة بريطانيا، بل إن اختصاص المحكمة امتد ليشمل كافة الأشخاص (بعضهم رعايا الدولة العثمانية) الذين يلجأون إليها^(٣). وكانت الدولة العثمانية محرومة من إدارة شئونها المالية التي وضعت تحت إشراف ورقابة إدارة الديون العامة^(٤). وكانت هذه الإدارة تتألف من ممثلين عن المساهمين الأجانب ومستوئين أمامهم فقط، وكان يمثل الدولة العثمانية مندوب واحد من مجموع ستة مندوبين ولم يكن له أي حق في التصويت على القرارات التي تتخذها تلك الإدارة بالرغم من سيطرتها التامة على كافة الأرصدة المالية والإيرادات الخاصة بالدولة العثمانية، ورغم أن سياستها كانت متجهة أصلاً نحو تحقيق مصالح المستثمرين الأجانب^(٥). فضلاً عن أن الدولة العثمانية كانت محرومة

(١) راجع : Hertslet (Lewis) : A Complete Collection of Treaties between Great Britain and Foreign Powers, London 1859, vol. X, p. 540.

(٢) راجع : B.C.F. /FO 302/37 Vernacular Papers : راجع أيضاً : Cakes (Augustus H.) and Brand (R.W.) : A Complete Collection of Treaties between Great Britain and Foreign Powers, London 1901, vol XXI, p. 855.

(٣) راجع : B.C.F. /FO 302/29 Collision between Josephine and bulbul.

(٤) راجع : Eale (Edward Mead) : Turkey, London 1923, p. 11.

(٥) راجع : Ibid. p. 11.

من حق زيادة الضرائب الجركية ، قبل الحصول على موافقة إدارة الديون العامة^(١).

وعرف العراق مثل هذه القيود ، فبالرغم من أن دستوره الصادر في ١٩٢٥/٣/٢١ نص على أن (العراق دولة مستقلة حرة ذات سيادة)^(٢) إلا أن ذلك لم يغير من حقيقة ارتباطه بمعاهدة مع بريطانيا منذ ١٩٢٢/١٠/١٠ . حيث نصت هذه المعاهدة على وجوب انصياع ملك العراق لنصائح الحاكم البريطاني السياسي العام في العراق في كافة القضايا المتعلقة بالالتزامات المالية والدولية ومصالح بريطانيا^(٣) ، فضلاً عن أن كافة المسئولين عن الإدارة في العراق كانوا من الإنجليز^(٤).

بل إن مثل هذه القيود مازالت معروفة ومقررة في عصرنا هذا^(٥) دون أن تعتبر منقصة لشخصية الدولة وقدرتها على ممارسة مظاهر سيادتها في المجالين الدولي والداخلي .

وإذا كانت مثل تلك القيود والالتزامات تعتبر أمراً طبيعياً في العصر الذي عاشت فيه الدولة الكمبية ، فإننا نستطيع القول بأن القيود التي قبلتها هذه الدولة لم تنتقص من شخصيتها الدولية ، ولم تؤثر على أهليتها في ممارسة مظاهر سيادتها الداخلية والخارجية .

(١) راجع : B.C.F. // FO/424/211 Proposed Increase of the Turkish Custom Duties 1906.

(٢) راجع : Kohn (Hans) : Nationalism and Imperialism in the Hither East, London 1932. p. 218.

(٣) راجع : عبد الرزاق الحسني . العراق في ظل المعاهدات . ص ٨٨ . راجع أيضاً : Polson (E.W.) : The Middle East. London 1956. p. 236.

(٤) راجع : B.C.F. // CO/696/4 and 7 Iraq Administration Reports.

(٥) من ذلك اعتبار ليختشتاين وسان مارينو من الدول التي لها حق النقض أمام محكمة العدل الدولية . رغم من أنهما لا يتباخران بأنفسهما علاقاتهما الخارجية مع الدول الأخرى .

وإذا كنا قد أقررنا بأن تلك الالتزامات قد قيدت من حرية الدولة الكمبية في ممارسة مظاهر سيادتها في إقليم عربستان ، فإن من الضروري استكمالاً لجوانب البحث أن نوضح مدى تقييد هذه الحرية . ولذلك فقد رأينا من المناسب تقسيم دراستنا في هذا البحث إلى :

المطلب الأول : الدول مقيدة السيادة .

المطلب الثاني : مدى تقييد السيادة الكمبية .

المطلب الثالث : مظاهر السيادة الكمبية .

المطلب الأول

الدول مقيدة السيادة^(١)

يقصد بالدول مقيدة السيادة تلك التي لا تقوم بمباشرة بعض أو أغلب مظاهر سيادتها على إقليمها بنفسها ، وإنما تنوب عنها في ذلك دول أخرى سواء برضاها أو رضوخها المكره بسبب الضغط المادي أو المعنوي على إرادتها . والدول مقيدة السيادة تنقسم إلى قسمين رئيسيين أولهما الدول التي تقييد

(١) جرى بعض فقهاء القانون الدولي العام على تسمية مثل هذه الدول ، بالدول ناقصة السيادة وتشبيهها بالأفراد ناقصي الأهلية (راجع : د . علي صادق أبو حبيب المرجع السابق ص ١٤٨) . ونحن نرى أن هذه التسمية ليست صحيحة على إطلاقها ، فالدولة إما أن تكون ذات سيادة أو لا تكون . لأن السيادة واحدة لا تقبل التجزئة . وعلى هذا الأساس فقد أطلقنا اسم (الدول مقيدة السيادة) على هذا النوع من الدول . ولا يعني هذا أن سيادة الدول الأخرى غير مقيدة أو أنها لا تقبل القيود ، واسكن الدول مقيدة السيادة - حسب مفهومنا - هي من كانت قيودها مقررة لصالح دولة واحدة أو دولتين وتكون القيود فردية تختلف من دولة إلى أخرى ، وهي لا تخرج عن كونها تابعة أو تحمية أو تحت الوصاية . أما الدول الأخرى فقيودها مقررة لصالح المجتمع الدولي وتخضع جميع الدول لهذه القيود على وجه المساواة ، وبالتالي فهي تخرج عن المقصود بتعبيرنا (الدول مقيدة السيادة) .

سيادتها بقرارات دولية فردية، ومثالها الدول التابعة والحماية، وثانيهما الدول التي تقيد سيادتها بقرارات المنظمات الدولية مثل الدول تحت الانتداب والمشمولة بالوصاية.

وإذا كان من المسلم به أن الدولة الكعبية لم تكن ضمن القسم الثاني، حيث لم تصدر عصبة الأمم أو هيئة الأمم المتحدة أى قرار بوضعها تحت الإنتداب أو الوصاية، فإننا سنتناول بالدراسة في هذا المطلب القسم الأول من الدول مقيدة السيادة وهي الدول التابعة والحماية. لكي نقوم في المطلب التالي بتحليل مدى انطباق هذين النوعين على الدولة الكعبية.

أولاً : الدولة التابعة :

هي دولة ذات سيادة مقيدة تباشر عنها دولة أخرى تسمى الدولة المتبوعة أغلب مظاهر سيادتها الخارجية والداخلية بسبب رابطة الولاء والخضوع بينهما.

وبالرغم من أنه لا توجد قاعدة محددة في القانون الدولي العام تبين مدى وحدود مباشرة مظاهر السيادة من قبل الدولة المتبوعة عن الدولة التابعة، حيث تحدد هذه العلاقة بالاتفاق أو بالعرف أو بكليهما^(١)، مما يقتضى النظر إلى كل قضية على حدة، إلا أنه توجد بعض الخصائص العامة التي تشترك فيها غالبية الدول المرتبطة بعلاقات التبعية وهي :

(١) راجع : على ماهر - "نانون الدولي العام - القاهرة ١٩٢٤" ص ١٣٢ .
— Oppenheim : Op. Cit. p. 190.
راجع أيضاً : ما انتهى إليه القاضي أنريلوتى في قضية النظام الجركى بين ألمانيا والنمسا .
Customs Regime between Germany and Austria
P.C.I.J. Ser A/B No. 41 (1931) p.57.

١ — حرمان الدولة التابعة من حق مباشرة مظاهر سيادتها الخارجية بصورة مطلقة أو نسبية حيث تقوم الدولة المتبوعة بتمثيل الدولة التابعة في مباشرة هذه المظاهر^(١).

٢ — تلتزم الدولة التابعة *Ipsa Facto* بصورة عامة بالمعاهدات التي ترتبط بها الدولة المتبوعة. مالم ينص صراحة في المعاهدة على عكس ذلك^(٢)، وليس للدولة التابعة حق عقد المعاهدات إلا ضمن حدود مائسمح به علاقة التبعية^(٣).

٣ — الدولة التابعة ليست حرة تماماً في مباشرة مظاهر سيادتها الداخلية، حيث تتدخل الدولة المتبوعة في بعض الشؤون الداخلية للدولة التابعة^(٤).

٤ — تلتزم الدولة التابعة بدفع جزية سنوية إلى الدولة المتبوعة ويتراوح مقدارها حسب درجة الضغط الذي تمارسه الثانية على الأولى.

٦ — تلتزم الدولة التابعة بالحياد الذي تنهج به الدولة المتبوعة. كما أنها تعتبر في حالة حرب مع كافة الدول التي تشترك في الحرب ضد الدولة المتبوعة

(١) فليس للدولة التابعة حق إنشاء علاقات دولية إلا إذا أجازت ذلك علاقة التبعية كما في حالة مصر وبلغاريا حيث كان لهما استقبال وإرسال القناصل والوكلاء الدبلوماسيين بالرغم من علاقة التبعية التي ارتبطتا بها مع الدولة العثمانية.

راجع : د. فؤاد شباط - الحقوق الدولية العامة - دمشق ١٩٥٩ الطبعة الثانية ص ١٢٣.

Fenwick (G.G.) : Op. Cit. p. 134.

(٢) راجع : Verzijl (J.H.W.) : International Law in Historical

Perspective - International persons - Leyden 1969, part 1, p. 361

Oppenheim (L.) : Op. Cit. p. 191.

(٣) من ذلك أن مصر برغم تبعيتها للدولة العثمانية فقد عقدت معاهدات تجارية وبريدية مع دول أجنبية عديدة. وبلغاريا أيضاً التي كانت تابعة للدولة العثمانية عقدت معاهدات عديدة حول السكك الحديدية والبريد مع دول أخرى.

(٤) راجع : د. حلمد سلطان، المرجع السابق، ص ١٤٠.

وعليها واجب تقديم المساعدات العسكرية لها . ولكن لذلك لا يبيح لها حق إعلان الحرب بصورة مستقلة عن الدولة المتبوعة^(١) .

٧ — لا تؤثر رابطة التبعية على الشخصية الدولية للدولة التابعة فهي دولة لها كافة عناصر ومقومات الدول^(٢) ، وإن كانت سيادتها مقيدة « تقييداً بعيد المدى »^(٣) .

ومن الأمثلة على الدول التابعة : مصر التي وضعت بتبعية الدولة العثمانية بقرار مؤتمر لندن ١٨٤٩ واستمر هذا الوضع حتى ١٨/١٢/١٩١٤ حين أعلنت بريطانيا بتصريح منفرد إنهاء التبعية العثمانية وأعلنت حمايتها على مصر .

كما فرضت معاهدة باريس ٣٠/٣/١٨٥٦ التبعية العثمانية على صربيا ورومانيا والجبل الأسود ، وبموجبها كان للسلطان العثماني حق تعيين الأمير واستيفاء الجزية السنوية منه . وفي معاهدة براين ١٣/٧/١٨٧٨ تم توحيد مولدا فيا وفلاشيا فتألفت رومانيا منهما وأعلن استقلالها واستقلال صربيا والجبل الأسود .

كما عرفت كوريا علاقة التبعية حيث كانت تابعة لليابان سنة ١٩٠٤ .

(١) راجع : Verzijl (J.H.W.) : Op. Cit. p. 304.

(٢) راجع : Fenwick (Charles G.) : Op. Cit. p. 136.

(٣) راجع : د. عبد السلام عبيد ، المرجع السابق ص ٩٤ .
 راجع أيضاً : حكم محكمة الاستئناف المختص في مصر الصادر بتاريخ ١٩٢٢/٦/٧ الذي نص على أن مصر كانت دولة مستقلة بالرغم من كونها تحت حمية الدولة العثمانية حتى سنة ١٩١٤ .
 A.D.P.I.L.G. Years 1919 to 1922, editors Sir John Fischer Williams and Hersch Lauterpacht, London 1932, p. 205.

Fenwick (C.G.) : Op. Cit. p. 131.
 راجع أيضاً : Starke (J.G.) : An Introduction to International Law, London 1972 Seventh edition, p. 123.

ثانياً : الدولة المحمية :

هي دولة ذات سيادة مقيدة وضمت نفسها أو وضعت بالرغم منها ، تحت حماية دولة أقوى منها^(١) . فالحماية اتفاق بين دولتين يتضمن التزامات وحقوق متبادلة ذات طبيعة سياسية وقانونية واقتصادية .

وعلى ضوء هذا التعرف نستطيع أن نقول بأن الحماية :

١ — علاقة عقدية قانونية^(٢) فهي تنشأ بموجب اتفاق أو معاهدة دولية ترتب حقوق وواجبات على طرفيها^(٣) . ولذلك يفتر القانون الدولي إلى قاعدة عامة تحدد مدى ممارسة الدولة المحمية لمظاهر سيادتها ، حيث يختلف هذا المدى باختلاف الحماية . إذ مادامت الأخيرة تنشأ بالاتفاق فلا بد أن الواحدة تختلف عن الأخرى في شروطها وظروفها ، بحيث لا يمكن معرفة مدى ممارسة مظاهر السيادة إلا بالرجوع إلى الاتفاق الدولي الذي أنشأ الحماية^(٤) .

وإذا كان الأصل أن الحماية لا تنشأ إلا باتفاق دولي ، فإن المجتمع الدولي عرف حالات فرضت فيها الحماية بإعلان وتصريح منفرد من الدولة الحامية^(٥) .

(١) راجع : Fauchille (P.) : Traité de Droit International Public, II, Paris 1925, p. 770.

د. حسن الحلبي ، المرجع السابق ، ص ٣١٢ .

(٢) راجع : Redslob (Robert) : Traité de Droit de Gens, Paris 1950, p. 134.

(٣) راجع : Greig (D.W.) : International Law, London 1970, p. 82.

(٤) راجع : Schwarzenberger (G.) : Op. Cit. p. 59.

راجع أيضاً : الرأي الاستشاري للحكمة الدائمة لعدل الدولي و ١٩٢٣/٢/٧ في قضية مرسيه الجنسية في تونس ومراكش حيث انتهت الحكمة إلى أن (حدود سلطات الدولة الحامية على إقليم الدولة المحمية ، تعتمد ابتداءً على المعاهدات التي أنشأت الحماية) .

(٥) ومثال ذلك إعلان بريطانيا بتصريحها المنفرد في ١٨/١٢/١٩١٤ الحماية على مصر . وانتهت هذه الحماية بإعلان منفرد أيضاً صدر في ٢٨/٢/١٩٢٢ .

٢ — نظام قائم بين دولتين ، حيث تستمر كل دولة بالتمتع بشخصيتها الدولية وسيادتها^(١). وعلى هذا الأساس فإن إقليم الدولة المحمية لا يعتبر جزءاً من إقليم الدولة الحامية ولا يعتبر سكان الأولى مواطنين في الثانية ، كما أن الحرب التي تعلنها الدولة الحامية لا تلزم الدولة المحمية الاشتراك فيها ولا تلزم الأخيرة بالمعاهدات التي تعقدها الأولى . ولهذا السبب فإن اعتراف الدول الأخرى بضرورة السماح للدولة الحامية بتمثيل الدولة المحمية في المجتمع الدولي^(٢).

وتنفرد الدولة الحامية بصفة عامة بممارسة مظاهر السيادة الخارجية عن الدولة المحمية^(٣). ويتدرج تدخلها في مظاهر السلطان الداخلي للأخيرة من مجرد الإشراف إلى التدخل الكامل^(٤) ، دون أن يؤثر هذا على الشخصية الدولية للدولة المحمية من حيث تتمتعها بالسيادة^(٥). ومن الطبيعي أن الدولة الحامية تكون مسئولة أمام الدول الأخرى عن تصرفات الدولة المحمية بقدر تدخلها

(١) راجع : الميكونت فيلي و قراره التحكيمى في القضية التي رفعتها شركة داف ضد حكومة كانتان سنة ١٩٢٤ حيث انتهى إلى أنه (بالرغم من أن السيادة تعنى ضرورة وجود استقلال ، إلا أنه ليس من الضروري أن يكون هناك استقلال تام . . . لأن صاحب السيادة قد يكون تابعا في بعض المسائل إلى دولة أخرى . . . فإدارة الشؤون الخارجية قد تكون كلها في يد دولة حامية) في :

Hackworth (Green Haywood) : Digest of International Law. Washington 1940, vol. 1 p. 51.

Oppenheim (L.) : Op. Cit. p. 192. (٢) راجع :

(٣) وهو أهم دليل على وجود رابطة الحماية بحيث يرى بعض الفقهاء وجود هذه الرابطة إذا لم تكن الدولة الحامية تمارس مظاهر السيادة الخارجية عن الدولة المحمية .

— Verzijl (J.H.W.) : Op. Cit. p. 416. راجع :

— Oppenheim (L.) : Op. Cit p. 192.

— Starke (J.G.) : Op. Cit. p. 123.

— Fenwick (C.G.) : Op. Cit. p. 136. (٤) راجع :

(٥) راجع : د. محمد طه عيسى ، المرجع السابق ، ص ٧٠٠ .

د. محمد حافظ عامر ، المرجع السابق ، ص ٢٢٨ .

في شئونها الداخلية والخارجية^(١).

والحماية نوعان : النوع الأول اختيارية ، وتنشأ هذه الحماية بموجب اتفاق بين دولتين أو أكثر تضع بموجبه الدولة المحمية نفسها تحت حماية الدولة الحامية. والغالب في مثل هذا النوع من الحماية وجود الروابط المشتركة بين الدولتين الحامية والمحمية مثل روابط الجوار . ويستند هذا النوع إلى رضا الدولة المحمية وتمتعها بقسط كبير من الحرية في ممارسة مظاهر سيادتها .

ومن الأمثلة : جورجيا التي وضعت نفسها بمعاهدة ١٧٨٣/٧/٢٤ تحت حماية روسيا . ومدغشقر التي وضعت نفسها تحت حماية فرنسا بمعاهدة ١٨٨٥/١٢/١٧ والحبشة التي وضعت نفسها تحت حماية إيطاليا بمعاهدة ١٨٨٩ .

والنوع الثاني : الحماية الاستعمارية وبمقتضاها تفرض الحماية قسراً على الدولة المحمية وتمارس الدولة الحامية أغلب مظاهر السيادة عن الدولة المحمية دون أن تفقد الأخيرة شخصيتها الدولية . ومن الأمثلة : حماية بريطانيا لسلطنة زنجبار سنة ١٨٩٠ ، وحايها لمصر في ١٩١٤/١٢/١٨

(١) أيد هذا ، القاضي ماكس هوير في قراره التحكيمى بخصوص النزاع البريغاني و ١٩٢٤/١٠/٢٣ حيث قال (إن مسؤولية الدولة الحامية تنبع أساساً من حقيقة أن لدولة الحامية وحدها تمثل الدولة المحمية في العلاقات الدولية) .

راجع : A.D.P.J.L.C. Years 1923 to 1924. edited by John

Fischer Williams and H. Lauterpacht. London 1933. p. 164.

Schwarzenberger (G.) : Op. Cit. p. 160. راجع أيضا :

المطلب الثاني

مدى تقييد السيادة الكعبية

سنتناول في هذا المطلب دراسة مدى إمكانية اعتبار الدولة الكعبية من الدول مقيدة السيادة على ضوء ما توصلنا إليه في دراستنا في المطلب السابق .

وإذا كنا قد أوضحنا فيما سبق أن الدولة الكعبية قد ارتبطت بالتزامات معينة تجاه الدولة العثمانية والدولة الإيرانية فبريطانيا كل على حدة ، فإن مستنزمات المنهج العلمى الذى التزمنا به فى دراستنا تقتضى دراسة طبيعة العلاقة التى ارتبطت بها الدولة الكعبية تجاه كل واحدة من الدول الثلاثة ، وبمعنى آخر ، ما إذا كانت الدولة الكعبية تابعة أو محمية لأى من الدولة العثمانية أو الدولة الإيرانية أو بريطانيا .

أولاً : هل كانت الدولة الكعبية تابعة أو محمية للدولة العثمانية :

بالرغم من إقرارنا بأنه لا توجد قاعدة عامة تحدد شروط وخصائص الدولة المحمية أو التابعة ، إلا أن الخصائص العامة التى تشترك فيها غالبية الدول المرتبطة بعلاقات التبعية والحماية قد تكون ذات فائدة لنا فى استقراء المركز الحقيقى للدولة الكعبية تجاه الدولة العثمانية .

ولو نظرنا إلى الخصائص العامة للدولة التابعة أو المحمية على ضوء العلاقات الكعبية العثمانية لوجدنا أنها لا تتواءم مع رابطة التبعية أو الحماية :

١ — لا يمكن للدولة العثمانية حق مباشرة مظاهر السيادة الخارجية عن الدولة الكعبية سواء بصورة مطلقة أو نسبية . فكانت هذه الأخيرة حرة

تماماً فى مباشرة مظاهر سيادتها الخارجية وعلى الوجه الذى سبق بيانه فى المقدمة التاريخية لهذه الرسالة^(١) .

٢ — عقدت الدولة الكعبية معاهدات عديدة بكل حرية دون الرجوع إلى الدولة العثمانية .

٣ — لم تدفع الدولة الكعبية الجزية إلى الدولة العثمانية^(٢) .

٤ — كانت الدولة الكعبية حرة تماماً فى ممارسة مظاهر سيادتها الداخلية ولم تكن الدولة العثمانية تتدخل فى هذه الممارسة بل على العكس كانت تحاول باستمرار إثارة المشاكل فى عربستان بتحريض من ألمانيا^(٣) .

٥ — كانت الحروب شبه مستمرة بين الدولتين الكعبية والعثمانية ومن الأمثلة على ذلك : هجوم الجيش العثمانى سنة ١٧٦٢ على عاصمة الدولة الكعبية وهجومه مرة أخرى فى سنة ١٨٢٦ وفى الحرب العالمية الأولى .

وعلى هذا الأساس فإننا نستطيع القول بأن الدولة الكعبية لم تكن تابعة أو محمية للدولة العثمانية لعدم توافر أى من الخصائص العامة لروابط التبعية والحماية فى علاقات الدولتين . ويجد قولنا هذا تأييده فى الأسانيد التالية :

١ — بالرغم من تغير أنظمة الحكم والمشاكل العديدة التى واجهتها الدولة العثمانية فإن ذلك لم يؤثر بالمرة على الوضع القانونى للدولة الكعبية وحريةتها فى مباشرة مظاهر سيادتها الخارجية والداخلية^(٤) .

(١) راجع تاريخ الدولة الكعبية فى القسم التمهيدي من هذه الرسالة .

(٢) راجع : Wilson (Arnold T.) : The Persian Gulf, London : 1959, p. 186.

(٣) راجع : Hamilton (Angus) : Problems of the Middle East, London 1909, p. 192.

(٤) راجع : Longrigg (Stephen H.) : Oil in the Middle East, London 1954, p. 36.

٢ — عندما خسر الأسطول الكعبي معركة الرقة سنة ١٧٨٣ أمام الأسطول الكويتي، لم تتدخل الدولة العثمانية لمساعدة الدولة الكعبية، بل على العكس انتهرت فرصة الهزيمة لتهاجم الدولة الكعبية.

٣ — نقلت بريطانيا سنة ١٨٢٠ (بسبب الخلافات مع الدولة العثمانية) مقيمتها السياسية من البصرة إلى الحمرة، كدليل على أن الأخيرة خارج نطاق السيادة العثمانية، وانتفاء الروابط بين الدولتين الكعبية والعثمانية.

٤ — يفهم من معاهدة أرضروم ١٨٤٧ التي تنازلت فيها الدولة العثمانية عن الحمرة والضفة الشرقية لشط العرب لصالح الدولة الإيرانية، أن هذه المناطق لم تكن تحت حماية أو تبعية الدولة العثمانية على أساس :

(أ) يفترض وقوع التنازل من صاحب السيادة .

(ب) لا تسكب رابطة التبعية أو الحماية السيادة على الأقاليم المحمية أو التابعة .

ثانيا : هل كانت الدولة الكعبية تابعة أو محمية للدولة الإيرانية :

نستطيع أن نقرر في ضوء الخصائص العامة المشتركة لرابطة التبعية أو الحماية ، أن الدولة الكعبية لم تكن تابعة أو محمية للدولة الإيرانية للأسباب التالية :

١ — لم تتدخل الدولة الإيرانية ولم تخرج على الهجوم العثماني على إقليم عربستان سنة ١٧٦٢ و ١٨٢٦ . على عكس ما تقتضي به رابطة التبعية أو الحماية بل إنها لم تعترض على تقدم الجيش التركي في عربستان في الحرب العالمية الأولى بعد أن صرح السفير التركي في طهران بأن العرض من هذا التقدم هو (إخضاع الدولة الكعبية وأنهم لا يهدفون إلى احتلال أراضي البختيارية في جبال

زاجروس)^(١) . ولا ريب في أن هذا التصريح ، ورضاء الدولة الإيرانية به ، يدل على أن الدولة الكعبية كانت مستقلة ومنفصلة عن الدولة الإيرانية ولم تكن تحت تبعيتها أو حمايتها .

٢ — جاء في الرسالة التي وجهها كريم خان زند سنة ١٧٦٥ (أنه قد انسحب من أراضي الدولة الكعبية) ، فلو كانت تابعة أو محمية للدولة الإيرانية لما سماها كذلك .

٣ — عندما انسحب الجيش الإيراني من مدينة البصرة سنة ١٧٧٦ بعد احتلالها بمعونة الجيش الكعبي ، لم ينسحب هذا الأخير . مما يؤكد انتفاء رابطة التبعية أو الحماية بين الدولتين الكعبية والإيرانية .

٤ — إذا لم يكن من المنطق تنازل دولة عن جزء من إقليمها لصالح دولة أخرى ترتبط بهذا الجزء برابطة التبعية أو الحماية ، فإننا نستطيع أن نقرر على ضوء معاهدة أرضروم ١٨٤٧، أن الدولة الكعبية لم تكن تابعة أو محمية للدولة الإيرانية .

٥ — انحازت الدولة الكعبية إلى جانب الحلفاء في الحرب العالمية الأولى بينما أعلنت الدولة الإيرانية حيادها^(٢) . وإذا كان دخول القوات البريطانية في إقليم عربستان بناء على طلب الدولة الكعبية لم يثر أي احتجاج، فإن دخول تلك القوات الأراضي الإيرانية بعد تركها لإقليم عربستان واتخاذها مدينة همدان الإيرانية مقراً للقيادة العامة للجيش البريطاني^(٣) قد أثار احتجاج ألمانيا والنمسا

(١) Moberly (F. J.) : The Campaign in Mesopotamia : راجع 1914--1918, London 1923, vol. 1, p. 179.

(٢) Marlowe (John) : The Persian Gulf in the 20 th. : راجع Century, London 1962, p. 44

(٣) — B.C.F. /WO/153/1215 Persia and Mesopotamia. : راجع

— Rawlinson (A.) : Adventures in the Near East London 1923, p. 51.

وهنجاريا وتركيا ، التي طلبت سحب تلك القوات من إيران احتراماً لحياذها ، بالرغم من أنها لم تحتج على دخولها في إقليم عربستان^(١) . ولعل ذلك يؤكد بالقريبة القاطعة أن الدولة السكمية لم تكن ترتبط بالدولة الإيرانية بأية رابطة نقيده سيادتها وحريتها في مباشرة اختصاصاتها .

٦ — جاء في رسالة مكتب الإدارة العامة للبريد في لندن برقم ٧٤٢ وبتاريخ ١٩١٤/٩/٢٤ موجهة إلى حكومة الهند البريطانية ، أن مكتب بريد مدينة بوشير الإيرانية سيعامل كجزء من مكتب بريد الهند على أساس أن هذه المدينة واقعة تحت الاحتلال البريطاني^(٢) ، في حين أن مكتب البريد في مدينة المحمرة لم يعامل على هذا الأساس .

ولكن إذا لم تكن الدولة السكمية تابعة أو محمية للدولة الإيرانية فكيف نستطيع أن نفسر :

١ — مرسوم شاه إيران الصادر سنة ١٨٥٧ الذي نص على أحكام عديدة أهمها أن تكون الجمارك تحت إدارة الدولة الإيرانية وأن يعتمد أمير عربستان بنجدة إيران بحيشه في حالة اشغابها بحرب مع دولة أخرى .

٢ — إعلان فتح نهر السكارون سنة ١٨٨٨ للملاحة الدولية الذي أصدره شاه إيران .

٣ — امتياز التنقيب واستخراج البترول في منطقة الحدود السكمية الإيرانية الذي منحه شاه إيران سنة ١٩٠١ إلى البريطاني ولیم دارسي .

(١) راجع : B.C.F./WO/157 1250 Persia and Asia Political Reports.

B.C.F./FO 372/70 Persia.

(٢) راجع :

بالنسبة للمرسوم الإيراني ١٨٥٧ فقد سبق لنا أن أوضحنا عدم تقييده للسيادة السكمية . وحتى لا نكرر ما قلناه سابقاً ، نكتفي هنا بالقول أن المرسوم نص على تعهد الدولة الإيرانية بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدولة السكمية ، وأن لهذه الأخيرة كياناً مستقلاً في علاقاتها الخارجية مع الدول الأخرى^(١) . الأمر الذي لا يستقيم مع القول بوجود رابطة التبعية أو الحماية .

كما أن إعلان فتح السكارون ١٨٨٨ لم يكن له أي أثر قانوني أو فعلي على السيادة السكمية على هذا النهر ، وعلى الوجه السابق بيانه .

أما بالنسبة لامتياز التنقيب عن البترول فإن الدولة السكمية لم تعترف به ، الأمر الذي اضطر بريطانيا إلى التفاوض معها ، وعقدت معاهدة بينها سنة ١٩٠٢ بنتيجة المفاوضات^(٢) . ويؤكد عدم جدية هذا الامتياز أن شركات النفط كانت تتعامل مباشرة مع الدولة السكمية وتتجاهل تماماً الدولة الإيرانية وكما سيأتي بيانه بعد قليل .

وإذا كانت العلاقات بين الدولتين السكمية والإيرانية تتناقض تماماً مع العلاقات المترتبة على رابطة التبعية أو الحماية ، فإننا نخلص إلى أن الدولة السكمية لم تكن تابعة أو محمية للدولة الإيرانية .

ثانياً : هل كانت الدولة السكمية تابعة أو محمية لبريطانيا :

اختلفت الآراء في حقيقة علاقة الدولة السكمية ببريطانيا فهناك من ادعى

(١) يتأيد ذلك من المفهوم الخاطئ الاعلان الذي أصدره رضا خان سنة ١٩٢٥ ، الذي أنهى بموجبه المحكم العربي (دولة السكمية) في إقليم عربستان . حيث يفهم منه أن هذه الدولة كانت حرة تماماً في شؤونها الداخلية والخارجية الأمر الذي يناقض تماماً دور التبعية أو الحماية . (٢) أهم أحكام هذه المعاهدة قبول الدولة السكمية لسيادة بريطانيا على إقليم دارسي .

بأن الدولة السككية كانت تابعة لبريطانيا^(١)، والبعض الآخر قال بأنها كانت تحت الحماية البريطانية^(٢)، وانتهى البعض إلى القول بأنها كانت تحت النفوذ البريطاني^(٣).

ولسنا نتفق مع هذه الآراء، فحقيقة العلاقة بين الدولة السككية وبريطانيا لم تخرج في رأينا عن كونها تحالفاً بقصد منه تحقيق أهداف متبادلة بينهما. وإذا كانت الدولة السككية ترى في بريطانيا حليفاً قوياً يساعدها في الوقوف بوجه الأطماع الإيرانية والعثمانية على حد سواء^(٤)، فإن بريطانيا كانت ترى في الدولة السككية حليفاً يحقق لها مصالح عديدة أهمها:

١ - تقوية ودعم الدولة السككية استهدف جعلها دولة عازلة على طريق الهند درة التاج البريطانية^(٥) لتسد الطريق على الاطماع الروسية والألمانية^(٦).

(١) راجع: غ. ع. بايندر (باللغة الإيرانية) المرجع السابق، ص ٧٢.

(٢) راجع: Kohn (Hans): A History of Nationalism in the East, London 1929, p. 33.

(٣) راجع: Cocks (Symour): The Secret Treaties and Understandings, London 1918, p. 15.

راجع أيضاً: B.C.F.//FO/602/52 a) Arab Malcontents and Young Turks. b) Local Arab Reform Movement.

حيث أوردت تصريح حاكم بغداد العثماني و ١٢/٢٦/١٩١٠ الذي جاء فيه (بأنه - أي الحاكم - رأى خصاباً رسمياً سوريا صادراً من القنصل البريطاني في مدينة البصرة يتضمن التأكيد بأن الدولة السككية خاضعة لنفوذ بريطانيا).

(٤) راجع: Bell (G.): Op. Cit. (vol. 2) p. 29.

(٥) راجع: Beauchamp (Joan): British Imperialism in India, London 1934, p. 11.

(٦) راجع: An Officer of Thirteen Years Service in the Panjab: The Route of the Indus and the Advance of Russia Toward India, London 1865, p. 7.

ولهذا السبب فقد عارضت كل مشروع سلمي يمتد من الحدود الروسية الإيرانية وحتى الخليج العربي.

٢ - الموقع الجغرافي الهام لإقليم عربستان ووقوعه في منتصف طرق المواصلات الدولية وعلى الأخص باعتباره أقصر الطرق إلى الهند^(١).

٣ - أدت قوة الحكم السككي إلى انتشار الأمن والنظام في إقليم عربستان وسهلت حماية طرق التجارة البريطانية وازدهارها في منطقة الخليج العربي.

٤ - وجود مجالات عديدة في إقليم عربستان لتنمية رؤوس الأموال البريطانية عن طريق الحصول على امتيازات لاستثمار الثروات الطبيعية في هذا الإقليم.

٥ - حصول بريطانيا على بترول عربستان وحاجتها إلى حماية حقول البترول وخط الأنابيب ومصنفي عبادان ضماناً لاستمرار تدفقه.

وتؤيد آراء الرسميين الإنجليز حقيقة التحالف البريطاني السككي الذي يرتب التزامات متبادلة. فكتب المفتش البريطاني العام للعراق يقول (إن أمير عربستان حليف لنا.. وأن مصالح الدولة السككية هي نفس مصالح بريطانيا)^(٢). وكتب الحاكم السياسي البريطاني للعراق يقول (أن أمير عربستان مثال الرجل

= راجع: B.C.F.//FO/65/1392 Russia Preceding in Asia.

- B.C.F.//FO/248/1149 Letters of Pushtikuh and Mohammedrah.

(١) أكد على ذلك رئيس الوزراء البريطاني في خطابه أمام مجلس اللوردات بتاريخ ١٩٠٣/٣/٥ حيث قال (إن إنشاء أية قاعدة بحرية أو ميناء محصن في الخليج العربي من قبل قوة أخرى يعتبر تهديداً خطيراً للمصالح البريطانية، وبالطبع سنقاومه بكل الوسائل التي في استطاعتنا).

راجع: Al-Fahiana (Usain M.): The Legal Status of the Arabian Gulf States, Manchester University Press, 1968 p. 6.

د. زكي صالح: بريطانيا والعراق حتى عام ١٩٤١، بغداد ١٠٦٨، ص ٢٥٧.

عبد الرزاق الحسني: تاريخ العراق السياسي الحديث، ص ١٩٥٧، الجزء الأول، ص ٣٨.

(٢) راجع: (The Long Road to Baghdad) Candler (Edmund): Op. Cit. pp. 12 and 240.

الذي يساعد الإنجليز وهم يساعدونه بالمقابل^(١)، وكتب أيضاً (أن أمير عربستان صديق محاص لبريطانيا)^(٢). وكتب السفير البريطاني في بغداد يقول (إن أمير عربستان حليف لبريطانيا)^(٣). بل إننا نستطيع القول بأن هذا التحالف اتخذ شكل صداقة شخصية بين أمير عربستان والمستولين الإنجليز^(٤).

ولم يكن هذا التحالف يعني أن الدولة السكسية كانت تابعة أو محمية لبريطانيا لأنه لم يؤثر على حرية الأولى في مباشرة مظاهر سيادتها الخارجية والداخلية على الوجه الذي يحتمق مصالحها هي. ويؤكد ذلك تأييدها ودعمها لثورة سنة ١٩٢٠ في العراق رغم أن هذه الثورة كانت تهدف إلى طرد الإنجليز من العراق^(٥).

- (١) راجع : Wilson (Arnold T.) : Op. Cit. p. 248 (S.W. Persia)
 (٢) راجع : Wilson (Arnold T.) : Op. Cit. p. 65 (Loyalties)
 (٣) راجع : Bullard (Reader) : Op. Cit. p. 78.
 (٤) راجع : — B.C.F.//FO/602/33 Assistant and Resident Vice — Consul Basrah Letters 1870-1878.
 — B.C.F.//FO/602/35 Correspondence Received by Assistant Political Agent Basrah 1861-1867.
 — B.C.F.//FO/602/40 Letters from Assistant Political Agent Basrah 1879.
 — B.C.F.//FO/602/42 Records of the Assistant Political Agent Basrah 1882-1892.
 — B.C.F.//FO/602/54 Friendly letters from the Shieks of Mohammerah and Kuwait.
 B.C.F.//FO/624/42 Kuwait Conference.
 B.C.F.//FO/602/55 Letters from Shiekh Jaber of Mohammerah.
 (٥) راجع : Reports on the Political Situation in Iraq : 1918-1920. Strictly Confidential to be kept with Cyphers and not shown to any Officer not in the Civil Administration. p. 2.
 — B.C.F.//FO/602/53 Arab Disturbance in the Lower Tigris.
 كما يؤكد أن دعوة الدولة السكسية إلى الوحدة العربية من الأسباب الرئيسية لثورة القبائل العربية في العراق.

كما يؤكد أيضاً دعوة الدولة السكسية إلى الوحدة العربية بالرغم من اتفاق بريطانيا وفرنسا على تقسيم الوطن العربي بينهما.

وإذا كان الجيش البريطاني قد ساعد في إقرار النظام والأمن في إقليم عربستان خلال الحرب العالمية الأولى، فإن الجيش السكسي قد ساعد الجيش البريطاني عند توغل الأخير في العراق حيث شاركه الحوب ضد القوات العثمانية^(١).

نخلص في النهاية إلى أن العلاقات بين الدولة السكسية وبريطانيا تتناقض مع رابطة التبعية أو الحماية. وبالتالي فإن الدولة السكسية لم تكن «بعية أو محمية لبريطانيا».

المطلب الثالث

مظاهر السيادة السكسية

انتهينا فيما سبق بيانه إلى أن الدولة السكسية لم تكن تابعة أو محمية لأي من تركيا وإيران وبريطانيا برغم قبولها لبعض الالتزامات التي قيدت سيادتها لبعض الوقت لصالح هذه الدول. وفي هذا المطلب سنقوم بتحديد وضع الدولة السكسية ومدى حريتها في ممارسة مظاهر سيادتها.

- (١) راجع : B.C.F.//WO/106/35 War and Intelligence Reports Mesopotamia.
 — B.C.F.//WO/161/1 and 16 War and Intelligence Reports Mesopotamia.
 B.C.F.//WO/158/201 Mesopotamia War Reports.
 (١٠٠ — الوصف التاريخي)

كانت الدولة السككية حتى سنة ١٩٢٥ دولة عربية مستقلة ذات سيادة^(١)، مارست مظاهر سيادتها المانعة والمطلقة على كافة نواحي إقليم عربستان مستفيدة في ذلك من موقعها الجغرافي وتحالفها العسكري الدفاعي مع دول مختلفة . ولم يكن بإمكان أية دولة من دول منطقة الخليج العربي أن تفرض سيطرتها في ذلك الوقت على إقليم عربستان^(٢) ، لأن هذه الدول لم تكن تملك القوة التي تفرض بها سيطرتها على الدولة السككية ، ولتمسك الأخيرة باستقلالها^(٣) .

ولم يقتصر سلطان الدولة السككية على إقليم عربستان وحده ، فقد امتد نفوذها إلى خارج حدودها الإقليمية ، تخضع لها خانات البختيارية الذين كانوا مسيطرين على جبال زاغروس الإيرانية واعترفوا بتبعيتهم للدولة السككية^(٤) ، كما امتدت سيطرتها إلى منطقة البصرة العثمانية فكان سكانها يدعون بتبعيتهم لها^(٥) .

(١) راجع : Chesney (Francis R.) : The Expedition for the Survey of the Rivers Euphrates and Tigris, by Order of the British Government, London 1850, vol. II, p. 202.

(٢) راجع : Wilson (Arnold T.) : Op. Cit. p. 187. (The Persian Gulf) .

حيث يقول (لم تخضع الدولة السككية لأحد ، وبقيت مدة طويلة شوكة في جنب الأتراك والإيرانيين والإنجليز) .

(٣) راجع : كسروي تبریزی (بالقلم الإيرانية) : تاريخ بانصد سالة خوزستان ، تهران ١٣٣٣ س ١٨٠ و ١٨٤ .

حيث يقول (استمر استقلال الدولة السككية وسيطرتها على إقليم عربستان بالرغم من المحاولات المتكررة من ملوك إيران لتتوسع هذا الاستقلال) .

راجع : بصا : محمد رضا شاه (ملك إيران الحالي) - بالقلم الإيرانية - رضا شاه كبير - تهران (غير مؤرخ) : ٢ : حيث يقول (لم يكن والدي راضيا عن انفصال عربستان واستقلالها) .

(٤) راجع : كسروي تبریزی (تاريخ بانصد سالة خوزستان) : ١٨٠ .

(٥) راجع : كسروي تبریزی (تاريخ بانصد سالة خوزستان) : ١٨٠ .

The Arab War, Confidential Information for General Headquarters 1916-1920, p. 36.

ولعل امتداد نفوذ الدولة السككية في العراق يرجع سببه إلى دعوتها للوحدة العربية ، إذ لما كانت الدولة العثمانية هي التي تحكم العراق ، فقد كان من الطبيعي أن تعترف العشائر العربية من جنوب مدينة بغداد وحتى مدينة البصرة بسيادة الدولة العربية السككية^(١) .

أولا : مظاهر السيادة الداخلية : أمير عربستان هو الرئيس الأعلى للدولة السككية وسلطاته مطلقة وغير محدودة^(٢) . وبالرغم من أنه يتولى منصبه هذا بالوراثة باعتباره من أفراد العائلة الحاكمة ، إلا أن الانتخاب الشعبي هو الذي يختاره للحكم ويمزله عنه^(٣) ، حيث يقوم مجلس العشيرة بهذه العملية^(٤) ، وبالتالي فإن نظام الحكم في الدولة السككية قد اعترف بسيادة الشعب العربستاني وحقه في اختيار حكامه .

ويجمع أمير الدولة السككية في يده سلطات الحكم باعتباره الرئيس الأعلى

= حيث يؤكد أن (الحدود السياسية للولاية العثمانية - البصرة - لا تتفق مع نفوذ الرعي العربي الدنقل على حدودها وهو أمير دولة كعب وإن نفوذ هذا الأمير في منطقة الفاو عظيم جداً) .

راجع أيضاً : الوثائق السرية البريطانية (FO/602/52) حيث أوردت تصريح حاكم بغداد العثماني في ٢٦ / ١٢ / ١٩١٠ الذي أكد فيه أن (أمير كعب يحكم كل إقليم عربستان . . . وأن نفوذه امتد إلى الكويت والبصرة) .

راجع أيضاً : Main (Ernest) : Iraq from Mandate to Independence, London 1935, p. 80.

حيث يقول (قتل والي البصرة العثماني سنة ١٩١٣ بأمر من أمير عربستان ولم يمرؤ أحد على رفع أخته إلا بعد أعطى الأمير إذا بذلك) .

(١) راجع : B.C.F //CO/696/2 Iraq Administration Reports 1919.

(٢) راجع : Harrison (Paul W.) : The Arab at Home, London 1924, p. 127.

(٣) راجع : Loder (J.G.) : Op. Cit. (vol I Part I) p. 1743.

(٤) راجع : Niebuhr (M.) : Travels through Arabia and other Countries in the East, Edinburgh 1792, vol 2, p. 138.

للدولة ، ويقوم بإدارة شئون إقليم عربستان بواسطة حكامه المفوضين الذين يعينهم ويعزلهم . . ويساعده وزراء ومستشارون يقومون عنه بتمشية أمور الحكم في الدولة السككية « إلا أنه لم يكن من الممكن عمل أى شىء في الإقليم دون معرفة وموافقة أمير الدولة »^(١) .

مارست الدولة السككية اختصاصها القضائى على رعاياها ، حيث كانت المنازعات بين الأفراد تحل بواسطة المحاكم القبلية التى يأمر بتشكيلها أمير عربستان . وكانت هذه المحاكم تصدر أحكامها وفق ما تقضى به الشريعة الإسلامية والعرف القبلى . ويشمل اختصاصها كافة القضايا المدنية والجنائية . ويعتبر قراراتها قطعية ونهائياً غير قابل للاستئناف إلا فى حالة تعلق النزاع بأفراد من مناطق مختلفة من إقليم عربستان ، حيث يكون للمتنازعين فى هذه الحالة حق استئناف قرار الحكم الصادر من المحكمة القبلية لدى أمير الدولة السككية الذى يكون قراره قطعيًا ونهائيًا^(٢) .

وكان تمسك الدولة السككية باختصاصها القضائى على رعاياها خير دليل على استقلالها . ويؤكد ذلك أنه عندما خرقت إحدى السفن الحربية الإيرانية المياه الإقليمية لعربستان ، وأخذت تفقش بعض السفن فى نهر السكارون وشط العرب ، قدمت الدولة السككية احتجاجاً إلى الدولة الإيرانية ، وتبعها بريطانيا وتركيا فى تقديم الاحتجاجات ، الأمر الذى اضطر الدولة الإيرانية

(١) راجع : Lenczowski (George) : Russia and the West in Iran : 1918-1948, New York 1949, p. 251.

، اجم أيضاً : د. على الوردي : لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث . بغداد ١٩٦٩ ص ٣١٢ حيث يقول (كان قصر أمير عربستان فى انفيلية لا يختلف عن قصور السلاطين القدامى) .
(٢) راجع : تقرير الخبايا البريطانية :

— The Arab War : Op. Cit p. 17.

إلى سحب السفينة وإعادة أحد موظفى جهرى المعمرة الذى اختطفته تلك السفينة عندما قام بتفتيشها على أساس أن ذلك قد « شكل خرقاً للاختصاص القضائى للدولة السككية »^(١) .

ومارست الدولة السككية سيادتها فى منح الامتيازات الخاصة باستثمار الثروات الطبيعية على إقليمها . وعلى سبيل المثال المعاهدة التى عقدت بينها وبين بريطانيا سنة ١٩٠٢ التى منعت الأخيرة بموجبها امتياز إقامة مصفاة للبتروى فى عبادان^(٢) ، وكانت شركة البترول تتعامل مباشرة مع الدولة السككية وتتجاهل تماماً الحكومة الإيرانية^(٣) . كما منحت الدولة السككية امتياز الرى فى القصبة على القسم الأسفل من نهر السكارون سنة ١٩١٤ إلى أحد الرعايا الإنجليز .

كان الجيش السككى يتولى الدفاع عن إقليم عربستان . ويتكون هذا الجيش من المشاة والفرسان والمدفعية وقوات الأسطول البحرى . ويتولى أمير عربستان القيادة العامة لهذا الجيش الذى قسم إلى فرق وأعطيت قيادة كل فرقة إلى حكام المقاطعات فى إقليم عربستان ليقوم كل منهم بالاستعانة بها فى الدفاع عن الإقليم ولحفظ النظام والأمن فى المقاطعة التى يتولى حكمها^(٤) .

(١) راجع : Lorimer (J.G.) : Op. Cit. (vol. 1, Part 1) p. 1753.

(٢) راجع : Longrigg (Stephen H.) : Op. Cit. p. 2.

حيث يقول (نصت هذه المعاهدة على قبول الدولة السككية لإمداد امتياز دارسى المنوح سنة ١٩٠١ لىكى يشمل إقليم عربستان) .

(٣) راجع : جان جاك بيرى - المرجع السابق ص ١١١ حيث يقول (وحتى بعد الحرب العالمية الأولى ، وبالرغم من نشوء ساطة إيرانية قوية حاكمة فى شخص رضا شاه بهلوى ، إلا أن شركة البترول استمرت فى تجاهل حكومة طهران ، ولم تتوقف عن التعامل مباشرة مع أمير عربستان) .

(٤) قام الجنود العربستانيون بحراسة مقر القيادة العسكرية البريطانية خلال الحرب العالمية الأولى ، كما قاموا بحراسة حقول البترول وعطلة تولى إبد القوة الكهربائية الخاصة بشركة البترول —

وبالإضافة إلى قيام الأسطول السعدي بفرض سيطرته ورقابته على المياه الإقليمية في الخليج العربي^(١)، فإن هذا الأسطول كان يتولى حراسة نهر الكارون وشط العرب^(٢)، بواسطة اثني عشر مركزاً للحراسة النهرية، وفي كل مركز يوجد زورق مسلح وعدد من الجنود السعديين^(٣). وإذا أضفنا إلى هذه الرقابة قصر الصيد في المياه الإقليمية العثمانية على رعايا الدولة السعديّة، وقيام هذه الدولة بتنظيم الملاحة وجباية العوائد والرسوم من السفن الأجنبية التي تسير في مياهها الإقليمية وفي نهر الكارون، فإننا نخلص إلى أن الدولة السعديّة كانت تمارس مظاهر سيادتها المانعة والمطلقة على مياهها الإقليمية بكل حرية ودون تدخل دولة أخرى في ذلك.

وكانت الضرائب تفرض وتجبى في إقليم عربستان بأمر من رئيس للدولة السعديّة، وكان نظام الجباية يتميز بقلة تكاليفه وسهولته. فقد كان المواطنون في هذه الدولة كل حسب وارده يدفع الضريبة المقدرة عليه إلى رئيس القرية الذي يدفعها بدوره إلى رئيس العشيرة، ويقوم هذا الأخير بتسليم حصيلة الوارد من الضرائب إلى حاكم المقاطعة السعدي الذي يسلمها بدوره إلى أمير الدولة السعديّة^(٤).

== فضلا عن المهام الأصلية المترتبة عليهم في حفظ النظام والأمن في الإقليم والدفاع عنه صدق
عدوان خارجي) .

راجع : B.C.F.//FO/248/672 To and From Bushire.

(١) راجع : B.C.F.//Adm/1/7625 State of Affairs at Kuwait : 1902 - 1903.

(٢) راجع : Candler (Edmund) : Op. Cit. p. 311 (The Mantle of the East).

(٣) راجع : B.C.F.//FO 195 2020 Her Majesty's Embassy at Constantinople.

(٤) راجع : Wilson (A.T.) : Op. Cit. p. 53 (S.W. Persia).

وإذا كان إيراد الضرائب يدل على دقة ونجاح تنفيذ هذا النظام الضريبي حيث وصل معدل الإيراد السنوي إلى أربعين ألف جنيه استرليني في عهد آخر أمراء الدولة السعديّة، فإن احتفاظ هذه الدولة لنفسها بحصيلة إيراد الضرائب إنما يؤكد استقلالها وحريتها في مباشرة مظاهر سيادتها^(١).

ثانياً : مظاهر السيادة الخارجية :

نظراً للاستقلال الذي كانت الدولة السعديّة تتمتع به، فقد كان من السهل عليها إنشاء علاقات سياسية وتجارية مع الدول الأخرى. حيث عقدت معاهدات عديدة مع دول مختلفة وأقامت علاقات سياسية مع تركيا وإيران والبرتغال وروسيا وإنجلترا.

وتؤكد العلاقة التي ربطت الدولة السعديّة بالأقاليم العربية المجاورة استقلال تلك الدولة وحريتها في مباشرة مظاهر سيادتها الخارجية، فبالإضافة إلى موقف الدولة السعديّة في أثناء الحرب العالمية الأولى، هذا الموقف الذي كان له الأثر الملحوظ في خدمة القضية العربية^(٢)، فإن تلك الدولة كانت دائماً توفق بين العرب وتجمع شملهم بهدف توحيدهم. وما مؤتمر الكويت والقرارات التي تمخض عنها سنة ١٩١٦^(٣)، ومؤتمر الحمرة الذي أنهت فيه

(١) راجع : B.C.F.//FO 60 500 Persia Diplomatic.

راجع أيضاً : إسماعيل رائين (باللغة الإيرانية) فراموشخانه وفراما - ونرى در ایران - تهران ١٩٦٨ م ٣٨٣ .

حيث يقول (لم يكن أمير عربستان يرسل أية عوائد إلى الحكومة الإيرانية، وعندما طالبته بذلك وزارة المالية الإيرانية، قدم احتجاجاً إلى الدولة الإيرانية جاء فيه : « من هذا الأجنبي الذي يطالبني بالنال، وكان أن قدم رصداً سان اعتذاراً رسمياً إلى ذلك الأمير عن سلوك وزارة المالية) .

(٢) راجع : Bell (Gertrude) : Review of the Civil Administration in Mesopotamia, London 1920, p. 1.

(٣) عقدت بريطانيا في سنة ١٩١٦ مؤتمراً في الكويت عرصة تقنين رسمها - عرب إنهاء

الدولة السكلمية النزاع بين العراق والسعودية بمعاودة ١٩٣٢/٥/٥^(١) إلا جزءاً بسيطاً من الجهد الذي بذلته الدولة السكلمية في سبيل توحيد العرب . بل « إن الدور الذي لعبه أمير عربستان - هذه الشخصية العظيمة - كان بداية بالغة الخطورة بالنسبة إلى ظهور الدول والإمارات الحديثة، ومن ثم الحركات القومية العربية في حوض الخليج العربي »^(٢) .

المبحث الثاني

التنازل وفق معاهدة أرضروم

تمهيد :

التنازل في لغة القانون الدولي هو انحسار سيادة دولة ما عن إقليمها أو عن جزء منه ودخول ذلك الجزء في سيادة دولة أخرى بمقتضى إتفاق دولي^(١) . فهو تنازل الدولة بإرادتها المفردة عن حقوقها وعن السندات المثبتة لسيادتها على إقليم معين لصالح دولة أخرى^(٢) .

وباستقراء هذا التعريف ينضح لنا أنه لا بد لكي ينتج التنازل أثره من أن تتوافر فيه شروط معينة :

أولاً : أن يكون هناك اتفاق دولي صريح بالتنازل تتوافر فيه كافة الشروط الشكلية والموضوعية التي يفترض وجودها لتأييد صحة هذا الاتفاق^(٣) .

ثانياً : أن يكون طرفا الاتفاق الخاص بالتنازل من الدول . فلا يعتبر من

== ستنى بوعودها لتحقيق بوحدة عربية (راجع الوثائق السرية البريطانية FO/839/37) . ووجهت الدعوة لمصور هذا المؤتمر إلى خزعل مرداؤي أمير عربستان وجابر الصباح أمير الكويت وعبد العزيز آل سعود أمير نجد ، وترأس المؤتمر السير برسي كوكس المستشار الخاص للحكومة البريطانية في شؤون الشرق الأوسط وفي هذا المؤتمر قال خزعل (أنه كان يدعو منذ القديم إلى تشكيل وحدة عربية وأن هذا هو رأي الذي لا يحد عنه)

وفي نهاية المؤتمر أرسل خزعل مرداؤي وجابر الصباح برقية إلى الشريف حسين في مكة جاء فيها (إن جن قصدنا من هذا الاجتماع هو دعم مسائل الأمة العربية) كما أرسل برقية أخرى إلى السير برسي كوكس جاء فيها (أن اجتماعاً في الكويت كان يهدف إلى اتحادنا من أجل دعم مسائل الأمة العربية وصيانة حقوقها) .

(١) راجع : Dickson (H.R.P.) : Kuwait and Her Neighbours. London 1956, p. 267.

(٢) راجع : د. محمود علي الداود . (الخليج العربي والعلاقات الدولية) المرجع السابق

ص ١٣ .

(١) راجع : O'Connell (D.P.) : Op. Cit. pp. 502 ff.

— Oppenheim : Op. Cit. p. 547.

د . علي صادق أبوهيف المرجع السابق ص ٢٧٣ .

— Fenwick (C.G.) : Op. Cit. p. 422.

(٢) راجع : د. عبد العزيز محمد سرخان . القانون الدولي . القاهرة ١٩٦٩ ص ٢٩٦ .

— Starke (J.G.) : An Introduction to International Law. London 1972, p. 181.

(٣) راجع : د. حامد سلطان ، المرجع السابق ص ٧٥٤ .

د. حسن الجلي ، المرجع السابق ص ٣٦٨ .

قبل التنازل للدولة إذا كان أحد طرفي الاتفاق فرداً أو جماعة ليس لها وصف الدولة حتى لو كان الطرف الآخر من الدول^(١).

ثالثاً : أن تكون الدولتان ذات سيادة تؤهلها للدخول في اتفاق التنازل^(٢).
فالدول مقيدة السيادة لا تستطيع التنازل عن جزء من إقليمها ما لم يحز ذلك اتفاق التبعية أو الحماية.

رابعاً : إذا كان التنازل هو اتجاه الإرادة المنفردة للدولة للتخلي عن إقليم معين لها حق السيادة عليه فانونا لصالح دولة أخرى ، فإن معنى هذا أن الغاية من التنازل هو السيادة على الإقليم المتنازل عنه ، وبالتالي فلا بد أن يكون هذا الأخير تحت سيادة الدولة المتنازلة عنه فعلا . ولا يعتبر التنازل مشروعاً إلا إذا قامت به الدولة صاحبة السيادة الفعلية على الإقليم^(٣).

خامساً : حيث إن محل التنازل هو إقليم الدولة^(٤) أو جزء منه ، لذلك يشترط أن يقع التنازل على اليابس ولا يجوز أن يقع أساساً على البحر أو الفضاء فقط (وحدها أو كليهما) . ولكن التنازل عن الإقليم الأرضي يتبعه

(١) راجع : Verzijl (J.H.W.) : International Law in Historical

Perspective. Leyden 1970 vol. III. p. 366.

- Oppenheim (L.) : Op. Cit. p. 547.

- Ibid. p. 547.

Ibid. pp. 547.

- Jennings (R.Y.) : The Acquisition of Territory in International Law. Manchester University Press 1963. p. 16.

حيث يقول (تعتمد مشروعية التنازل على مشروعية سيادة الدولة المتنازلة) .

{ The Validity of Cession is dependent on the Validity of the title of the Ceding State }.

(٤) قد يقع تنازل عن إقليم الدولة بأكمله وفي هذه الحالة تفتقد الشخصية القانونية للدولة

انتازله عن إقليمها وتندمج في الدولة التي حصل التنازل صاحبها .

ضمننا التنازل عن الفضاء الذي يعلوه والبحر الذي يحاط عليه باعتبارهما من ملحقات الإقليم البري .

سادساً : ما دامت الدولة لا تستطيع ممارسة سيادتها على إقليمها إلا بعد أن تضع يدها عليه فعلا ، فإن التنازل لا يتم ما لم تضع الدولة المتنازل لها يدها على الإقليم المتنازل عنه^(١).

سابعاً : إذا كان من المسلم به أن السيادة على الإقليم تكون للشعب وحده ، فإن مقتضى ذلك استفتاء الشعب قبل التنازل كسند لإسباغ المشروعية عليه^(٢) . ولكن الفقه الدولي لم يجمع على اعتبار هذا الشرط ملزماً للقول بوقوع التنازل .

وحيث أنه سبقت لنا الإشارة إلى أن الدولة العثمانية تنازلت عن بعض أجزاء إقليم عربستان بمقتضى معاهدة أرضروم الثانية عام ١٨٤٧ ، فإن من الضروري دراسة مدى مشروعية هذا التنازل وأثره في سيادة الدولة الكعبية على الأجزاء المتنازل عنها . حيث تبرز أهمية هذه الدراسة من إقرارنا بأن التنازل كان في ذلك الوقت من الأسباب المشروعة التي تميز اكتساب السيادة على الأقاليم^(٣).

Jennings (R.Y.) Op. Cit. p. 17.

Starke (J.G.) : Op. Cit. p. 174.

O'Connell (D.P.) : Op. Cit. p. 504.

Oppenheim (L.) : Op. Cit. p. 551.

(١) راجع :

د. حامد سلطان ، المرجع السابق ، ص ٧٦٠ .

(٣) يرفض بعض الفقهاء التنازل كسبب لاكتساب السيادة على الأقاليم في الوقت الحاضر بل

يكن ناتجاً عن استفتاء شعبي ديمقراطي وحر .

راجع : د. محمد طلعت العنيمي ، المرجع السابق ، ص ٦٧٦ .

O'Connell : (D.P.) : Op. Cit. p. 503

د. حامد سلطان ، المرجع السابق ، ص ٧٦٠ .

نص التنازل :

نصت المادة الثانية من معاهدة أرضروم على :

« تتعهد الحكومة الإيرانية بأن تترك للحكومة العثمانية جميع الأراضي المنخفضة - أي الأراضي السكّانة في القسم الغربي من منطقة زهاب - وتتعهد الحكومة العثمانية بأن تترك للحكومة الإيرانية القسم الشرقي - أي جميع الأراضي الجبلية - من المنطقة المذكورة بما في ذلك وادي كوند .

وتتنازل الحكومة الإيرانية عن كل ما لها من مطالب في مدينة السليمانية ومنطقتها وتتعهد تعهداً رسمياً بعدم التدخل في سيادة الحكومة العثمانية على تلك المنطقة أو تعتدى عليها .

وتعترف الحكومة العثمانية بصورة رسمية بسيادة الحكومة الإيرانية التامة على مدينة الحمرة ومينائها وجزيرة خضر - عبادان - والمرمى والأراضي الواقعة على الضفة الشرقية - أي الضفة اليسرى - من شط العرب التي هي في حوزة عشائر معترف بأنها تابعة لإيران . وفضلاً عن ذلك فللسفن الإيرانية حق الملاحة في شط العرب بحرية تامة من موقع مصب شط العرب في البحر إلى نقطة اتصال حدود الفريقين »^(١) .

تقييد التنازل :

اقتصرت تنازل الدولة العثمانية بتمتضي معاهدة أرضروم على مدينة الحمرة ومرساها وجزيرة خضر (عبادان) ولم يمتد إلى الأجزاء الأخرى من إقليم عربستان .

(١) راجع جابر إبراهيم الراوي - الحدود الدورية ومشكلة الحدود العراقية الإيرانية - رسالة دكتوراه - القاهرة ١٩٧٠ ص ٢٤٨ .
شاكر صابر ، المرجع السابق ، ص ٦٣ .

وإذا كانت المعاهدة خالية من التجديد المفيد للتنازل ، فإن المذكرة الإيضاحية التي قدمها السفيران الروسي والانجليزي بتاريخ ١٤/٤/١٨٤٧ التي ألحقت بمعاهدة أرضروم واعتبرت وثيقة رسمية لا تقل قيمتها القانونية عن المعاهدة ذاتها^(١) ، قد أوضحت هذا التجديد بنصها على^(٢) :

« إن مرمى الحمرة هو القسم الواقع مقابل مدينة الحمرة في قناة الحفار وهذا التعريف لا يحتمل أن يؤثر أي تفسير آخر في معناه .

وفضلاً عن ذلك فإن الموقعين أدناه يشاطران الحكومة العثمانية الرأي القائل بأن ترك هذه الحكومة لمدينة الحمرة ومينائها ومرساها وجزيرة خضر في المنطقة المذكورة لا يعنى تركها أية أراضى أو موانئ أخرى موجودة في تلك المنطقة .

ويصرح كذلك المندوبان الموقعان أدناه بأنه سوف لا يكون للحكومة الإيرانية الحق بأية حجة كانت في أن تقدم مطالب حول المناطق الواقعة على الضفة اليمنى من شط العرب ولا حول الأراضي العائدة للحكومة العثمانية على الضفة اليسرى من الشط حتى حيث تسكن في تلك الضفة أو في تلك الأراضي عشائر تابعة لإيران أو فروع هذه العشائر » .

توقيع

أوسنينوف ولسلي

(١) راجع : جابر إبراهيم الراوي ، المرجع السابق ، ص ٢٢٦ .

(٢) راجع : شاكر صابر الضابط ، المرجع السابق ، ص ٦٧ وما بعدها .

جابر إبراهيم الراوي ، المرجع السابق ص ٢٢٣ .

Al - Izzi (Khalid Yahya) : The Shatt Al - Arab River Dispute, Netherlands 1971, p 21.

أسباب النزاع :

سبق أن أشرنا إلى أن الجيش العثماني احتل إقليم عربستان سنة ١٨٣٧ وأنه لم ينسحب إلا بعد أن ارتبطت الدولة السككية بمعاهدة تحالف مع الدولة العثمانية نصت على ربط المحمرة إدارياً بمدينة البصرة وتعيين حاكم لمدينة الفلاحية والاعتراف بالسلطة العليا للدولة العثمانية على إقليم عربستان .. كما قلنا أن الأمير السككي جابر بن مرداؤ استطاع توحيد إقليم عربستان تحت سيادة الدولة السككية ورفض التبعية العثمانية .

وترتب على نقض جابر لتحالفه مع الدولة العثمانية أن قامت هذه الأخيرة بإعداد جيوشها للهجوم على عربستان . فطلبت الدولة السككية مساعدة الدولة القاجارية^(١) . الأمر الذي أدى إلى أن تشمل المنطقة كلها حالة من التوتر ، فأثار ذلك قلق الإنجليز والروس بسبب خوفهم من أن يؤدي هذا التوتر إلى الإضرار بمصالحهما التجارية والسياسية في تلك المنطقة . ولذلك فقد تدخلت الدولتان البريطانية والروسية رسمياً في النزاع وأجبرتاه الدولتين العثمانية والإيرانية على بدء المفاوضات في مدينة (ارزنة روم) على أساس قبولهما عدم تغيير الوضع في إقليم عربستان وحتى يتم اتفاقهما النهائي .

وبعد أربعة سنوات من الاجتماعات والمفاوضات بين الدول الأربعة : روسيا وبريطانيا وإيران وتركيا ، عادت معاهدة أرضروم في ١٨٤٧/٥/٣١ حيث وقعتها أنور أفندي مندوب الدولة العثمانية ، وميرزا آق خان مندوب

(١) يرجع سبب انضمام الروس إلى الدولة القاجارية طلباً لها ، إلى تفاربها الذي من شأنه أن يحد من سلطة الدولة العثمانية . انظر تقرير السراة البريطانية : (The Arab War : Op. Cit. p 21)

الدولة القاجارية والسكرولونييل وليامس مندوب بريطانيا والسكرولونييل دانيس مندوب روسيا القيصرية .

وعلى ضوء هذه الخلفية التاريخية نستطيع أن نقول إن أسباب تنازل الدولة العثمانية عن بعض أجزاء إقليم عربستان لصالح الدولة الإيرانية ترجع إلى : أولاً : سلب الدولة العثمانية أية ذريعة للتدخل في إقليم عربستان بحجة عدم ضبط الحدود ، أو أن لها السيادة على بعض أجزاء إقليم عربستان .. باعتبار أن التدخل العثماني كان يتقابل دائماً بمقاومة الدولة السككية له بشكل يخفق حالة من التوتر وعدم الاستقرار في المنطقة بحيث تضر بالمصالح التجارية البريطانية التي كانت مزدهرة فيها^(٢) .

ثانياً : حرص بريطانيا على ضبط حدود الدول الواقعة على طريق الهند كوسيلة لمنع استخدام هذه الدول كقواعد لأي تقدم روسي أو ألماني أو فرنسي باتجاه الهند ... ولهذا السبب تبنت بريطانيا سياسة المحافظة على وحدة واستقلال عربستان وضبط حدودها ومثلها الكويت وأفغانستان وإيران^(٣) .

= حيث نص على (لم تكن الدولة العثمانية تعطي للشعبة في أقاليمها أية أهمية أو أي اعتبار) . راجع أيضاً : Longrigg (S.H.) : Op. Cit. 13. حيث يقول (أصبحت المحمرة ملجأ للشيوخ الشيعة في الفرات الأوسط عندما كانت المشاكل تنور بينهم وبين ولاية الدولة العثمانية) .

(١) ولهذا السبب فقد حرصت فرنسا (٥) من برونيكول الاستانة ١٩١٣ (راجع الوثائق السرية البريطانية ٩٤/٩٥٢) على تأكيد استمرار فتح أمير عربستان بمقرى ملكيته الخاصة في الأراضي العثمانية كوسيلة لمنع أي احتكاك أو توتر بين الدولتين العثمانية والسككية حول هذا الموضوع .

(٢) راجع : Lynch (D.P.B.) : Future of British Relations with Persia, London 1902, p ٢١.

ثالثاً : وضع الدولة الكعبية ضمن دائرة النفوذ البريطاني ، حيث ترتب على هذه المعاهدة زيادة النفور والعداء بين الدولتين الكعبية والعثمانية ، وإذا أضفنا إلى ذلك ضعف الدولة القاجارية^(١) ، فإن معنى هذا أن الدولة الكعبية لن تجد من تلجأ إليه لمساعدتها سوى بريطانيا التي ستنتهز هذه الفرصة لدعم وزيادة مصالحها ونفوذها في إقليم عربستان^(٢) .

رابعاً : حيث إن الدولة العثمانية لم تستطع إخضاع الدولة الكعبية لحكمها ، لذا فقد رأت الأولى أن تنازلها بمقتضى معاهدة أرضروم عن بعض أجزاء إقليم عربستان إلى الدولة الإيرانية قد يؤدي إلى نشوب منازعات بين هذه الأخيرة وبين الدولة الكعبية ، الأمر الذي تستفيد منه الدولة العثمانية .

خامساً : تفرض أهمية الموقع الجغرافي لإقليم عربستان ضغط حدوده وتأكيد استقرار وضعه الإقليمي . فباعتبار موقعه الجغرافي نجده واقعاً في منتصف طرق المواصلات الدولية وتمر فيه أقصر الطرق إلى الهند^(٣) ، « بل إن إقليم عربستان

(١) راجع : Sykes (Percy) : Op. Cit. p. 121.

حيث يقول (كانت الدولة الإيرانية ضعيفة لدرجة أن بريطانيا كانت تتدخل حتى في تعيين البوك في تلك الدولة) .

راجع أيضاً : Kohn (Hans) : Op. Cit. p. 335.

حيث يقول (إن بعض الخيبيين لإيران في روسيا وبريطانيا) بل إن إيران قسمت إلى مناطق نفوذ بمقتضى معاهدة ١٩٠٧ حيث انفردت روسيا بالنسبة الشمال وانفردت بريطانيا بالنسبة الجنوبي واشترك الاثنان في القسم الأوسط من إيران .

راجع : Moazzami (Abdollah) : Essai sur la Condition des Etrangers en Iran. Paris 1937. p. 67.

(٢) يتأيد ذلك تقرير لوك البريطاني اللاحق لمقتضى معاهدة أرضروم حيث رفعت درجة مندوبيها في الحجرة سنة ١٩٠٣ إلى مقيم سياسي كما عينت مساعد مقيم سياسي في الأحواز .

(٣) راجع : Drummond (Charles E.) : A Railway from the Mediterranean to India. London 1908. p. 5.

حيث يقول (يختصر طريق مكة عبر العراق وعربستان إلى الهند الكثير من مدة السفر) =

يقع في بداية الخليج العربي بينما تقع الهند في نهايته تقريباً^(١) .

سادساً : كانت بريطانيا تخاف من التوسع العثماني جنوباً^(٢) ، خاصة بعد نجاح الحملة المصرية في شبه الجزيرة العربية منذ سنة ١٨٣١ . حيث أن هذا التوسع يشكل في رأيها خطراً يهدد مصالحها في الخليج العربي .

كما كانت روسيا القيصرية تخشى أن يؤدي هذا التوسع إلى دعم قوة الدولة العثمانية بحيث يجعلها قادرة على مواجهة الامبراطورية الروسية .

سابعاً : معاداة روسيا القيصرية للدولة العثمانية على طول الخط ، ويرجع سبب هذا العداء إلى طمع روسيا بإعادة تشكيل الامبراطورية البيزنطية وتأييد ودعم الأرثوذكس الساكنين في المناطق العثمانية^(٣) وتثبيت نفوذها في شمال إيران . بل إن روسيا لم تدخل الحرب العالمية الأولى إلا بقصد تقسيم الامبراطورية العثمانية ، واستيلائها على أجزاء منها^(٤) .

أما بريطانيا فقد كانت تعادي الدولة العثمانية لأسباب عديدة منها صداقتها لروسيا وإيران^(٥) .

= راجع أيضاً : Andrew (William) : Euphrates Valley Route to India in Connection with the Egyptian Question, London 1882, Second edition, pp. 7 and 21.

حيث يؤكد أن فتح قناة السويس لم يقلل من أهمية الموقع الجغرافي لإقليم عربستان على أساس (أن بضعة متفجرات توضع في قناة السويس سوف تحرق من هذه الوسيلة للوصول إلى الهند... وأن أي طريق آخر أحسن بالتأكيد من هذا الطريق) .

(١) راجع : Fraser (Leval) : Some Problems of the Persian Gulf. London 1908. p. 3.

(٢) راجع : Sykes (Percy M.) : Op. Cit. p. 96.

(٣) راجع : Miller (William) : The Ottoman Empire and its Successors 1801-1922. Cambridge University Press 1923. p. 1.

(٤) راجع : Churchill (Winston S.) : The World Crisis. The Aftermath. London 1929. p. 130.

(٥) راجع : Sykes (Percy) : Op. Cit. p. 282.

(١١ - الوضحة القانونية)

شكل التنازل :

يأخذ التنازل الدولي أشكالا عديدة^(١) : فقد يكون التنازل بمقابل ويتم بتراضى الطرفين على دفع بدل معين لقاء هذا التنازل . ومثاله تنازل ملكة نابولي سنة ١٣٤٨ عن مدينة أفينيون إلى البابا كلمنت السادس مقابل ثمانين ألف فلوران ، وتنازل نابليون في ٣٠ / ٤ / ١٨٠٣ عن مقاطعة لوزيانا إلى الولايات المتحدة مقابل ستين مليون فرنك ، وتنازل الامبراطورية الروسية في ٣٠ / ٣ / ١٨٦٧ عن إقليم ألاسكا إلى الولايات المتحدة مقابل سبعة ملايين ومائتي ألف دولار ، وتنازل أسبانيا عن جزر الكارولينا إلى ألمانيا في ٣٠ / ٦ / ١٨٩٩ مقابل خمسة وعشرين مليون بزيكا ، وتنازل أسبانيا في ١٠ / ١٢ / ١٨٩٩ عن القباين إلى الولايات المتحدة مقابل عشرين مليون دولار ، وتنازل الدانمارك في ٤ / ٨ / ١٩١٦ عن جزر القديس توماس والقديس يوحنا والعلييب المقدس إلى الولايات المتحدة مقابل خمسة وعشرين مليون دولار .

وقد يكون التنازل بالتبادل بأن يتراضى الطرفان على تنازل كل منهما إلى الآخر عن إقليم معين على سبيل التبادل ومثاله تنازل إيطاليا لفرنسا سنة ١٨٦٠

— حيث يقول (كانت الدولة العثمانية العدو المشترك لإيران وإنجلترا) . وتؤكد الوثائق السرية البريطانية (FO/602/42) أن الإيرانيين كانوا يلجأون إلى قنصل بريطانيا عند تعرضهم لمضايقة الرسيميين الأتراك على أساس أنهم تحت الحماية البريطانية .

(١) راجع : Fauchille (Paul) : Traite de Droit International Public, Tome 1.. Paix, Paris 1915, Deuxieme partie, pp. 751-754.

— Verzijl (J.H.W.) International Law in Historical Perspective. Part III. State Territory Leyden 1970, pp. 312-378.

— Oppenheim (L.) : Op. Cit. pp. 549-550

— Starke (J.G.) : Op. Cit p. 151.

— O Connell (D.P.) : Op. Cit. pp. 503 ff.

— Fenwick (C.G.) : Op. Cit. pp. 426-424.

عن مقاطعتي السافو ونيس مقابل تنازل فرنسا لها عن مقاطعة لومبارديا ، وتنازل اليابان عن النصف الجنوبي لجزيرة ساخالين في ٧ / ٥ / ١٨٧٥ إلى روسيا مقابل تنازل الأخيرة لها عن جزر الكوريل ، وتنازل رومانيا للامبراطورية الروسية بمعاهدة برلين ٧ / ٥ / ١٨٧٨ عن بسارابيا مقابل استيلائها على دوبرنشا .

وقد يكون التنازل بدون مقابل وهو على نوعين : النوع الأول قد يقع قسراً يفرضه الغالب على المغلوب في معاهدات الصلح بعد الحرب . ومثاله تنازل فرنسا لألمانيا عن إقليم الإلزاس واللورين بمعاهدة فرانكفورت في ١٠ / ٥ / ١٨٧١ ثم تنازل ألمانيا لفرنسا بعد ذلك عن نفس الإقليم بمعاهدة فرساي في ٢٨ / ٦ / ١٩١٩ ، وتنازل إيطاليا وفق المادة ٢٣ من معاهدة الصلح ١٩٤٧ عن أجزاء من إقليمها لصالح فرنسا .

والنوع الثاني قد يقع برضاء المتنازل ويأخذ شكل هبة . ومثاله تنازل أسبانيا عن مقاطعة نيواورليانز إلى فرنسا في سنة ١٨٠١ ، وتنازل سردينيا لفرنسا في ٢٤ / ٣ / ١٨٦٠ عن إقليم سافوي وكومتي بمعاهدة تورين ، وتنازل النمسا سنة ١٨٦٦ عن مدينة البندقية لفرنسا وبعدها بأسابيع تنازلت فرنسا عن المدينة نفسها إلى إيطاليا . .

وعلى ضوء أشكال التنازل الدولي نستطيع أن نقول ، بأن تنازل الدولة العثمانية بمقتضى معاهدة أرضروم عن بعض أجزاء إقليم عربستان إلى الدولة القاجارية قد أخذ شكل التنازل بالتبادل حيث تنازلت كل منهما للآخرى عن قطاع إقليمي معين .

فكان تنازل الدولة العثمانية عن القسم الشرقي من منطقة زهاب بما فيها وادي كوند وعن مدينة الحمرة ومينائها وجزيرة عبادان ، مقابل تنازل

الدولة التجارية عن القسم الغربي من منطقة زهاب وعن مدينة السليمانية ومنطقتها^(١).

وإذا كانت القاعدة في التنازل بالتبادل أن يقع برضاء الطرفين ، فإن تنازل الدولة العثمانية بتمتضي اتفاقية أرضروم قد وقع بالرغم منها حيث فرضته عليها الدولتان الروسية والبريطانية للأسباب التي سبق أن أشرنا إليها. ويؤكد ذلك السير هنري لايارد حين قال (أعطاني السفير البريطاني لدى الدولة العثمانية السير ستراتفورد كاتنج كافة الوثائق والخرائط التي تخص المناطق المتنازع عليها . . . وبعد دراستها قدمت تقريرى إلى السفير الذى وافق على ما جاء فيه ورفعته بدوره إلى وزارة الخارجية التى أحالته إلى الحكومة الروسية للموافقة عليه . . . وقد تأكد لى بأن الحمرة وشط العرب يعودان للدولة العثمانية . وأن العشائر العربية التى سكنت هذه المنطقة مستقلة بالرغم من أنها كانت تدعى بتبعيةها للسلطان العثماني مرة وللشاه الإيراني مرة أخرى . . . إلا أن روسيا رفضت الموافقة على هذا التقرير وطلبت أن تكون الحمرة لإيران . فوافق وزير الخارجية البريطاني على ذلك . . . وبالرغم من احتجاجها إلا أن تركيا اضطرت بعد ذلك للاستسلام تحت وطأة الضغط الروسى والبريطاني^(٢) . بل إن ممثل بريطانيا فى وضع خط الحدود بتمتضي اتفاقية أرضروم يعترف (بأنه قد وضع مطالب إيران فى إقليم عربستان فوق كل شئ)^(٣) ، فضلاً عن

(١) راجع : مسعود كيهان (بلالة الإيرانية) جغرافياى مفصل لإيران ، تهران ١٣٨١ ص ٣٨
حيث يقول (أعطت إيران وتركيا كل منها للأخرى قسماً من أراضيها بالتبادل كوسيلة لإزالة الحائز بينهما) .
(٢) راجع : Layard (Henry) : Early Adventutes in Persia, Sasi and and Babylonia. London 1887. vol 2, p 275 ff.
(٣) راجع : Wilson (A.T.) : Op. Cit. p 216
B. C. F. 10/519 97 Letters from Ambassador to Foreign Secretary.

يعترف المؤرخين الإيرانيين (بأن روسيا وإنجلترا فرضتا على الدولة العثمانية التنازل بدون رضاها عن الحمرة وعبادان إلى الدولة الإيرانية)^(١) .

محل التنازل:

هو جزء معين من إقليم عربستان نصت عليه المادة الثانية من اتفاقية أرضروم ويشمل مدينة الحمرة ومينائها وجزيرة خضر والمرسى والأراضى الواقعة على الضفة الشرقية - أى الضفة اليسرى - من شط العرب التى هى تحت عشائر معترف بأنها تابعة لإيران^(٢) .

ولا ريب فى أن محل التنازل يشوبه الغموض والتعميم . فما هو المقصود بمدينة الحمرة ؟ وهل يشمل التنازل حدودها الداخلية أم يمتد إلى ضواحيها أيضاً ، وإلى أى مدى ؟ وإلى أية مسافة من شط العرب يمتد التنازل عن ميفاء الحمرة ؟ وما هو المقصود بالمرسى ؟ هل هو مرسى الحمرة أم مرسى جزيرة خضر ؟ وماهى مساحة وحدود الأراضى المتنازل عنها فى الضفة الشرقية ؟ وكيف يتم التوصل لمعرفة ما إذا كانت بعض الأراضى المتنازل عنها هى تحت تصرف عشائر معينة دون سواها ؟ وما هو الحال إذا كانت هذه الأراضى مشتركة بين عشائر مختلفة التبعية ؟ .

وإذا كان الغموض والتعميم فى محل التنازل هو الذى دفع بالدولتين الروسية والبريطانية إلى تقديم مذكرات إيضاحية قيدت من التعميم الوارد فى

(١) راجع : مسعود كيهان (باللغة الإيرانية) المرجع السابق ص ٤٧٢ .
(٢) المقصود بالتبعية هنا ، التبعية المذهبية وليس التبعية السياسية ، لأن القول بعكس ذلك لا يستقيم مع التنازل . باعتبار أنه إذا كان التنازل يفترض سيادة الدولة العثمانية أصلاً على الأجزاء المتنازل عنها ، فإن مقتضى ذلك تبعية سكانها سياسياً إلى هذه الدولة ، وليس من المطلق القول بأن القطاع الإقليمى المتنازل عنه كان يخضع لسيادة الدولة العثمانية حتى حين أن الساكنين فيه كانوا خاضعين لسيادة الدولة الإيرانية .

المادة الثانية من معاهدة أرضروم، بحيث حدد محل التماثل بمدينة المحمرة ومينائها. والرسمي الواقع مقابل هذه المدينة في قناة الحفار وبحيرة عبادان فقط، بشرط ألا يكون للحكومة الإيرانية أية مطالب تخص المناطق الواقعة على الضفة اليمنى من شط العرب، أو المناطق العائدة للدولة العثمانية على الضفة اليسرى منه، حتى حيث تسكن عشائر تابعة للدولة الإيرانية، فإننا لانستطيع القول بأن تلك المذكرات قد نجحت تماماً في إزالة الغموض أو التعميم في محل التنازل.

قول التنازل :

قبلت الدولة العثمانية التصديق على معاهدة أرضروم ١٨٤٧/٥/٣١ بموجب المذكرة الرسمية لوزير الخارجية العثمانى الموجهة إلى السفيرين الروسى والبريطانى التى نصت على :

« قتم في مذكرة تسكم المؤرخة ١٤/٤/١٨٤٧ أنه وإن كان الباب العالى يوافق على ما جاء في هذه المادة (الثانية) بشأن احتفاظ إيران بمدينة المحمرة ومينائها وبالرسمي الواقع مقابل هذه المدينة في قناة الحفار وبحيرة حضر - عبادان - ولكنه لا يقنازل بذلك عن أى ميناء آخر أو أية أراضى أخرى في تلك المنطقة ، وأنه سوف لا يكون للدولة الإيرانية الحق في تقديم أى ادعاء بخصوص المناطق الواقعة على الضفة اليمنى أو اليسرى لشط العرب .

إن الباب العالى مرتاح إلى الإيضاحات والتأكيدات الرسمية المار ذكرها في أعلاه . ولما كان لصاحب الجلالة السلطان ملء الشنة بالبلاطين الوسيطيين وممثليهما فقد أصدر إرادته الملصكية بإرسال التعليمات إلى أنور أفندى مندوب الباب العالى في مدينة أرضروم كي يوقع على مسودة معاهدة أرضروم بشرط أن يمل بلاط إيران بالتأكدات التى قدمها مندوبا البلاطين الوسيطيين.

والتي مآلها أن الدولة الإيرانية سوف لا تقدم مطالب أخرى تتعارض مع هذه التأكيدات. وبعبارة فإن هذه المعاهدة ستعتبر لائنية وباطلة المقبول، إذا قدمت الدولة الإيرانية أية ادعاءات أو مطالب من هذا القبيل «^(١).

كما كررت الدولة العثمانية هذا القبول في معاهدات الصلح التى وقعتها بعد الحرب العالمية الأولى، حيث اعترفت باستقلال وسيادة ما بين النهرين (العراق) وأن حدوده الشرقية هي كما وردت في معاهدة أرضروم^(٢). كما صادقت على بروتوكول سنة ١٩١٣ الذى ألحق بمعاهدة أرضروم واعتبر جزءاً لا يتجزأ من هذه المعاهدة^(٣).

وبالرغم من عدم اعتراف العراق بعد استقلاله بتنازل الدولة العثمانية وفق اتفاقية أرضروم، إلا أنه اعترف بخط حدوده الشرقية الذى خطط بمقتضى هذه المعاهدة، على الرغم من الغبن الذى لحقه منها، حيث كان خط الحدود يرسم دائماً على حساب العراق^(٤). فضلاً عن أن إيران أعطيت أراضى عراقية في

(١) راجع : The League of Nations Official Journal, Feb. 1935, p. 203.
B. C. F. : FO/51993 Letters from Ambassador to Foreign Secretary.

(٢) راجع : B.C.F./WO/106/64 Intelligence Reports Asia and Turkey, Closed till 1971.
- B.C.F./FO/94952 Ratification Exchange of Erzurum Treaty.
B.C.F./FO 372/452 Persia

(٣) راجع : Wilson (A.T.) : Op. Cit p. 274.

(٤) راجع : حيث يقول (صدرت التعليمات للمندوب الروسى في لجنة تخطيط الحدود من قبل حكومتها بأن تضع خط الحدود، عند الخلاف بين المندوبين التركى والإيراني، على الجهة الغربية).
راجع أيضاً : الوثائق السرية البريطانية (FO:624/74)
حيث تقول (كانت إيران تنفخ دائماً من أجل أن تحصل على كيلو مترات أكثر من الأراضى العراقية) .

مطالبة خاتمين رغم أن معاهدة أرضروم لم تنص على ذلك^(١).

كما صدقت الدولة الإيرانية على معاهدة أرضروم ووافقت على تقييد التنازل. وعلى الوجه الذي نصت عليه المذكرة الرسمية التي قدمها مرزا محمد علي مندوب الدولة الإيرانية للوجهة إلى السفيرين الروسي والبريطاني وكما يلي:^(٢)

« أنسرح لسوكم بأنني بناءً على المهمة التي عهدت لي بها حكومتى لتبادل وثائق تصديق معاهدة أرضروم ، موافق كل الموافقة على الإيضاحات الواردة في المذكرة التي قدمها ممثلا الدولتين الوسيطتين إلى الباب العالي في ١٤/٤/١٨٤٧ . وتفيد بذلك فقد وقعت على هذه المعاهدة وختمتها بختمى » .

وعلى الرغم من المكاسب التي حصلت عليها الدولة الإيرانية بمقتضى معاهدة أرضروم ، إلا أنها تراجعت بعد توقيعها وأخذت تدعى بأن هذه المعاهدة لاغية وباطلة المفعول لأنها كانت مفروضة عليها بالقوة والضغط من قبل روسيا وبريطانيا^(٣) ، وأنها قبلتها مكرهة وأن المندوب الإيراني تجاوز صلاحياته عند التوقيع على تلك المعاهدة^(٤).

(١) راجع : B.C.F. : CO/6963 Iraq Administration Reports 1920—1921.

(٢) راجع : The League of Nations Official Journal, Feb. 1935, p. 233.

(٣) راجع : الوضع القانوني للحدود بين العراق وإيران في شط العرب ، وزارة الخارجية العراقية ، بغداد ١٩٦٩ ص ٨ .

(٤) راجع : جابر إبراهيم الراوى للرحم السابق ص ٤١٥ وما بعدها .
Some Facts Concerning the Dispute Between Iran and Iraq over the Shatt-al-Arab, Iranian Ministry of Foreign Affairs, Tehran May 1969, p. 6.

مشروعية التنازل :

أشرنا فيما سبق إلى تفاصيل تنازل الدولة العثمانية بمقتضى المادة الثانية من معاهدة أرضروم عن بعض أجزاء إقليم عربستان لصالح الدولة الإيرانية .

وإذا كان يقصد بالتنازل اتجاه الإرادة المنفردة للدولة إلى التخلي عن حق ثابت لها قانوناً لصالح دولة أخرى ، فإن هذا يفترض بادئ ذي بدء أن حق التنازل عن إقليم معين أو جزء منه مرده صاحب السيادة على تلك الأجزاء فأنه ، بحيث أن التنازل الذي يقع من غير صاحب السيادة على إقليم ما ، يعتبر باطلاً وليس له أن ينتج أى أثر قانوني يتعلق باكتساب السيادة .

ولاريب أن التنازل العثماني عن بعض أجزاء إقليم عربستان يفترض سيادة الدولة العثمانية على هذه الأجزاء ، فإذا كانت الحقيقة عكس ذلك ، فإن النتيجة الطبيعية هي اعتبار التنازل باطلاً . ومن هنا فإن دراسة مشروعية هذا التنازل تقتضى البحث أولاً فيما إذا كانت الدولة العثمانية فملاً صاحبة السيادة على الأجزاء المتنازل عنها . وهل هناك أداة أو مستندات تؤيد ذلك ثم نبحث بعد ذلك في أثر التنازل على السيادة السكبية .

ولذلك فقد رأينا من المناسب تقسيم دراستنا إلى :

المطلب الأول : الأدلة على السيادة العثمانية .

المطلب الثانى : أثر التنازل على السيادة السكبية .

المطلب الأول

الأدلة على السيادة العثمانية

حيث إن دراسة مشروعية تنازل الدولة العثمانية بمقتضى معاهدة أرضروم تستلزم عرض الأدلة والمستندات التي قدمتها تلك الدولة ثم نقاول هذه الأدلة والمستندات بالتحقيق والتحليل ، لذلك فإننا سنعرض أولاً كل الأدلة التي ترجح السيادة العثمانية على الأجزاء المتنازل عنها^(١) ، ثم نخضعها بمد ذلك للتحليل القانوني .

« أولاً : البراءة السلطانية الصادرة باسم السلطان مراد خان الثالث بتاريخ أغسطس / آب ٩٨٤ هجرية لتوجيه المحل المسمى صدر القار ، والسكان في قضاء السويب إلى الشخص المدعو تيمار بن سليمان .

ثانياً : فرمان السلطان الصادر سنة ١٠١٣ هجرية باسم السلطان مصطفى خان الثاني المتعلق بمنح الدواحي الشمالية والجنوبية وأماكن جزيرة خضر ومعاوية والحارثة ودره والحفار .

ثالثاً : بيان الوالى الصادر سنة ١٠٣١ هجرية الموجه إلى أهالى القبان لاسترضائهم والمختوم بختمه .

(١) سماع على خطى اسمح - معنى لدى الترميم - أنوما لدراسه ، قد آثرنا إدراج هذه الأدلة والمستندات كما وردت بالنسبة في :
(أ) ترجمه التقرير الذى تفصل بتقدمته درويش باشا عام ١٢٦٩ هجرية - مضمة الحكومة بعد ١٩٥٣ م ٣ - ١ .
(ب) الحدود الدولية ومشكلة الحدود العراقية الإيرانية - جابر إبراهيم الراوى ، رسته دكتوراه - المضمة لعمية الحديثة القاهرة ١٩٧٠ م ٤٥٣ - ٤٥٧ .

رابعاً : الحجة الشرعية المؤرخة سنة ١٠٢٧ هجرية الصادرة من قاضى البصرة والمختومة بختمه . . وتتعلق هذه الحجة بالتولية على أوقاف الشيخ يعقوب الواقعة في الحفار .

خامساً : الحجة الشرعية المؤرخة سنة ١٠٤٧ هجرية الصادرة من قاضى القبان والمختومة بختمه . وهي تتعلق ببيع وشراء أراضى مقاطعة الحفار .

سادساً : الحجة الشرعية المؤرخة سنة ١٠٥٩ هجرية الصادرة من قاضى البصرة والمختومة بختمه بخصوص فض النزاع في المحل المسمى قاع سرخان بك في الحفار .

سابعاً : هذا السندات المذكورة أعلاه . يوجد عدد من الفرمانات القديمة والسندات التي تثبت بصورة قطعية عائدة القبان الشمالى والقبان الجنوبى ونهر مهاوى والحفار وجزيرة خضر (عبادان) والمحمرة وتوابعها لمدينة البصرة . كما توجد في مديرية طابو البصرة قيوداً تثبت عائدة عشائر كهب الساكنة في الأماكن الخربة والمعمورة إلى البصرة . وقد كانت قصبة ببنينة الواقعة على مسافة ستة ساعات إلى الجنوب الشرقى من مدينة المحمرة مقراً لحكومة قضاء القبان .

ثامناً : امتدت السلطة العثمانية لتشمل المنطقة الواقعة على نهر السكارون . وفي سجلات خزينة البصرة ما يثبت أن الضرائب الميرى كانت تدفع إلى خزينة البصرة عن المنطقة المذكورة بين كردلان قرب المحمرة والخليج العربى ، الأمر الذى يشير إلى أن الضفة اليسرى - الشرقية - لشط العرب كانت تابعة للبصرة منذ أيام السلطان مراد الرابع .

تاسعاً : كما أوضح كتاب السير هنرى لبارد الذى كان عضواً في لجنة

الوساطة البريطانية الروسية لحل مشكلة الحدود بين الدولتين العثمانية والإيرانية في إشارته للمفاوضات الأولية لمعاهدة أرضروم سنة ١٨٤٧ حيث قال (فإنه بنتيجة فحص الأدلة والخرائط التي قدمت لي فإن ادعاء الحكومة العثمانية بالضفة اليسرى لشط العرب والحمرة يقوم على أساس).

عاشراً : تذكر الوثائق السرية البريطانية (FO//371/18970) أن السفن الإيرانية التي كانت تستعمل شط العرب لغرض الملاحة قبل سنة ١٨٤٧ كانت تدفع ضريبة للسلطات العثمانية . فلو كانت هناك سيادة مشتركة أو كان للدولة الإيرانية حق في هذا النهر لما دفعت سفنهم تلك الضرائب .

حادى عشر : أوضح اللورد بالمستون في ١٢/٥/١٨٥٠ أن الباب العالي قد أكد بأن الحمرة والمناطق المجاورة لها كانت إقليماً عثمانياً وأن إيران استولت عليها بدون وجه حق .

ثاني عشر : قبل سنة ١٨٤٨ كان شط العرب - وما زال ، نهراً وطنياً داخلياً يسير داخل الإقليم العثماني - العراق حالياً - وأن الأراضي التي كانت تحيط بكلتا ضفتيه تخضع للسيادة العثمانية غير المقيدة ، فلو لم يكن النهر بكلتا ضفتيه ومدينة الحمرة ومينائها ومرساها وجزيرة خضر (عبدان حالياً) تابعة للسيادة العثمانية لما تنازلت عنها بموجب الفقرة الأخيرة من المادة الثانية من معاهدة أرضروم الثانية ١٨٤٧ .

التحليل القانوني لهذه الأدلة:

نتناول بالتحليل والتدقيق الأدلة والمستندات العثمانية بنفس الترتيب التي أوردناها فيه سابقاً .

أولاً : لا تعتبر البراءة السلطانية الصادرة باسم السلطان مراد خان الثالث

دليلاً قطعياً على ممارسة الدولة العثمانية لمظاهرها سيادتها على إقليم عربستان لغرضها ، فهي لا تفسر معنى كلمة (توجيه) الواردة فيها كما لم تحدد تبعية الشخص المدعو تيار من سايجان . فضلاً عن العيب الذي يشوب البراءة نفسها ، حيث نصت على أن تاريخ صدورها هو (أغسطس آب ٩٨٤ هجرية) ، في حين أن شهر (أغسطس / آب) هو من الأشهر الميلادية التي لا يمكن أن يرد ذكرها مع سنة هجرية .

ثانياً : الفرمان السلطاني الصادر سنة ١٠١٣ هجرية مشكوك في صحته حيث لم يكن السلطان مصطفى خان قد تولى السلطنة في السنة التي صدر فيها هذا الفرمان . وكان السلطان أحمد الأول يتولى حكم الدولة العثمانية منذ سنة ١٠١٠ هجرية وحتى سنة ١٠٢٦ هجرية . فضلاً عن الغموض الذي يشوب الفرمان نفسه ، فهو يقول (منح) ولا يوضح لمن هذا المنح .

ثالثاً : لا نستطيع قبول بيان الوالي الصادر سنة ١٠١٣ هجرية كدليل على مباشرة الدولة العثمانية لمظاهرها سيادتها على إقليم عربستان ، وإنما قد يقبل العكس . وإلا فما الذي يدعو إلى عثمانى لإصدار بيان لاسترضاء أهالي القبان إذا كانوا تحت السيادة العثمانية فعلاً . فضلاً عن أن البيان لم يذكر منطقة ولاية هذا الوالي ، فإذا كان المقصود به والي البصرة فالبيان مشكوك بصحته لأن المؤرخين يجمعون على أن هذا الوالي لم يكن في تلك الفترة يستطيع أن يمد نفوذه وسلطته خارج حدود الخندق المحيط بمدينة البصرة نفسها .

رابعاً : لا يمكن من وجهة نظر المنطق القانوني قبول حجة شرعية بالتوازية على الوقف كدليل على مباشرة مظاهر السيادة . يضاف إلى ذلك أن ولاية البصرة كما هو ثابت تاريخياً ، كانت مستقلة عن الدولة العثمانية منذ

سنة ١٠١٠ هجرية وانغاية سنة ١٠٦٠ هجرية تحت حكم أسرة أفراسياب - أى وقت صدور هذه الحجة الشرعية .

خامساً : لا تثبت الحجة الشرعية الصادرة سنة ١٠٤٧ هجرية من قاضى القيان (وهى مدينة فى عربستان) ممارسة الدولة العثمانية لمظاهر سيادتها على إقليم عربستان مادامت تبعية هذا القاضى غير معروفة . فهل كان تابعاً للدولة السكسية أم الدولة العثمانية ؟

ويزيدنا شكاً فى صحة هذه الحجة الشرعية حقيقة أن بغداد نفسها كانت تحت الاحتلال الإيرانى منذ سنة ١٠٣٣ هجرية وحتى سنة ١٠٤٩ هجرية .

سادساً : لا نستطيع قبول الحجة الشرعية الصادرة فى سنة ١٠٥٩ هجرية من قاضى البصرة كدليل على ممارسة الدولة العثمانية لمظاهر سيادتها على إقليم عربستان لنفس السبب الذى ذكرناه فى (رابعاً) أعلاه .

سابعاً : أن مجرد الإشارة إلى أن هناك أدلة تثبت بصورة قطعية عائدة بعض أجزاء عربستان إلى الدولة العثمانية دون عرضها ، وفى الوقت نفسه تقديم أدلة ضمنية (كما جاء فى أولاً وحتى سادساً مما سبق إيراده) يعتبر أمراً تحيط به الشكوك . أما أن تشير دائرة طاو إلى عائدة عشيرة ممينة فهذا أمر غريب . لأن العشائر ليست أراضى أو عقارات حسبنا نعلم ، لى تسجل فى دائرة الطابو التى يقتصر اختصاصها على تسجيل الأراضى والعقارات .

كما لا يصح الاستناد إلى الخرائط ما لم تكن رسمية مؤشرة بالدرجات . فإذا لم تكن هناك خرائط تدعم الأدلة والمستندات العثمانية ، وإذا كانت الخرائط الرسمية البريطانية تشير إلى أن إقليم عربستان لا علاقة له بإيران أو بتركيا^(١) ،

(١) تشير الخرائط الرسمية البريطانية المخطوطة فى الوثائق المصرية (WO/153/124) إلى أن إقليم عربستان مستقل ومنفصل عن إيران عن تركيا .

فإن هذا يعنى بالتأكيد عدم جدية هذا الدليل .

ثامناً : التناقض الوارد فى موضوع دفع الضرائب للدولة العثمانية يقال من قيمته كدليل على مباشرة هذه الدولة لمظاهر سيادتها على إقليم عربستان وهى الدليل (أولاً) يذكر أن بعض أجزاء عربستان كانت تابعة للدولة العثمانية منذ عهد السلطان مراد الثالث . بينما فى الدليل (ثامناً) يذكر أن تلك الأجزاء كانت تابعة للدولة العثمانية منذ عهد السلطان مراد الرابع . بل ويزيد هذا الدليل ضعفاً أننا سبق أن أثبتنا عدم دفع الدولة السكسية لأية ضرائب إلى الدولة العثمانية وعلى النجوى الذى أوردناه فيما سبق بيانه .

تاسماً : أن الاستناد إلى أقوال السير هنرى لا يارد كدليل لإثبات مباشرة الدولة العثمانية لمظاهر سيادتها على الأجزاء المتنازل عنها غير صحيح على إطلاقه . إذ أن هناك كتاباً آخرين لا يلقون أهمية عن ذلك الكاتب مثل لو نجرىك الذى يقول (بنى الأتراك قلاعاً عديدة على شط العرب لحماية أنفسهم من هجمات الدولة السكسية التى كانت تطالب بإعادة البصرة لحكمها)^(١) . واينسوورث الذى يقول (للمحيرة تاريخ طويل فى النزاع بين الإيرانيين والأتراك بالرغم من أنها كانت دائماً فى يد العرب)^(٢) . ولوريمر الذى يقول (كان الحاكم الفعلى لعربستان سنة ١٨٤٣ الأمير السكسى جابر مرداو بعد أن خلف الأمير ثامر الذى هاجر إلى الكويت . وعندما سمع الأمير ثامر بأن المحمرة ستعطى إلى الدولة العثمانية .. وهذا يؤكد عدم تبعيتها لها . قدم لتلك الدولة شروطاً معينة تقضى بالحفاظ على استقلال عربستان ، وإلا فإنه لن يقبل بإعطاء تلك المدينة لها . ولما لم تجبه الدولة العثمانية ، ذهب إلى مؤتمر أروم - قبل عقد

(١) راجع : ستيفن هيمبلى لونيكرىك المرجع السابق ص ٣٩
(٢) راجع : Answerd (William) * Cp. Cit. p. 119.

معاهدة ١٨٤٧ ... وأوضح أمام المؤتمر أن عربستان مستقلة وأنها لم تكن تحت سيادة أية دولة أجنبية. ولكنه احتجز بعد ذلك في بغداد لسنوات عديدة^(١). وحسبى لدى ذكر (كانت عربستان مستقلة تحت سلطة أمير الدولة السككية)^(٢). بل إن درويش باشا نفسه الذي قدم الأدلة والمستندات العثمانية التي أشربا إليها يعترف (بأنه لا يوجد أى قيد في السجلات كما أنه لم يرد أى حديث من أى كان حول عائدية الخويزة إلى الدولة العثمانية)^(٣).

عائراً : لا ريب عندما في أن الدولة الإيرانية لم يكن لها أية حقوق في شط العرب أو في إقليم عربستان ، ولكن هذا الدليل لم يتطرق إلى موقف الدولة السككية صاحبة السيادة على إقليم عربستان .

حادى عشر : نحن نؤيد قول اللورد بالمستون في أن الدولة الإيرانية قد استقرت على إقليم عربستان بدون وجه حق ، ولكن قوله بأن هذا الإقليم كان يخضع لسيادة الدولة العثمانية ، لا يخرج - في رأينا - عن كونه مجرد قول لا يجوز الاستناد إليه ما لم يدعم بأدلة مادية قاطعة .

ثاني عشر : لا نستطيع قبول الادعاء بأن تحديد المادة الثانية من معاهدة أرضروم للأجزاء المتنازل عنها من إقليم عربستان يعتبر دليلاً في حد ذاته على ممارسة الدولة العثمانية لمظاهر السيادة على تلك الأجزاء . ذلك أن محل التنازل مشابه للموض والتعسيم كما رأينا سابقاً ، ولا ريب في أن هذا يعد عيباً جوهرياً يشوب التنازل ويشكك في السيادة العثمانية على الأجزاء المتنازل عنها . وينبذ

(١) راجع : Lorimer (J.G.) : Op. Cit. p. 1378.

(٢) راجع : Chesney (Francis R.) : Op. Cit. p. 202.

(٣) راجع : ترجمة تقرير درويش باشا ، المترجم السابق ص ١٠

هذا بعدم رسم أية خريطة محددة ومؤشره بالدرجات لمحل التنازل ، بل إن الخريطة الوحيدة التي وضعت ، قام برسمها الإنجليز بعد توقيع معاهدة أرضروم بسنوات عديدة ، واقتصرت هذه الخريطة على بيان خط الحدود دون أن تتطرق إلى التنازل أو محل التنازل^(١) ، كما يؤكد ذلك أن الفقرة (هـ) من بروتوكول الأستانة ١٩١٣ نصت على تنازل الدولة العثمانية عن نفس الأجزاء التي سبق أن تنازلت عنها في معاهدة أرضروم ١٨٤٧ ، فلو كانت هذه الأجزاء خاضعة لسيادة الدولة العثمانية لما احتاج التنازل عنها إلى إعادة تأكيد بعد أكثر من نصف قرن من الزمان .

نخلص في النهاية إلى أنه لا يسعنا بعد تدقيق كافة الأدلة والمستندات ، إلا أن نقرر إنها بمجموعها لاتصلح أن تكون دليلاً مقبولاً ، من وجهة نظر القانون الدولي العام ، لكي يمكن اعتبار الدولة العثمانية فعلاً صاحبة السيادة على الأجزاء المتنازل عنها في معاهدة أرضروم لصالح الدولة الإيرانية .

المطلب الثاني

أثر التنازل على السيادة السككية

تنازلت الدولة العثمانية بمقتضى معاهدة أرضروم ١٨٤٧ عن بعض أجزاء إقليم عربستان لصالح الدولة الإيرانية . وإذا كان لنا أن نبحث في أثر هذا التنازل على سيادة الدولة السككية ، فلعل ذلك يقتضى استقراء ما إذا كانت تلك الأجزاء خاضعة لسيادة دولة معينة بذاتها على ضوء مبدأ السيادة الإقليمية في القانون الدولي العام .

(١) ولا ننسى أن تشير هنا إلى أن رئيس وزراء بريطانيا تمهد رسمياً في ١٩٠١/٣/٢٠ يتمتع الدولة الإيرانية من محاولة بسط سيطرتها على الجزيرة وغداً منها ضمن محل التنازل راجع نص العهد في (ص ١٢٢) من هذه الرسالة .

(١٢ - الوضع القانوني)

نصت المادة الثانية من معاهدة أرضروم على تنازل الدولة العثمانية عن بعض أجزاء إقليم عربستان (مدينة العمرة ومينائها والمرسى الواقع مقابل هذه المدينة في قناة الحنار وجزيرة عبادان) . وقد اتسم هذا النص بالغموض والتعميم ، الأمر الذي استلزم إصدار مذكرة إيضاحية نص فيها على أنها تعتبر جزءاً من المعاهدة ولها نفس قيمتها القانونية^(١) . وبالرغم من عدم نجاح المذكرة الإيضاحية في رفع الغموض أو التعميم في محل النزاع ، إلا أن مفهوم التنازل نفسه يفترض السيادة العثمانية منطقياً على الأجزاء المتنازل عنها .

وهنا نصل إلى النقطة الأساسية الأولى ، وهي : هل كانت الأجزاء المتنازل عنها من إقليم عربستان خاضعة لسيادة الدولة العثمانية عند عقد معاهدة أرضروم ونفاذها؟ (بعد استبعاد الادعاءات الإيرانية بالسيادة السابقة لمعاهدة أرضروم ، باعتبار أن مجرد دخولها في هذه المعاهدة بعد إقرارها منها بأنها لم تكن صاحبة السيادة على الأجزاء المتنازل عنها)^(٢) .

يتمين علينا أن نقرر ابتداءً أن مجرد ادعاء الدولة العثمانية بالسيادة على الأجزاء التي تنازلت عنها بمقتضى معاهدة أرضروم لا يكفي لاعتبارها صاحبة

(١) لا شك أن قبول المذكرة الإيضاحية وإرفاقها مع مستندات تصديق المعاهدة يعطيها نفس القيمة القانونية للمعاهدة دون حاجة إلى نص على ذلك .
راجع وثائقي اتحادنا هذا : الرأي المفرد القاضي كارنيرو Carneiro بتاريخ ١٩٥٢/٧/١ وقضية ميانبوليس .

(I.C.J.) Reports 1952 p. 53 (Ambatielos Case).
— Parry (Clive) : The Law of Treaties, London 1968, p. 194.
— Jacobini (H.B.) : Op. Cit. p. 156.
— Collins (Edward) : International Law in a Changing World, New York 1970, p. 288.

(٢) وهو ما يؤكده المؤرخون الإيرانيون - راجع : مسعود كيهان المرجع السابق ص ٣٨ -

السيادة على تلك الأجزاء من وجهة نظر القانون الدولي^(١) ، إذ لا بد أن يستند ادعاؤها هذا على أدلة منطقية ومستندات قانونية صحيحة مبنية على الممارسة المستمرة والمادة للاختصاص المانع والمطابق للسيادة الإقليمية للدولة^(٢) . في حين أن الأدلة والمستندات التي قدمتها الدولة العثمانية كانت مغلوطة أو غامضة أو لا تخرج عن كونها مجرد ادعاءات غير ثابتة بالدليل القطعي المنطقي (كما أشرنا سابقاً) . وأنها بمجموعها لا تصالح أن تكون قرينة قاطعة على أن الأجزاء المتنازل عنها من إقليم عربستان كانت خاضعة للسيادة العثمانية .

وإذا كانت الدولة العثمانية تدعى بأنها قد اكتسبت حقوقاً إقليمية في الأجزاء المتنازل عنها ، فلا بد أن نفرق بين مجرد اكتسابها لهذه الحقوق وبين فعالية واستمرار وجود الحقوق ذاتها . وقد يكون صحيحاً أن الدولة العثمانية قامت بفزوات عسكرية في إقليم عربستان ، إلا أنها لم تقم أبداً بإنشاء إدارة دائمة ومنظمة في المناطق التي غزتها ، حيث كانت الدولة الكعبية تنهى الوجود العسكري العثماني في تلك المناطق بالقوة . فضلاً عن أن الفزو في حد ذاته ليس له أن يكسب السيادة على الإقليم بل لا بد أن تمارس الدولة الغازية مظاهر سيادتها على الإقليم المحتل « ولا يكفي مجرد توافر درجة معينة من الإدارة إذ أن

(١) راجع في تأييد ذلك : ما انتهت إليه محكمة الحدود الخاصة سنة ١٩٣٣ بخصوص النزاع على الحدود بين هندوراس وجواتمالا حيث قالت (إن أية دولة لا تستطيع اكتساب السيادة على إقليم دولة أخرى بمجرد إعلانها ذلك) و :

Green (L.C.) Op. Cit. p. 367.

“The Principle of Continuous and Peaceful display of (territorial sovereignty) the functions of state within a given region”.

راجع : قول القاضي ماكس هولير Max Hülser في قضية بالاس بتاريخ ١٩٢٨/٤/٤ و :

The Hague Court Reports, Second Series, edited by James Brown Scott, Oxford University Press, 1932, p.93.

مفهوم السيادة أوسع من ذلك بكثير^(١).

وقد يكون صحيحاً أن الدولة العثمانية اكتسبت السيادة على الأجزاء المتنازل عنها وبشرت عليها لفترة مؤقتة بعض مظاهر سيادتها. ولكن مجرد ممارستها هذه ليست كافية لكي تسحبها السيادة على تلك الأجزاء إلى الأبد، إذ لا بد من استمرارها بصورة هادئة وفعالية. وبالتالي فإن تركها إقليم عربستان (أو الأجزاء المتنازل عنها) تركاً مادياً وفعالياً بمد كل غزوة عسكرية وتأكيدها نيتها في تركه نهائياً في معاهدة ١٦٣٩، التي اعترفت فيها باستقلال عربستان، يستتبع سقوط أى حق إقليمي يمكن أن تدعى به تلك الدولة، على اعتبار أن هذه الحقوق قد سقطت كلها بسبب الترك المادي والقانوني للإقليم.

وإذا لم يكن هناك دليل قانوني يؤكد اكتساب الدولة العثمانية السيادة على الأجزاء المتنازل عنها من إقليم عربستان قبل سنة ١٨٤٧، فإن معاهدة أرضروم لا يمكن أن تسحبها السيادة، بل حتى لو افترضنا أن إقليم عربستان لم يكن خاضعاً لسيادة دولة أخرى وقت عقد المعاهدة، فإن ذلك لا يعطى الدولة العثمانية حق التنازل عن أجزاء منه مادام حق التنازل عن الإقليم أو جزء منه قاصر على صاحب السيادة وحده^(٢)، ومادام التنازل وحده كاتفاق شكلي لا يكسب السيادة على الإقليم بمجرد إعلانها ما لم تكن هذه السيادة موجودة ابتداءً.

(١) راجع: الرأي الشرفي للقاضي مكنتير McNaughton بتاريخ ١١/٧/١٩٥٠ في قضية الوضع القانوني لجنوب غرب إفريقيا.
International Status of South West Africa (I.C.J. Reports 1950 p. 155).

(٢) راجع ما انتهى إليه القاضي ماكس هوبر في قضية الناس المشار إليها سابقاً.
(The Hague Court Reports: Op. Cit. p. 92).

فالعرب كانوا دائماً أصحاب السيادة على إقليم عربستان منذ نشوء أول نظام قانوني حديث، الذي تمثل بامتداد سيادة الدولة العربية الإسلامية لتشمل هذا الإقليم منذ الفتح الإسلامي له سنة ٦٣٧ م. وإذا كان الغزو المغولي قد أسهى الحكم العربي في إقليم عربستان، فإن ذلك لم يستمر طويلاً حيث قامت في الإقليم دولة المشعشين العربية سنة ١٤٣٦ م وبشرت مظاهر سيادتها على الإقليم، ثم قلتها دون فارق زمني الدولة العربية السككية التي باشرت مظاهر سيادتها على الإقليم كله وحتى الاحتلال الإيراني له سنة ١٩٢٥.

وإقليم عربستان كان على الدوام مستقلاً وخاضعاً لسيادة دولة عربية تباشر فيه مظاهر سيادتها الفعلية الهادئة والمستمرة وتتصرف أمام الدول الأخرى باعتبارها صاحبة السيادة الأصيلة على الإقليم دون أن تنازعها في ذلك الدولة العثمانية.

وهنا نصل إلى النقطة الأساسية الثانية وهي: هل كان إقليم عربستان (أو الأجزاء المتنازل عنها بمعاهدة أرضروم) سنة ١٨٤٧ خاضعاً لسيادة الدولة السككية؟

وقد سبق أن أجبنا على هذا السؤال بالإيجاب في المبحث السابق، حيث انتهينا إلى أن الدولة السككية أنشأت نظاماً سياسياً وقانونياً مناسباً لشعب عربستان في الإقليم، وأنها باشرت مظاهر سيادتها الداخلية والخارجية بكل حرية باعتراف الدول الأخرى^(١). ولكن ما هو أثر التنازل على سيادة الدولة السككية؟

(١) من أدلة ممارسة دولة ما مظاهر سيادتها على إقليمها، سريان تشريعاتها فيه. ولم تقدم الدولة العثمانية أى دليل على أن تشريعاتها كانت سارية في وقت في إقليم عربستان بل إن العكس هو الصحيح (كما أوضحنا سابقاً) باعتبار أن التشريع والاختصاص القضائي للدولة السككية امتد إلى الأراضي العثمانية في ولاية البصرة باعتراف الدولة العثمانية.. وإذا كانت السيادة =

المبدأ الأساسي في القانون الدولي العام أن لكل دولة اختصاص مطابق داخل إقليمها^(١)، وأن أى تقييد لهذا الاختصاص لابد أن ينبع كقاعدة عامة من رضا الدولة نفسها كظهر من مظاهر سيادتها^(٢). وإذا كان القانون الدولي يعترف بأن لكل دولة الحق في عقد المعاهدات مع الدول الأخرى كما تشاء^(٣)، فإن هذا الحق لا يمكن تفسيره على أساس إجازة فرض التزامات وقيود على جهة ثالثة لم تكن طرفاً في المعاهدة.

والأصل في القانون الدولي العام عدم انصراف أثر المعاهدات إلى غير عاقدتها، فليس لها أن تمنح حقوقاً أو ترتب التزامات على عاتق الدول التي لم تكن طرفاً فيها. وما دمتنا قد أوفينا هذا الموضوع حقه لذا فإننا نحيل إلى ما ذكرناه سابقاً^(٤).

== لا تمارس إلا على الأشخاص الذين يعترفون بها (راجع الرأي المنفرد للقاضي كارنيو في قضية منكييه وأكرهور The Minquiers and Ecreches بتاريخ ١٧/١١/١٩٥٣ (I.C.J. Reports 1953 p. 104).

فإن اعتراف شعب عربستان والعشائر العربية جنوب بمباد وحى مدينة انصرة سيادة الدولة السككية يعنى بالتأكيد أنهم كانوا خاضعين لسيادة هذه الدولة.

(١) راجع : الرأي المعارض للقاضي شاجلا Chagla بتاريخ ٢٦/١١/١٩٥٧ في قضية حق المرور فوق الإقليم الهندي.

(The Right of Passage over Indian Territory)

I.C.J. Reports 1957. p. 176.

(٢) راجع : حكم المحكمة الدائمة للتحكيم في قضية مصايد شمال الاصمى

The North Atlantic Coast Fisheries.

حيث انتهت المحكمة في ١٧/٩/١٩١٠ إلى (أن القيود على سيادة الدولة تقبل فقط :

on the express evidence of an international contract.

وأنه من الضروري أن تدع القيود من سيادة الدولة نفسها) و :

The Fagen Court Reports, edited by James Brown Scott, Oxford University Press 1916 p. 160.

(٣) راجع : الرأي المعارض للقاضي ألفاريز Alvarez بتاريخ ٢٢/٧/١٩٥٢ في قضية

شركة لتقوية الانبوب الإيرانية Anglo-Iranian Oil Company

I.C.J. Reports 1952 p. 128.

(٤) راجع : ص ٩٢-١٠٠ من الرسالة.

وبمعين علينا أن نقرر ابتداءً بأن عدم إعلان الدولة السككية صراحة رفضها تنازل الدولة العثمانية عن أجزاء من إقليم عربستان بتمتضى المادة الثانية من معاهدة أرضروم لصالح الدولة الإيرانية، لا يعد أمراً يمكن التعويل عليه لإنكار السيادة السككية على الأجزاء المتنازل عنها... ذلك أن القواعد العامة في القانون الدولي تقضى بأن سكوت دولة ثالثة خارجية بالنسبة لأية معاهدة إذا قيدت سيادتها الإقليمية (أو انتقصت) بتمتضى تلك المعاهدة، لا يستتبع حتماً أن يكون لهذه القيود أى تأثير فعلى على سيادة الدولة الثالثة ما لم تقبلها صراحة. ويتأيد ذلك بأحكام المحاكم الدولية العديدة ومنها حكم المحكمة الدائمة للتحكيم في قضية جزيرة بالماس، حيث انتهت المحكمة في ٤/٤/١٩٢٨ إلى القول (إن أى تحديد يفرض على السيادة الإقليمية في معاهدة أبلغت إلى جهة ثالثة دون أن يدعم تلك المعاهدة ممارسة فعلية للسيادة، يعتبر أمراً يتنافى مع مبادئ السيادة الإقليمية، إذا قلنا إن مجرد سكوت تلك الجهة على معاهدة أبلغت بها وتضع قيوداً على سيادتها الإقليمية، يمكن أن يكون له أى تأثير على هذه السيادة)^(١).

"Whilst it is conceivable that a conventional delimitation (v) duly notified to a third power and left without contestation on their part may have some bearing on an inchoate title not supported by any actual display of sovereignty, it would be entirely contrary to the principles laid down as to territorial sovereignty to suppose that such sovereignty could be affected by the mere silence of the territorial sovereign as regards a treaty which has been notified to him and which seeks to dispose of a part of his territory".

راجع : حكم المحكمة السابق الإشارة إليه و :

(The League Court Reports : Op. Cit. p. 97).

راجع أيضاً : د. محمد محمود شهاب : الآثار القانونية للسكوت في القانون الدولي، مستخرج

من مجلة المصرية للقانون الدولي - عدد ٢٩ القاهرة ١٩٧٣ ص ٨٠ حيث يقول : " نحن نرى

أن قاعدة (من يسكت يرضى) لا محل لها في العلاقات الدولية (واية)

وبالتالى فلا يجوز امتداد أثر معاهدة أرضروم إلى إقليم عربستان ولا يجوز الاحتجاج بسكوت الدولة السكبية كدليل على رضاها عن التنازل الذى نصت عليه المعاهدة المذكورة .

كما لا يمكن التمويل على سكوت الدولة السكبية لمنازعة الاختصاص الإقليمى لتلك الدولة ، ذلك أن القمود على سيادة الدولة لا يمكن افتراضها بل لابد من إثباتها بأدلة قانونية قاطعة ويكون عبء الإثبات على الجهة التى تنازع هذه السيادة ، وهى فى هذه الحالة الدولة العثمانية .

وإذا كنا قد أثرنا فيما سبق إلى الممارسة المستمرة الهادئة والفعالية لسيادة الدولة السكبية على إقليم عربستان ، ودعنا إشارتنا بأدلة منطقية واضحة ، فإن عدم تقديم الدولة العثمانية لأى مستند أو دليل يبين استمرار ممارستها لمظاهر سيادتها على الأجزاء المتنازل عنها حتى سنة ١٨٤٧ يعنى أنه لابد لنا أن نرجح أحد موقفين : موقف الدولة العثمانية بتنازلها عن أجزاء من إقليم عربستان دون أن تثبت بأدلة قانونية أنها صاحبة السيادة على هذه الأجزاء ، بالرغم من اعترافها باستقلال عربستان بمعاهدة ١٦٣٩ . وموقف الدولة السكبية التى أثبتنا استقلالها وممارستها الفعلية لمظاهر سيادتها على إقليم عربستان حتى سنة ١٨٤٧ واستمرت ممارستها بعد ذلك أيضاً . فلا ريب أن المنطق القانونى يحتم علينا ترجيح موقف الدولة السكبية والقول ببطلان ذلك التنازل غير القانونى الذى ينافى موقفاً قانونياً ثابتاً وسليماً ، ومستمراً منذ وقت بعيد .

نخلص فى النهاية إلى أن التنازل الذى قامت به الدولة العثمانية بمقتضى المادة الثانية من معاهدة أرضروم عن بعض الأجزاء من إقليم عربستان لصالح الدولة الإيرانية ، يعتبر باطلاً وغير مشروع لوقوعه على نطاق إقليمى ليس للدولة العثمانية من سيادة عمية . على خلاف ما تشترطه قواعد القانون الدولى

العام^(١) . وليس لذلك التنازل أى أثر على السيادة السكبية فى تلك الأجزاء . كما لا يجوز للدولة الإيرانية التمسك باكتساب السيادة عليها بمقتضى تلك المعاهدة لأن التنازل فى حد ذاته لم يستند إلى عمل قانونى يستمد مشروعيته من القانون الدولى العام^(٢) على أساس :

١ — لا يجوز للتنازل أن يكسب حقوقاً أكثر مما كانت المتنازل نفسها^(٣) . وإذا لم يكن للدولة العثمانية أية حقوق إقليمية فى عربستان ، فإنها لا تستطيع بالتالى أن تمنح الدولة الإيرانية أية حقوق إقليمية لم تكن لها أصلاً .

٢ — التنازل لا يكون فعلياً إلا بالنقل الفعلى للسيادة أى بوضع الدولة المتنازل لصالحها ، يدها على الإقليم محل التنازل^(٤) . وقد أوضحنا سابقاً أنه لم

(١) جاء فى تقرير لجنة المشرعين الذى قدم فى ١٩٢٠/٩/٥ إلى مجلس عصبة الأمم بخصوص النزاع بين السويد وفنلندا حول جزر الآلاندى مانسه (إن حق التصرف فى الإقليم تخضع به الدولة صاحبة السيادة عليه وحدها)

(٢) على أساس القاعدة التى تنص بأن مشروعية اكتساب السيادة على إقليم متنازل عنه تعتمد أصلاً على مشروعية ادعاء الدولة المتنازل بالسيادة على ذلك الإقليم .

Nemo Plus juris transferre potest quam ipse habet.
Jennings (P.V.) : Op. Cit. p. 16. (٣) راجع :

وقد أثبت ذلك المحكمة الدائمة للتحكيم فى ١٩٢٨/٤/٤ . قضية المرس حيث انتهت إلى القول :

"It is evident that Spain Could not transfer more rights than she has possessed".

A.J.I.L. vol 22 No. 3 July 1928 p. 879. راجع :

(٤) تأيد ذلك بإحكام عديدة للمحاكم الدولية ومن ذلك حكم المحكمة الدائمة لمعدل الدولى وقضية الفار فى كريت وساموس (Lighthouses in Crete and Samos).

حيث انتهت المحكمة فى ١٩٣٧/١٠/٨ إلى (أن التنازل لم يقع إلا بعد وضع اليد الفعلية لليونان على هاتين الجزيرتين .

(The conclusion follows inevitably that the lighthouses in Crete and Samos are lighthouses situated in territories which not only were assigned to Greece after the Balkan Wars but also were not detached from the Ottoman Empire until that time).

يتم أى وضع يد حيث استمرت الدولة السكعبية بممارسة مظاهرها سيادتها على كافة أجزاء عربستان .

٣ — حيث أن التنازل « لا يعتبر تصرفاً من جانب واحد بل مجرد إيجاب موجه إلى من يراد نقل الحق إليه وليس من شأنه ترتيب أية آثار قانونية إلا بقبول الأخير له »^(١) ، فإن إعلان الدولة الإيرانية صراحة رفضها لمعاهدة أرضروم ١٨٤٧ واعتبارها لاغية وباطلة المفعول يعنى حتماً أن التنازل الذى نصت عليه هذه المعاهدة لم يقع أصلاً ولم يقدّر له أن يتم لعدم إقراره بقبول الدولة الإيرانية .

الباب الثانى .

المركز القانونى لإقليم عربستان بعد سنة ١٩٢٥

تمهيد وتقسيم :

سبق أن بينا فى مقدمة الرسالة بأننا سنلتزم بأسلوب المنهج العلمى فى بحث مشكلة إقليم عربستان ، وأن هذا المنهج يقضى بتدقيق نشأة المشكلة وتطورها واستقرارها فى وضعها الراهن على ضوء قواعد القانون الدولى العام .

وبناء على ذلك فقد كررنا القسم التمهيدى لدراسة مراحل التطور التاريخى فى إقليم عربستان منذ العصور التاريخية الأولى حتى سنة ١٩٢٥ . وانهينا من هذه الدراسة إلى أن إقليم عربستان كان على الدوام خاضعاً لنظام سياسى وقانونى عربى . وألحنا إلى أن تغيير المركز القانونى لهذا الإقليم قد تم سنة ١٩٢٥ بالإرادة المنفردة للدولة الإيرانية بعد الحرب التى شنتها فى هذه السنة ضد الدولة السكعبية .

وحيث إن نشأة مشكلة إقليم عربستان مرتبطة بتغيير مركزه القانونى فى سنة ١٩٢٥ ، فقد فرض ذلك علينا تخصيص القسم الأول لدراسة تطور المركز القانونى لإقليم عربستان .

ولا ريب أن دراسة تطور المركز القانونى لإقليم عربستان تقتضى الوقوف ابتداءً على وضعه الحقيقى قبل تغييره . وعلى هذا الأساس فقد بحثنا فى الباب الأول مدى انطباق وصف الدولة على النظام القانونى والسياسى الذى ساد إقليم عربستان قبل تغيير مركزه القانونى فى سنة ١٩٢٥ ، ووقفنا من خلاله على أن الدولة العربية السكعبية كانت تمثل فعلاً ما يسمى بالدولة فى لغة القانون الدولى

[P.C.I.J. Series A/B No. 71 p. 152.]

— Jennings (R.Y.) : Op. Cit. p. 17.

— Starke (J.G.) : Op. Cit. p. 174.

— O'Connell (D.P.) : Op. Cit. p. 504

(١) راجع : د. محمد سعيد عبد الحميد ، المرجع السابق ، ص ٤٠٨ .

== راجع :

راجع أيضاً :

العام بتوافر أركانها الثلاثة : الشعب والإقليم والسيادة ، وبالتالي فإن المركز القانوني لإقليم عربستان في سنة ١٩٢٥ لم يخرج عن كونه إقليماً خاضعاً لسيادة دولة عربية مستقلة .

وما دمنّا قد تعرفنا على حقيقة المركز القانوني لإقليم عربستان في سنة ١٩٢٥ ، فإن ذلك يسمح لنا بالتصدي لدراسة مدى مشروعية تغييره من قبل الدولة الإيرانية وتحليل وضعه الراهن من الناحية القانونية .

وإذا كان تغيير المركز القانوني لإقليم عربستان قد تم نتيجة للحرب التي شنتها الدولة الإيرانية ضد الدولة السككية في سنة ١٩٢٥ ، فإن ذلك يثير تساؤلاً عن الأساس القانوني لهذا التغيير . ولا ريب أن الإجابة عن هذا التساؤل تقتضي البحث في مدى مشروعية تلك الحرب وعلى وجه الخصوص ، ما إذا كان الوجود الإيراني في إقليم عربستان بعد تلك الحرب يعتبر من قبيل الفتح . ومهما كانت نتيجة الإجابة على هذا التساؤل ، فإننا لانستطيع أن ننزع حقيقة أن الوضع الجديد لإقليم عربستان قد استمر بهذه الصفة منذ سنة ١٩٢٥ وحتى الوقت الحاضر ، الأمر الذي يحتم علينا أن نعمد إلى الاستقراء القانوني للوضع الراهن في الإقليم على ضوء قواعد القانون الدولي .

ونذلك فقد رأينا من المناسب تقسيم دراستنا في هذا الباب إلى :

الفصل الأول : الفتح والتوسع الإقليمي الإيراني في إقليم عربستان .

الفصل الثاني : دراسة قانونية للوضع الراهن في إقليم عربستان .

الفصل الأول

الفتح والتوسع الإقليمي الإيراني في إقليم عربستان

تمهيد :

نخصص هذا الفصل لدراسة مدى إمكانية اعتبار الحرب التي شنتها الدولة الإيرانية ضد الدولة السككية سنة ١٩٢٥ وما تلاها من إجراءات ، من قبيل الفتح .

وإذا كانت تلك الحرب قد تسببت في تغيير المركز القانوني لإقليم عربستان ، وأدت إلى امتداد سلطة الدولة الإيرانية إلى هذا الإقليم بعد أن ضمت إلى أراضيها (فهي بالتالي السبب الرئيسي في نشأة مشكلة الإقليم) ، فإن ذلك يعطى دراستنا في هذا الفصل أهمية خاصة باعتبارها ستحدد مدى مشروعية التوسع الإقليمي الإيراني في عربستان على ضوء قواعد القانون الدولي العام السارية حينئذ .

الفتح :

بالرغم من أن الفتح - كسبب من أسباب اكتساب السيادة على الأقاليم - كان من الأساليب الشائعة في المجتمع الدولي . إلا أننا نلاحظ عدم اهتمام فقهاء القانون الدولي العام بدراسة القيمة القانونية للفتح في حد ذاته كمبدأ من مبادئ هذا القانون ، قدر اهتمامهم بدراسة الوسائل المؤدية له وهي استعمال القوة المسلحة بمختلف درجاتها وأنواعها .

ولذلك فقد كان من الطبيعي أن نسمى الفتح عند بعض فقهاء القانون

الجديد للدولة المهزومة ودون أن يشترط رضا الأخيرة أو اعتراف الدول الأخرى بالسيادة الجديدة على الإقليم المحتل .

وبناء على ذلك فإننا نفضل استعمال تعبير الفتح ، خاصة وأن الإخضاع في ذاته هو الفتح^(١) ، وأن الغزو إنما هو تمثيل آخر للفتح^(٢) ، أما الضم فهو أحد مراحل الفتح وليس له أن يكسب السيادة على الإقليم المحتل إلا بتوافر شروط أخرى^(٣) .

ويجد تفضيلنا هذا ، تأييده في اتفاق الكثير من فقهاء القانون الدولي على تعريف الفتح بحيث يشمل التسميات الثلاثة : الإخضاع والضم والغزو^(٤) ، ومن هؤلاء الفقهاء : برايرلي^(٥) ،

"Conquest only operates as cause of loss of sovereignty when = there is war between two states and by reason of the defeat of one of them, sovereignty over territory passes from the loser to the victorious State".
P.C.I.J. Ser A/B No. 53 p. 47.

راجع :

(١) راجع : د. حامد سلطان ، المرجع السابق ، ص ٧٤٧ .

Lissitzyn (O.V.) : Op. Cit., p. 16.

Jennings (R.Y.) : Op. Cit. p. 53.

Fenwick (C.G.) : Op. Cit. p. 752.

(٢) راجع : Reuter (Paul) : Droit International Public, Paris 1958, p. 114.

Marek (K.) : Op. Cit. p. 555.

(٣) راجع : د. محمد طلعت الغنيمي ، المرجع السابق ، ص ٦٢٢ .

Kaplan (Martin A.) : and Katzenbach (Nicholas De B.) :
The Political Foundation of International Law, N.Y. 1964
p. 145.

(٤) راجع : Orfield (Lester B.) and Re (Edward) : Cases and
Materials on International Law, London 1956 p. 233.

(٥) راجع : Brierly (J.L.) : The Law of Nations, London 1963, 6th. edition, p. 171.

حيث يعرف الفتح بأنه (ضم إقليم دولة أجنبية بعد إخضاعها التام والنهائي وإعلان الدولة تغازية نيتها في ضمه إلى أراضيها) .

الدولي بمسميات أخرى مثل : الإخضاع Subjugation ، أو الضم Annexation أو الغزو Debellatio^(١) .

وانستطيع القول بأن التحليل المباشر للقيمة القانونية للفتح نفسه ينتهي بنا إلى أن الدولة المنتصرة لا تكسب السيادة على الإقليم بالفتح على أساس أن هذه السيادة نابعة من سيادة الدولة المهزومة ، وإنما تكسب الدولة المنتصرة السيادة من الوضع القانوني الجديد الذي تمثل في إخضاع الإقليم وبسط سيطرتها القامة عليه ثم إعلانها عن نيتها في ضمه إلى أراضيها بعد انتهاء الحرب تماماً .

وعلى أساس هذا التحليل ، فإن السيادة على الإقليم المحتل تنتقل إلى الدولة المنتصرة في الحرب بمجرد إلحاق الهزيمة النهائية بالدولة صاحبة السيادة الأصلية على ذلك الإقليم^(٢) ، دون أن يؤثر على هذا الانتقال الوضع القانوني

(١) راجع على سبيل المثال : Verzijl (J.H.W.) : International Law in :
Historical perspective, part III—State Territory, Leyden 1970
p. 347.

حيث لا يعرف الفتح كسب لاكتساب السيادة على الأقاليم وإنما يذكر الضم والغزو . وعنده الفرق بينهما يتمثل بأن الغزو لا يؤدي دائماً وبالضرورة إلى ضم الإقليم المحتل .

راجع أيضاً : Greig (D.W.) : International Law, London 1970,
p. 128.

حيث لا يذكر الفتح كسب لاكتساب السيادة على الأقاليم ويمكن الضم كسب مستقل .

راجع أيضاً : O'Connell (D. P.) : International Law, London 1965, vol. 1, p. 508.

حيث لا يذكر الفتح كسب لاكتساب السيادة على الأقاليم ويمكن الغزو كسب مستقل . ولكنه يعرف الغزو باعتباره فتح دولة أجنبية وإثاء شخصيتها الدولية) .

راجع أيضاً : د. محمد طلعت الغنيمي ، المرجع السابق ، ص ٦٦٤ . حيث لا يذكر الفتح كسب من أسباب اكتساب الأقاليم وإنما يذكر الضم والغزو كسبين مستقلين . في حين أن الغزو في رأي د. إحسان هندی (قوانين الاحتلال الحربي دشتي ١٩٧١ ، ص ٢٧) ليس له أي أثر في اكتساب السيادة . وسبب هذا الخلاف (في رأينا) أن الفقه العربي يترجم (Debellatio) (Invasion) بمعنى الغزو بالرغم من اختلاف الآثار المترتبة على كل منهما .

(٢) يجد هذا الاتجاه تأييداً في حكم المحكمة الدائمة للعدل الدولي سنة ١٩٣٣ في قضية الوضع القانوني لجريسلاند الشرقية (Legal Status of Eastern Greenland) =

ومكنير^(١) وفينويك^(٢) وهويتان^(٣).

وإذا كان الفتح في حد ذاته معبراً عن قيام وضع قانوني جديد لإقليم معين، فإن من الطبيعي أن يستلزم هذا الوضع المتغير، ضرورة توافر شروط معينة ابتداءً.

وتسكاد هذه الشروط تتلخص في نشوب حرب وبسط إحدى الدولتين المتحاربتين سيطرتها التامة على جزء أو كل إقليم الدولة الأخرى وضمه إلى أراضيها بعد انتهاء الحرب تماماً. ولا ريب في أن ذلك يستتبع منطقياً القول بأن الفتح يستلزم مشروعيته وقيمه القانونية من استيفاء هذه الشروط بحيث أن عدم توافر أي منها يعني بالضرورة عدم مشروعية الفتح (أو عدم تمامه) ولا يمكن الادعاء به كسبب لاكتساب السيادة على إقليم معين.

ومن هنا تبدو واضحة أهمية دراسة مدى استيفاء شروط الفتح في الحرب التي شنتها الدولة الإيرانية سنة ١٩٢٥ ضد الدولة السكعبية والجراءات التي تلتها، على أساس أن توافر تلك الشروط يعني ضم إقليم عربستان إلى أراضي الدولة الإيرانية، في حين أن عدم توافرها سيؤكد افتقار هذا الضم إلى المشروعية.

(١) راجع: McNair (Arnold Duncan) : Legal Effects of War,

Cambridge University Press 1948, pp. 319 ff.

حيث يعرف الفتح بأنه (الغزو والاحتلال الحربي فانتقال السيادة نتيجة للاخضاع دون وقوع تنازل)

(٢) راجع: Fenwick (Charles G.) : Op. Cit. p. 752.

حيث يقول (من الفتح هو الإخضاع الذي يثبت ضم إقليم الدولة المهزومة بعد فناء شخصيتها الدولية).

(٣) راجع: Whiteman (Marjorie M.) : Digest of International

Law, Washington 1963, vol. 2, p. 1111.

حيث تقول (الفتح هو الغزو + الإخضاع + الضم).

وإذا كان مفهوم الفتح ينصرف إلى وجوب نشوب حرب، فإن علينا أن نتحقق أولاً من مشروعية الحرب نفسها، ومدى انطباق هذه العفة على الحرب التي شنتها الدولة الإيرانية سنة ١٩٢٥ ضد الدولة السكعبية. لكي نصل في النهاية إلى تقرير استيفاء هذا الشرط من عدمه في التوسع الإقليمي الإيراني في إقليم عربستان.

ولذلك فقد رأينا من المناسب تقسيم دراستنا إلى :

المبحث الأول : في مشروعية الحرب الإيرانية ضد الدولة السكعبية سنة ١٩٢٥.

المبحث الثاني : في انتهاء الحرب الإيرانية وإمكانية ضم أراضي الدولة السكعبية.

المبحث الأول

في مشروعية الحرب الإيرانية ضد الدولة الكمبية سنة ١٩٢٥

تمهيد :

لعل من الملم به في الوقت الحاضر أن الحرب لم تعد مشروعية وليس لها أن ترتب أية مزايا أو حقوق قانونية. ولكن مهما يكن من أمر فادنا بصدد دراسة تغيير المركز القانوني لإقليم عربستان ، فإن ذلك يفترض أن نبحث في مدى مشروعية الحرب التي شنتها الدولة الإيرانية سنة ١٩٢٥ التي تسببت في تغيير المركز القانوني لذلك الإقليم .

وإذا كان من المتفق عليه أن تحديد مدى مشروعية تصرف دولي معين ، يستلزم إخضاعه للحدود والضوابط القانونية المتعلقة به ، وإذا كنا بصدد تقييم الحرب الإيرانية سنة ١٩٢٥ ، فإنه يبدو أمراً لامناص منه أن نتقصى القواعد المتعلقة بالحرب التي كانت سائدة في المجتمع الدولي في سنة ١٩٢٥ ، بهدف بحث مدى مشروعية الحرب التي تسببت في تغيير المركز القانوني لإقليم عربستان .

وتلك فقد رأينا من المناسب تقسيم دراستنا إلى :

المطلب الأول : التطور التاريخي والقانوني نحو تقييد الحرب .

المطلب الثاني : الحرب في ظل عهد عصبة الأمم والمعاهدات الدولية .

المطلب الثالث : موقف العرف الدولي من اكتساب الأقاليم بالحرب .

المطلب الرابع : التحليل القانوني لحرب سنة ١٩٢٥ .

المطلب الأول

التطور التاريخي والقانوني نحو تقييد الحرب

تمثلت المحاولات الأولى في مجال تقييد الحرب ، في التمييز بين الحرب العادلة (المشروعة) وغير العادلة (غير المشروعة) على أساس انقانون الطبيعي ، وقاد لواءها القديس أوغسطين St. Augustine (٣٥٤ — ٤٣٠ م) ، حيث اعتبر الحروب العادلة *Iustum Bellum* فقط تلك التي تشن بفرض الانتقام ، إما لمعاقبة دولة اعتدت على مواطني دولة أخرى أو لاسترداد حق أخذ منها بطريقة غير عادلة^(١).

وتبنى توماس الأكويني Thomas Aquinas في القرن الثالث عشر نفس أفكار أوغسطين في التمييز بين الحرب العادلة وغير العادلة . ولكنه اعتبر الحروب عادلة في الأحوال التالية :^(٢).

(أ) إذا أعلنها من له سلطة في ذلك *Auctoritas Principis*

(ب) لسبب عادل *Iusta Causa*

(ج) بهدف الحق والعدل *Intentio Recta*

وإذا كانت الدول لم تقم وزناً للتمييز بين أنواع الحروب ، حيث كانت

(١) راجع : *Brownlie (Ian) : International Law and the use of Force by States, Oxford University Press 1968, p. 5.*

(٢) راجع : *Nincic (Djura) : The Problem of Sovereignty in the Charter and in the Practice of the United Nations, The Hague 1970, p. 51.*

تعتبر كل حرب تحقق مصالحها، مشروعة^(١)، فإن فكرة السيادة المطلقة التي ظهرت بعد معاهدة وستفاليا Westphalia سنة ١٦٤٨، قضت تماماً على ذلك التمييز عندما أكدت على أن الحرب تعد من الحقوق الفردية التي لكل دولة أن تملك بها باعتبارها أمراً مشروعاً ومظهراً من مظاهر سيادتها المطلقة^(٢). وعلى أساس أن لها وحدها اتخاذ قرار وقت وظروف استخدامها لذلك الحق. فكان لكل دولة أن تقر ما إذا كانت في حالة حرب أو سلام مع دولة أخرى في وقت معين وحريتها مطالبة في نسوية خلافاتها الدولية بأية وسيلة تشاء^(٣).

وبالرغم من محاولة بعض فقهاء القرن الثامن عشر في الدعوة إلى تقييد

- (١) يعتبر عن ذلك ميكافلي Machiavelli بقوله (إن الحرب عادلة هي التي تكون ضرورية) والتي يعالجها من له أسير
- راجع : Brownlie (I.) : Op. Cit. p. 12.
- (٢) يعتبر عن ذلك جروشيوس Grotius بقوله (إن حرب تصرف قانوني إما للمناف أو تعويض لأضرار. ويعتبر الحرب عادلة إذا شنتها دولة دنته سيادته).
- راجع : Schwarzenberger (Georg) : International Law and Order, London 1971, p. 162
- وقد زاد عدد كبير من الفقهاء مثلاً جروشيوس ومنهم بونان Bodin وسواريز Suarez وبأكون Bacon وهوبز Hobbes وسبينوزا Spinoza وبودندورف Pufendorf.
- راجع : Brownlie (I.) : Op. Cit. pp. 13 and 16 ;
- Stone (Julius) : Legal Controls of International Conflict, New York 1959, p. 299.
- (٣) راجع : Jessup (Philip C.) : Force under a Modern Law of Nations, Foreign Affairs, New York, Oct. 1946, p. 4.
- Schwarzenberger (G.) : Op. Cit. pp. 161 ff.
- Greig (D.W.) : Op. Cit. p. 664.
- Fenwick (C.G.) : Op. Cit. p. 647.
- Nincic (D.) : Op. Cit. pp. 52 ff.

الحروب^(١)، فإن هذه المحاولات لم يكتب لها النجاح بعد أن اعتبرت الحروب أمراً حتمياً وحقيقة واقعة لاعلاقة لها بالقانون^(٢). ويرجع سبب هذا الفشل إلى عاملين : - الأول : فكرة السيادة المطلقة، والثاني : افتقار المجتمع الدولي إلى هيئة دولية تتمتع بسلطات تمكنها من الإشراف على سلوك الدول^(٣). ولكن مع نشوء ضرورات التعاون الدولي من أجل تحقيق الأمن والاستقرار والوفاء بالاحتياجات الاقتصادية في المجتمع الدولي، وشيوع الأفكار الإنسانية وما تسببت الحروب في أحداثه من خسائر فادحة في الأرواح والأموال، خاصة بعد التطور العلمي في الصناعة، وامتداد نطاق الحرب وشموله لدول عديدة، فقد ساد المجتمع الدولي شعور بحتمية تقييد الحق المطلق للحروب Jus ad bellum وضرورة العمل على تضيق نطاقها بهدف منعها^(٤).

- (١) مثل بنكرشوك Bynkershoek حيث قال (إن الحرب تكون عادلة ومشروعة إذا كانت دفاعية Defensive أو تستهدف استرداد حق صائم للدولة. وتكون الحرب غير عادلة إذا كانت عدوانية هجومية Offensive).
- راجع : Brownlie (I.) : Op. Cit. p. 16
- ومثل فانيل Vattel الذي قال (تكون الحرب مشروعة إذا قصد بها رد عدوان من الدولة).
- راجع : Thomas (A.J.) : The Concept of Aggression in International Law, Southern Methodist University Press, Dallas 1972, p. 15.
- Greig (D.W.) : Op. Cit. p. 665.
- (٢) على أساس أن التغيير من حرب عادلة وحيدة عادة لا يرجع إلى أساس قانوني وإنما إلى أسباب معنوية وأخلاقية ترتبط بالقيم وليس بأية نور
- راجع : Thomas (A.J.) : Op. Cit. p. 16
- Schwarzenberger (G.) : Op. Cit. p. 161.
- Brownlie (I.) : Op. Cit. p. 17.
- Nincic (D.) : Op. Cit. p. 52.
- Collins (Edward) : International Law in a Changing World, New York 1970, p. 232.
- (٣) راجع : Jenks (C. Wilfred) : The World beyond the Charter, London 1964, p. 51
- Jessup (P.C.) : Op. Cit. p. 4.
- Schwarzenberger (G.) : Op. Cit. p. 163
- (٤) راجع :

والواقع أن ذلك الشعور المعنوي تزايد ليأخذ بالفعل مظهراً مادياً تمثل
بالتجاهين رئيسيين :

الالجاه الأول : تقييد الحق المطلق في اللجوء إلى الحرب قدر المستطاع ،
ومحاولة فرض الرقابة الدولية على ممارسة الدول لذلك الحق^(١) ، سواء على
أساس الالتجاء إلى التحكيم أو إلى الوسائل الأخرى الخاصة بقسوية المنازعات
الدولية سلمياً .

ومن الأمثلة على ذلك ما تمخض عنه مؤتمر لاهاي سنة ١٨٩٩ من إقرار
التسويات السلمية بدلا عن الحروب بين الدول، وإنشاء المحكمة الدائمة للتحكيم
في تلك السنة وجعل اختصاصها في المسائل ذات الطبيعة القانونية وعلى وجه
الخصوص تفسير أو تطبيق الاتفاقيات الدولية^(٢) . وقرارات مؤتمر لاهاي سنة
١٩٠٧ التي منعت اللجوء إلى الحرب كوسيلة لاستيفاء الديون الدولية الخاصة
بالعقود إلا في حالة فشل الالتجاء إلى التحكيم أو رفض الدولة المدينة تنفيذ قرار
التحكيم^(٣) . كما قبلت بعض الدول مبدأ التحكيم الإلزامي لحل منازعاتها الدولية ،
ومن الأمثلة على ذلك ما نصت عليه المعاهدة التي عقدتها إنجلترا وفرنسا في
١٩٠٣/١٠/١٤ والمعاهدة التي عقدت في ١٩١١/٧/١٣ بين إنجلترا واليابان ،
حيث تقرر فيهما هذا المبدأ الملزم لأطرافها .

Ibid p. 164.

(١) راجع :
(٢) كان اختصاص هذه المحكمة مقبداً باعتراض الدول بالتحكيم كوسيلة أكثر فعالية وأكثر
ملائمة وكفاية لتسوية المنازعات التي تفشل الجهود الدبلوماسية وحلها . ولكن توسع هذا
الاختصاص في مؤتمر لاهاي ١٩٠٧ حيث تقرر أن يكون من الرغوب فيه اللجوء إلى التحكيم
كما تارتع دول متى سمحت الظروف بذلك .

(٣) راجع : Green (L.C.) : Op. Cit. p. 627.

The Hague Conventions and Declarations of 1899 and 1907
edited by James Brown Scott. Oxford University Press
1915, p. 89.

أو على أساس إيجاد فترة تهدئة Cooling-off Period قبل إعلان
الحرب ، تتم خلالها محاولة تسوية النزاع ودياً بين الدول . ومن الأمثلة على
ذلك معاهدات بريان Bryan^(١) التي عقدتها الولايات المتحدة الأمريكية مع
عدد كبير من الدول منذ سنة ١٩١٢^(٢) ، حيث تضمنت هذه المعاهدات نصوصاً
تقضي بإلزام أطرافها بعدم اللجوء إلى الحرب خلال فترة تهدئة أمدها سنة
واحدة ، تجري خلالها مفاوضات بهدف حل النزاع ودياً .

الالجاه الثاني : وتمثل بالمحاولات التي قصد منها تخفيف وتضييق آثار
الحرب بعد اندلاعها إلى أدنى حد ممكن^(٣) . ومن الأمثلة على ذلك : إعلان
باريس سنة ١٨٥٦ وتصريح سانت بطرسبرج سنة ١٨٦٨ الذي أكد ضرورة
تطبيق القوانين الإنسانية في الحروب على أساس أن للحروب حدوداً يجب
أن تقف الدول عندها حتى لا تخرج عن المبادئ الإنسانية . ومنها أيضاً
معاهدة جنيف سنة ١٨٦٤ الخاصة بضحايا الحرب من مرضى وجرحى

(١) على اسم وزير خارجية الولايات المتحدة William Jennings Bryan
(٢) راجع : Nincic (Djura) : The Problem of Sovereignty in
the Charter and in Practice of the United Nations, The
Hague 1970, p. 55.

(٣) على أساس فكرة الضرورة التي تبيح من وسائل الحرب بالفسر اللازم لتحقيق
أهدافها . وفكرة الإنسانية باعتبار أن الحرب لا تمثل علاقة إنسان بإنسان ولكنها علاقة دولة
بدولة أخرى ، ولا يكون الأفراد فيها أعداء إلا مصادفة ، لا كبشر ، وإنما كمواعين ومدافعين
عن دولهم .

راجع : د. الشافعي محمد بشير - القانون الدولي العام الاسكندرية ١٩٢١ ص ٤٣٨ .

د. علي صادق أبو هيب ، المرجع السابق ، ص ٨٣١ .

Baxter (Richard R.) : The Role of Law in Modern War,
New York 1969, pp. 658- 660.

Pictet (Jean S.) . The Development of International Humanita-
rian Law. New York 1963, p. 114.

وأسرى^(١). واتفاقيات لاهاي سنة ١٨٩٩ و ١٩٠٧ وما تضمنته من نصوص بشأن حماية الأهالي والمدنيين^(٢). والتعصيمات التي صدرت عن مؤتمر لاهاي ١٨٩٩، ١٩٠٧ حول تحريم بعض أنواع الأسلحة التي لا يتفق استعمالها مع المبادئ الإنسانية.

وكان نشوب الحرب العالمية الأولى وما خلفته من دمار وخراب فاق كل تصور، حافزاً على اتجاه الدول إلى فرض مزيد من القيود على حق الدولة في اللجوء إلى الحرب. فأنشئت عصبة الأمم في فبراير ١٩١٩ كجزء من معاهدات السلام، وقبلت الدول الأعضاء فيها التزاماً قانونياً محدداً بموجب العهد بالالتجاء إلى الوسائل السلمية لحل المنازعات الدولية، وأُنيط بالعصبة كمنظمة عالمية الرقابة والإشراف على تنفيذ هذا الالتزام وفرض العقوبات على مخالفيه^(٣). كما أنشئت المحكمة الدائمة للعدل الدولي بقرار الجمعية العمومية للعصبة في ١٣/١٢/١٩٢٠، وجعل اختصاصها تفسير المعاهدات ومسائل القانون الدولي، وأية وفائع تتضمن خرق التزام دولي أو تمويض عن خرق التزام دولي، ولها تقديم آراء استشارية لمجلس العصبة أو جمعيتها العمومية فقط، ولكنها لا تكون ملزمة طبعاً.

(١) عرفت هذه المعاهدة مرات عديدة كان آخرها سنة ١٩٤٩.

(٢) انظر في هذا الموضوع: *Commentary on the Geneva Conventions-Commentary-Informational Committee of the Red Cross 1952-1960, vols I-IV*.

(٣) راجع: *Scott (James Brown) : The Hague Conventions of 1864 and 1906 on the Improvement of the Condition of the Sick, Oxford University Press 1958*.

(٤) راجع: *Brierly (J.L.) : Op. Cit. p. 40*.

المطلب الثاني

الحرب في ظل عهد عصبة الأمم والمعاهدات الدولية

نبحث في هذا المطلب مدى مشروعية الحرب في عهد عصبة الأمم والمعاهدات والاتفاقيات التي عقدت بعد العهد.

أولاً : موقف عصبة الأمم من الحرب :

يمثل موقف عصبة الأمم من الحرب امتداداً للفاهيم السائدة في المجتمع الأوربي، فهي قد جمعت قرارات المؤتمرات وأحكام الاتفاقيات في هيكل تنظيمي واحد اسقند إلى مبادئ عديدة تمثلت في :^(١)

- « ١ — قبول الدول للالتزامات معينة بعدم الرجوع إلى الحرب .
 - ٢ — أن تقوم العلاقات بينها علانية وعلى أساس العدالة والشرف .
 - ٣ — أن تلتزم باحترام قواعد القانون الدولي وتنسحب في تصرفاتها .
 - ٤ — أن تحقق العدالة وتحترم الالتزامات التي تقدر في المعاهدات .
- وإذا أضفنا إلى هذه المبادئ نص ديباجة عهد عصبة الأمم (أن الدول الأعضاء تقبل لغرض تحقيق السلام والأمن الدولي الالتزام بعدم اللجوء إلى الحرب)^(٢)

(١) راجع : د. محمد محمود : *المبادئ الدولية لقاهرة ١٩٢٣* ص ٦٢ .

(٢) راجع : د. محمد سامي جنية : *دروس في القانون الدولي العام* ١٩٢٧ ص ٣٧٥ .

Brownlie (J.L.) : *Op. Cit.* p. 56.

Wright (Quincy) : *The Role of International Law in the Elimination of War*, Manchester University Press 1961, p. 88.

Brierly (J.L.) : *The Basis of Obligation in International Law*, London 1958, p. 282.

(Acceptance of Obligations not to resort to war)
(De ne pas recourir à la guerre).

فقد يخلق ذلك اعتقاداً بأن الحرب كانت محرمة في عهد العصبة .

ولكن هذا الاعتقاد غير صحيح على إطلاقه ، لأن عهد العصبة لم يستبعد الحرب تماماً ولكنه جعلها أكثر صعوبة^(١) ويبدو ذلك واضحاً في حرمان الدول من حقها الانفرادي المطلق في أن تقرر بصورة تحكيمية وقت وظروف دخولها الحرب ، حيث أخضع هذا الحق لقيود عديدة تمثلت في إجراءات معينة توجب على الدول استنفادها أولاً وقبل اللجوء إلى الحرب .

وعلى هذا الأساس فإن مدى مشروعية الالتجاء إلى الحرب في عهد عصبة الأمم يجب أن ينظر إليه في ضوء الحقائق التالية :

١ — لا يجوز الالتجاء إلى الحرب كوسيلة لاكتساب السيادة على الأقاليم ، وتعتبر الحرب التي تشن بقصد ضم الأقاليم حرباً عدوانية محرمة ، بصراحة نص المادة العاشرة من عهد العصبة التي أكدت التزام كافة أعضاء عصبة الأمم باحترام وضمان السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي للدول الأعضاء ضد أي عدوان خارجي^(٢) .

(Les membres de la Société s'engagent à résister et à maintenir contre toute agression extérieure l'intégrité territoriale et l'indépendance politique présente de tous les membres de la Société).

وبعض تنظر عن وجود نية العدوان (Animo Aggressionis) أو عدم وجودها .

(١) راجع : Butler (Geoffrey) : A Handbook of the League of Nations, London 1925, p. 48.

(٢) تدو أهمية المادة العاشرة في صيانة السلام وتقييد الحروب ، أن معظم الحروب كان غرضها أو نتيجةها غزو الأراضي واقتطاعها من دول أخرى ، الأمر الذي حرمة نص هذه المادة .

٢ — لم تعد الحرب أمراً يخص الدول المتحاربة وحدها ، بل أصبحت من الأمور الداخلة ضمن اختصاص عصبة الأمم بموجب نص المادة الحادية عشر فقرة ١ - من العهد بأن (أي حرب أو التهديد بها هو أمر يخص العصبة كلها) .

"Any war or threat of war, whether immediately affecting any of the Members of the League or not, is hereby declared a matter of concern to the whole League, and the League shall take any action that may be deemed wise and effectual to safeguard the peace of nations".

وعلى هذا الأساس فإن لمجلس العصبة التدخل في أي نزاع دولي إذا كان هذا النزاع يمثل حرباً أو التهديد بها ، وله أن يتخذ الإجراءات المناسبة لصيانة السلم والأمن الدولي^(١) .

٣ — إن إباحة الالتجاء إلى الحرب في عهد عصبة الأمم « كوسيلة أخيرة لحل المنازعات »^(٢) Ultimum Remedium بين الدول ، مقيدة بشرطين :

الشرط الأول : أن تستهدف الحرب ضمان العدالة والحق القانوني الواضح^(٣)

Maintenance of right and justice

(١) راجع : Ellis (Howard C.) : The Origin Structure and

working of the League of Nations, London, 1928, p. 489.

Goodspeed (Stephen) : The Nature and Function of International Organization, New York 1956, p. 53

Brierly (J. L.) : The Basis of Obligations in International Law, edited by Lauterpacht (Hersch), Oxford University Press 1968, p. 283

Stone (Julius) : Aggression and World Order, London 1958, p. 27

Jenk (Wilfred) : Op. Cit. p. 56

عصبة الأمم - وضعته سكرتيرية عصبة الأمم جيف ١٩٣٨ مطبعة مصر القاهرة ١٩٣٨ ص ٤٠ .

(٢) راجع : د. مفيد محمود شهاب ، المرجع السابق ، ص ٦٦ .

(٣) راجع : Brierly (J. L.) : (Law of Nations) ; Op. Cit. p. 408

ومنهما بروتوكول جنيف للتسوية السلمية المنازعات الدولية Geneva protocol الذي وافقت عليه الجمعية العمومية لعصبة الأمم في دورتها الخامسة في ٢/١٠/١٩٢٤ بالإجماع. فصت ديباجة البروتوكول على (أن الحرب العدوانية تشكل جريمة دولية) ، ونصت المادة الثانية منه على (تتعهد الدول الموقعة وتوافق على الإلتزام بعدم اللجوء إلى الحرب بأي شكل من الأشكال عدا حالة مقاومة العدوان أو التصرف بموافقة مجلس العصبة تنفيذاً لنصوص المهد وهذا البروتوكول) ، ونصت المادة العاشرة منه على (أن الدولة التي تلجأ إلى الحرب ، مخالفة للإلتزامات التي وردت في عهد العصبة وهذا البروتوكول ، تعتبر معتدية ، وتوصم تلك الحرب بأنها عدوانية غير مشروعة)^(١).

ومنهما اتفاقيات لوكارنو Lucarno في ١٦/١٠/١٩٢٥ (وتتضمن ميثاق الراين بين فرنسا وبلجيكا وألمانيا وبريطانيا وإيطاليا . وميثاق المعونة المتبادلة بين فرنسا وبولندا وتشيكوسلوفاكيا وأربعة معاهدات تحكيم وتوفيق بين ألمانيا من جهة وكل من بولندا وبلجيكا وفرنسا وتشيكوسلوفاكيا من جهة أخرى) . التي أكدت منع وتحريم الحرب العدوانية بكافة أشكالها (الغزو) و (الهجوم) و (أعمال العدوان) ، عدا حالة الدفاع الشرعي أو التصرف

(١) لم يقدر لهذا البروتوكول النفاذ لعدم حصوله على العدد الكافي من التصديقات .
راجع : د. عائشة راتب : بعض الجوانب القانونية للأربع العربي الإسرائيلية ، القاهرة ١٩٦٩ ص ٤٩ .
Verzijl (J.H.W.) : International Law in Historical Perspective, Leyden 1963 vol. 1 p. 218.
Brownlie (I.) : Op. Cit. p. 70.
Nincic (D.) : Op. Cit. p. 59.
Stone (J.) : Op. Cit. p. 30.
Oppenheim (L.) : Op. Cit. p. 159.

المادة الخامسة عشر فقرة ٧ - من عهد العصبة .

الشرط الثاني : وجوب استنفاد وسائل التسوية السلمية^(١) التي نصت عليها المواد (١٢ و ١٣ و ١٥) من عهد العصبة وهي : اللجوء إلى التحكيم أو التسوية القضائية أو تقديم شكوى إلى مجلس العصبة ، وحتمية انقضاء مدة ثلاثة أشهر على صدور قرار التحكيم أو الحكم القضائي أو تقرير المجلس ، المادة السادسة عشر من عهد العصبة .

ثانيا : الحرب في المعاهدات والاتفاقيات الدولية :

اتجهت الدول منذ إنشاء عصبة الأمم إلى فرض مزيد من القيود على حق اللجوء إلى الحرب . فعقدت معاهدات ثنائية وجماعية بهدف تحقيق ذلك . ومن الأمثلة على هذه المعاهدات : مسودة معاهدة المعونة المتبادلة سنة ١٩٢٣ Draft Treaty of Mutual Assistance التي نصت على (يعلن الأطراف المتعاقدون بأن الحرب العدوانية هي جريمة دولية ويتمهدون ألا يقارفوها ... وأن المقصود بحرب الاستعداد تلك التي تشن خلافاً للإلتزامات الدول وفق المواد ١٢ - ١٥ من عهد عصبة الأمم)^(٢).

(١) يجب أن يصدر قرار التحكيم أو قضاء ومعه مقونة Within reasonable time وأن يصدر تقرير مجلس العصبة خلال ستة أشهر من تاريخ عرض النزاع عليه
راجع : Collins (Edward) : International Law in a Changing World. New York 1970, p. 301.

(٢) المادة الأولى من ميثاق عصبة الأمم إلى دور التحكيم والتطبيع .
راجع : د. محمود سامي عيسى : بحوث في قانون الحرب (١) القاهرة ١٩٤١ ص ٢٩ وما بعدها

Brownlie (I.) : Op. Cit. p. 10.
Oppenheim (L.) : Op. Cit. p. 189.
Thomas (A.J.) : Op. Cit. p. 17.
Stone (J.) : Op. Cit. p. 29.

تنفيذاً لنص المادة السادسة عشر من عهد عصبة الأمم وأوجبت الالتجاء إلى وسائل التسوية السلمية للمنازعات الدولية^(١).

وجاء ميثاق بريان كيلوج Briand-Kellogg^(٢) في ٢٧/٨/١٩٢٨ لينتقل نقطة تحول هامة في اتجاه تحريم الحرب، خاصة وأن كافة الدول الأعضاء في المجتمع الدولي في ذلك الحين وافقت على الإلتزام بأحكامه^(٣). ولأول مرة في تاريخ البشرية جاءت معاهدة دولية جماعية تنص صراحة على تحريم الحرب واعتبارها جريمة دولية، وألزمت الدول بالالتجاء إلى وسائل التسوية السلمية لحل الخلافات الدولية^(٤). فنصت المادة الأولى من هذا الميثاق على (أن الأطراف

(١) راجع:

Verzijl (J.H.W.) : Op. Cit. p. 218.

Brownlie (L.) : Op. Cit. p. 71.

Thomas (A.J.) : Op. Cit. p. 17.

Stone (J.) : Op. Cit. p. 30.

(٢) ويرد هذا الميثاق أيضاً باسم:

The General Treaty for the Renunciation of War.

(٣) صادقت على ميثاق بريان كيلوج (٣٦) دولة من مجموع (٤٠) دولة كان المجتمع الدولي يتألف منها في ذلك الحين ولم تصدق عليه أربعة دول هي: يوغينيا وسلطادور وأرجواي والأرجنتين... وقد عمدت اتفاقيات دولية عديدة أعادت تأكيد الإلتزامات التي نص عليها ميثاق بريان كيلوج. ومن الأمثلة على تلك الاتفاقيات: اتفاقية السلام بين استونيا والاتحاد السوفيتي في ١٩٣٢/٥/٤ واتفاقية عدم الاعتداء بين بولندا والاتحاد السوفيتي في ١٩٣٢/٧/٢٥ واتفاقية تمديد الهدنة في لندن في ١٩٣٣/٧/٢ واتفاقية التعاون بين ألمانيا وفرنسا وبريطانيا وإيطاليا في ١٩٣٣/٧/١٥ واتفاقية الصداقة بين رومانيا وتركيا في ١٩٣٣/١٠/١٧ واتفاقية الصداقة بين يوغوسلافيا وتركيا في ١٩٣٣/١١/٢٧ والتصريح الخاص بالعلاقات السياسية بين بولندا وألمانيا في ١٩٣٤/١٠/٢٦ وحلف البلقان بين اليونان ورومانيا وتركيا ويوغوسلافيا في ١٩٣٤/٢/٩ وحلف سعد آباد في ١٩٣٧/٧/٨.

(٣) راجع:

Brownlie (L.) : Op. Cit. pp. 67 ff.

Verzijl (J.H.W.) : Op. Cit. p. 21.

Fenwick (C.G.) : Op. Cit. p. 62.

Collins (E.) : Op. Cit. p. 30.

Thomas (A.J.) : Op. Cit. p. 18.

Oppenheim (L.) : Op. Cit. p. 181.

المتعاقدون يعلنون باسم شعوبهم بأنهم يدينون اللجوء إلى الحرب كوسيلة لحل المنازعات الدولية ويستنكرونها كوسيلة للسياسة القومية في علاقة كل منها بالأخرى^(١). ونصت المادة الثانية على أن (الأطراف المتعاقدون متفقين بأن تسوية أو حل المنازعات أو الخلافات مهما كانت طبيعتها أو منشؤها ستمت بالوسائل السلمية)^(٢).

وحرمت الحرب نهائياً في ميثاق الأمم المتحدة^(٣)، عدا حالة الدفاع الشرعي^(٤)، وعمليات حفظ السلام تحت إشراف المنظمة الدولية^(٥). فأكد الميثاق في مادته الأولى أن من مقاصد الأمم المتحدة حفظ السلم والأمن الدولي، ووقع أعمال العدوان وغيرها من أوجه الاختلال بالسلم، وتقدم بالوسائل السلمية لحل المنازعات الدولية وفقاً لمبادئ العدل والقانون الدولي. كما أكد في مادته الثانية أن استعمال القوة أو التهديد بها ضد سلامة الأراضي والاستقلال السياسي لأية دولة يعدّ أمراً لا يتفق مع مقاصد ومبادئ الأمم المتحدة.

(١) The High Contracting Parties solemnly declare in the names of their respective peoples that they condemn recourse to war for the solution of international controversies and renounce it as an instrument of national policy in their relations with one another).

(٢) The High Contracting Parties agree that the settlement or solution of all disputes or conflicts of whatever nature or of whatever origin they may be which may arise among them shall never be sought except by pacific means).

(٣) جاء في ديباجة الميثاق (نحن شعوب الأمم المتحدة وقد آلبنا على أئمتنا أن نؤيد الأجيال المقبلة من ويلات الحرب... وأن نضم قوانا كي نحتفظ بالسلم والأمن الدولي... وألا نستخدم القوة المسلحة في غير المصلحة المشتركة).

(٤) راجع المادة (٥١) من الميثاق.

(٥) راجع الفصل السابع من الميثاق.

المطلب الثالث

وقف العرف الدولي من اكتساب الأقاليم بالحرب^(١)

منذ إنشاء عصبة الأمم ، تبني العرف الدولي قاعدة (الحرب لا تخلو الحقوق War does not pay)^(٢) على أساس أن المقصود بها عدم جواز ترتيب أية حقوق إقليمية نتيجة للحرب أو استعمال القوة باعتبار أن التصرف المخالف للقانون لا يمكن أن يربط أو ينتج آثاراً قانونية لصالح الدولة التي خرقت القانون .

وإذا كان الأصل أن المادة العاشرة من عهد عصبة الأمم ، بتحريمها

(١) من الضروري أن نشير إلى دور المؤتمرات الدولية العديدة في تعميق الاحساس الدولي بعدم مشروعية اكتساب الأقاليم بالحرب . ومن هذه المؤتمرات : مؤتمر باريس سنة ١٨٧٨ الذي أكد (أن الحرب العدوانية تعتبر جريمة دولية) ، ومؤتمر الدول الأمريكية الذي قرر في ١٨٩٠/١/١٥ (أن الفتح سواء كان هدفاً أو نتيجة للحرب فإنه يعد خرقاً لقانون العام لأمريكا) ، واشروع رقم ٣٠ - لتقنين القانون الدولي الذي اقترحه مؤتمر الدول الأمريكية سنة ١٩٢٥ (أن كل ضم أو اكتساب للسيادة على الأقاليم يعد باطلاً إذا كان نتيجة لوضع اليد بالقوة) ، ومؤتمر هافانا في ١٩٢٨/٢/١٨ الذي أعلن (أن الحرب العدوانية جريمة دولية ، وبأنها فهي محرمة وبمجموعة) ، وميثاق سانفرا لانس سنة ١٩٣٣ (أن الحرب العدوانية تعد جريمة ضد النوع الإنساني) ، وميثاق بوغوتا في ١٩٢٨/٤/٣٠ (أن الفتوحات الإقليمية التي يتم الحصول عليها باستعمال القوة تكون باطلة) ، وإعلان تسعة عشر دولة أمريكية في نزاع حوران شاكو بين بوليفيا وارجواي سنة ١٩٣٢ بأنهم لن يعترفوا بأي ادعاء بالفتح أو استعمال القوة) ، وتحدد هذا المبدأ في مؤتمرات مونتيبيديو سنة ١٩٣٣ وبيونس آيرس سنة ١٩٣٦ وهافانا سنة ١٩٤٠ . كما أذن إعلان مكسيكو سنة ١٩٤٥ استعمال القوة وأكد أنها لا يمكن أن تشكل أساساً للحقوق . وتأكد هذا المبدأ بتضمينه في المواد (٥) ، (١٦ ، ١٧) في ميثاق منظمة الدول الأمريكية . وأكد ميثاق الأطلسي في ١٩٤١/٨/١٤ عدم مشروعية التعديلات الإقليمية التي تم باستعمال القوة .

(٢) راجع : Frankel (Joseph) : International Politics. London , 1968, p. 204.

الحرب العدوانية التي تستهدف اكتساب الأقاليم ، لم تسكن أكثر من نص في معاهدة دولية لا تلزم سوى عاقيدها ، إلا أن غالبية فقهاء القانون الدولي يرون أن هذه المادة قد خلقت عرفاً دولياً تأكد فيه تحريم الحرب العدوانية وأنشأت بموجبه التزامات دولية قانونية ليس فقط تجاه الدول الأعضاء في عصبة الأمم ، وإنما تجاه كافة دول العالم أيضاً^(١) .

ويتأيد ذلك في رأينا بمدكرة القوى الحليفة والصديقة المؤرخة في ١٩١٩/١١/٣ الموجهة إلى الوفد البلغاري في مؤتمر السلم حيث نصت على (أن بلغاريا ستتحمل مسئوليات ثقيلة ، وأن هذه المسئوليات لم تنرب نتيجة لإقرار السلام ، وإنما ترتبت نتيجة لاشتراكها في الحرب العدوانية خلافاً لقانون الأمم والحرية ، بهدف حصولها على مكاسب مادية وإقليمية) ، وفي ذلك اقتناع جازم من تلك الدول بأن تحريم الحرب العدوانية التي تستهدف ضم الأراضي ، إنما هو أمر ثابت قانوناً^(٢) .

ويتأيد ذلك أيضاً بقرار الجمعية العمومية لعصبة الأمم في ١٩٢٥/٩/٢٥ الذي أعلنت فيه أن الحروب العدوانية هي جرائم دولية^(٣) . وقرارها في الاجتماع الثامن في ١٩٢٧/٩/٢٤ الذي اتخذته بالإجماع وأعلنت فيه أنها تعلن عن عزمها على حماية السلم الدولي وتقر بأن حرب الاعتداء جريمة دولية . . . وأن الحرب العدوانية هي محرمة وستبقى كذلك That all wars of aggressions are and shall always be prohibited

(١) راجع : د . حسن الخلي ، المرجع السابق ، ص ٢٧ ومبشرا .

Brierly (J.L.) : Op. Cit. p. 410.

(٢) راجع : د . عز الدين فودة : الاحتلال الإسرائيلي والمقاومة الفلسطينية في ضوء القانون الدولي العام - بيروت ١٩٦٩ ص ٨٦ .

Documents on British Foreign Policy 1919-1939, First Series, p. ١٧

Brown (I.) : Op. Cit. p. 71.

(٣) راجع :

(١٤ - الوضع القانوني)

وتعان الجمعية العمومية أن الدول الأعضاء في عصبة الأمم ملزمين بتنفيذ هذه المبادئ^(١) (under obligation to conform to these principles). بل إن تكرار الالتزام بهذه القاعدة العرفية يتأكد في قرارات عصبة الأمم المتكررة في القضايا التي رفعت إليها حول عدم احترام تطبيق المادة العاشرة. ومن الأمثلة على هذه القضايا : شكوى النمسا من الهجوم الهنجرى عليها سنة ١٩٢١، وشكوى إيران من الهجوم الروسى على إيران سنة ١٩٢٣، وشكوى بلغاريا من الهجوم اليونانى عليها سنة ١٩٢٥، وشكوى الحبشة من الاتفاق الإنجليزى الإيطالى سنة ١٩٢٦، وتوجيه مجلس العصبة فى ١٦/١٢/١٩٣٢ انتباه الحكومة اليابانية إلى ضرورة احترام نص المادة العاشرة من العهد بعد عدوانها على الصين. فضلا عن أن كافة القرارات التى أصدرها مجلس العصبة أشارت - وهى بصدد بحث التدخل الأجنبى فى الحرب الأهلية فى أسبانيا - إلى ضرورة احترام نص المادة العاشرة من عهد العصبة.

ولا تنسى أن نشير إلى أن محاكم نورمبرج اعتمدت فى بعض أحكامها على بروتوكول جنيف سنة ١٩٢٤ - الذى لم يقدر تنفيذه بسبب عدم حصوله على العدد الكافى من التصديقات - كدليل على وجود قاعدة عرفية دولية فى ذلك الوقت اعتبرت بمتضاها الحرب العدوانية - التى تستهدف اكتساب الأقاليم - جريمة دولية^(٢).

(١) راجع : د. محمود سامى جنيبة المرجع السابق ص ٣٥. حيث يعتبر هذا القرار ملزما قانونا لكافة الدول الأعضاء فى عصبة الأمم باعتبار أن الإجماع يعبر عن اتحاد الإرادات الذى يلزم الدول أسوة بالاتفاقات الدولية.

ونحن نرى أن إلزام القرار يرجع إلى كونه مجرد تكرار لقاعدة عرفية دولية.

(٢) راجع : Asamoah (Obad Y.) : The Legal Significance of the Declarations of the G.A.U.N., The Hague 1966, p. 50.

المطلب الرابع

التحليل القانونى لحرب سنة ١٩٢٥

بالرغم من عدم إعلان الدولة الإيرانية الحرب ضد الدولة السكيبية، إلا أن الصدام المسلح الذى وقع بينهما سنة ١٩٢٥ يعد حرباً دولية^(١)، تقع ضمن اختصاصات عصبة الأمم^(٢)، على أساس أنه يكفى للقول بنشوء حالة الحرب بين تلك الدولتين توافر الركن المادى الذى تمثل بهجوم الجيش الإيرانى على إقليم عربستان، والمقاومة المسلحة للجيش السكيبى، وتوافر الركن المعنوى الذى تمثل فى نية قطع العلاقات السلمية بينها واستهداف الدولة الإيرانية اختلال إقليم عربستان بهدف ضمها إلى أراضيها^(٣).

وإذا كنا قد أشرنا فيما سبق إلى أن عهد عصبة الأمم اشترط لإسباغ الشرعية على الحرب شروطاً شكلية وأخرى موضوعية، فإن التحليل القانونى لحرب سنة ١٩٢٥ لابد أن يتم وفق تلك الشروط.

الشروط الشكلية : ما دامت الدولة الإيرانية قد انضمت إلى عصبة الأمم

(١) على أساس وقوعها بين دولتين مستقلتين. بل حتى لو افترضنا أن الدولة السكيبية كانت تحت تبعية أو حماية الدولة الإيرانية (بالرغم من عدم صحة هذا الافتراض) فإن ذلك لا يمنع من اعتبار حرب سنة ١٩٢٥ حرباً دولية.

راجع : د. محمود سامى جنيبة، المرجع السابق، ص ٣. Schwarzenberger (G) : Op Cit p 180.

(٢) استناداً لنص المادة الحادية عشر من العهد التى أكدت اختصاص العصبة بكل حرب أو التهديد بها سواء تعلقت بدولة عضو أو غير عضو فيها.

(٣) أحسن تعبير عن توافر هذا الركن هو بيان رضا خان الذى أشرنا إليه فى القسم التمهيدى. راجع صفحة ٥٥ من الرسالة.

في ١٣/١/١٩٢٠^(١) فهي بالتالي ملزمة بكافة الأحكام التي وردت في العهد ومنها على وجه الخصوص تلك التي تشترط استنفاد وسائل التسوية السلمية للمنازعات الدولية وهي، اللجوء إلى التحكيم أو القضاء الدولي أو مجلس العصبة.

وإذا كانت الدولة الإيرانية قد شنت الحرب ضد الدولة السكيبية دون اللجوء أولاً إلى وسائل التسوية السلمية، فإن ذلك يعني بالتأكيـد عدم مشروعية هذه الحرب، واعتبارها كما لو كانت قد أعلنت ضد كافة الدول الأعضاء في عصبة الأمم^(٢).

الشروط الموضوعية : حيث أن عهد عصبة الأمم حرم في مادته العاشرة الحرب العدوانية التي تستهدف اكتساب الحقوق الإقليمية^(٣)، وهذا التحريم ثابت بالعرف الدولي، فإن ذلك يرتب منطقياً القول بتحريم الفتح وزوال

(١) راجع : Hudson (Manley O.) : The Members of the League of Nations, Oxford University Press 1935, p. 143.

(٢) وفي المادة السادسة عشرة — ١ — من عهد عصبة الأمم التي نصت على : (Should any Member of the League resort to war in disregard of its covenants under Articles 12, 13 or 15, it shall ipso facto be deemed to have committed an act of war against all other Members of the League).

Wright (Quincy) : Op. Cit. p. 93.

Greig (D W.) : Op. Cit. p. 665.

Bishop (William W.) : International Law, Cases and Materials New York 1954, p. 570.

(٣) راجع : د. عائشة راب : المرحم السادس ص ١٦٨ حيث يقول (فسرت المادة العاشرة من عهد العصبة على أساس أنها تقضي بعدم جواز اللجوء بالقوة بكافة الأوضاع الإقليمية القائمة وقت نشوب العصبة وعدم الاعتراف بالتغييرات الإقليمية التي تتم نتيجة للحرب) راجع أيضاً : خطاب التوروكوزون Curzon في مجلس اللوردات البريطاني في ٣ / ٧ / ١٩١٩ حيث قال رين الحرب العدوانية التي تستهدف تحقيق مزايا إقليمية أو سياسية هي محرمة صراحة بشأن أعضاء العصبة.

Parliament Debating of the House of Lords 1919, XXXV, p. 33.

أساسه القانوني منذ سنة ١٩١٩^(١)، بحيث لا يجوز الادعاء به بعد هذا التاريخ، كسب لا كغساب السيادة على الأقاليم^(٢).

وإذا كانت الدولة الإيرانية قد شنت حربها سنة ١٩٢٥ أساساً بهدف الحصول على مكاسب إقليمية بالقوة، فإنه يبدو أمراً لا مناص منه أن نقرر بأن تلك الحرب تعتبر عدوانية محرمة في عهد العصبة والعرف الدولي، وليس للدولة

(١) راجع : Brownlie (Ian) : Op. Cit. p. 217.

(٢) راجع : د. علي صادق أبو حيف المرحم السابق ص ٣٧٢ وما بعدها. حيث يقول (أعتمد المواقف الدولية التي أبرمت منذ الحرب العالمية الأولى على استبعاد الفتح من الوسائل المشروعة التي يجوز للدول اللجوء إليها في علاقاتها وتصرفاتها فاستبعد عهد عصبة الأمم سنة ١٩١٩ بما مرره في مادته العاشرة واستبعد بروتوكول جنيف سنة ١٩٢٤ واتفاقيات نوكراتو سنة ١٩٢٥ وميثاق باريس سنة ١٩٢٨).

راجع أيضاً : د. محمد حافظ غانم : مبادئ القانون الدولي العام، القاهرة ١٩٦٤ الطبعة الرابعة ص ٣٤٢ حيث يقول (نصت الاتفاقيات الدولية التي عقدت منذ سنة ١٩١٩ على عدم الاعتراف بالفتح كوسيلة مشروعة).

راجع أيضاً : د. محمد عزيز شكري : مسألة الجزر في الخليج العربي والقانون الدولي — الكويت ١٩٧٢ ص ٢٠ حيث يقول (أصبح الفتح أسلوباً غير مشروع البتة في عهد عصبة الأمم).

Brownlie (Ian) : Op. Cit. p. 58.

حيث يقول (اعتبر عهد العصبة استعمال القوة بهدف الفتح، مملأ غير مشروع).

Verzijl (J.H.W.) : International Law in Historical Perspective, part III Leyden 1979 p. 350.

حيث يقول (ضم الأقاليم لم يعد مشروعاً إذا كان نتيجة لحرب الفتح، منذ أن نصت على ذلك المادة العاشرة من عهد عصبة الأمم).

Fenwick (Charles G.) : Op. Cit. p. 425.

حيث يقول (منذ أن تبنى عهد العصبة مبدأ تحريم الحرب كطريق لتغيير السياسة الوطنية للدول، فإن الفتح فقد فاعليته كسب قانوني لا كغساب السيادة).

Fauchille (P.) : Traité de Droit International Public, Denxiem Partie, Paix, Paris 1925, p. 769.

حيث يؤكد تحريم الفتح منذ عهد عصبة الأمم سنة ١٩١٩.

Redslob (Robert) : Traité de Droit de Gens Paris 1950, p. 178.

حيث يقول : (م يعد الفتح يستلزم ترتيب أية حقوق للدول منذ عهد عصبة الأمم).

الإيرانية الاستناد إليها في ادعائها بأية حقوق إقليمية في عربستان، إذ ما دامت تلك الحرب غير مشروعة، فإن كل ادعاء بحق يستند إليها يعد باطلاً وغير مشروع.

ولا ريب أن الدولة الإيرانية بتصرفها غير المتفق مع التزاماتها وفق عهد عصبة الأمم، قد ارتكبت مخالفة دولية^(١) عرضتها، كنتيجة منطقية وطبيعية، إلى الجزاءات الاقتصادية^(٢)، والحربية^(٣)، التي نص عليها العهد.

Verzijl (J.B.W.) : Op. Cit. p. 230.

(١) راجع :

حيث يقول (في عهد العصبة، إن الدولة التي تشن الحرب أو تستعمل القوة المسلحة ضد أي دولة دون أن تلجأ إلى الوسائل السلمية مسبقاً تعتبر ipso facto معتدية تستحق العقاب الدولي).

(٢) بموجب المادة السادسة عشر فقرة ١ — من عهد عصبة الأمم التي نصت

على :

(Members of the League hereby undertake immediately to subject it to the severance of all trade and financial relation).

(٣) بموجب المادة السادسة عشر فقرة ٢ — من عهد عصبة الأمم التي نصت

على :

It shall be the duty of the Council in such case to recommend to the several governments concerned what effective military, naval or air force the Members of the League shall severally contribute to the armed forces to be used to protect the covenants of the League)

المبحث الثاني

في انتهاء الحرب الإيرانية وإمكانية ضم أراضي الدولة السكعبية

تمهيد :

يقضي منطق البحث القانوني - في استقراءنا مدى انطباق الفتح على الوجود الإيراني في إقليم عربستان - بضرورة تقصي مدى توافر كافة شروط الفتح في هذا الوجود.

ولا ريب في أن ذلك يفترض عدم انتهاء دراستنا بمجرد توصلنا إلى افتقار الوجود الإيراني لأحد شروط الفتح. فبالإضافة إلى ما تقدم بيانه، فإن من المتفق عليه أن التدقيق في مدى استيفاء الشروط التي يتطلبها مبدأ معين بالنسبة لحالة واقعية، يعد مسألة يختلف فيها الباحثون، لما يقتضي ذلك من تقاييم وجهات النظر المختلفة في الموضوع، وترجيح جانب معين يراه الباحث مستنداً إلى دليل قاطع وحجة قانونية أقوى.

وبناء على ذلك فقد خصصنا هذا المبحث للوقوف على مدى توافر ما تبقى من شروط الفتح (انتهاء الحرب وإعلان الضم) في الوجود الإيراني في إقليم عربستان وتوضيح إمكانية ترتب عنصر المسؤولية الدولية على حرب سنة ١٩٢٥.

ولذلك فقد رأينا من المناسب تقسيم الدراسة في هذا المبحث إلى :

المطلب الأول : انتهاء الحرب الإيرانية السكعبية .

المطلب الثاني : إعلان الضم .

المطلب الثالث : المسؤولية الدولية .

المطلب الأول

انتهاء الحرب الإيرانية السكيبية

يشترط لتمام الفتح أن تثبت الدولة المنتصرة في الحرب قدرتها على ضمان استمرار مباشرة مظاهر سيادتها على القطاع الإقليمي المحتل. وأساساً فإن ذلك لا يمكن التثبت منه على وجه التأكيد إلا بعد انتهاء الحرب تماماً.

وعلى هذا الأساس فإن القانون الدولي العام لا يعمل على مباشرة مظاهر السيادة على الإقليم المحتل قبل انتهاء الحرب، في ترتيب أية آثار قانونية يمكن أن تؤدي إلى اكتسابه من قبل الدولة القائمة بالاحتلال، وقد تبنت المحاكم الدوالية هذا الاتجاه في أحكامها العديدة. ومنها تلك التي صدرت عن محاكم التحكيم المختلطة التي شكلت بمقتضى معاهدات الصلح التي أعقبت الحرب العالمية الأولى مثل قضية إخوان رالي Ralli Brothers V. Germany التي رفعت أمام محكمة التحكيم الإنجليزية الألمانية المختلطة سنة ١٩٢٣. وكذلك قضية كيمني Kemeny V. Yugoslavia التي رفعت أمام محكمة التحكيم الهنجرية اليوغوسلافية المختلطة سنة ١٩٢٨، حيث انتهت المحكمة إلى أنه (مادامت الحرب مستمرة فلا يجوز اكتساب السيادة على الإقليم المحتل) (١) وأكدت أيضاً محكمة التحكيم المختلطة بين بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية في قضية ادعاء إيلولو Hillo Claim سنة ١٩٢٥ (أن مجرد إعلان الهدنة لا يكسب السيادة على الإقليم المحتل بل لابد من توقيع ونفاذ معاهدة السلام التي تعقب

(١) راجع : Schwarzenberger (Georg) : International Law, London 1968, vol. 2, p. 151.

انتهاء الحرب) (٢). وفي قضية الديون العثمانية سنة ١٩٢٥، أكد بوريل Boirel المحكم الوحيد في القضية (أن الاحتلال الحربي وحده لا يمكن أن يكسب السيادة على الأراضي المحتلة قبل انتهاء الحرب واستتباب السلام) (٣). وأيده أوندن Undén المحكم الوحيد في قضية غابات رودوب المركزية Rhodope Central Forests سنة ١٩٣٣ حيث قال (إن السيادة على الأقاليم العثمانية لم تنتقل إلا بعد نفاذ معاهدة السلام في ٢٩/٩/١٩١٣) (٤). كما أكدت المحكمة الدائمة للعدل الدولي سنة ١٩٣٧ عند نظرها في قضية الفنار في كريت وساموس Lighthouses in Crete and Samos (أن قاعدة تحريم الضم أثناء الحرب لإقليم الدولة العدو المحتلة تتأيد تماماً بالتطبيق القضائي الدولي) (٥).

ولعل ذلك يشير تساؤلاً عن الوقت الذي يمكن اعتبار الحرب فيه منتهية ومدى ارتباط انتهاء الحرب بانتهاء العمليات الحربية.

فمن المتفق عليه أن استمرار العمليات الحربية لا يعد دليلاً قطعياً على استمرار الحرب، أو حتى وجودها أصلاً (٥). والأمثلة على ذلك كثيرة في التطبيق الدولي

Ibid p. 170.

(١) راجع :

(٢) "Whatever may be the effect of the occupation of a territory by an adversary before the re-establishment of peace, it is certain that such occupation alone cannot operate juridically to transfer sovereignty".

Green (I.C.) : Op. Cit. p. 152.

راجع :

Schwarzenberger (G.) : Op. Cit. p. 170.

(٣) راجع :

(٤) "The rule of the prohibition of the wartime annexation of occupied enemy territory is well attested in international judicial practice".

P.C.I.J. Ser. A B No. 71 p. 103.

راجع :

(٥) راجع : Me Nair (Arnold D.) Legal Effects of War, Cambridge University Press 1948, p. 1.

ومنها : عندما احتلت إيطاليا ميناء كورفو بعد قصفه لم تعتبر أى من اليونان أو إيطاليا هذا الهجوم بمثابة حرب . وعندما احتلت اليونان بعض الأراضي البلغارية في ١٠/٢/١٩٢٥ وانسحبت بعد ذلك لم تعتبره أى من اليونان أو بلغاريا بمثابة حرب . بل إن احتلال اليابان لبعض المدن الصينية مثل موكدين وتشانج تشن سنة ١٩٣٦ لم يعتبر بمثابة حرب باعتراف الطرفين رغم عرض النزاع على عصبة الأمم . كما أن الصدام المسلم بين الاتحاد السوفيتي واليابان غرب بحيرة خاسان وعند حدود منشوكو في الفترة من ١٩٣٨/٧/٢٥ ولغاية ١٩٣٨/٨/١١ لم يعتبر بمثابة حرب . بل إن بريطانيا لم تعتبر هجومها الحربي على مصر سنة ١٩٥٦ بمثابة حرب .

ومن المسلم به أيضاً أن توقف العمليات الحربية لا يعنى حتماً انتهاء الحرب^(١) . كما يتأيد بالأمثلة الدولية العديدة ومنها : عندما احتلت بولندا فيلندا في أكتوبر ١٩٢٠ أعلنت ليتوانيا الحرب ضدها واستمرت حالة الحرب بينهما طيلة سبع سنوات دون أن يحدث بينهما أى صدام حربي ، حتى انتهت تلك الحرب بقرار من مجلس العصبة في ١٠/١٢/١٩٢٧ . ولم يؤثر انتهاء العمليات الحربية بين فرنسا وألمانيا من جهة وبلجيكا وألمانيا من جهة أخرى ، على اعتبار الحرب مستمرة بينهما . كما أن توقف العمليات الحربية بين بعض الدول العربية وإسرائيل لم ينعكس على حالة الحرب بينهما .

وبالرغم من أنه ليست هناك علاقة حتمية بين العمليات الحربية وبين انتهاء الحرب ، إلا أننا نستطيع أن نحدد من ظروف الواقعة نفسها انتهاء الحرب فعلاً . ويمكن الاسترشاد في ذلك بشواهد عديدة منها إقرار أطراف النزاع واستمرار العمليات الحربية .

وهنا نصل إلى التساؤل الأساسي في هذا المبحث وهو : هل انتهت الحرب الإيرانية الكعبية ؟

الإجابة عن هذا التساؤل قد تكون إيجابية بالنسبة لبعض الفقهاء وسلبية بالنسبة للبعض الآخر .

فبالنسبة للفقهاء الذين يقولون بانتهاء الحرب بمجرد فناء الشخصية الدولية للدولة المهزومة^(١) ، يكون الجواب بالإيجاب ، أي انتهاء الحرب الإيرانية الكعبية بمجرد فناء الشخصية الدولية للدولة الكعبية .

ولكننا لا نستطيع قبول هذا الرأي على إطلاقه للأسباب التالية :

١ — أن قبول هذه النظرية على إطلاقها في القانون الدولي يعنى تقديم مفاهيم تتعارض مع نفسها . فهذا القانون يلتزم أساساً بحماية وجود أشخاصه ، ولا ريب أن قبول إفنائهم وفق هذه النظرية يتعارض مع الالتزام الأساسي للقانون الدولي . وإذا كان الأصل في القانون الدولي (أن من يملك السكل يملك الجزء أيضاً) ، وإذا كان هذا القانون لا يعترف بضم جزء من إقليم واقع تحت احتلال دولة أخرى ، فإن قبول ضم الإقليم إذا كان واقعاً كله تحت سيطرة دولة محتلة (حسبما يقول به فقهاء هذه النظرية) يتناقض مع ذلك الأصل .

٢ — يعترف الفقهاء القائلون بانتهاء الحرب بمجرد فناء الشخصية الدولية للدولة المهزومة بأن نظريتهم ليس لها مثال واقعي في التطبيق الدولي سوى حالة الحبشة سنة ١٩٣٥ وحالة ألمانيا في الحرب العالمية الثانية^(٢) .

(١) راجع : د. محمد حافظ غانم ، المرجع السابق ، ص ٦٩٣ وما بعدها .

(٢) راجع : د. علي صادق أبو حبيب ، المرجع السابق ، ص ٩٩١ .

Verzijl (J.H.W.) : International Law in Historical Perspective, part II, Leyden 1969, p. 129.

O'Connell (D.P.) : Op. Cit. p. 708.

Schwarzenberger (G.) : Op. Cit. p. 203.

وبالنسبة للحبشة فإن عدم اعتراف الدول الأعضاء في عصبة الأمم بالضم للإيطالي لها ، على أساس مخالفتها لنص المادة العاشرة من العهد . واستردادها استقلالها بعد ذلك يؤكد عدم صحة اعتبار الحبشة كحالة تطبيقية فعلية لهذه النظرية^(١).

ولاريب أن اعتبار ألمانيا كحالة تطبيقية فعلية لهذه النظرية يعني حتما اعتبار تاريخ انتهاء الحرب بين الحلفاء وبين ألمانيا غداة استسلامها الكامل ووقف إطلاق النار في ١٩٤٦/١٢/٣١. فإذا كان الواقع يناقض ذلك بما جاء في التصريح الرسمي للرئيس الأمريكي ترومان في ١٩٥١/١١/١٢ الذي أعلن فيه انتهاء حالة الحرب بين ألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية منذ ١٩٥١/١٠/١٩^(٢) ، وما جاء في التصريح الرسمي لوزير الخارجية البريطاني في ١٩٥١/٧/٩ أمام مجلس العموم الذي أعلن فيه انتهاء حالة الحرب بين ألمانيا وإنجلترا منذ ١٩٥١/٧/٩^(٣) ، فإننا نستطيع القول بعدم صحة اعتبار ألمانيا كحالة تطبيقية فعلية لهذه النظرية^(٤).

٣ — إن الإجماع على تبني القانون والعرف الدولي لقاعدة تحريم الحرب العدوانية كسبب لا اكتساب السيادة على الأقاليم منذ عهد عصبة الأمم^(٥) ، لا يتفق مع القول بانتهاء الحرب بمجرد فناء الشخصية الدولية للدولة المهزومة ، وما ترتب على هذا القول من قبول ضم الإقليم المحتل إلى الدولة المنتصرة ،

(١) راجع في تأييد هذا الاتجاه : Fenwick (C.G.) : Op. Cit. p. 170.

(٢) راجع : Whiteman (Marjorie M.) : Digest of International Law, Washington 1963, vol X, p. 90.

(٣) راجع : Ibid p. 91.

(٤) راجع في تأييد هذا الاتجاه : د. محمد طاهر النسي ، المرجع السابق ، ص ٦٧٧.

د. حسن الخبي ، المرجع السابق ، ص ٣٦٩ وما بعدها .

Jacobini (L.B.) : International Law, Illinois 1948, p. 287.

(٥) راجع : Jennings (L.) : Op. Cit. p. 65.

في حرب عدوانية غير مشروعة . وإقرارنا بوجود التزام قانوني يحرم الحرب العدوانية يتعارض وقبولنا في الوقت نفسه بضم إقليم الدولة المهزومة على أساس انتهاء الحرب بفناء شخصيتها الدولية^(١) . فضلا عن تعارضه مع المبدأ القانوني الذي لا يجوز للمعتدي أن يجني ثمار خرقه للقانون *ex injuria jus non oritur* خاصة مع إقرارنا ببطالان ضم الأقاليم الناتج عن استعمال القوة غير المشروعة^(٢).

(١) راجع : Starke (J.G.) : An Introduction to International Law, London 1972, p. 529.

حيث يرفض قبول لإنهاء الاحتلال المبررى بحجة الإخضاع التام وضم الإقليم مادام ذلك ناتج عن حرب عدوانية غير مشروعة .

(٢) راجع : Greig (D.W.) : Op. Cit. p. 131.

حيث يقول (مها) كان الوضع قبل عصبة الأمم وتوقيع معاهدات السلام ١٩١٩ و ١٩٢٠ بالنسبة لضم الأقاليم بعد إخضاعها ، فإنه مما لا شك فيه أن المادة العاشرة من عهد عصبة الأمم قد حرمت الضم بواسطة القوة غير المشروعة ، من الفعالية :

Annexation based upon the illegal use of force is ineffective. Jacobini (H. B.) : Op. Cit. pp. 92 ff. راجع أيضا :

حيث يقول (مادامت الحرب قد أصبحت غير مشروعة ، فإن هذا يستتبع منطقيا القول بأن ثمارها ونتائجها تعتبر غير مشروعة أيضا) .

راجع أيضا : Jennings (R.Y.) : Op. Cit. pp. 53—57.

حيث يقول (إن تحريم استعمال القوة ضد السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي لأية دولة ، يقضى منطقيا بأن الاعتراف باغتصاب إقليم دولة بالقوة غير المشروعة كسبب قانوني لا اكتساب سيادة على إقليم معين ، يعنى بالنأ كيد عدم احترام القانون الدولي . فهو ليس مجرد تساؤل عن عدم السماح للمعتدي بأن يجني ثمار خرقه للقانون ، ولكن التساؤل هو هل نسمح لجرعة دولية أن يستند إليها في ذاتها كسبب لا اكتساب سيادة على إقليم ما مجرد أنها أنجرت بنجاح . وليس هناك إجابة عن هذا التساؤل سوى أنه مادامت القوة أو التهديد بها ، يعتبر تصرفا غير مشروع دوليا ، فإن نتائج هذا التصرف يحكمها مبدأ تبني القانون الدولي وصحته المحاكم الدولية وهو ينص على أن التصرف غير القانوني لا يمكن له أبدا أن ينتج حقوقا قانونية لصالح مخالف القانون)

راجع أيضا : Orfield (Lester B.) : and Re (Edward D.) : Op. Cit. p. 233.

حيث يقولان (مادام المنتج قد أصبح عملا مخالفا لالتزامات الدول بعدم اللجوء إلى الحرب بقصد اكتساب الأقاليم ، فإن هذا العمل - القانوني لا يمكن تطبيقه أن يفتى بمنتجاته وبعده مزيا لمخالف القانون) .

وبالنسبة للفقهاء الذين يقولون بعدم انتهاء الحرب مادام الشعب يقف في وجه الاحتلال الأجنبي ويظهر رفضه بالمقاومة المسلحة ، فإن الجواب على تساؤلنا يكون سلباً حتى مع الإقرار بفناء الدولة المهزومة^(١) ، أي اعتبار حرب سنة ١٩٢٥ مستمرة برغم فناء الدولة السكسية .

وفي الواقع فإن الترجيح بين هاتين النظريتين يعتبر أمراً ليس باليسير . فإذا كنا لا نستطيع إنكار أن النظرية الأولى هي السائدة في الفقه الدولي ، فإن النظرية الثانية في رأينا تحقق العدالة أكثر من النظرية الأولى وتتفق مع واقع المجتمع الدولي الذي يشهد حركات تحريرية وطنية عديدة استردت سيادتها على أراضيها .

وإذا كان ترجيح إحدى النظريتين أمراً لا يحصى عنه ، فإننا سنرجح النظرية الثانية ونفترض عدم انتهاء حرب ١٩٢٥ وحجتنا في ذلك :

١ — إذا كانت الحرب لا تقوم إلا بين الدول بحيث أن فناء الشخصية الدولية لإحداها ينهي حالة الحرب ، حسبما يقول به فقهاء النظرية الأولى . فإن من الضروري ألا يغرب عن البال ، أن الدول نفسها ليست إلا أشخاصاً اعتبارية تنبع من إرادات الأفراد ، وهم الأشخاص الحقيقيون . « فالدول مجرد وسيلة فنية لإدارة المصالح الجماعية »^(٢) . وأن فناء الوجود الاعتباري ينبغي ألا يكون له أي تأثير على الواقع المتمثل في رفض أفراد الشعب للاحتلال الحربي ومقاومته له بالقوة ، باعتباره يمثل قيمة مادية وحقيقية لا يمكن تجاهلها كتمبير صريح

(١) راجع : د. منذر عنتاوي - واجبات الأطراف الثالثة في المروب المعاصرة ، الجامعة الأردنية ١٩٧١ - ص ١٨٥ و ١٨٨ وما بعدها .

Marek(K.) : Op. Cit. p. 555.
Starke (J.G.) : Op. Cit. p. 529.

(٢) راجع : د. محمد سامي عبد الحميد - المرجع السابق ص ٢٢٩ وما بعدها .

عن رغبة الشعب في أن تستمر الحرب حتى يتخلص من السيطرة الأجنبية .

٢ — أن السوابق الدولية التي عرفها المجتمع الدولي في الحربين العالميتين الأولى والثانية ، دلت على تمسك هذا المجتمع بعدم قبول انتهاء الحرب بين ألمانيا وبين دول أخرى فنيت شخصيتها الدولية ، ولأرب في أن لتلك السوابق بعض الأثر في إنشاء قاعدة عرفية دولية بهذا الخصوص^(١) .

٣ — أن القول بعدم انتهاء الحرب بمجرد فناء الشخصية الدولية للدولة المهزومة يعد أمراً متفقاً مع تطور المجتمع الدولي والمبادئ التي تبناها القانون الدولي ، ومنها الاعتراف بسيادة الشعب على إقليمه ، وحقه في تقرير مصيره . بحيث يتحتم عدم قبول إنتقال السيادة على إقليم يحتل بمجرد القضاء على شخصيته الدولية ، على أساس أن هذه السيادة تبقى مع الشعب وجوداً وعدماً . ولأرب في أن تمسك الشعب بسيادته على إقليمه وإصراره على مقاومة الاحتلال الأجنبي ، يستوجب عدم اعتبار الحرب منتهية للتمثل بقبول ضم الإقليم .

وبالتأكيد فإن افتراضنا بعدم انتهاء حرب ١٩٢٥ لن يكون غريباً على النظام القانوني الدولي^(٢) الذي لا يخلو من افتراضات عديدة مثل الشخصية القانونية للدولة التي لا تخرج من كونها محازراً وحيلة قانونية Legal Fiction^(٣) بل إن بعض الفقهاء يقررون أن كافة قواعد القانون الدولي (وعلى وجه

Greig (D.W.) : Op. Cit. p. 131.

(١) راجع :

حيث يقول (إن قيام ألمانيا بضم بعض أقالم الدول الأوروبية خلال الحرب العالمية الثانية وقم باطلا ليس لأنها أعلنت الضم قبل انتهاء الحرب ، ولكنه كان باطلاً لأن سببه يرجع إلى الحرب العدوانية التي حرمتها عهد عصبة الأمم وميثاق بريان كيلوج ، على الرغم من فناء الشخصية الدولية لتلك الأقاليم أو لإنشاء حكومات موالية لألمانيا في بعضها) .

(٢) راجع : د. محمد عزيز شكري : المخل إلى القانون الدولي العام وقت السلم دمشق ١٩٦٨ ص ١٢٨ حيث يقدم هو الآخر افتراضاً قوامه الاعتراف بالمقاومة الفلسطينية كأمه يفرض استعادة شعب فلسطين لحقه في السيادة على أرضه في الوقت المناسب .

(٣) راجع : د. محمد طالع الفخيمي المرجع السابق ص ٧٥ .

الخصوص العرفية منها) يفترض فيها موافقة كافة الدول الأعضاء في المجتمع الدولي^(١).

كما أن القضاء الدولي تبني فكرة الإرادة الضمنية المفترضة للدول^(٢)، ويبدو ذلك واضحاً في أحكام محكمة العدل الدولي في قضايا عديدة مثل قضية التعويضات^(٣).

Reparation for Injuries suffered in the Service of the U.N.
في ١١/٤/١٩٤٩ وقضية الوضع القانوني لجنوب غرب أفريقيا^(٤) في ١١/٧/١٩٥٠
International Status of South-West Africa
وقضية هاياديلانور^(٥) Hay De la Torre في ٣/١/١٩٥١ وقضية التحفظات على اتفاقية جنيف^(٦) سيد

Reservations to the Convention on the Prevention and Punishment of the Crime of Genocide
في ٢٨/٥/١٩٥١. وقضية حقوق رعايا الولايات المتحدة في المغرب^(٧) في ٣١/٣/١٩٥٢

Case Concerning Rights of Nationals of the United States of America in Morocco.

(١) راجع : د. مفيد محمود شهاب : الآثار القانونية لل سكوت في القانون الدولي ، مستخرج من المحلة المصرية للقانون الدولي ، عدد ٢٩ ، القاهرة ١٩٧٣ ص ٨٦ .
— O'Connell (D.P.) : Op. Cit. p. 19.
— Greig (D.W.) : Op. Cit. p. 3.
— Starke (J.G.) : Op. Cit. p. 41.
— Oppenheim (L.) : Op. Cit. pp. 13 ff.
(٢) راجع : د. مفيد محمود شهاب المرجع السابق ص ٦٩ .

(٣) راجع : I.C.J. Reports 1949 p. 174.
(٤) راجع : I.C.J. Reports 1950 p. 125.
(٥) راجع : I.C.J. Reports 1951 p. 1.
(٦) راجع : I.C.J. Reports 1951 d. 15.
(٧) راجع : I.C.J. Reports 1952 p. 22.

وقضية آثار أحكام المحكمة الإدارية حول التعويضات^(١) في ١٤/١/١٩٥٤
Effect of Awards of Compensation made by the United Nations Administrative Tribunal.

فضلاً عن أن العلاقات الدولية نفسها لا تخلو من اقتراضات عديدة . ففي تفسير المعاهدات يبحث المفسر غالباً عن النية التي يفترض بأنها هي الحقيقة^(٢) . بل إن تعديل نصوص بعض المعاهدات يلزم كافة أطرافها بهذا التعديل على أساس أن سكوتها المجرى يفترض به قبولها له رغم « أن قاعدة من بسكت يرضى لا محل لها في العلاقات الدولية »^(٣) .

كما أن المجتمع الدولي عرف اقتراضات عديدة قصد بها تحقيق أهداف سياسية لبعض الدول ، دون أن يكون لها سند من القانون الدولي . مثل الاعتراف بالأمة البولونية سنة ١٩١٧ والأمة التشيكية سنة ١٩١٨ والأمة الاستونية سنة ١٩١٨^(٤) ، وما ترتب على هذا الاعتراف من نتائج وآثار قانونية تمثلت بعد ذلك بقيام دول مستقلة .

(١) راجع : I.C.J. Reports 1954 p. 4.
(٢) راجع : Schwarzenberger (G.) : International Law and Order, London 1971, p. 123.

(٣) راجع : د. مفيد محمود شهاب — المرجع السابق ص ٨٠ .
ومن الأمثلة على ذلك : اللوائح التي تصدرها كل من منظمة الصحة العالمية ومنظمة الطيران المدني الدولية حيث تلزم الدول التي لا تنضم على تلك اللوائح بأحكامها دون اشتراط موافقتها الصريحة أو التصديق عليها . وكذلك فإن تفسير سكرتارية منظمة العمل الدولية لماهدة تتعلق بالعمل يلزم الدول الاعضاء التي لا تنضم عليه حيث تفترض موافقتها من سكوتها المجرى .

(٤) ومن ذلك أيضاً الاعتراف باللجنة الوطنية التشيكوسلوفاكية في ١٧ / ١٠ / ١٩٣٩ والاعتراف بالحكومات في المنفى (كلاعتراف بالحكومة البلجيكية في الحرب العالمية الثانية) وبالحكومات المؤقتة (كاعتراف دول الجامعة العربية بالحكومة الجزائرية المؤقتة في القاهرة عام ١٩٥٨) باعتبارها السلطة الحاكمة في بلادها رغم انعدام سيادتها على أراضيها وشعبها بل إن هذه الحكومات كانت تطالب بأقاليم خاضعة فعلاً لسيادة دول أخرى .
(٥) — (١٥ - الوضع القانوني)

وتمتد فكرة الافتراض لتشمل أسباب اكتساب السيادة على الأقاليم .
فالفتح عند بعض الفقهاء يقوم على افتراض قانوني أساسه أن الإقليم المحتل أصبح مباحاً ، وبالتقدم المبني على الترك المفترض للإقليم من قبل صاحب السيادة الحقيقي عليه ، تتم أركان الفتح وتكتسب الدولة القائمة بالاحتلال السيادة على الإقليم^(١) .

وقد يجد افتراضنا بعض الدعم في فشل الدولة الإيرانية في بسط سيطرتها تماماً على إقليم عربستان لسنوات عديدة ، وبالثورات المستمرة التي عمت الإقليم منذ سنة ١٩٢٥ وحتى الوقت الحاضر ، وبقيام الجبهة القومية لتحرير عربستان كسلطة شرعية في المنفى تمثل شعب عربستان في مطالبته باسترداد حريته في إقليمه وحقه في تقرير مصيره بأسلوب القوة المسلحة ، وعلى أساس أن هذه الثورات تعتبر بمثابة استمرار للحرب^(٢) ، وأن إقليم عربستان لم يتم إخضاعه نهائياً ، وبالتالي فإن الوجود الإيراني ليس أكثر من احتلال حربي .

— راجع : Korowicz (Marek) : Introduction to International Law : The Hague 1964, p. 324.
— Oppenheim (L.) : Op. Cit. pp. 131—133.
— Jacobini (H.B.) : Op. Cit. p. 57.

— د . علي صادق أبو ميثم المرجع السابق ص ١٨٢ وما بعدها .

— د . محمد طهيت الفقيهي المرجع السابق ص ٦٠٤ — ٦٠٦ .

— د . حسن الجبلي . المرجع السابق ص ٢٨٦ وما بعدها .

(١) راجع : Fenwick (C.G.) : Op. Cit. p. 424.

(٢) راجع من إفر ريد أن الثورات في حد ذاتها لا يمكن أن تعتبر استمراراً للشخصية الدولية ، إلا أنها عند مد مستند إلى مبدأ قانوني يتعلق بحق الشعب في مقاومة الاحتلال الأجنبي وبأنه يحق تقرير مصير ووجه محالة قانونية تمت بحرب عدوانية غير مشروعة استهدفت اكتساب الأراضي ، وبأنها بمثابة استمرار للحرب .

راجع في هذا : د . عاصم رجب : مشروعية المقاومة المسلحة ، دراسات في القانون الدولي ، مجلة المجلة للعلوم ، العدد ١٩٧٠ ص ٢٢٥ حيث تقرير أن المقاومة المسلحة هي حرب في حرمها وهدفها معنى القانون .

ولكن إذا كان الأصل انتهاء الحرب بقاء إحدى الدولتين المتحاربتين .
فإن افتراضنا عدم انتهاء حرب سنة ١٩٢٥ يجب أن ينظر إليه كاستثناء وعلى ضوء الأهداف التي فصدناها من هذا الافتراض .

المطلب الثاني

إعلان الضم

من المسلم به أن ضم الأقاليم بالفتح يعني امتداد سيادة الدولة المنتصرة على الإقليم المحتل . وإذا كان هذا الامتداد يرتب آثاراً قانونية مختلفة ، فإن فقهاء القانون الدولي يجمعون على أن ضم الإقليم ليس أمراً يمكن افتراضه ، بل لابد للقول بتمام الفتح أن يصدر تصريح رسمي من الدولة المنتصرة بضم الإقليم^(١) ، حتى في حالة فناء الشخصية الدولية للدولة المهزومة^(٢) .

وبالرغم من أن الدولة الإيرانية لم تصدر حتى يومنا هذا تصريحاً رسمياً بضم إقليم عربستان إلى أراضيها ، إلا أن بيانات الحاكم العسكري الإيراني التي صدرت بعد احتلال الإقليم سنة ١٩٢٥ ، أظهرت نية الحكومة الإيرانية الواضحة في ضمه إلى أراضيها^(٣) (بالرغم من أنها لم تكن بعد قد بسطت سيطرتها تماماً على الإقليم) . وحيث أن الغرض من إصدار تصريح رسمي بالضم هو ، إيضاح نية الدولة المنتصرة بصدد مستقبل الإقليم المحتل ، فلمل وضوح نية الدولة الإيرانية بالنسبة لضم إقليم عربستان ، يلزمها بإصدار تصريح رسمي . خاصة وأنها لم تشن حربها ضد الدولة السككية إلا لتحقيق هذا الهدف .

(١) راجع : Jennings (N March) : International Law, London 1969, p. 235.

(٢) راجع : Kyle (Martin and Jean) : Military Occupation and National Security, Washington 1968, p. 6 ff.

(٣) راجع ملاحى رسالة

المطلب الثالث

المسئولية الدولية

من المبادئ الثابتة في القانون الدولي المسئولية الدولية^(١) التي تقضى بإلزام الدولة المعتدية بإصلاح الضرر الذي تسببه لدولة أخرى نتيجة لخرقها لالتزام دولي^(٢). وقد تبني القضاء الدولي هذا المبدأ في أحكامه العديدة ومن الأمثلة على ذلك ما انتهى إليه القاضي هوبير Max Huber سنة ١٩٢٤ في قضية ادعاءات المغرب في المنطقة الأسبانية Spanish Zone of Morocco Claims من (أن المسئولية ترتبط بالضرورة بالحق، وأن كل الحقوق الدولية تتضمن المسئولية الدولية)^(٣)، وحكم المحكمة الدائمة للعدل الدولي في قضية مصنع شورزو Chorozow Factory في ١٩٢٧/٧/٢٦ حيث انتهت المحكمة إلى (أن كل إخلال يقع من قبل دولة على أحد التزاماتها، يستتبع بالتالي التزامها بالتعويض الملائم)^(٤). وحكم محكمة العدل الدولية في قضية مضيق كورفو

(١) أكد القاضي الفاريز Alvarez في رأيه المزدوج في قضية مضيق كورفو في ١٩٤٩/٤/٩ أن : —

“Like sovereignty, responsibility of States is an ancient conception and holds very important place in international Law”.

I.C.J. Reports 1949 p. 43. راجع :

Starke (J. G.) : Op. Cit. p. 293. (٢) راجع :

“Responsibility is the necessary Corollary of a right. (٣)

All rights of an international character involves international responsibility”.

Schwarzenberger (Georg) : International law, London : راجع : 1957 p. 564.

“It is a principle of International Law that a breach (٤) of an engagement involves an obligation to make reparation in an adequate form”.

P.C.I.J. Ser A. No. 17 (1924) p. 29. راجع :

P.C.I.J. Ser A. No. 9 (1927) p. 21.

Corfu Channel الذي انتهت المحكمة فيه إلى أن الضرر الذي يترتب عن عدم قيام الدولة بعمل ما، يتسبب أيضاً في قيام المسئولية الدولية^(١).

وحكم المحكمة الدائمة للعدل الدولي في قضية فوسفات مراكش Morocco Phosphates في ١٩٣٨/٦/١٤ (بأن خرق القانون الدولي يتضمن المسئولية الدولية مباشرة)^(٢).

ولا ريب أن توصلنا فيما سبق إلى عدم مشروعية الحرب التي شنتها الدولة الإيرانية سنة ١٩٢٥، يفترض أن تتعرض لدراسة مدى ترتب المسئولية الدولية عن هذا التصرف المخالف للقانون، ومدى التزامها بإصلاح الضرر الذي ترتب نتيجة ذلك التصرف.

وإذا كان من المتفق عليه في فقه القانون الدولي العام أن المسئولية الدولية تترتب تجاه الدولة التي تخل بالتزام دولي فرض عليها بمقتضى نص معاهدة أو عرف أو قاعدة قانونية دولية^(٣)، فإن الدولة الإيرانية بانضمامها إلى عصبة الأمم منذ سنة ١٩٢٠ وتمتعها باحترام الالتزامات التي نص عليها عهد العصبة^(٤)، ومنها بالتأكيـد الإلزام بعدم اللجوء إلى الحرب بهدف اكتساب

I.C.J. Reports 1949 p. 23. (١) راجع :

“The violation of International Law directly involves (٢) international responsibility.”

P.C.I.J. Ser. A/B No. 74 p. 28. راجع :

(٣) بين القاضي الفاريز في رأيه المنفرد في قضية مضيق كورفو، أن :

“Unlawful act is one which disregards or violates the rights of a State or which is contrary to International Law to a treaty, etc...”.

وأوضح القاضي ونبارسكي في رأيه المعارض في نفس القضية أن :

“In International law, every State is responsible for an unlawful act, which involves a State Responsibility”.

I.C.J. Reports 1949 pp. 45 & 52. راجع :

(٤) جاء في الخطاب الذي القاه ميرزا باقر خان مندوب الدولة الإيرانية أمام مجلس العصبة الاجتماع الرابع والثمانين الجلسة الرابعة في ١٩٣٠/١/١٥ (لما كانت إيران قد انضمت إلى العصبة منذ تأسيسها فإنها ملزمة كل اللام بالواجبات الملقاة على عاتق الأعضاء، وأنها لا تطلب شيئاً لا يتفق تماماً مع مبدأ احترام المعاهدات وأحكام القانون الدولي ومبادئ العدالة والشرف)

الأقاليم ، قد تعرضت للمسئولية الدولية عندما شنت حربها العدوانية ضد الدولة السكيبية سنة ١٩٢٥ وضمت إقليم عربستان إلى أراضيها ، وأن هذه المسئولية تستوجب إصلاح الضرر الذي تسببت عنه تلك الحرب ، على أساس أنه مادام هناك التزام دولي يحرم اللجوء إلى القوة بقصد ضم الأقاليم ، فإن الدولة التي تخل بهذا الالتزام تعتبر دولة معتدية يترتب في ذمتها عنصر المسئولية الدولية لحرقها التزاماً قانونياً واجب الاحترام^(١).

وقد تبنت هذا الاتجاه غالبية معاهدات السلام التي أعقبت الحرب العالمية الأولى ، ومنها : معاهدة فرساي سنة ١٩١٩ التي نصت مادتها (٢٣١) على (أن الحرب العدوانية تفرض التزاماً بتعويض خسائر الحرب) . ومعاهدة السلام البلغارية في ١٩١٩/١١/٢٧ التي نصت في مادتها (١٢١) على (أن بلغاريا تعترف بأنها عندما انضمت إلى الحرب العدوانية التي شنتها ألمانيا والنمسا وهنغاريا ضد القوى الحليفة والصديقة قد سببت للآخرين أضراراً بحيث يترتب تجاهها التزام بأن تعوض بالكامل عن هذه الأضرار) ونصت على نفس المادة معاهدات السلام مع النمسا في ١٩١٩/٩/١٠ ومع هنغاريا في ١٩٢٠/٦/٤ ومع تركيا في ١٩٢٠/٨/١٠ وبروتوكول جنيف سنة ١٩٢٤ الذي نص في مادته - (١) - على (ضرورة دفع المعتدي كافة التعويضات الخاصة بالعدوان ، فضلاً عن الأضرار والخسائر التي تصيب الأفراد) . كما تبنت هذا الاتجاه معاهدات السلام التي أعقبت الحرب العالمية الثانية .

(١) : انظر مشروع القرار الذي قدمته اللجنة الخاصة لتعريف العدوان إلى الجمعية العامة في ١٩٧٣/٥/٣٠ على أن :

"Aggression gives rise to responsibility under international law".

U.N. Doc. 19 (A/9019) App. A.

راجع :

ومن المعلوم أن للمسئولية الدولية ثلاث جوانب :^(١)

١ - لا تقع المسئولية الدولية إلا على عاتق دولة .

٢ - لا تقوم المسئولية الدولية إلا لمصلحة دولة .

٣ - لا يمكن أن تنير المسئولية الدولية إلا الدولة المعنية .

فهل يتعارض إقرارنا بقاء الشخصية الدولية للدولة السكيبية مع قولنا بترتب عنصر المسئولية الدولية تجاه الدولة الإيرانية ؟

نحن نرى أن فناء الشخصية الدولية للدولة السكيبية ، بعد ترتب عنصر المسئولية الدولية تجاه الدولة الإيرانية ، لا يؤثر على الالتزام القانوني الذي يوجب على الأخيرة إصلاح الضرر الذي سببته للأولى بمخالفتها المتعمدة للقانون الدولي . على أساس أن عنصر الالتزام ترتب وفق قواعد المسئولية الدولية بمجرد توافر العلاقة السببية بين العمل غير المشروع الذي تمثل في شن الدولة الإيرانية الحرب العدوانية ضد الدولة السكيبية سنة ١٩٢٥ ، وبين الضرر الذي أصيبت به الأخيرة كنتيجة حتمية لهذا العمل غير المشروع ، كما تمثل في فناء شخصيتها الدولية والقضاء على سيادتها الإقليمية وقطع روابطها المادية والمعنوية بالدول المعادية ، فضلاً عن الأضرار المادية التي لحقت بشعبها وديارها .

ونذكر فيما يلي بعض الأسانيد التي تدعم رأينا هذا :

١ - منذ عهد عصبة الأمم انبرش الحرب بقصد الفتح عملاً مخالفاً للقانون^(٢) . ولهذا كان غالبية ممهات القانون الدولي بأن الدولة التي تشن حرباً عدوانية تلتزم قانوناً ، وبمجرد شنها هذه الحرب ، بإصلاح الضرر

(١) راجع : د. محمد طلعت الغنيمي المراجع السابق ص ٨٦٩ .

د. علي صادق أبو عبيد المراجع السابق ص ٢٥٠ .

(٢) راجع : ص ١٠٠ - ٢٠٠ من ...

المرتب عنها وفق قواعد المسؤولية الدولية ، بغض النظر عن أية تغييرات تطرأ على الدولة المعتدى عليها أو على إقليمها أو شعبها^(١). وتأكد هذا الاتجاه بسوابق دولية عديدة منها ما جاء في المذكرة الأمريكية في ١٩١٨/١٠/٢٩ حول نقاط الرئيس ويلسون الأربعة عشر حيث نصت على :^(٢) (المبدأ الذي يجب تأكيده هو أنه لا يوجد تمييز بين التدمير المشروع وغير المشروع . وأن التصرف الجرد للفرز في حد ذاته هو غير مشروع . وبالتالي فإن كل نتائج ذلك التصرف لها نفس الوصف) :

"The Principle that should be established is that, there exists no distinction between legitimate and illegitimate destruction. The initial act of invasion was illegitimate and therefore all the consequences of that act are of the same character"

ومنها أيضاً قرار اللجنة التي شكلها مجلس عصبة الأمم في ١٩٢٥/١٠/٢٩ للتحقيق في خرق القوات اليونانية لحدود بلغاريا ، حيث أكد هذا القرار (أن احتلال الإقليم البلغاري من قبل القوات المسلحة اليونانية يعني أن اليونان قد خرقت عهد عصبة الأمم . وكنتييجة فإن الحكومة اليونانية مسئولة عن المصروفات والأضرار والمقتودات ، الذي سببها للشعب البلغاري وحكومته ،

(١) راجع : Williams (Fischer) : B.Y.B.I.L. 1932 p. 30.

Schwarzenberger (G.) : Op. Cit. (3rd edition) p. 154.

Lauterpacht (Hersch) : B.Y.B.I.L. 1953 pp. 234 - 236.

Starke (J. G.) : Op. Cit. p. 293.

Brownlie (I.) : Op. Cit. p. 136.

Greig (D.W.) : Op. Cit. p. 396.

Stowell (G.) : Intervention in International Law. Washington 1921. p. 35.

Kelsen (Hans) : Law and Peace in International Relations. Cambridge University Press 1947. p. 33.

(٢) راجع : Carie (Albert) : Italy at the Paris Peace Conference. New York 1919. p. 61.

غزو القوات اليونانية^(١)

(By Occupying Bulgarian territory with its military forces Greece had violated the Covenant of the League of Nations. As a consequence, the Greek Government is responsible for the expenses, losses, and sufferings caused to the Bulgarian people and the Government by the invasion of Greek troops).

ومنها أيضاً ما قاله تشمبرلين Chamberlain وزير الخارجية البريطاني أمام مجلس العصبة في ١٩٢٥/١٢/١٤ (نحن نعتقد بأن كافة أعضاء مجلس العصبة سيشاركوننا في وجهة النظر التي تؤيد المبدأ العام الذي يقضي بأن خرق سلامة ووحدة الإقليم دون سبب كاف ، يترتب التعويض فوراً)^(٢)

(We believe that all the Members of the Council will share our view in favour of the broad principle that where territory's integrity is violated without sufficient cause reparation is due immediately).

٢ — إذا كانت المسؤولية الدولية تشترط أن يكون هناك (التزام دولي وبحدوث مخالفة غير مشروعة لهذا الالتزام)^(٣) ، فإن هذا يعني أن المسؤولية الدولية (صفة حالة)^(٤) ، بمعنى أنها تنشأ فور وقوع الفعل المخالف للقانون ، ولا يؤثر على استمرار وجودها تغير المركز القانوني للطرف المتضرر بعد نشوئها فعلاً . فالإزام الدولة بإصلاح الضرر (وفق قواعد المسؤولية الدولية) الذي ترتب نتيجة لتصرفها غير المشروع ، ينشأ فور وقوع الفعل الضار غير المشروع

(١) راجع : Conwell-Evans (T.P.) The League Council in Action.

London 1938, pp. 155 - 160.

(٢) راجع : Brownlie (I.) : Op. Cit. p. 141.

(٣) راجع : د. محمد حافظ عامر ، المسؤولية الدولية ، القاهرة ١٩٦٢ ص ١٦ .

(٤) راجع : د. محمد سامي عبد الحميد المرجع السابق ص ٤٢٢ .

راجع أيضاً : محكمة الدائرة العدل الدولي في قضية فوسفات مراكش و ١٩٣٨/٦/١٤ التي سبق الإشارة له

P.C.I.J. Ser. A.B No. 74 p. 28.

دون حاجة لاشتراط إجراءات شكلية معينة . ويتأيد ذلك في سير القضاء الدولي على مدى مبدأ أساسي يقضى بإعادة الحالة إلى ما كانت عليه^(١) Restitio in integrum . ولا ريب أن إعادة الحالة إلى ما كانت عليه تفترض حتما استمرار بقاء عنصر المسؤولية الدولية بغض النظر عما يحدث من تغييرات في شخصية الدولة الممتدى عليها ، مادامت تقضى بإزالة آثار العمل غير المشروع . ويبدو ذلك واضحا في حكم المحكمة الدائمة للعدل الدولي في ٢٦/٧/١٩٢٧ في قضية مصنع شورزو حيث أكدت^(٢) (أن المبدأ الحيوي الذي يتضمنه المفهوم الحقيقي للتصرف غير المشروع - الذي يبدو ثابتا في الممارسة الدولية وعلى وجه الخصوص في أحكام محاكم التحكيم - هو أن إصلاح الضرر يجب أن يزيل كل نتائج التصرف غير المشروع ويعيد إنشاء الوضع الذي كان موجودا قبل ارتكاب الفعل المخالف)

(The essential principle contained in the actual notion of an illegal act-a principle which seems to be established by international practice and in particular by the decisions of arbitral tribunals is that reparation must wipe out all the consequences of the illegal act and re-establish the situation which would, in all probability, have existed if that act had not been committed).

٢- أن اعتبار المساواة الدولية صفة حالة تترتب نتيجة للحرب غير المشروعة ولا تتأثر بالتغيرات التي تطرأ على شعب وإقليم الدولة المتضررة الممتدى عليها ، وعلى وجه الخصوص فناء شخصيتها الدولية نتيجة للحرب

العدوانية ، إنما يحقق مصلحه المجتمع الدولي في البقاء والاستقرار . إذ مادامت الدول متأكدة من أنها لن تفقد من المسؤولية الدولية المرتبطة بالحرب العدوانية ، ولن تستطيع التهرب من الإلتزام القانوني الذي يوجب إصلاح الضرر بإعادة الحالة إلى ما كانت عليه قبل عدوانها ، فإن ذلك سيردعها عن محاولة شن حروب لن تستفيد منها بل على العكس ستترتب على عاتقها التزامات قانونية . كما أن ذلك يتفق مع القاعدة الدولية التي لا تبيح للمعتدى أن يحق ثمار خرقه للقانون Ex injuria jus non oritur فضلا عن تحقيقه العدالة واحترام القواعد القانونية الدولية .

(١) راجع : محمد نعت نصيم، المرجع السابق ص ٩١٦ وما بعدها .

د. محمد حامد سام المرجع السابق ص ١٢٦ وما بعدها .

O'Connell (D. P.) International Law London, 1963, vol. 2, p. 1203.

P.C.I.J. Ser. A, No. 6 p. 21.

(٢) راجع : .

P.C.I.J. Ser. A, No. 17 p. 47.

الفصل الثاني

دراسة قانونية للوضع الراهن في إقليم عربستان

تمهيد :

تعرضنا بالبحث في الفصل السابق إلى تغيير المركز القانوني لإقليم عربستان في سنة ١٩٢٥ ، وانتهينا إلى عدم مشروعية الحرب التي شنتها الدولة الإيرانية ضد الدولة السككية في تلك السنة وبطلان الآثار الفعلية التي ترتبت نتيجة لذلك التصرف غير المشروع وعلى وجه الخصوص عدم مشروعية ضم إقليم عربستان إلى أراضى الدولة الإيرانية .

وإذا كان الوضع القانوني لإقليم عربستان قد تغير منذ سنة ١٩٢٥ ، واستمر بوضعه الجديد منذ تلك السنة وحتى الوقت الحاضر ، فإن من الضروري أن نعمل في هذا الفصل إلى دراسة الوضع الراهن لإقليم عربستان على ضوء قواعد القانون الدولي وضمن الإطار العام للنتائج التي انتهينا إليها فيما سبق .

والواقع فإن دراسة الوضع الراهن لإقليم عربستان من وجهة نظر القانون الدولي لها أهمية متميزة وملحوظة ، فهي بالإضافة إلى تقديمها تحليلاً قانونياً لإمكانية بقاء أو تغيير الوضع الراهن في ذلك الإقليم ، فإنها تدعم في نفس الوقت اقتراحنا الذي سنتقدم به لحل مشكلة عربستان ، على أساس أن أى اقتراح لحل المشكلة لا قيمة له بالمرّة إذا كان منفصلاً عن التحليل القانوني للوضع الراهن والواقع الفعلي للإقليم .

ونغير بقاء الوضع الجديد لإقليم عربستان منذ سنة ١٩٢٥ وحتى الوقت

الحاضر تساؤلين : —

الأول : يتعلق بآثر طول المدة على وضع اليد الإيرانية في إقليم عربستان .

الثاني : مدى تأثير الوضع الفعلي الراهن في إقليم عربستان على حقوق وحريات أفراد شعب عربستان .

فبالنسبة للتساؤل الأول هناك اتجاه في الفقه الدولي يرى ضرورة تثبيت الأوضاع الدولية الراهنة ، ولا ريب في أنه يهمنا أن نبحث مدى إمكانية الأخذ بهذا الاتجاه في إقليم عربستان .

وبالنسبة للتساؤل الثاني ، وبغض النظر عن مدى مشروعية بقاء الوضع الراهن في إقليم عربستان ، فإننا لا نستطيع إنكار حقيقة أن شعب هذا الإقليم يعيش في الوقت الحاضر تحت سلطة الدولة الإيرانية ، التي أسبغت على أفرادهم وصف المواطن الإيراني . ومن هنا فإن من الضروري أن تشمل دراستنا الحماية التي يوفرها القانون الدولي لصالح أفراد شعب عربستان ، ومدى التزام الدولة الإيرانية (باعتبار وجودها الفعلي في إقليم عربستان ، بغض النظر عن عدم مشروعيته) باحترام تلك الحماية .

وللإجابة عن هذين التساؤلين ، آثرنا تقسيم الدراسة في هذا الفصل إلى : —

المبحث الأول : المبررات القانونية لتمير الوضع الراهن في إقليم عربستان .

المبحث الثاني : الحماية الدولية لحقوق شعب عربستان .

المبحث الأول

المبررات القانونية لتغيير الوضع الراهن في إقليم عربستان

تقديم :

قلنا إن هناك اتجاهًا في الفقه الدولي يرى ضرورة تثبيت الأوضاع الراهنة في المجتمع الدولي ، على أساس أن هذا سيؤدي إلى تحقيق استقرار السلم والأمن الدولي .

ونحن نرى أن التمسك بهذا الاتجاه على إطلاقه أمر يجانبه الصواب ، لأن تثبيت الأوضاع الدولية الراهنة ، يؤدي في بعض الأحيان إلى استقرار السلم والأمن الدولي ، فإنه يؤدي في أحيان أخرى إلى تهديده بالخطر .

فالاستقرار الدولي ، حالة واقعية تستند في رأينا إلى عاملين أساسيين بحيث لا تقوم إلا بتضافرها معاً ، ويعتمد استمرارها على بقاءهما . وأول هذين العاملين ، العنصر المادي وقوامه وجود قانون أعلى يتضمن قواعد تنظم سلوك الدول الأعضاء في المجتمع الدولي ، على أساس أن تشابك العلاقات في أي مجتمع ، يستلزم بالضرورة إنشاء قواعد قانونية تقوم بتنظيم العلاقات بين أفرادها .

وثانيهما : العنصر المعنوي ويتمثل في اعتقاد تلك الدول بضرورة احترام تلك القواعد القانونية ، بحيث يدفع بها إلى تهيئة الوسائل الكفيلة باحترامها وتوقيع الجزاء على مخالفيها وتأكيد عدم قبول النتائج المترتبة على مخالفتها .

وإذا كان الوضع الراهن في إقليم عربستان ناتج عن خرق واضح ومتعمد لقواعد القانون الدولي ، فإننا نستطيع أن نقول — كمبدأ عام — بأن تثبيت

هذا الوضع على ما هو عليه يعتبر أمراً لا يتفق مع ضرورات الاستقرار الدولي . ولكن لعل قولنا هذا يعتبر مسألة تقديرية قد يختلف فيها الباحثون ، ولذا . فإننا — على ضوء التزامنا بالمنهج العلمي كأسلوب للدراسة — سنعمد فيما يلي إلى تحليل المبادئ التي يستند إليها القائلون بتثبيت الأوضاع الراهنة في المجتمع الدولي في تأييد وجهة نظرهم ، وهي الفعالية والاعتراف الدولي والتقدم . ولذلك فقد رأينا في المناسب تقسيم دراستنا إلى :

المطلب الأول : دور الفعالية كمبرر لبقاء الوضع الراهن في إقليم عربستان .
المطلب الثاني : دور الاعتراف الدولي كمبرر لبقاء الوضع الراهن في إقليم عربستان .

المطلب الثالث : دور التقدم كمبرر لبقاء الوضع الراهن في إقليم عربستان .

المطلب الأول

دور الفعالية كمبرر لبقاء الوضع الراهن في إقليم عربستان

يرى بعض الفقهاء أن مبدأ الفعالية Principle of Effectiveness يفترض عدم تغيير الأوضاع الراهنة في المجتمع الدولي ، على أساس أن استقرار السلم والأمن الدولي يستلزم قبول الأمر الواقع الذي يثبت قدرته على البقاء والاستمرار . ففي مجتمع يأخذ — حسب قولهم — بقاعدة Ex factis jus oritur قد يكون من المستحيل التمسك ببطلان تصرف غير مشروع إذا كان له وجود واقعي (١) .

(١) راجع : Jennings (R. Y.) : Nullity and Effectiveness in International law, London 1965, pp 69 & 73.
Narek (Krystyna) : Identity and Continuity of States in Public International law, Genève 1963, p. 513.

ومن الصعب التسليم بإمكانية تطبيق هذا المبدأ في إقليم عربستان ، على أساس أن الاستقرار الدولي لا يتحقق بالتأكيد في قبول مخالفة القواعد القانونية الدولية واسباغ المشروعية على النتائج الفعلية المترتبة على هذه المخالفة ، فبدأ الفعالية في حد ذاته ليس له إسباغ المشروعية بصفة مطلقة على الأمر الواقع إذا كان هذا محروماً بالأصل من الأساس القانوني . وبالتالي فإن اعتبار الوضع الراهن في إقليم عربستان أمر واقع *Fait accompli* لا يعني مطلقاً أنه لا يجوز المساس به بحجة تحقيق الاستقرار الدولي ، طالما أنه لا يستند إلا إلى سياسة القوة ، وطالما أنه ناتج عن خرق متعمد لقواعد القانون الدولي .

ولا ريب أن استعمال القوة المسلحة في العلاقات الدولية بهدف اكتساب مزايا إقليمية ، يعد أمراً حرمته قواعد القانون الدولي منذ عهد عصبة الأمم وميثاق بريان كيلوج . وإذا كانت الدولة الإيرانية قد شنت حربها ضد الدولة السكلمية سنة ١٩٢٥ بهدف ضم إقليم عربستان إلى أراضيها ، فإنها تكون قد تصرفت خلافاً لقواعد القانون الدولي التي حرمت الحرب العدوانية . ولا شك في أن بقاء القانون الدولي نفسه يستلزم إخضاع التصرف الإيراني لقواعده ، وتقييم الموقف الفعلي والوضع الراهن في إقليم عربستان على ضوءها ، وباعتباره خرقاً متعمداً لها « ولا يجوز التوسل بالفعالية لاسباغ المشروعية على التصرفات المخالفة للقانون »^(١) . وإلا فإن القول باستمرار الأمر الواقع مهما كان أساسه أو سنده ، لا يتفق أصلاً وانتقوله بوجود القانون الدولي .

وإذا قيل إن عدم الأخذ بالفعالية سيؤدي إلى تقليل دور القانون كجهاز

فعال في المجتمع الدولي ، باعتباره سيمض قواعده مثالية تهدد وجوده بالخطر ، في حين أن القانون يجب ألا يهدف إلى تقديم نظريات جامدة وإنما يقوم بتنظيم الحقيقة الحية للعلاقات الدولية على أسس مادية واقعية^(٢) ، فإننا نقول إن الأخذ بالفعالية سيؤدي إلى إزالة دور القانون في المجتمع الدولي تماماً ، حيث ينعدم التمييز بين التصرفات المشروعة وغير المشروعة . وقد يكون صحيحاً أن العنصر القانوني ليس شرطاً للوجود الواقعي لتصرف معين ، ولكنه بكل تأكيد شرط أساسي لإعطاء ذلك الوجود قيمة قانونية وإسباغ المشروعية على الآثار والنتائج الفعلية التي تترتب عليه ، ويكون دور القانون التمييز بين التصرفات المشروعة التي تتم مطابقة لقواعده والتصرفات غير المشروعة التي تتم خلافاً لها . فنحن نؤيد القول بأن القانون يجب أن يستند على الواقع ولكن ذلك يكون ما دام الواقع نفسه لا يخالف القانون^(٣) .

ولا نستطيع قبول مبدأ باسم الفعالية إذا كان يستهدف إعادة تنظيم القانون الدولي أساساً ، بإعطاء كل دولة الحق في الحصول على مزايا إقليمية أو سياسية ، عن طريق خرق القواعد القانونية الدولية ، ووضع كل دولة نفسها فوق سلطة القانون . ويجد قولنا هذا تأييداً في مؤلفات العديد من فقهاء القانون الدولي .

فيقول ستون Stone (تفتح الفعالية الباب أمام العدوان والغزو ، وتحطم

(١) راجع : Marek (K.) : Op. Cit. p. 565.

(٢) "Law must be based on facts, insofar as such facts are not themselves contrary to law".

راجع : Lauterpacht (Hersch) : Recognition in International Law, Cambridge University Press 1948, p. 5.

(٣) (١٦ - الوضع القانوني)

(١) راجع : الرأي المعارض للقاضي لوترباخ في قضية انترمانتل في ١٩٥٩/٣/٢١ . I. C. J. Reports 1959 p.118

القواعد القانونية الدولية وأمل البشر في السلام والأمن^(١).

ويرفض رايت Wright أن يكون للفعالية (قبول اكتساب السيادة عن أعمال ناتجة عن العدوان الذي يتعارض والقاعدة القانونية *Ex injuria* *ius non oritur* التي تؤكد بأنه ليس هناك ما يمكن للمعتدى أن يدعى ادعاء بحق ينتج عن جريمة ارتكبها هو... بل إن العقل الإنساني شور من مجرد التفكير بأن أي مبدأ أو قاعدة أخرى يمكن أن تجد لنفسها مكاناً في نظامنا القانوني والقضائي، خاصة وأن العدوان له وضع الجريمة)^(٢).

ويؤكد فرزجل Verzijl بأنه (ليس هناك مبدأ باسم الفعالية يمكن أن يكون له تأثير سحري على الواقع بحيث يجعله يسود الأوضاع القانونية الثابتة، أو يؤثر بقوة الذاتية في إحداث تغيير في قواعد القانون الدولي... فقبول مثل هذا (المبدأ) يعنى بأنه تأكيد اجتهاد القانون الدولي من جذوره، وتعطية مخالقات دولية عديدة وغير محدودة بسننته الزيفة وغير الشرعية، فضلاً عن عدم احترام الالتزامات الدولية... والنتيجة واضحة في أنه ليس هناك مبدأ باسم الفعالية في النظام القانوني الدولي إذا كان يقصد به مواجهة - أو تفضيله على - المشروعية)^(٣).

ويرفض براونلي Brownlie الفعالية بقراره (أن عدم المشروعية ليس لها مطلقاً - مهما طال الأمد - أن تكون مصدراً للحقوق القانونية)^(٤).

(١) راجع : Stone (Julius) : What Price Effectiveness, New York : 1969. p. 161.

(٢) راجع : Wright (Quincy) : A Study of War, University of Chicago Press 1964 p. 210.

(٣) راجع : Verzijl (J.H.W.) : Op. Cit. pp. 293 and 297.

(٤) راجع : Brownlie (I.) : Op. Cit. p. 424.

ويؤيده لوترباخنت Lauterpacht في تأكيده (استحالة إمكانية عدم المشروعية في أن تصبح مصدراً لحق قانوني يستفيد منه مخالف القانون)^(١).

ويقول الدكتور الغنيمي (ليس هناك بين قواعد القانون الدولي العام قاعدة باسم مبدأ الفعالية يمكن أن تعارض به فكرة المشروعية... أما حيث تغلب الفعالية على المشروعية، فإن ذلك يكون من قبيل إساءة استخدام السلطة أو بسبب اللجوء إلى العنف في حالات يكون فيها المخالف قادراً على إبقاء مخالفته مستمرة... وموجز القول أن الاعتراف بفكرة الفعالية بكونها مبدأ عاماً من مبادئ القانون الدولي، يتساوى مع تخطيط القانون الدولي تخطيطاً كلياً)^(٢).

بل إن المدافعين عن مبدأ الفعالية لا يقبلون تطبيقه في حالة الخرق المتعمد والواضح لقواعد القانون الدولي الآمرة. فيفصر جنينسكي Jennings دور الفعالية على آثار المعاهدات الباطلة بالنسبة للأدراك المستفيد بحسن نية، ولا يقبل أن يكون له أي دور في إسباح المشروعية على المخالفات الموجهة ضد المجتمع الدولي أو خرق قواعد القانون الدولي^(٣). كما يؤكد ماريك Marek (أن تطبيق الفعالية وفق قاعدة *Ex factis* *ius oritur* بمعنى مالتأ كيد تدمير النظام القانوني وتحويل العلاقات القانونية الدولية إلى غابة *Jungle* حيث يجد النظام القانوني الدولي نهايته غير المشروعة تحت ضغط العنف المجرد)^(٤).

كما يجد قولنا تأييداً في الأحكام العديدة التي أصدرتها المحاكم الدولية

(١) راجع : Lauterpacht (H.) : Op. Cit. p. 420.

(٢) راجع : د. محمد طالت الغنيمي - درجهم السابق ص ٣٨٩ وما بعدها.

(٣) راجع : Jennings (R.Y.) : Op. Cit. p. 74.

(٤) راجع : Marek (K.) : Op. Cit. p. 566.

المرور على الإقليم الهندي^(١). *Right of Passage over Indian Territory.*

في ١٨/٥/١٩٥٧. وفي الخلاف بين بلجيكا وهولندا :

Case Concerning Sovereignty over Certain Frontier land.

انتهت المحكمة في ٢٠/٦/١٩٥٩ إلى أن الوضع الواقعي المتمثل في الممارسة الفعالة لمظاهر السيادة الهولندية لمدة طويلة ، ليس أية قيمة بالنسبة للحق القانوني

الثابت لبلجيكا^(٢). وفي الخلاف بين هندوراس ونيكاراجوا

Case Concerning the Arbitral Award made by the King of Spain on 23 December 1906.

رفضت المحكمة في ١٨/١١/١٩٦٠ أن تضع فعالية الحيازة الواقعية والمحادثة لنصف قرن من الزمان ، في الميزان مع الحق القانوني لهندوراس في السيادة على الإقليم ، وقالت (إن الوضع القانوني (وليس الواقعي) هو الذي يجب أن يسود)^(٣).

وفي قضية معبد فيهار Temple of Preah Vihear رفضت المحكمة في ١٥/٦/١٩٦٢ الأخذ بمبدأ الفعالية عند دراستها للادعاءات الكهودية والتايلاندية حول خط الحدود بينهما^(٤)... ونشير إلى أن محكمة النقض البلجيكية في قضية لورينت Laurent سنة ١٩١٩ انتهت إلى (أنه مهما كانت فعالية الانتقال غير المشروع للسيادة على إقليم ما ، فإنه لا يعتبر أكثر من سرقة)^(٥). كما أكدت المحكمة العليا في الولايات المتحدة الأمريكية في قضية فيريس

I.C.J. Reports 1957 p. 125.

I.C.J. Reports 1960 p. 6.

I.C.J. Reports 1959 p. 209.

I.C.J. Reports 1960 p. 192.

I.C.J. Reports 1962 p. 6.

A.D.P.I.L.C., Years 1919-1922 Case No. 343.

(١) راجع :

(٢) راجع :

(٣) راجع :

(٤) راجع :

(٥) راجع :

ومن ذلك رفض المحكمة الدائمة للعدل الدولي ، في قضية *Chorzow Factory* مصنع شورزو في ٢٦/٧/١٩٢٧ ، مبدأ الفعالية حيث قالت (من المبادئ الأساسية المقبولة لدى المحاكم الدولية ، أنه ليس لطرف في معاهدة أن يدعى اكتساب أية حقوق ، بسبب عدم قيام الطرف الآخر بتنفيذ التزاماته ، التي نصت عليها المعاهدة ، الذي يرجع إلى تصرف غير مشروع للطرف الأول)^(١).

وجددت المحكمة رفضها في قضية المناطق الخرة بين فرنسا وسويسرا *Free Zones* في ٦/١٢/١٩٣٠. حيث أكدت بأنه مهما كانت فعالية التغييرات التي أجرتها فرنسا من جانب واحد ، فإنها لن تستطيع التأثير في الوضع القانوني الثابت لسويسرا^(٢). وفي قضية المركز القانوني لجرينلاند الشرقية *Legal Status of Eastern Greenland* اعتبرت المحكمة في ٥/٤/١٩٣٣ ممارسة النزوح لمظاهر سيادتها على جرينلاند باطلة برغم فعاليتها ، باعتبار أن وجودها يفتقر إلى الأساس القانوني وبالتالي فإن (تصرفاتها في الإقليم تعتبر *illégaux et non valables*)^(٣).

وأكدت محكمة العدل الدولية في عديد من أحكامها رفضها لمبدأ الفعالية إذا أريد اتخاذ كدزيرة لإسباغ المشروعية على التصرفات المخالفة للقانون الدولي. حيث انتهت المحكمة في قضية منكييه واكرهوز *Minquiers and Ecrehos* في ١٧/١١/١٩٥٣ إلى أن فعالية التصرفات الدولية تقاس بمقدار مطابقتها للقانون وأنها تأخذ بنظر الاعتبار التصرفات الدولية المشروعة الفعالة التي لا تخرق القواعد الدولية^(٤). وتردد نفس هذا التبرير في قضية حق

P.C.I.J. Ser. A. No. 1 p. 31.

P.C.I.J. Ser. A/B. No. 46 p. 27.

P.C.I.J. Ser. A/B. No. 53 p. 75.

I.C.J. Reports 1953 p. 47.

(١) راجع :

(٢) راجع :

(٣) راجع :

(٤) راجع :

Ferran سنة ١٩٢٧ بأنه (مهما كانت فعالية مخالفة الدولة لالتزاماتها ، فإنها لا يمكن أن تجد أساساً قانونياً)^(١) . ورفضت نفس المحكمة نظر قضية لوك Look سنة ١٩٣٣ حيث اعتبرت الاعتقال خارج المياه الإقليمية مخالفاً للقانون الدولي ، وبالتالي فليس له أساس قانوني برغم فعاليته^(٢) .

وإذا كانت الحرب الإيرانية سنة ١٩٢٥ تشكل خرقاً للقانون الدولي باعتبارها حرباً عدوانية ، فإن ذلك كنتيجة منطقية ، يستتبع قولنا بأن إغناء الشخصية الدوائية للدولة السكسية يعتبراً أسراً غير مشروع . فإذا أضفنا إلى ذلك ، المظاهر المادية التي تقوم بها الجبهة القومية لتحرير عربستان في الإقليم تمييزاً عن رغبة شعب عربستان في تقرير مصيره^(٣) ، فضلاً عن النزاع الدولي الذي يتصاعد بين العراق وإيران حول هذه المشكلة ، فإننا ننتهي إلى أنه ليس بالإمكان قبول تطبيق مبدأ الفعالية كمبرر بقاء الوضع الراهن في إقليم عربستان . ولا ريب أن ذلك يستتبع قولنا بضرورة تمييزه استناداً إلى مبدأ بطلان التصرفات غير القانونية .

ويمجد تمسكنا بمبدأ بطلان التصرفات غير القانونية بوجه مبدأ الفعالية سنده في التطبيقات الدولية العديدة^(٤) ، مثل إعادة استقلال ألبانيا بعد فناء

(١) راجع : A.D.I.L.C. , Years 1927—1928. Case No. 127.

(٢) راجع : A.J.I.L. vol. 28 (1934) pp. 231—245.

(٣) سيجت ذلك في القسم الثاني من هذا البحث

(٤) راجع أمثلة على هذه التطبيقات الدولية في :

Whiteman (M.) : Op. Cit. p. 1140.

Verzijl (J.H.W.) : Op. Cit. p. 295.

Collins (Edward) : International law in a Changing World, New York 1970 p. 347.

راجع أيضاً : برأي الاقراي الماخي موريلي في قضية التصرفات حيث قال (إن أي تصرف غير مشروع لابد من إبطاله مطلقاً ، فالتصرفات الدولية إما أن تكون مشروعة تماماً Fully valid أو أن تكون باطلة مطلقاً absolute nullity ولا يوجد بديل ثالث بين هاتين الحالتين) . I.C.J. Reports 1962 p 75 .

شخصيتها الدولية ، وإعادة إنشاء النظام الدولي للراين ، وانسحاب قوات نيكارا جوا وسلطاتها من مناطق الحدود مع هندوراس ، وانسحاب الجمارك الفرنسية من الحدود السياسية لساغوى العليا ، وإعادة إنشاء الدول التي فنيت شخصيتها الدولية بالغزو الألماني في الحرب العالمية الثانية . بل إن قضية (جوا) تؤكد أن المجتمع الدولي لا يزال يؤكد على مبدأ بطلان التصرفات غير المشروعة مهما طال الأمد أو كانت قوة فعاليتها . حيث أكدت هذه القضية أن استمرار احتلال البرتغال (لجوا) و (ديو) و (داماو) لمدة ٤٥٠ سنة لم يسبغ عليه صفة المشروعية ، على أساس أن الوجود البرتغالي بدأ بطريقة غير مشروعة ، ولذلك فإنه يستمر بهذه الصفة مهما طال الأيام ، فضلاً عن أن هذه الصفة تزداد وضوحاً على ضوء قرار ١٥١٤ لسنة ١٩٦٠ الصادر من الجمعية العامة .

كما أن مبدأ بطلان التصرفات غير المشروعة بوجه مبدأ الفعالية يجد تبيداً من الأجهزة التابعة لهيئة الأمم المتحدة - ومن الأمثلة على ذلك : قرار الجمعية العامة رقم ٢٩٤٩ في دورتها ٢٧ في ٨/١٢/١٩٧٢ الذي أعلنت فيه : أن التغييرات التي أجرتها إسرائيل في الأراضي العربية ، مخالفة لاتفاقيات جنيف ١٢/٨/١٩٤٩ والإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، تعتبر باطلة ولاغية تماماً Null and void ، ودعت إسرائيل إلى إلغاء هذه التغييرات فوراً . كما أعلنت في نفس القرار (أن اكتساب الأقاليم بالقوة غير مسموح به . وبالتالي فإن الأقاليم التي يتم احتلالها يجب أن تسترد)^(١)

"The General Assembly... Declares once more that the acquisition of territory by force is inadmissible and that consequently territories occupied must be restored."

(١) راجع : O.N.U., Chronique Mensuelle., No. 1. Jan. 1973. vol. X, p. 19

G A U N. Res. Suppl. No. 30 (A/8730) 1973, p. 7.

وقرار الجمعية العامة رقم ٣٠٣١ في ١٨/١٢/١٩٧٢ الذي اعتبر باطلاً أي ادعاء بحق أو بمصالح في ناميبيا يمكن أن تطالب به حكومة جنوب أفريقيا بعد ٢٢/١٠/١٩٦٦ وأكد اقتناع الدول الأعضاء بعدم مشروعية احتلال هذه الحكومة لناميبيا^(١). كما أكدت المادة السادسة من مشروع القرار الذي قدمته اللجنة الخاصة لتعريف العدوان في ٣٠/٥/١٩٧٣ إلى الجمعية العامة (لا يعتبر مشروعاً أي اكتساب إقليمي أو أية مزايا خاصة تنتج عن العدوان ولن يعترف بها كعمل مشروع)^(٢)

"No territorial acquisition or special advantage resulting from aggression is lawful, nor shall be recognized as such". بل إننا لانعدم أن نجد تأييداً لقولنا، في وجهة النظر الرسمية الإيرانية التي أوضحت بصدد قضية البحرين : (قد يكون صحيحاً أن مبدأ بطلان التصرفات غير القانونية قد اتي صعوبات في التطبيق . ولكن القول بأن التصرف غير القانوني أو نتاجه الفورية يمكن أن تصبح مصدراً للحقوق القانونية، يعنى تعريض النظام القانوني الدولي إلى تناقض لا يمكن حله إلا بإنكار الصفة القانونية لهذا النظام . . ولا يمكن ولا يجوز للقانون الدولي أن يقبل بهذا التناقض . إن مبدأ بطلان التصرفات غير المشروعة لا يستند فقط إلى الأسباب المنطقية نظرياً في القانون الدولي العام ، بل إنه يستند إلى تبنيه وقبوله في أنظمة وأجهزة دولية عديدة ، مثل عهد عصبة الأمم وميثاق باريس - بريان كيلوج - إن بطلان التصرفات غير المشروعة يلاقى كمبدأ عام للقانون ، دعماً من المصادر الرئيسية للقانون الدولي ، كما تعترف به المادة - ٣٨ - من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية^(٣) .

(١) راجع : Ibid p. 88.
(٢) راجع : U.N. Official Records, Suppl. No. 19 (A/9919) Appendix A.
(٣) راجع : Adamiyat (Fereydoun) : Bahrain Islands, New York 1955, p. 204.

المطلب الثاني

الاعتراف الدولي كمبرر لبقاء الوضع الراهن في إقليم عربستان

من الحقائق المسلم بها أن دولاً عديدة اعترفت بالدولة الإيرانية بعد أن ضمت الأخيرة لإقليم عربستان إلى أراضيها ، ولاريد أن ذلك يثير تساؤلاً مفاده : هل تستطيع الدولة الإيرانية التمسك بضرورة بقاء الوضع الراهن في إقليم عربستان على أساس أن الاعتراف الدولي بها ، وارتباط الدول الأخرى معها بعلاقات دولية ، قد أسبغ المشروعية على وجودها في ذلك الإقليم ؟

بالرغم من أنه ليست هناك علاقة حتمية بين الاعتراف وبين عدم المشروعية على أساس أن « عدم الاعتراف وعدم مشروعية الحق ليسا مظهرين لمبدأ واحد »^(١) ، إلا أنه مادام القانون الدولي العام يطالب الدول بعدم تخلي الحدود التي يضعها على ممارسة كل منها لاختصاصه^(٢) ، فإن من الطبيعي أن يطالبها أيضاً بعدم الاعتراف بأية نتيجة تترتب على خرق تلك الحدود ، كدليل ومظهر من مظاهر تأكيد الاحترام العالمي لقواعده ، وتأكيد عدم مشروعية ذلك الخرق باعتباره تصرفاً خاطئاً موجهاً ضد المجتمع الدولي كله^(٣) . بل إننا

(١) راجع : د . محمد طلعت التميمي - المرجع السابق ص ٦٧٣ .
(٢) راجع : Jessup (Philip C) : Transnational Law, New Haven 1956, p. 35.
Wright (Q.) : Op. Cit. p. 210.
Brownlie (I.) : Op. Cit. pp. 418 - 420
Lauterpacht (H.) : Op. Cit. p. 420.
Jessup (Philip C.) : A Modern Law of Nations, New York 1946, p. 68.
Mugerwa (Nkomo) : Subjects of International law London 1968, p. 27.

فستطيع اعتباره كعقوبة تترتب على التصرف غير القانوني مادام القانون الدولي يفترض إلى الجهاز القانوني الذي يبطل مثل هذه التصرفات»^(١).

وعلى هذا الأساس فلم يكن غريباً أن تصدر الجمعية العمومية لعصبة الأمم قراراً بالإجماع في دورتها التاسعة سنة ١٩٢٨ أعلنت فيه (أن المادة العاشرة من عهد العصبة تفرض التزاماً قانونياً تجاه الدول الأعضاء . وأن هذا الالتزام يقضى بعدم الاعتراف بأي موقف ينتج عن الحرب العدوانية) . وأن تتبعه بقرار آخر في ١١/٣/١٩٣٣ أعلنت فيه بالإجماع (التزام كافة أعضاء عصبة الأمم بعدم الاعتراف بأي وضع أو معاهدة أو اتفاق ينتج عن استعمال وسائل مخالفة لعهد العصبة أو ميثاق بريان كيلوج) . وأن يؤكد مجلس العصبة وجود ذلك الالتزام تجاه كافة الدول الأعضاء في قراره الخاص بنزاع ليتشيا Letitia بين كولومبيا وبيرو في ١٨/٣/١٩٣٣ . وأن يؤكد مؤتمر العصبة لنزع السلاح بالإجماع (إن كافة الدول الأعضاء في عصبة الأمم يعتبرون أنه من الأمور الواقعية والطبيعية اعتبار شرط أية اتفاقية باطلة وملغاة إذا أعطت للدولة التي أعدت الحرب خلافاً للمواد (١٣ ، ١٤ ، ١٥) من العهد حق ضم الإقليم الذي قامت بهزوه واحتلاله . . . وأن كافة الدول الأعضاء في العصبة قد اتفقوا على عدم الاعتراف بسيادة المعتدى على إقليم الدولة المعتدى عليها) .

وكان من الطبيعي أيضاً أن تؤكد الدول على هذا المبدأ في علاقاتها الدولية. ومن الأمثلة على ذلك تصريح ستمسون Stimson وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية في مذكرة المؤرخة في ٧/١/١٩٣٢ الموجهة إلى حكومتى الصين واليابان ، حيث أكد (التزام الولايات المتحدة بعدم الاعتراف بمشروعية

أي موقف أو معاهدة تنتج عن استعمال القوة أو التهديد بها على الوجه الذي يخالف عهد عصبة الأمم وميثاق بريان كيلوج) ، ومنها إعلان الدول الأمريكية في ٣/٨/١٩٣٢ بتطبيق هذا المبدأ على نزاع جران شاكو Gran Chaco بين باراجواي وبوليفيا على أساس (تعهدهم بعدم الاعتراف بأية تغييرات إقليمية لا تتم بالوسائل السلمية ، وعدم الاعتراف بأي ادعاء باكتساب السيادة بالفتح أو باستعمال القوة) . ومنها ميثاق سافدرا الاماس Saavedra Lamas الذي وقع في ريودي جايرو في ١٠/١٠/١٩٣٣ حيث تعهد أطرافه (بعدم الاعتراف بالتغييرات الإقليمية التي تتم نتيجة استعمال القوة) . ومنها اتفاقية مونتيفيديو Montevideo في ٢٦/١٢/١٩٣٣ التي أكدت مادتها الحادية عشر التزام أطرافها (بعدم الاعتراف بالضم الإقليمي أو أية فوائد أخرى يتم الحصول عليها بالقوة) . كما تردد هذا المبدأ في المؤتمر الأمريكي في بيونس ايرس Buenos Aires سنة ١٩٣٦ ، وفي انصياح الدول الأعضاء في عصبة الأمم لقرار الجمعية العامة للعصبة في ٩/٥/١٩٣٦ بعدم الاعتراف بضم إيطاليا للحبشة الذي تم خلافاً للعهد . وفي مؤتمر ليا Lima سنة ١٩٣٨ . وتصريح الحلفاء في مذكراتهم الرسمية إلى ألمانيا في مارس ١٩٣٩ بخصوص عدم اعترافهم بتغيير ألمانيا للمركز القانوني لتشيكوسلوفاكيا من جانب واحد . وفي تصريح وزراء خارجية الدول الأمريكية في هافانا سنة ١٩٤٠ . وفي عدم اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية بضم الاتحاد السوفيتي لجمهوريات البلطيق سنة ١٩٤٠ . وفي ميثاق الأطلسي سنة ١٩٤١ . وإعلان مكسيكو سنة ١٩٤٥ . وميثاق بوغوتا Bogota في ٣٠/٣/١٩٦٨ .

وإذا كانت المادة العاشرة من عهد عصبة الأمم والسلوك الدولي اللاحق قد أنشأ قاعدة عرفية دولية تلزم الدول بعدم الاعتراف بأي تغيير إقليمي يتم تحقيقه بالقوة غير المشروعة ، خلافاً لما نص عليه عهد

العصبة^(١)، فإننا لا نستطيع تفسير عدم تطبيق هذه القاعدة بحق التغيير الذي أجرته الدولة الإيرانية للمركز القانوني لإقليم عربستان نتيجة لحربها العدوانية سنة ١٩٢٥، على أساس أنه قبول أو اعتراف دولي بمشروعية ذلك التغيير. لأن عدم قيام الدول الأعضاء في عصبة الأمم باتخاذ أى إجراء منفرد أو مشترك ضد خرق الدولة الإيرانية لأحكام العهد لا يعنى عدم وجود مخالفة دولية أو إسباغ صفة المشروعية عليها، وإن كان يعنى ضعف الجهاز الدولي المتمثل في عصبة الأمم وفشله في فرض احترام نصوص قانونه (العهد) على الدول الأعضاء، والتأثير بالاعتبارات السياسية وسياسة القوة وتقليل أهمية الاعتبارات القانونية. الأمر الذي يبدو واضحاً في قول أستاذنا الدكتور مفيد شهاب (كانت السلطات الفعلية للعصبة ضعيفة جداً... وكانت الأهداف المرجوة منها أكبر من قدراتها والوسائل المتاحة لها، ولذا كان طبيعياً أن تفشل في حل المنازعات الدوائية)^(٢).

(١) راجع : Lauterpacht (H.) : Op. Cit. p. 125
Marek (K.) : Op. Cit. : p. 5-6.
Starke (J.G.) : Op. Cit. p. 180.
Schwarzenberger (Georg) : Manual of International Law, London 1966, vol. 1, p. 68.
Wright (Quincy) : A Study of War, Chicago 1964, p. 210.
بل إن المنطق القانوني يقتضيه ذلك، إذ ما قامت الدول مرة في الأساس باتخاذ إجراءات ضد الدولة التي تخالف أحكام... وفي المادة ١٦... فإن ذلك يستتبع، على أقل تقدير، عدم الاعتراف بالفعل الذي يتم خلافاً للعهد.

(٢) راجع : د. مفيد محمود شهاب (المعضلات الدوائية) المرجع السابق ص ٦٥ و ٦٧.
راجع أيضاً : د. حسن الجلي المرجع السابق ص ٣٧ وما بعدها حيث يقول (إذا كان سلوك إيران في أيام العصبة يستوجب معاملة... هذه المعاملة أو ينسجم مع أحكامها فإن مبعث هذه... من قصور... الذي جرت به هذه الممارسة وإعنا هو قصور في ضمانات احترامه...).

ر. أيضاً : Wright (Q) : Op. Cit. p. 371.

وإذا كانت الحرب العدوانية التي تستهدف اكتساب الأراضي محرمة في عهد العصبة، فإن الاعتراف بالضم الإيراني (رغم عدم وقوعه)، غير مشروع في القانون الدولي. بل إن الاعتراف في حد ذاته لا يمكن له أن يحيل السند المشكوك للدولة في سيادتها على إقليم معين إلى سند قطعي، ما لم يكن التغيير الإقليمي مستنداً إلى أساس قانوني.

وبالتالي فإن الدولة الإيرانية لا تستطيع التمسك بأي اعتراف على أساس أنه قد يضاف المشروعية على وجودها الحالي في إقليم عربستان، لأن الاعتراف كما قلنا، يعتبر في هذه الحالة مخالفة دولية وتصرفاً غير مشروع، وليس له بهذه الصفة أن يسبغ المشروعية بأية درجة على الوجود الإيراني في الإقليم. فضلاً عن أن ارتباط الدولة الإيرانية بعلاقات دولية مع دول العالم، لا يعنى اعتراف هذه الدول بمشروعية الضم الإيراني لإقليم عربستان، على أساس أن من المتفق عليه قانوناً وقضائياً وعرفياً بأن استمرار العلاقات مع دولة معينة بعد حصولها على حقوق إقليمية بإرادة منفردة، سواء كانت مشروعة أو غير مشروعة، لا يفيد اعترافاً بالحقوق المذكورة^(١).

(١) راجع : د. محمد طلعت الغنيمي، مرجع السابق ص ٦٢٨.

المطلب الثالث

دور التقادم كمبرر لبقاء الوضع الراهن في إقليم عربستان

إذا كان التقادم يمثل تلك الحياة الطويلة وغير المنقطعة من قبل دولة ذات سيادة على إقليم معين^(١)، فإن القول به بالنسبة لموضوع دراستنا يثير تساؤلين :

الأول : هل يمكن للتقادم أن يسبغ المشروعية على مخالفة الدولة الإيرانية التي تمثلت في الحرب العدوانية التي شنتها سنة ١٩٢٥ ضد الدولة السكسية ؟

والثاني : هل تستطيع الدولة الإيرانية التمسك بالتقادم كمبرر لبقاء الوضع الراهن في إقليم عربستان ، على أساس أنها تبشر مظاهر سيادتها عليه منذ سنة ١٩٢٥ وحتى الوقت الحاضر ؟

فد يكون هناك من يدعى بأن الفرض من التقادم تان الحقوق المكتسبة، أو لنثبت، الأوضاع القائمة في المجتمع الدولي^(٢)، أو على أساس أنه مبدأ دولي

(١) راجع : A.D.P.I.L.C., Years 1925 and 1926, editors Sir Arnold McNair and Hersch Lauterpacht. London 1929, pp. 113 ff.

(٢) من حكم المحكمة العليا في الولايات المتحدة الأمريكية في قضية رود لإيلاند ضد ماساشوسيتس سنة ١٨٤٦ (إن العرس من التقادم هو ضمان الحقوق المكتسبة التي يحميها القانون). راجع : Fawcett (J.E.S) : The Law of Nations, London 1968, p. 59.

كما نص حكم المحكمة الدائمة للتحكيم في قضية Gishbadarna في ١٩٠٩/١٠/٢٣ حول النزاع بين الترويج والسويد أن من المبادئ الناتجة في قانون الأمم ، أن الحالة الواقعية الظاهرة للأشياء الموجودة فعلا والتي كانت ظاهرة منذ وقت طويل يجب ألا يتم تغييرها إلا في أضيق الحدود .

راجع : Schwarzenberger (Georg) : International Law London 1957, vol. 1, p. 307.

يستهدف منع نشوب المنازعات بين الدول ويحافظ على السلم والأمن والاستقرار الدولي^(٣) ، باعتبار أن التقادم في حد ذاته مجرد قبول لاستمرار وضع اليد الفعلية على الإقليم محل التقادم من قبل دولة تصرفت خلال فترة طويلة بصورة مستمرة باعتبارها صاحبة السيادة على ذلك الإقليم ، بحيث يمكن القول بأن الوضع الجديد قد أصبح مألوفاً للدول الأخرى ، ويتفق مع ضرورة استقرار النظام والقانون ومتطلبات المشروعية^(٤).

وفي الواقع فإننا لانستطيع قبول تلك الادعاءات على إطلاقها خاصة وأن هناك اتجاه ملحوظ في الفقه الدولي لإنكار القيمة القانونية للتقادم كنظام مستقل في حد ذاته في القانون الدولي العام^(٥) . ويمثل هذا الاتجاه فقهاء عديدون^(٦) مثل :

De Martens, Fitzmaurice, Peffer Brownlie, Verzijl, Starke.
فضلا عن تأييد بعض الفقهاء العرب لهذا الاتجاه^(٧).

(١) راجع : Blum (L.Z.) : L'absence d'Etat in International Law, The League 1950, p. 12.

(٢) راجع : A.D.P.I.L.C., Years 1925 and 1926, editors Sir Arnold McNair and Hersch Lauterpacht, London 1929, p. 116.

(٣) راجع : Toulcoz (Jean) : Le Principe d'Effectivité dans l'Etat moderne, Paris 1964, p. 175.

(٤) راجع : د. محمد عيسى عكرى ، دور التقادم في حفظ السلم والأمن الدولي - الكويت ١٩٧٢ ص ٢١ .

(٥) Brownlie (I.G.) : Principles of Public International Law, London 1966, pp. 144 and 146.

(٦) Verzijl (J.H.V.) : International Law in Historical Perspective, Leyden 1970, vol. III, p. 352.

(٧) Starke (J.G.) : An introduction to International Law, London 1972, p. 158.

(٨) راجع : د. حامد سلطان المرجع السابق ص ٣٠٠ حيث يقول لا يقيم التقادم وزنا لاعتبارين هما رأينا أهمية بالغة ، وهما العدالة في قيام الحق ورغبة الشعب لدى إقليم محل وضع اليد بالتقادم .

بل إننا لانستطيع قبول الادعاء بالتقادم على وجه الخصوص لاسباع
المشروعية على حرب سنة ١٩٢٥ أو على ضم الدولة الإيرانية لإقليم عربستان
إلى أراضيها للأسباب التالية :

أولاً : حيث أن أساس الوجود الإيراني في إقليم عربستان يرجع إلى
حرب عدوانية تعتبرها قواعد القانون الدولي مخالفة قانونية ترتب المسؤولية
الدولية وعلى الوجه الذى سبق بيانه ، فإن الادعاء بالتقادم كمبرر لاسباع صفة
المشروعية على الوضع الراهن في إقليم عربستان لا يمكن قبوله ، خاصة وان
عدم جواز اعتبار التصرف المخالف للقانون كمصدر للحقوق القانونية من المبادئ
الأساسية في القانون الدولي العام .

== راجع أيضاً : د . عبد العزيز سرحان : القانون الدولي العام ، القاهرة ١٩٦٩ ص ٢٧١
حيث يقول (التقادم قائم على المصعب وليس له أية مبررات في القانون الدولي العام) .
فضلاً عن أن التقادم لم يعمه أى حكم من محكمة دولية صراحة في حين قررت هذه المحاكم
عدة مرات عدم وجود التقادم كعظام قانوني مستقل في القانون الدولي العام . ومنها حكم المحكمة
الدائمة للتحكيم في النزاع بين الولايات المتحدة والمكسيك في قضية بيبوس Pios Fund سنة
١٩٠٢ الذى انتهت فيه المحكمة إلى (أن التقادم غير معترف به في القانون الدولي) وحكم محكمة
التحكيم المختلطة البلغارية اليونانية في قضية ساروبولوس Sarropoulos سنة ١٩٢٧ بأن
(Positive international law has not so far established any
precise and generally accepted rule either as to the prin-
ciple or to the duration of prescription)

راجع : Bin (Cheng) : General Principles of law as Applied by:
International Courts and Tribunals, London 1953, p. 373
كما أن المحكمة الدائمة للتحكيم لم تشر إلى التقادم صراحة في قضية Palmas باللاس .
راجع : Bishop (William W.) : International Law Cases and
Materials, Boston 1962, p. 345.

كما لم تشر محكمة العدل الدولية إلى التقادم صراحة في قضية منكيبه واكرهوز رغم أنها
أشارت إلى مرور الزمن وفترت وقائع ترجع إلى سنة ١٩٦٦

راجع : I.C.J. Reports 1953 p. 47.

بل أن القاضي كويندانا Moreno Quintana رفض في رأيه المعارض في قضية حق أنزور
موق الإقليم الهندى قبول ما رعى الحقوق التاريخية (التى تختلط بالتقادم) كمبرر لاكتساب
السيادة .

راجع : I.C.J. Reports 1960 p. 90.

وإذا كان بعض الفقهاء يعترفون بالتقادم كنظام قانوني دولي ، فإنهم
يشترطون تأسيسه ابتداءً على ممارسة هادئة للسيادة ، واستمراره بهذه الصفة
حتى يصبح الوضع الجديد مألوفاً لدى الدول الأخرى ، ويتفق مع ضرورة استقرار
النظام والقانون ومتطلبات المشروعية . ولا يجوز عندهم الادعاء بالتقادم الذى
يسند أساساً إلى استعمال القوة غير المشروعة . فالتقادم عندهم ليس له مكان في
القانون الدولي إلا إذا كانت هناك ضرورة تحتتمها الظروف التى تحيط بالقضية ،
والتي تستهدف أساساً تحقيق العدالة والضرورات الدولية وبمقتضى الشروط
التالية :^(١)

١ — أن يكون وضع اليد مبنى على حسن النية^(٢) ، وأن تكون الحيازة
مستمرة لمدة معينة .

٢ — الترك الاختياري للحقوق ، على أساس أن الحقوق وحدها يمكن
ك Raison d' etre أن تكون محلاً للتقادم .

٣ — يكون قبول استمرار وضع اليد لتحقيق ضرورة المحافظة على النظام
والاستقرار القانوني الدولي^(٣) .

(١) راجع تفصيل وجهة نظر هؤلاء الفقهاء في :

د . حامد سلطان المرجع السابق ص ٧٥١ وما بعدها

Brownlie (I.) : Op. Cit. p. 144

Bin (C.) : Op. Cit. p. 378.

(٢) راجع : King (B.E.) : Prescription of Claims in International Law. (B.Y.B.I.L. 1934 p. 95)

حيث يقول : It is general rule of jurisprudence that when it is asserted that a title has been gained by prescription, then the Judge ought to see how the party got into possession, and ought not to allow a title to be acquired dishonestly.

(٣) راجع : د . عبد محمود شهاب (الآثار القانونية للسكوت ، المرجع السابق ، ص ٨٩ .

حيث يقول : إن أساس التقادم (هو الرغبة في تحقيق استقرار قانوني يشغى السوى إلى
يمكن أن تنشأ عن انفصال مدة طويلة بين الواقع والقانون)

(١٧ - المضمّن القانوني)

ثانياً : من المعروف أن القانون الدولي يفتقر إلى قاعدة قانونية تحدد المدة اللازمة لاكتساب السيادة على الأقاليم بوضع اليد بالتقادم^(١) . ويفهم من ذلك أن يترك تحديد المدة إلى ظروف ووقائع كل قضية بذاتها بشرط أن يكون طول المدة قد أنشأ وضعاً مألوفاً للدول الأخرى وأن يكون استمرار هذا الوضع ضماناً لاستقرار السلم والأمن الدولي ، وبشرط ألا يكون قد تأسس ابتداءً على تصرف غير مشروع^(٢) .

وفي الواقع فإن المدة من سنة ١٩٢٥ وحتى الوقت الحاضر لم تستطع تغيير الصفة غير المشروعة للوجود الإيراني في إقليم عربستان إلى وجود قانوني مشروع . كما لم تخلق وضعاً مألوفاً ، على الأقل بالنسبة لبعض الدول العربية ، بل على العكس ، فإن استمرار الوضع الراهن في إقليم عربستان لا يؤدي إلى استقرار السلم والأمن الدولي باعتباره يتسبب في أحيان كثيرة في حدوث اشتباكات مسلحة بين العراق وإيران .

ثالثاً : إذا كان الفتح عند بعض الفقهاء القائلين بالتقادم يشكل العتبة القانونية الوحيدة أمام لزوم الأخذ بمبدأ استفتاء رغبات السكان عند إجراء

(١) وذلك نرى لاختلاف الدول في تحديد مدتها مثلما لجنة تعيين الحدود بين غيانا البريطانية وفنزويلا سنة ١٨٩٧ بخمسين سنة ، وفي حين ذكرت معاهدات الصلح التي أعقبت الحرب العالمية الأولى أن المدة من سنة ١٨٧٠ وانتهاء سنة ١٩٠٤ لم تكن كافية لاكتساب ثانياً السيادة على الأقاليم والحدود . انظر أيضاً : *The Minquiers and Ecreches* (١٩٥٢) ، إلى سنة ١٩٦٦ ، ولأنه لا أكد من وضع اليد مريضة عن سنة ١٩٥٠ (رغم أن المحاكم لم تكن بالمرء صراحة وإنما تسكت عن مرور الزمن في سيرة الإدارة) .

(٢) راجع : Jennings (R. V.) : *The Acquisition of Territory in International Law* Manchester 1963, p. 79.

التغييرات الإقليمية فإن تحريم الفتح منذ عهد عصبة الأمم يعني منطقياً زوال هذه العقبة ، وبالتالي فمن الضروري استقرار رغبات أفراد شعب عربستان قبل الادعاء بالتقادم في اكتساب الإقليم من قبل الدولة الإيرانية^(١) .

رابعاً : يشترط الفقهاء القائلين بالتقادم كمبرر لإسباغ المشروعية على نتائج بعض التصرفات الدولية غير المشروعة ضرورة تقييد هذا الإجراء بثلاثة شروط^(٢) :

١ — الرضاء الفعلي للطرف المضرور ، شرط أن تكون المخالفة موجهة أساساً ضد أحكام اتفاقية ثنائية ، أو قاعدة عرفية مقررة لصالح الدولة المتضررة وحدها . حيث لا يترتب على رضاء الأخيرة بالنسبة لهؤلاء الفقهاء أي أثر في إضفاء المشروعية على نتائج مخالفة دولية موجهة ضد أحكام معاهدة جماعية أو قاعدة قانونية آمرة . ويستتبع ذلك أن فناء الشخصية الدولية للدولة الكعبية لا يعطى الدولة الإيرانية حق افتراض رضائها عن المخالفة التي إرتكبتها الأخيرة في حق الأولى ، لأن رضاء الدولة الكعبية (رغم عدم تحققه) ليس له أي أثر أصلاً على استمرار وصف نتائج تلك المخالفة بصفة عدم المشروعية .

٢ — عدم احتجاج أية دولة رغم مضي مدة طويلة على وضع اليد^(٣) .

وقد أكد القاضي لوترباخنت Lauterpacht في التصريح الذي أرفقه بحكم محكمة العدل الدولية في قضية *Sovereignty over certain frontier land* و ١٩٥٩/٦/٢٠ . أنه ليس لتقادم إسباغ المشروعية على التصرفات التي تفتقر إلى المشروعية . I.C.J. Reports 1959 p. 231.

(١) راجع : د. حامد سلطان ، المرجع السابق ، ص ٢٥٣ . حيث يقول (إن لغة الشعب الذي يسكن الإقليم محل وضع اليد بالتقادم يجب أن تؤخذ في نظر الاعتبار دائماً ، لأن حق تقرير المصير صار حقاً مقروناً للشعوب جميعاً وهذا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة) .

(٢) راجع تفصيل وجهة نظر هؤلاء الفقهاء في : Lauterpacht (G.) : *Recognition in International Law* Cambridge University Press 1948, pp. 427-439. Jennings (L.B.) : *Op. Cit.* p. 92.

(٣) راجع :

وينصرف مفهوم الاحتجاج عند هؤلاء الفقهاء إلى الاحتجاج الصادر من دولة الأصل، أو من أية دولة تأثرت مصالحها بوضع اليد^(١). وبالتالي فإن عدم احتجاج الدولة السكيبية على وضع اليد الإيرانية على إقليم عربستان بسبب فنائها، لا يعنى توافر هذا الشرط مادام العراق قد قدم احتجاجات عديدة على وضع اليد الإيرانية^(٢).

٣ - الاعتراف الدولى : قد تتصرف الدولة بصورة مخالفة لالتزاماتها الدولية بهدف تحقيق المصلحة العامة للمجتمع الدولى . ففى هذه الحالة يقبل هؤلاء الفقهاء إسباغ المشروعية على نتائج هذا التصرف بالاعتراف الدولى وبالشروط التالية^(٣) :

- (أ) أن يكون العمل المخالف قد تم بحسن نية وبهدف تحقيق المصلحة العامة للمجتمع الدولى .
- (ب) أن تكون المخالفة موجهة ضد قاعدة دولية عرفية أو معاهدة تستهدف تحقيق مصالح فردية لبعض الدول .
- (ج) رضا المجتمع الدولى كله عن طريق الاعتراف الفردى أو الجماعى .

(١) راجع : Collins (Edward) : International Law in a Changing World, Cases, Documents and Readings, New York 1970, p. 131.

Chen (Tieh-kiang) : The International Law of Recognition, edited by Green (L.G.), London 1951, p. 430.

(٢) راجع : Lenczowski (George) : Russia and the West in Iran 1918-1948, New York 1949, p. 304.

Longrigg (Stephen H.) : Op. Cit. p. 159.

Lautepacht (H.) : Op. Cit. pp. 429 ff.

(٣) راجع :

(د) ان الاعتراف هنا لا يغير من صفة غير المشروعية اللاصقة بالعمل المخالف ، وإنما يستبعد هذه الصفة (لأسباب خاصة) من نتائج العمل نفسه . باعتبار أن التصرف غير المشروع يعتبر باطلاً وغير موجود قانوناً وليس للمخالف اكتساب أى حق بموجبه ، ويكون دور الاعتراف الدولى هنا لإنشاء حق جديد لم يكن له وجود^(١) .

(١) راجع من ٢٢٣ - ٢٢٦ من الرسالة (وهو نوع من تعطيل أو الافتراض الذى يعرّفه قانون الدول) .

المبحث الثاني

الحماية الدولية لحقوق شعب عربستان

تمهيد :

إذا كانت دراسة الوضع الراهن في إقليم عربستان قد حظت بأهمية في دراستنا على أساس ارتباطها بتطور مشكلة الإقليم ، فإن الواقع الفعلي الراهن لشعب عربستان يجب أن يحظى بنفس الأهمية .

ولو نظرنا إلى الواقع الفعلي الراهن لشعب عربستان لوجدنا أن أسلوب معاملة الدولة الإيرانية لهذا الشعب ، يكاد أن يكون العامل الأساسي في تفاقم مشكلة الإقليم وتضاعف النزاع بين العراق وإيران . وإذا كانت ضرورات المنهج العلمي تحتم علينا التمرض بالبحث لسكافة العوامل التي تؤدي إلى تعقيد المشكلة وعرقلة حلها ، فإن ذلك يعني أن نقف في هذا البحث على مدى ما يتمتع به شعب عربستان فعلياً من حقوق إنسانية وحرية أساسية ، والقيمة القانونية لالتزام الدولة الإيرانية باحترام هذه الحقوق والحريات ، فضلاً عن المقارنة بين ما هو ثابت قانوناً والتمتع الفعلي بها .

ولذلك فقد رأينا من المناسب تقسيم الدراسة إلى :

المطلب الأول : القيمة القانونية لحقوق الإنسان في ظل ميثاق الأمم المتحدة .

المطلب الثاني : التفرقة العنصرية ضد شعب عربستان .

المطلب الأول

القيمة القانونية لحقوق الإنسان في ظل ميثاق الأمم المتحدة

تمهيد :

تفترض ممارسة الفرد لدوره في المجتمع الذي يعيش فيه ، أن يتمتع - بحكم إنسانيته وعضويته في المجتمع - بمجموعة من الحقوق والحريات الأساسية التي يتلقاها من قوانين دولته . وتنقسم هذه الحقوق والحريات بصورة رئيسية إلى^(١) :

١ - الحق في الحياة والحرية وسلامة شخصه . ويفترض هذا الحق الاعتراف بالشخصية القانونية للفرد وتحريم التعذيب والعقوبات القاسية وكذلك تحريم الاسترقاق والاستبعاد .

٢ - الحق في الحماية المتساوية أمام القانون . ويعطى هذا الحق للفرد حق اللجوء إلى الحاكم الوطنية ، وأن تنظر قضيته أمام محكمة مستقلة عادلة ونزيهة تلتزم بمبدأ أن المتهم بريء حتى تثبت إدانته ، كما لا يجوز القبض على أي إنسان أو حجزه أو نفيه تعسفاً أو التدخل في حياته الخاصة تعسفاً .

٣ - حرية التنقل واختيار محل إقامته ، أي أن يكون للفرد حق مغادرة دولته والعودة إليها ، وله حق اللجوء إلى بلد غير بلده هرباً من الاضطهاد .

٤ - الحق في تكوين أسرة .

(١) أساساً فإن التمتع بهذه الحقوق والحريات يجب أن يتم على وجه المساواة ودون تمييز مهما كان سببه .

٥ — الحق في التمتع بخسمة ما ، ولايجوز حرمان الفرد من أية سيمة تعسفاً .

٦ — حرية التفكير والضمير والدين وحرية الرأي والتعبير .

٧ — الحق في الاشتراك في إدارة الشؤون العامة في بلاده .

٨ — الحق في العمل وبأجر عادل .

٩ — الحق في التعليم .

ولم يكن المجتمع الدولي يعترف للفرد في بادىء الأمر بأية حقوق أو حريات ملزمة قانوناً لدولته . إلا أن لتطور الذي شهدته ذلك المجتمع والذي يرجع أساساً إلى تأثير مبادئ الثورتين الأمريكية والفرنسية والأفكار الاشتراكية^(١) ، أدى إلى شمول الفرد بحماية دولية هدفها حمايته من تعسف السلطات العامة في دولته^(٢) .

وقد صرحت الحماية الدولية لحقوق الإنسان وحرياته منذ نشأتها بمراحل ثلاثة ، فكان ينظر إليها في المرحلة الأولى باعتبارها حقوقاً طبيعية تنبع من القانون الطبيعي الذي يحكم الكون^(٣) ، ولذلك فقد كان مدى ونوع هذه الحقوق والحريات غامضاً ويعتمد بالدرجة الأولى على رغبة الحاكمين في الدولة .

وفي المرحلة الثانية بدأت محاولات تحديد هذه الحقوق والحريات وتقنينها . ومن المحاولات الأولى في هذا الاتجاه : إعلان الحقوق الإنجليزى سنة ١٦٨٩ ووثيقة الحقوق النرجينية سنة ١٧٧٦ . فإعلان الاستقلال الأمريكى في نفس

السنة ثم إعلان الحقوق الأمريكى سنة ١٧٩١ . وثلاثها معاهدات دولية عديدة مثل معاهدة برلين سنة ١٨٧٨ التي اعترفت فيها الدول الكبرى باستقلال بلغاريا ورومانيا وصربيا بشرط أن تعترف هذه الدول بالحقوق والحريات السياسية والمدنية لرعاياها دون تمييز بينهم بسبب عقائدهم الدينية . واتفاقية لاهاى سنة ١٩٠٧ التي اعترفت الدول الموقعة عليها بضرورة احترام حقوق وكرامة العائلة وحياة الناس وعقائدهم الدينية . وكانت خاتمة هذه المرحلة ما جاء به نظام حماية الأقليات الذي أنشأه عهد عصبة الأمم كخطوة في اتجاه تقنين حقوق الإنسان ، بالرغم من أن تطبيقه اقتصر على دول معينة ولم يشمل كافة الدول الأعضاء في عصبة الأمم^(٤) .

وفي المرحلة الثالثة ، أى منذ إنشاء هيئة الأمم المتحدة أصبح التمتع بالحقوق والحريات يتم على أساس احترام المبدأ القاضى بأن كل فرد من أفراد الشعب له حقوقه وحرياته التي يعترف بها القانون الدولي ، بغض النظر عن وضع الفرد السياسى أو القانونى في دولته . وأخذت الحماية الدولية لهذه الحقوق والحريات شكل الإلزام القانونى الذى يستند إلى ميثاق الأمم المتحدة والاتفاقيات والإعلانات الدولية التي تقررت في ظله ، مثل اتفاقية تحريم إبادة الجنس البشرى (جينوسيد) سنة ١٩٤٨ ، والإعلان العالمى لحقوق الإنسان سنة ١٩٤٨ ،

(١) لم يقلل من هذا المأخذ قرار الجمعية العمومية لعصبة الأمم سنة ١٩٣٣ الذى أعربت فيه عن أملها في أن (تراعى الدول التي لا ترتبط مع العصبة بالتزامات خاصة لحماية الأقليات في معاملتها للأقليات النصرانية أو الدينية أو القانونية لها قواعد العدل والتسامح الذى تقضى به معاهدات حماية الأقليات تحت الرقابة الدائمة لمجلس العصبة) . . . ذلك أن الإغراب عن الأمل شيء والالتزام بتنفيذه شيء آخر .

راجع : Oda (Shigeru) : The Individual in International Law, London 1968, p. 496.

P.C.I.J. Ser. A/B No. ٢4 p. 17

راجع أيضاً :

(١) راجع : Friedmann (Wolfgang) : The Changing Structure of International Law, London, 1964, p. 49.

(٢) راجع : د. علي صادق أو هادي ، المراجع السابق ، ص ٢٨٤ .

(٣) راجع : Luard (Evan) : The Origins of International Concern over Human Rights, London 1967, p. 7.

واتفاقية أوضاع اللاجئين سنة ١٩٥١ ، واتفاقية الحقوق السياسية للنساء سنة ١٩٥٢ ، وإعلان منح الاستقلال للشعوب والأقاليم المستعمرة سنة ١٩٦٠ ، وإعلان منع التفرقة العنصرية سنة ١٩٦٥ ، وعهد الحقوق السياسية والمدنية سنة ١٩٦٦ وعهد الحقوق الثقافية والاجتماعية والاقتصادية سنة ١٩٦٦ .

وإذا كنا سنبحث في القيمة القانونية لحقوق الإنسان في ظل ميثاق الأمم المتحدة^(١) ، فإن ذلك يقتضى تقسيم دراستنا إلى :

الفرع الأول : حماية حقوق الإنسان في نصوص ميثاق الأمم المتحدة .

الفرع الثاني : الحماية التي تضمنها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان .

الفرع الأول

حماية حقوق الإنسان في ميثاق الأمم المتحدة

تضمن ميثاق الأمم المتحدة إشارة إلى حقوق الإنسان وحرياته الأساسية في سبعة مواضع : الديباجة والمادة الأولى والمادة الثالثة عشرة والمادة الخامسة والخمسين والمادة الثانية والستين والمادة الثامنة والستين والمادة السادسة والسبعين .

وبالرغم من أن هذه المواد تعتبر جزءاً من معاهدة دولية جماعية تتمثل بالميثاق ، إلا أننا نرى بعض الفقهاء ينازعون في قيمتها القانونية ويقررون عدم إلزامها للدول باعتبارها تقصد تحقيق أهداف مثالية ، أو تحديد مستوى أخلاقي معين ينبغي الوصول إليه^(١) ، أو على أساس عدم تعريفها للحقوق والحرريات الإنسانية كما هو المفروض في أى التزام قانوني^(٢) ، أو لعدم النص على جهاز معين في الأمم المتحدة يتولى حماية هذه الحقوق والحرريات^(٣) . وينتهى هؤلاء الفقهاء إلى القول بأن التمتع بالحقوق والحرريات يعتبر من الأمور التي تقع ضمن الاختصاص الداخلي للدول الأعضاء في الأمم المتحدة^(٤) .

(١) تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٦/١٢/١٩٦٦ القرار رقم ٢٢٠٠ الذي أقرت فيه وعرضت للتوقيع والتصديق والانضمام :

أ - العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية .

ب - العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

ج - البروتوكول الاختياري المتعلق بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية .

راجع : القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة في دورتها الحادية والعشرين - الملحق رقم ١٦ (أ / ٦٣١٦) نيويورك ١٩٦٨ ص ١٢٧ - ١٦٣ . وحيث أن هذه الوثائق الدولية لا تعتبر ملزمة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة إلا بعد ثلاثة أشهر من تاريخ إيداع وثيقة تصديق أو انضمام الدولة الحامسة والثلاثين ، وهو ما لم يحدث حتى الآن ، لذا فهي تخرج عن موضوع بحثنا في تحديد أفعاله القانونية لحقوق الإنسان .

(١) من ذلك ما قاله المندوب الصيني في أثناء نظر مجلس الأمن في قضية اندونيسيا (ليس من الضروري التأكد من مدى الإلزام القانوني لنصوص الميثاق ذات العلاقة بحقوق الإنسان قدر الاهتمام بالأهداف المعنوية والأخلاقية لهذه النصوص) .

راجع : Higgins (R.) : Op. Cit p. 130

(٢) راجع : Kelsen (Hans) : The Law of the United Nations. London 1951. pp. 29 ff

(٣) راجع : Ibid p.33

(٤) راجع : Ganji (Manouchehr) : International Protection of Human Right. Geneve 1962. p. 118

وبالنظر إلى ما ينطوي عليه الرد على الحجج التي تمس القيمة القانونية لنصوص الميثاق المتعلقة بحقوق الإنسان من أهمية لدراستنا، حيث سنتف من خلالها على مدى الإلزام الذي تفرضه هذه النصوص تجاه الدولة الإيرانية لصالح شعب عربستان، فإننا سنتناولها فيما يلي بالبحث والتحصيل :

أولاً : الادعاء بأن إشارة الميثاق إلى حقوق الإنسان وحرياته الأساسية هدفها تأكيد مبادئ مثالية أو مستوى أخلاقي معين ولا تفرض التزاماً قانونياً، أو على أحسن الفروض تنشئ التزاماً معنوياً، لا يأخذ بنظر الاعتبار أن أى مستوى أخلاقي أو مثالي ينص عليه ميثاق الأمم المتحدة يتحول بمجرد النص عليه إلى التزام قانوني، فضلاً عن الالتزام الأخلاقي أو المعنوي القائم فعلاً.. خاصة وأن المادتين (٥٥)، (٥٦) من الميثاق تفرضان التزاماً محدداً تجاه الدول الأعضاء في المنظمة الدولية يقضى بوجوب احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية^(١).

ثانياً : إن عدم تعريف الحقوق والحريات الإنسانية في مواد الميثاق لا يؤثر على بقاء عنصر الإلزام القانوني فيها^(٢) (وإن كان يضعف فعاليتها بعض الشيء)، على أساس أن هناك عدداً من الحقوق والحريات التي تعتبر حيوية وضرورية للإنسان بحيث لا تحتاج إلى تعريف^(٣)، فضلاً عن أن الإعلان العالمي لحقوق

(١) Ezejiolor (Gaius) : The Protection of Human Rights. جمع Under the Law. London 1964, pp. 58 ff

(٢) Guggenheim (Paul) : Traité de Droit International Public, Genève 1954, p. 302

(٣) يؤيد ذلك تصريح الرئيس الأمريكي روزفلت في يناير ١٩٤١ (أن الحريات الثلاثة : حرية الكلام وحرية العبادة والحرية من الخوف هي حريات ثابته وأساسية) وتصريح تشرشل رئيس وزراء بريطانيا في نفس الوقت : أن لكل إنسان حق الديش بحرية من الخوف وأن =

الإنسان قد جاء معترفاً - في رأينا - لهذه الحقوق والحريات .

ولا ننسى أن نشير إلى أن هناك عدد من التعبيرات التي نصت عليها مواد الميثاق دون أن تعرفها مثل (العدوان) و (المساحات الاستراتيجية) و (الدول المحبة للسلام) ولم يقل أحد بعدم توافر عنصر الإلزام في هذه المواد .

ثالثاً : أن عدم النص في ميثاق الأمم المتحدة على جهاز معين يختص بمراقبة تطبيق المواد المتعلقة بحقوق الإنسان وحرياته الأساسية لا يعني أن هذه المواد غير ملزمة للدول الأعضاء في المنظمة الدولية، باعتبار أن نصوص الميثاق تتضمن في حد ذاتها التزامات قانونية، ولا يؤثر على قيمتها القانونية عدم تحديد طريقة معينة للتنفيذ^(١)، كما لا يعيبها عدم وجود جهاز دولي متخصص يشرف على تنفيذها^(٢).

= يكونوا أحراراً فيما يرغبون به على أساس أن هاتين الحريتين أساسية ولا تحتاج إلى تعريف .
M-deen (Tore) : The International Protection of National Minorities in Europe. Finland 1969, p. 29

راجع : Konvitz (Milton B.) : Fundamental Liberties of a free People : Religion, Speech, Press, Assembly, New York 1957, pp. 348-350

Higgins (Rosalyn) : The Development of International Law through the Political Organs of the U.N., London 196, p. 119
Humphrey (John p.) : The U. N. Charter and the Universal Declaration of Human Rights. London 1967, p. 39

(١) راجع Higgins (Rosalyn) : The Development of International Law through the Political Organs of the U. N., London 1963, p. 19

راجع أيضاً : Lauterpacht (Hersch) : International Law and Human Rights, London 1959, p. 148

حيث يقول : (الأمم المتحدة ملزمة بالنسبة لحقوق الإنسان وفق المادتين (٥٥) ، (١٣) من الميثاق ، فضلاً عن الواجب القانوني القريب على تعهد الدول الأعضاء في المنظمة الدولية وفق المادة (٥٦) من الميثاق)

راجع أيضاً : Ezejiolor (G.) : Op. Cit. P. 58

(٢) راجع : Guggenheim (P.) : Op. Cit. p. 301

ولعل عدم إنفاذ الميثاق إلى جهاز معين مسئولية مراقبة تطبيق المواد المتعلقة بحقوق الإنسان تعني أن هذه المسئولية تتولاها الجمعية العامة ، بإلها من اختصاصات تتمثل بالدراسة والتدقيق والمناقشة والتوصية ، فضلاً عن أن لمجلس الأمن تولى هذه المسئولية إذا ترتب على عدم احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية نشوء موقف يهدد بالخطر السلم والأمن الدولي^(١).

راجع : أن الدفع بالاختصاص الداخلي وفق المادة الثانية فقرة - ٧ - من الميثاق يعتبر أمراً لا يمكن قبوله ، لأن القول بمكس ذلك يستتبع منطقياً الإقرار بأن المادتين (٥٥) ، (٥٦) من الميثاق مجرد لغو لقيمة له ، وإلا فكيف نتوقع قيام الأمم المتحدة بواجبها وفق هاتين المادتين إذا كانت حقوق الإنسان وحرياته تقع ضمن الاختصاص الداخلي للدول الأعضاء^(٢) ، وعلى وجه الخصوص ما أعطته المادة - ١٣ - من الميثاق إلى الجمعية العامة من اختصاصات تتعلق بإجراء دراسات وتقديم توصيات حول حقوق الإنسان .

بل إن هيئة الأمم المتحدة بكافة أجهزتها ووكلاتها المتخصصة قد دأبت

(١) يبدو ذلك واضعاً في سلوك الأمم المتحدة في قضايا حقوق الإنسان التي عرضت عليها مثل قضية النيب وروديسيا الجنوبية والبوليا .
(٢) راجع : د. حامد سلطان ، المرجع السابق ، ص ٨٠٨ . حيث يقول (إن مسألة حقوق الإنسان وحرياته الأساسية قد خرجت عن نطاق السيادة الداخلية للدولة وصارت من المسائل التي لها أهمية دولية) .

راجع أيضاً : Oppenheim (L.) : International Law. A Treatise Peace, edited by Lauterpacht (Hirsch) London 1967 vol 1. p. 742

حيث يقول : حيث حقوق الإنسان من اختصاص السلطة الدولية وأصبحت من الأمور التي تم الأمم المتحدة وبنائها (أعضاء فيها) .

راجع أيضاً : Higgins (R.) : Op. Cit. 128
حيث يقول (لا تقع مسألة حقوق الإنسان ضمن الاختصاص الداخلي للدول استناداً للمادتين ٥٥ و ٥٦ من الميثاق ، فالتدخل فيه لم يفتت بها للدول الأعضاء) .

باستمرار على رفض احتجاج الدول بالاختصاص الداخلي في القضايا التي تتعلق بحقوق الإنسان ، الأمر الذي يؤكد عدم صحة الادعاء بأن حقوق الإنسان تقع ضمن الاختصاص الداخلي للدول .

نخلص إلى أن ميثاق الأمم المتحدة قد أنشأ التزاماً قانونياً تجاه الدولة الإيرانية باعتبارها عضوة في المنظمة الدولية . وأن هذا الالتزام يفرض باحترام وحماية الحقوق الإنسانية والحرريات الأساسية لشعب عربستان^(١).

(١) راجع : Wright (Quincy) : International Law and the U. N., India 1960, p. 40
حيث يقول (تفرض المادة ٥٦ من الميثاق التزاماً قانونياً على كافة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لاتخاذ إجراءات انفرادية أو بالتعاون مع المنظمة الدولية لحماية حقوق الإنسان في أقاليمها) .
راجع أيضاً : Mc Dougal (Myres S.) : The Rights of Man in the World Community (Studies in the world public order), New Haven 1960, pp. 345 ff
حيث يقول (ليست فقط الأجهزة المختصة في الأمم المتحدة ملزمة بإيفاء متطلبات حقوق الإنسان ، بل إن الدول الأعضاء في المنظمة ملزمة أيضاً بصورة مباشرة وفق المادة ٥٦ من الميثاق) .

راجع أيضاً : Lauterpacht (H.) : Op. Cit. p. 48
وقد أكدت المحكمة الأمريكية العليا في كاليفورنيا سنة ١٩٤٨ هذا الاتجاه في قضية Oyama V. The State حيث قالت (إن الولايات المتحدة أخذت على نفسها عهداً وفق ميثاق الأمم المتحدة بتطوير واحترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية ولأن على هذه الأمة أن تكون مخلصة لهذا الالتزام الدولي .

راجع : Faithful to this international pledge)
A. J. L. L. 1948 vol 13 p. 477

الفصل الثاني

الحماية التي تضمنها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٠/١٢/١٩٤٨ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان^(١) باعتباره المستوى المشترك الذي ينبغي تحقيقه لجميع الشعوب ولجميع الأمم حتى يسمى كل فرد وهيئة في المجتمع إلى توطيد احترام الحقوق والحريات الواردة فيه ، وعلى أساس أن جميع الناس ولدوا أحراراً متساوين في الكرامة والحقوق ، وأن لكل إنسان حق التمتع بكافة الحقوق والحريات على وجه المساواة دون تمييز بسبب الجنس أو اللون أو الرأي السياسي أو الأصل الوطني .

وإذا كان الفقه الدولي قد انقسم في صدد القيمة القانونية لهذا الإعلان إلى مدرستين رئيسيتين ، فإننا سنعرض فيما يلي الحجج التي قالت بها كل مدرسة قبل التصدي لبيان رأينا في هذا الموضوع .

يرى فقهاء المدرسة الأولى أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان غير ملزم قانوناً^(٢) ، إما لأنه لا يتضمن حسب رأى الفقيه كافاربه جزاءات ضد الدول لصالح الأفراد^(٣) ، أو لأنه مجرد إعلان عن النوايا ، بحيث تكون له قيمة معنوية

U. N., Doc. A/810 (1948) Res. No. 217

(١) راجع :

(٢) راجع : Dr. Aisha Rateb: Vers la Creation d'une Commission Africaine de Droit de l'Homme

مستخرج من مجلة القانون والاقتصاد ، السنة الأربعون ، القاهرة مارس ١٩٧٠ ص ٣٨ .

(٣) راجع : د. عبد العزيز محمد سرحان : الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية ، القاهرة ١٩٦٦ ، ص ٢٧ .

قط ولا يرتب أي إلزام قانوني^(١) ، أو لأنه صادر عن الجمعية العامة التي لها حق إصدار توصيات غير ملزمة^(٢) ، أو لأن نية اللجنة التي قامت بوضعه انصرفت إلى اعتباره مجرد مستوى مثالي^(٣) .

ويرى فقهاء المدرسة الثانية أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ملزم قانوناً لكافة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، وسندهم في ذلك^(٤) :

B. Y. B. I. L. London 1961 p. 543

Friedmann (W.) Op. Cit. p. 240

Ganji (M.) Op. Cit. p. 165

(١) راجع :

راجع أيضاً :

حيث يسمى هذا الإعلان بقانون السلوك الاخلاقي الدولي .

راجع أيضاً : د. شاكر ناصر حيدر : مبادئ أساسية في الجنسية ، بغداد ١٩٦٥ ص ٢ حيث يقول (الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يعتبر بياناً لمبادئ عامة على جانب عظيم من الأهمية من الناحية الأدبية . . . وقد أقرته أعلى سلطة لأسرة أمم العالم وأصبحت له سلطة أدبية لا يمكن التفاوض عنها) .

(٢) راجع : د. علي صادق أبو هيف ، للرجع السابق ، ص ١٩٦ . حيث يقول (ليس للإعلان العالمي صفة الإلزام بالنسبة للدول الأعضاء التي أقرته حكمه في ذلك حكم أي قرار تتخذه الجمعية العامة) .

راجع أيضاً : د. عبد العزيز محمد سرحان - الأصول العامة للمنظمات الدولية ، القاهرة ١٩٦٨ ص ٤١٦ . حيث يقول (الرأي الراجح أن الإعلان من الناحية القانونية له قوة ملزمة لأنه أخذ صورة توصية للجمعية العامة وليس للجمعية اختصاص تشريعي) .

راجع أيضاً : Kelsen (H.) : Op. Cit. p. 39

(٣) باعتبار أن لجنة حقوق الإنسان قررت في إجتماعها المنعقد في ١٢/١٢/١٩٤٧ أن تقوم ، في سبيل إعداد وثيقة دولية لحقوق الإنسان ، بتقسيمها إلى ثلاثة مراحل : الأولى الإعلان العالمي ، والثانية تحول المبادئ المنصوص عليها في الإعلان إلى التزامات قانونية ، والثالثة إنشاء جهاز دولي للرقابة على تنفيذ هذه الالتزامات .

U. N. Doc E./600 p. 19

راجع :

B. Y. B. I. L. London 1970 p. 21

(٤) راجع : Brunet (Rene) La Garantie International de Droit de l'Homme Depuis la Charte de San Francisco, pp. 117-131.

مستخرج من المجلة المصرية للقانون الدولي ، القاهرة ١٩٥٠ ، الجزء السادس .

(١٨ - الوضع القانوني)

أولاً : يعتبر الإعلان العالمي جزءاً من ميثاق الأمم المتحدة ، فهو في رأى لوترباخت وبرينيه يعد بمثابة تفسير رسمي لنصوص الميثاق المتعلقة بحقوق الإنسان وحرياته الأساسية ، وبالتالي مكمل للميثاق ويعد ملزماً أسوة به^(١).

ثانياً : أن التشكيك في القيمة القانونية للإعلان العالمي بحجة عدم وجود عنصر الجزاء فيه ، إنما هو خلط بين وجود الإلزام نفسه وبين ضمانات تنفيذه . وبمعنى آخر يخلط بين المصادر التي تنشئ صفة الإلزام وبين الأداة التي تضمن حسن تطبيقه وتنفيذه .

فالإعلان العالمي ملزم قانوناً لمن يخضع له ولا يترتب على عدم وجود عنصر

(١) راجع : د. محمد حافظ غانم ، المرجع السابق ، ص ٢٩ .

د. عبد العزيز سرحان - الأصول العامة للمنظمات الدولية ، القاهرة ١٩٦٨ ص ٤١٦ .

د. حسن الجلي - مبادئ الأمم المتحدة وخصائصها التنظيمية ، القاهرة ١٩٧٠ ،

ص ٩٣ وما بعدها .

راجع أيضاً : Fawcett (J.E.S.) : The U.N. and International Law :

(The Evolving U.N.), London 1971, p. 63.

نحيت يعتبر الإعلان العالمي بمثابة تفسير وتعريف Interpreting and defining لنصوص ميثاق الأمم المتحدة ذات العلاقة بحقوق الإنسان وحرياته الأساسية .

راجع أيضاً : Gormley (W. Paul) : The Procedural Status of the Individual before International and Supranational Tribunals, The Hague 1966, p. 46.

حيث يعتبر الإعلان (قاعدة قانونية Rule of law) . وقد أخذت المحكمة العليا لكالي فورنيا بهذا الاتجاه في قضية Masaka في ١٦/٣/١٩٥٠ . وفي قضية Sei-Fujii في ٢٤/٤/١٩٥٠ .

حيث انتهت المحكمة إلى أن الإعلان العالمي يعتبر جزءاً مكملًا للميثاق بالرغم من أن :

"The Universal Declaration of Human Rights was not a treaty, or directly imposed an obligation upon the United States, but that it emphasized the purposes and guarantees of the Charter".

A.J.I.L. 1950, vol. 44, p. 590.

A.J.I.L. 1951, vol. 45, pp. 69- 71.

راجع :

الجزء فيه فقدانه لقيمته القانونية ، خاصة وأن هذه الحجة أثبتت في وجه القانون الدولي نفسه دون أن تؤثر في قيمته القانونية الملزمة .

ثالثاً : إذا كانت نية واضعي الإعلان العالمي متجهة بالفعل إلى اعساره مجرد مستوى مثالي ينبغي الوصول إليه ، أو أنه خطوة أولى في اتجاه تقنين حقوق الإنسان ، فإن قبوله لدى كافة الدول ولدى هيئة الأمم المتحدة بالذات يبدو وكأنه يسير خلافاً لهذه النية^(١).

فقد أخذت دساتير عديدة بمبادئ اقتبستها من الإعلان العالمي ، كما عقدت اتفاقيات دولية عديدة استمدت قوتها من الاعلان^(٢) ، وأشارت إليه اتفاقيات أخرى باعتباره ملزم قانوناً^(٣) ، فضلاً عن أن أجهزة الأمم المتحدة طبقت في مناسبات عديدة باعتباره المستوى الذي يجب الرجوع إليه والذي يصاغ عليه كل قرار يخص حقوق الانسان^(٤).

رابعاً : يفترض المنطق القانوني القول بإلزام الإعلان العالمي لحقوق الانسان

(١) راجع :

Oda (Shigeru) : Op Cit. p. 501.

حيث يقول (بالرغم من أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان أعلن كمستوى عام ينبغي تحقيقه لكافة الشعوب . ولم يخرج كمعاهدة تفرض التزامات عقدية على الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، إلا أن الإعلان كميثاق عالمي لحقوق الإنسان قد حصل على سلطة غير قليلة لا يمكن إنكارها كدليل عام يتلئ بمفهوم الحقوق Considerable authority cannot be ignored والمبادئ الأساسية كما تعرفها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة) .

راجع أيضاً : Fawcett (J.E.S.) : The Law of Nation, New York :

1968, p. 156.

(٢) مثل الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان في ٤/١١/١٩٥٠ .

(٣) مثل المعاهدة اليوغوسلافية الإيطالية في ١٥/١/١٩٤٤ .

(٤) وعلى الوجه الذي أكدته قرارات الجمعية العامة لعدد من الفصائل التي رسمت لها على دول اتهمت بخرق نصوص الإعلان العالمي . ومن الأمثلة على هذه القرارات : قرار رقم ٢٧٧ في ١٣/١١/١٩٥٠ وقرار رقم ٦١٦ في ٥/١٢/١٩٥٢ وقرار رقم ١٩١٧ في ٦/١٢/١٩٥٠ وقرار رقم ١٩٢٦ في ١٤/١٢/١٩٥٥ .

للدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، مادامت هذه الدول قد ساهمت في صياغة نصوصه ووافقت على قرار الجمعية العامة الذي تبنى هذا الاعلان^(١). وإلا فإن القول بعكس ذلك يعني أن تلك المساهمة والموافقة كانتا من قبيل العبث الذي لا يقره المنطق وأصول التعامل الدولي ، بل يعتبر إخلالاً بحسن نية الدول التي وافقت على الالتزام به .

وإذا كان لنا أن نبدي رأينا في صدد القيمة القانونية للاعلان العالمي لحقوق الإنسان ، فإننا نرى أنه مادامنا نبحث مشكلة دولية واقعية ، فإنه يتحتم علينا أن ندع الاعتبارات النظرية التي تقول بها كل مدرسة جانباً وأن نتأمل الإعلان العالمي على ضوء التطبيقات الدولية والوضع الراهن في إقليم عربستان. وإذا كان الإعلان العالمي مقبولاً من غالبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، وإذا كان من المتفق عليه أن إعلان منح الاستقلال للشعوب والأقاليم المستعمرة سنة ١٩٦٠ ، الذي نص في مادته السابعة - ستلاحظ الدول بإخلاص ودقة نصوص الإعلان العالمي لحقوق الإنسان -^(٢) قد اعتبر جزءاً من القانون الدولي العرفي ، فلا بد أن بعض الحقوق التي تضمنها الإعلان العالمي ، وعلى وجه الخصوص تلك التي تتماق بالحق في الحياة والحرية الفردية وحرية استعمال اللغة ، تعتبر ملزمة للدولة الإيرانية باعتبارها جزءاً من القانون الدولي العرفي^(٣).

(١) وقد يدعم هذا القول أن القرار نفسه لم يتضمن عبارة (توصي الجمعية العامة) ، وإنما جاء في صياغة تدل على ما ينافي هذه العبارة .
(٢) راجع : القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة في دورتها الخامسة عشر الخلد الأول الملحق رقم ١٦ (ج ٤ / ٦٨٤) ، ١٩٦١ م ١٨٨ .
(٣) راجع حول القيمة القانونية للاعلان العالمي :

Ganji (M.) : Op Cit. p. 165.
Brunet (R.) : Op. Cit. p. 130.
Asamoah (Obad Y.) : The legal Significance of the Declaration of the General Assembly of the United Nations, The Hague 1966. p. 190.

ولسكن هل نستطيع اعتبار الحقوق الأساسية في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان من المبادئ العامة للقانون التي أشارت إليها المادة (٣٨ / ج) من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية ؟ .

المقصود بالمبادئ العامة للقانون هي تلك « القواعد العامة والأساسية التي تهيمن على الأنظمة القانونية والتي تتفرع عنها قواعد أخرى تطبيقية تخرج إلى حيز التنفيذ في صورة العرف والقشريع »^(١). ولا ريب أن إمكانية اعتبار الحقوق الأساسية الواردة في الإعلان العالمي من المبادئ العامة للقانون تقتضي تلمس مدى التزام الأنظمة القانونية المختلفة في الأخذ بها .

ومن المسلم به أن الحقوق والحريات الأساسية (كالحق في الحياة والحرية والحماية المتساوية أمام القانون وحرية التنقل وحق الملكية والحق في الاشتراك في إدارة الشؤون العامة والحق في العدل وفي التعليم) ، قد نصت عليها دساتير

= Lauphey (John p.) : The U.N. Charter and the Universal Declaration of Human Rights London 1967. p. 39.
Brownlie (Ian) : Basic Documents in International Law. Oxford University Press 1967. p. 132.
Kyte (Martin and Joan) : Military Occupation and National Security. Washington 1968. pp. 92 and 94.
Lawcett (J.E.S.) : The U.N. & International Law, London 1971, p. 63

(١) راجع : د. مفيد محمود شهاب - المبادئ العامة للقانون ، مستخرج من المجلة المصرية للقانون الدولي - العدد ٢٣ القاهرة ١٩٦٧ م ١ - ٢٠ .
راجع أيضاً : د. حامد سلطان ، المرجع السابق ، ص ٥٥ .
د. محمد طهات النيمى ، المرجع السابق ، ص ٥٤ .

Oppenheim (L.) : Op. Cit. pp. 29 - 31.
Greig (D.W.) : Op. Cit. pp. 27 - 29.
O'Connell (D.P.) : Op. Cit. pp. 11 ff.
Fenwick (C.G.) : Op. Cit. p. 87.
Lauterpacht (Jersch) : The Development of International Law by International Courts, London 1958. p. 165.
Rousseau (Ch.) : Droit International Public Paris 1953. p. 71.

غالبية الدول المتحضرة^(١)، فضلاً عن أن الدول الأوروبية تعهدت بقبول التزام قانوني بتنفيذ المواد (٢ - ٢٠ و ٢١ و ٢٦) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، بعد أن نصت عليها المواد (٢ - ١٢ و ١٤) من الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان في ٤/١١/١٩٥٠، والمواد (١ - ٣) من البروتوكول الصادر في ٣٠/٣/١٩٥٢^(٢).

وإذا كانت تلك الحقوق والحريات الأساسية تعتبر أساساً قانونياً في الدول المتحضرة، وإذا كانت معظم التشريعات الداخلية في تلك الدول تعترف بها، فإننا نستطيع القول بأنها تشكل باعتبارها من المبادئ العامة للقانون، مصدراً للقانون الدولي نصت عليه المادة (٣٨/ج) من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية.

(١) راجع : Ezejiolor (G.) : Op. Cit. p. 12.

ولا ننسى أن نشير إلى معاهدات حماية الأقليات التي عدلت في التشريعات الداخلية لأربعة عشرة دولة، فضلاً عن الاتفاقيات الدولية التي أبرمتها منظمة العمل الدولية منذ إنشائها في سنة ١٩١٩، في اعتبار الحقوق والحريات الأساسية كتواعد عامة للقانون الدولي والداخلي على حد سواء.

(٢) صدقت بريطانيا على هذه الاتفاقية في ٢٢/٢/١٩٥١، وصدقت عليها ألمانيا الاتحادية في ١٢/٥/١٩٥١، وصدقت عليها النرويج في ١٥/١١/١٩٥٢، وصدقت عليها السويد في ٢/٤/١٩٥٢، وصدقت عليها ليرلندا في ٢٥/٢/١٩٥٣، وصدقت عليها اليونان في ٢٨/٣/١٩٥٣، وصدقت عليها الدانمارك في ٣/٤/١٩٥٣، وصدقت عليها لوكسمبورج في ٣/٩/١٩٥٣، وصدقت عليها إسبانيا في ٢٩/٩/١٩٥٣، وصدقت عليها هولندا في ٣١/٨/١٩٥٤، وصدقت عليها بلجيكا في ١٤/٦/١٩٥٥، وصدقت عليها إيطاليا في ٢٦/١٠/١٩٥٥، ومن الدستور التركي ١٩٦١ المادة ٦٥ على اعتبار هذه الاتفاقية منزلة تركيا، وصدقت النمسا عليها في ٣/٩/١٩٥٩، وصدقت قبرص عليها في ١٦/١٠/١٩٦٢.

راجع : Fawcett (J.E.S.) : The Application of the European Convention on Human Rights, Oxford University Press 1969, pp. 4-18.

المطلب الثاني

التفرقة العنصرية ضد شعب عربستان

تمهيد :

تستهدف الأمم المتحدة تأكيد احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية في كافة دول العالم بغض النظر عن نظامها السياسي أو الاجتماعي^(١). وبالتالي فليس للدولة الإيرانية التحلل من التزامها باحترام حقوق شعب عربستان على أساس أنه لم تعد هناك شخصية دولية لإقليم عربستان، أو أن الوضع القانوني والسياسي الحالي، لذلك الشعب يمنع تدخل الأمم المتحدة لحمايته، باعتبار أن لإقليم عربستان قد أصبح جزءاً من الإقليم الإيراني. ذلك أن هذه الدفوع كلها لا قيمة لها أمام الإلزام القانوني الواضح بوجوب احترام حقوق شعب عربستان وحرياته الأساسية^(٢).

وإذا كان السلام الصحيح الدائم يعتمد على مراعاة جميع المبادئ والأهداف المقررة في ميثاق الأمم المتحدة، وعلى تنفيذ قرارات الجمعية العامة وغيرها من الهيئات الرسمية في المنظمة الدولية، هذه القرارات التي قصد بها صيانة السلم والأمن الدولي والمستندة بوجه خاص إلى احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية ومراعاتها فعلاً^(٣)، فإن الدولة الإيرانية بإنكارها حقوق

(١) راجع : Movchan (A.P.) : The Human Right Problem in the Present Day International Law, Moscow (Undated). p. 24.

(٢) رفضت الجمعية العامة مثل هذه الدفوع في صيغة امتنع.

راجع : Bishop (William W.) : Op. Cit. pp. 67-ff.

(٣) راجع القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة في دورتها العاشرة سنة ١٩٥٥ رقم الوثيقة (١٩/ج/ع/٣١١٦) قرار رقم ٩١٧ بتاريخ ١٢/١٢/١٩٥٥.

وحريات شعب عربستان تؤكد بأنها لا ترغب في إرساء السلام الدولي، وتقدم دليلاً على إخلالها بالنية الحسنة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي أخذت على عاتقها عهداً وفق المادتين ٥٥ - و - ٥٦ - من الميثاق بتشجيع الاحترام العالمي الفعلي لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية لجميع البشر دون تمييز بسبب العرق أو اللغة أو الدين ، وبالعامل على مراعاة هذه الحقوق فعلاً .

وإذا كان احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية يعتبر شرطاً أساسياً وضرورياً للسلام الدائم^(١) ، فإن إنكار الدولة الإيرانية لحقوق شعب عربستان يرتب التزاماً على عاتق الأمم المتحدة وكافة دول العالم بتقديم الضمانات الكافية لاحترام تلك الحقوق وتحقيقاً للسلام والأمن الدولي^(٢) .

التمييز العنصري في إقليم عربستان :

يحكم وجود الدولة الإيرانية الحالي في إقليم عربستان ، اقتناع فاطم بأن

(١) راجع : Nincic (Djura) The Problem of Sovereignty in the Charter and in the Practice of the United Nations, The Hague 1970. p. 197

Oda (S.) : Op. Cit. p. 497.

(٢) راجع : د . الشامي محمد بشير ، الأمن الدولي العام في السلم والحرب ، الاسكندرية ١٩٧١ ص ٥٢ وما بعدها . حيث يقول (تناق الدول من ميثاق الأمم المتحدة ومن الاتفاقيات الدولية حق حماية مواطني الدول الأخرى الذين يتعرضون لمعاملة تخالف المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان كما هو الشأن بالنسبة للدول الأوروبية الأعضاء في مجلس أوروبا حيث سئلت حكومة اليونان عن إساءة معاملة مواطني اليونانيين ووصل الأمر إلى طرد اليونان من مجلس أوروبا في ديسمبر ١٩٦٩ ونسباً لنفس المبدأ فإن الدول الأفريقية تتحرك لحماية المواطنين الأفريقين في دولة اتحاد جنوب أفريقيا حيث تشك حركتهم الذاتية الأساسية) .

راجع أيضاً : السكاف الأيراني : Ganji (M.) : Op. Cit. pp. 9 & 44 . حيث يقول (إن أي خرق متعمد من قبل الدولة لحقوق المواطنين المقيمة في أراضيها ، يعطى أي دولة حق التدخل لحماية هذه الحقوق وعلى أن يتم التدخل بقرار من هيئة الأمم المتحدة) .

الشعب الإيراني يجب أن يسود الشعب العربي وفق فكرة (أن الجنس الإيراني متميز ومتفوق على الجنس العربي)^(١) .

ومن هذه الفكرة انطلقت كافة التصرفات التي قامت بها الدولة الإيرانية في تمييزها بين العرب والفرس في إقليم عربستان ، على خلاف تأكيد الأمم المتحدة بضرورة (القضاء بأسرع ما يمكن على كل مظاهر التفرقة العنصرية)^(٢) .

وإذا كان الفقه الدولي يقسم الحريات والحقوق الإنسانية إلى قسمين : سياسية ومدنية^(٣) فإننا سنسير على ضوء هذا التقسيم في دراستنا لمدى ما يتمتع به شعب عربستان فعلاً من حقوق وحريات تحت سلطان الدولة الإيرانية في الوقت الحاضر .

الحقوق والحريات السياسية :

تقضي هذه الحقوق والحريات أن يكون لشعب عربستان حق المشاركة في حكم بلده إما مباشرة أو بواسطة ممثلين عنه يختارهم اختياراً حراً وأن يكون له حق اختيار نظام الحكم الذي يلائمه .

ولكن الوضع الراهن في إقليم عربستان بما يمثله من حكم عسكري مباشر ، وحرمان شعب عربستان من حرياته السياسية ، وإنكار حقه في تقرير مصيره ، إنما يؤكد بوضوح عدم احترام الدولة الإيرانية للحقوق والحريات السياسية لهذا الشعب .

(١) راجع : Lezo Shah (Mohammed) . King of Iran : Mission for My Country. New York 1961. p. 18.

(٢) راجع : د . مفيد محمود شهاب ، الأبارتهيد والتفرقة العنصرية في جنوب أفريقيا — مستخرج من مجلة السياسة الدولية عدد ٣٢ ، أبريل سنة ١٩٧٣ ص ١٤٨ .

(٣) راجع : Jels (Wilfred) : A New World of Law, London: 1939, p. 16.

الحقوق والحريات المدنية :

نوضح فيما يلي أهم الحقوق والحريات المدنية :

أولاً - الحق في الرعاية الصحية : تبين لنا نتائج تعداد السكان الرسمي الذي أجرته الدولة الإيرانية في إقليم عربستان سنة ١٩٥٦ ، إن من مجموع سبعة وسبعين قرية في مقاطعة الحمرة هناك قرية واحدة فيها إمكانات طبية^(١) ، ولا يوجد في المقاطعة كلها سوى مستشفى واحدة يعود تاريخ إنشائها إلى أيام الدولة السكعبية . وأن من مجموع أربعائة وخمسة وثلاثين قرية في مقاطعة الأهواز هناك سبع قرى فقط فيها إمكانات طبية^(٢) . وأن من مجموع سبع وسبعين قرية في مقاطعة عبادان هناك ثلاث قرى فقط تتوافر لها الإمكانيات الطبية^(٣) .

فإذا كان المقصود بالإمكانات الطبية وجود موظف صحي واحد وبعض أدوية الإسعافات الأولية فإننا نستطيع أن ندرك مدى تمتع شعب عربستان بحقه في الرعاية الصحية .

ثانياً : الحق في التقاضي : الدولة الإيرانية ملزمة ، بحكم وجودها الفعلي في إقليم عربستان ، أن توفر لأفراد شعب عربستان الضمانات الكافية لإنصافه من أعمال فيها اعتداء على حقوقه الأساسية . ولا ريب أن أهم هذه الضمانات تتمثل في السماح لهم باستعمال اللغة العربية أمام المحاكم ، وأن يكون عدد المحاكم كافياً في الإقليم .

(١) راجع : D.S. Khoramshahr Census District, Ministry of

Interior, Iran, June 1960, vol XXIV, p. 3.

(٢) راجع : D.S. Ahwaz Census District, Ministry of Interior,

Iran, March 1960, vol. IX, p. 3.

(٣) راجع : D.S. Abadan Census District, Ministry of Interior,

Iran, January 1960, vol. VI, p. 3.

وإذا كانت الترجمة محرومة من وإلى اللغة العربية أمام المحاكم بعد إلغاء مؤسسات الحكم العربي السياسية والإدارية والقضائية في إقليم عربستان . وإذا كان عدد المحاكم في إقليم عربستان لا يتجاوز محكمة استئناف واحدة تتبعها محكمة بداءة واحدة في الناصرية ومحكمة صلح واحدة في الحمرة^(١) ، فإننا نستطيع أن نقرر بأن الدولة الإيرانية قد حرمت شعب عربستان من التمتع بهذا الحق الحيوي والأساسي .

ثالثاً : الحرية الدينية : الأصل أن لكل فرد في إقليم عربستان حرية إقامة الشعائر الدينية . ولكن الدولة الإيرانية تقيد هذه الحرية ، بإغلاقها الحسينيات لأن عزاء الحسين يقرأ باللغة العربية ، وبمنعها التجمعات خارج المساجد ، ويعتبر الثلاثة بمثابة تجمع يعطى الجيش الإيراني حق إطلاق النار عليهم فوراً^(٢) .

رابعاً : حق الملكية : من الحقوق التي يحرص القانون الدولي على حمايتها : حق الملكية ، وبمقتضاها يكون لكل فرد حق التملك وفق القوانين والأنظمة على وجه المساواة مع المواطنين الآخرين ، وبشرط عدم نزع الملكية إلا مقابل تعويض عادل .

ولكن مظاهر التمييز العنصري في إقليم عربستان تبدو واضحة بالنسبة لهذا الحق فقد أصدرت الحكومة الإيرانية مرسوماً برفع يد العشائر العربية عن أراضيها الزراعية ، وفرضت تسليمها إلى قائد المنطقة العسكرية الإيرانية في

(١) راجع : مسعود كيهان (باللغة الإيرانية) : جغرافيا مفصل لإيران - سياسي - تهران ١٣١١ ص ١٦٧

(٢) راجع : B.C.F./F.O. 460/5 British Vice - Consulate Moha-
numeh Closed till 1980.

الإقليم^(١). كما أصدرت في بداية سنة ١٩٦٢ قانون الإصلاح الزراعي - الذي قصرت تطبيقه على إقليم عربستان - ، بموجب هذا القانون صودرت كافة الأراضي التي يملكها العرب والتي تزيد عن مساحة معينة دون أن تدفع الحكومة الإيرانية أية تعويضات مقابل الأراضي المصادرة . ووزعت هذه الأراضي على فلاحين فرس جىء بهم من مناطق إيران المختلفة ، ولم يسط العرب الذين لا يملكون أرضاً على الإطلاق أية قطعة منها ، بل على العكس حرم على كل عربي أن يملك الأراضي والعقارات إلا بموافقة مجلس الوزراء الإيراني^(٢) .

خامساً : الحق في التعليم : تبين لنا نتائج التعداد الرسمي للسكان الذي أجرته الدولة الإيرانية في إقليم عربستان سنة ١٩٥٦ ، أن في مقاطعة عبادان التي يبلغ عدد سكانها ٢٦٦.٨٣ فرداً^(٣) أكمل مائة منهم فقط الدراسة الثانوية وخمسون منهم فقط أكملوا ثلاث سنوات جامعية ، في حين أن ٤١٪ من سكان هذه المقاطعة هم من المهاجرين إليها من المحافظات الإيرانية الأخرى^(٤) . وأن في منطقة الأهواز التي يبلغ عدد سكانها ١٢٠.٩٨ فرداً أكمل منهم مائتين وستة وسبعين دراسة ثلاث سنوات جامعية ، في حين أن ١٧٪ من سكان هذه المقاطعة هم من المهاجرين إليها من المحافظات الإيرانية الأخرى^(٥) .

وأن في مقاطعة الحمرة التي يبلغ عدد سكانها ٤٠.٠٠٠ فرداً^(٦) أكمل ثمانون منهم فقط دراسة ثلاث سنوات جامعية ، في حين أن ٢٦٪ من سكان هذه المقاطعة هم من المهاجرين إليها من المحافظات الإيرانية الأخرى^(٧) .

وإذا كانت هذه الإحصائيات الرسمية تؤكد نفسي الجهل والأمية بين أفراد شعب عربستان ، فإننا نكون على حق عندما نقرر بأن الدولة الإيرانية تنكر على شعب عربستان التمتع بحقه في التعليم .

سادساً : الحق في العمل : بالرغم من أن الفرس لا يمثلون حتى الآن أكثر من ٢٠٪ من مجموع السكان في إقليم عربستان ، إلا أنهم يسيطرون على كافة مجالات الخدمات والإنتاج . والأفضلية في العمل والاستخدام تعطى دائماً للفرس على العرب في الإقليم^(٨) .

وأدى قرار مجلس الوزراء الإيراني في ١٢/١١/١٩٦٤ ، الذي حرم على العرب إشغال الوظائف الحكومية والالتحاق إلى كلية الشرطة والحربية^(٩) ، إلى تدهور الحالة الاقتصادية للعرب في إقليم عربستان إلى فقر مدقع^(١٠) ، خاصة وأنه لم يعد أمامهم من وسائل العيش سوى الزراعة والصيد بالوسائل البدائية وحمل البضائع .

(١) راجع (باللغة الإيرانية) : راهنمى ایران : بخش ٣ - دائرة جغرافياى ستادارنش اطلاعات ، بوط به سازمانهاى کشور ایران ١٣٣٠ ص ٨
(٢) راجع : D.S. Khoran-shahr Census District : Op. Cit. p. 6.
(٣) راجع : B.C.F./F.O 460.3 British Vice Consulate Mohamm. :
erah, Closed till 19٥0.
(٤) راجع : عبد العظيم الشاوي : ٢٠٠٠ - حقيقة عن عربستان ، بغداد ١٩٦٩ ، ص ٤٠ وما بعدها .
(٥) شفيق الرشيديات ، المرجع السابق ص ٩٤ .
(٦) Lamton (Am K.S.) : Op. Cit. p. 291.
(٧) راجع .
(٨) راجع .
(٩) راجع .
(١٠) راجع .

(١) راجع تقرير المخابرات البريطانية الرقم C/135.4 المحفوظ في الوثائق السرية لبريطانية (F.O./460.4)
(٢) راجع : شفيق الرشيديات المرجع السابق ص ٢٥
(٣) راجع : National and Province Statistics of the First Census of Iran, Ministry of Interior, Iran 1961, vol. 1 p. 45.
(٤) راجع : D.S. Alahian Census District : Op. Cit. p. 7 .
(٥) راجع : D.S. Ahwaz Census District : Op. Cit. p. 7 .

سابعاً : حرية الإقامة والتنقل : خلافاً لميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، فإن الدولة الإيرانية تمارس سياسة التهجير ضد العرب في إقليم عربستان. فهي تأتي بمهاجرين فرس إلى الإقليم وتجبر العرب على النزوح إلى العراق^(١) . وتطبق هذه السياسة على وجه الخصوص بحق زعماء العشائر العربية حيث قامت بنفيهم إلى العراق^(٢) .

وزاد من حدة التمييز العنصري ضد المواطنين العرب في إقليم عربستان قرار مجلس الوزراء الإيراني آف الذكر ، الذي نص على إلغاء جوازات السفر الدراسية للطلاب العرب ومنع إعطاء جواز سفر إلى أى عربى يرغب في السفر إلى الدول العربية^(٣) .

القسم الثاني

حق شعب عربستان

في تقرير مصيره

(١) يسكن في الشمال على هذا القول ان تحويل إلى جميع التعداد الرسمي للسكان الذي سبقته الإشارة له عند دراسة الحق في التوابع) ص ٢٨٤ - ٢٨٥ .

(٢) راجع : B.C.F.//FO/460/5 British Vice-Consulate Moham-

merah, Closed till 1943.

(٣) راجع : عبد السلام العلوي ، المرجع السابق ، ص ٤٠ وما بعدها .

شعب الرشيديات ، المرجع السابق ، ص ٩٤ .

مقدمة

تطالب الجبهة القومية لتحرير عربستان بحق شعب عربستان في تقرير مصيره . وتأخذ هذه المطالبة شكل مظاهر مادية مسلحة تواجهها الدولة الإيرانية بقمع عسكري . وإذا كان أمراً لا مناص منه أن نرجح قانونية أحد الموقعين : موقف الجبهة القومية في استخدامها القوة المسلحة في المطالبة بحق شعب عربستان في تقرير مصيره ، وموقف الدولة الإيرانية بقمعها العسكري لهذه المطالبة ، فإن ذلك يقتضى دراسة تلك المطالبة وتوضيح موقف القانون الدولي منها .

ولكى نصل إلى تحديد دور الجبهة القومية في المطالبة بحق شعب عربستان في تقرير مصيره ، فإن هذا يحتم وقوفنا ابتداء على الوضع القانوني للجبهة ، وبيان مدى مشروعيتها استخدامها للقوة المسلحة في مطالباتها بحق تقرير المصير .

ولعل من الضروري قبل البحث في مطالبة الجبهة القومية ، أن نوضح مدى إمكانية تطبيق حق تقرير المصير في إقليم عربستان . وندرس القضايا التي قد يثيرها تطبيق هذا الحق على ضوء مقارنة تطبيقية مع قضية الجزائر . وأن نببحث ضمن إطار المنهج العلمي الذي التزمنا به ، إمكانية صرف النفار عن تطبيق حق تقرير المصير في إقليم عربستان على ضوء فكرة الدولة متعددة القوميات .

وإذا كانت مساعدة بعض الدول العربية للجبهة القومية لتحرير عربستان ، مادياً وعسكرياً ومعنوياً ، تؤدي إلى تصاعد النزاع حول مشككة عربستان ، فقد يكون من الضروري - مادامنا نستهدف المساهمة في حل هذه المسككة - أن نببحث مدى مشروعيتها تلك المساعدات على ضوء مبادئ القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة .

ولا ريب في أن ذلك كله يستلزم التعرف ابتداءً على مفهوم تقرير المصير في القانون الدولي، وتحليل قيمته القانونية في الوقت الحاضر في ظل ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الأجهزة الرئيسية في المنظمة الدولية، من أجل الوصول إلى تحديد مدى إلزامه القانوني للدول الأعضاء في الأمم المتحدة ومنها بالطبع الدولة الإيرانية، ومدى إمكانية استناد الجهة القومية إلى ذلك الإلزام في دعم مطالباتها بحق شعب عربستان في تقرير مصيره تجاه الدولة الإيرانية.

وبالرغم من تسليمنا بأن حق تقرير المصير يعتبر في الوقت الحاضر من الحقوق القانونية، إلا أن دراستنا لقيمتها القانونية ينبغي أن تدعم بدراسة عن تطوره وتطبيقاته الدولية السابقة وأساسه الفقهي، لكي يستكمل البحث كافة جوانبه.

منهج البحث :

إذا كنا قد كررنا هذا القسم لدراسة حق شعب عربستان في تقرير مصيره، فإن ذلك يثير تساؤلين : أولهما القيمة القانونية الحقيقية لتقرير المصير . وثانيهما إمكانية تطبيق حق تقرير المصير في إقليم عربستان .

ولكي نجيب عن هذين التساؤلين فقد رأينا من المناسب تقسيم دراستنا إلى :

الباب الأول : حق تقرير المصير في ظل قواعد القانون الدولي العام .

الباب الثاني : تطبيق حق تقرير المصير في إقليم عربستان .

الباب الأول

حق تقرير المصير في ظل قواعد القانون الدولي العام

تمهيد وتقسيم :

من المسلم به أن حق تقرير المصير لم ينشأ في صورته الحديثة فجأة أو من فراغ، وإنما سبقته أفكار قديمة وتطبيقات دولية ساهمت في نشأته وتطوره حتى أصبح على ما هو عليه في الوقت الحاضر .

وإذا كان الهدف من دراسة تقرير المصير التوصل إلى قيمته القانونية في وضعه الحالي في القانون الدولي، فإن ذلك لا يمكن أن نفيه عنه إذا أهملنا دراسة أساسه الفقهي وتطبيقاته الدولية في عصر عصبة الأمم .

ومما يلفت النظر أنه بالرغم من أن ميثاق الأمم المتحدة قد أسبع على مبدأ تقرير المصير، بنصه عليه في المادتين - ١ و ٥٥ - ، قيمة قانونية لازمة لكافة الدول الأعضاء في المنظمة الدولية، إلا أنه لا يزال هناك من يشكك بإلزامه القانوني . ومن هنا فقد تعين علينا دراسة حق تقرير المصير على ضوء ميثاق الأمم المتحدة . وتبدو أهمية هذه الدراسة عندما نقرر أن مطالبة الجهة القومية بحق تقرير المصير لشعب عربستان لا قيمة لها ما لم تسكن مستندة إلى حق قانوني ملزم .

ومن أجل أن نفي بمطالبات دراسة تقرير المصير فقد رأينا من المناسب تقسيم هذا الباب إلى :

الفصل الأول : حق تقرير المصير قبل ميثاق الأمم المتحدة .

الفصل الثاني : حق تقرير المصير في ظل ميثاق الأمم المتحدة .

الفصل الأول

حق تقرير المصير قبل ميثاق الأمم المتحدة

تقديم:

يمكن القول بأن المجتمع الدولي لم يعرف حق تقرير المصير باعتباره ذلك الحق الطبيعي للمحكومين في اختيار الحاكم وفي انفصالهم برقة من الأرض، إلا عندما بدأ التمييز في الفقه الدولي بين شخص الحاكم وشخصية الإقليم^(١)، وعلى هذا الأساس فإن تقرير المصير ليس بالأمر الجديد، فهو يرجع بمحذوره إلى الثورين الأمريكية والفرنسية. فكان إعلان الاستقلال الأمريكي في ١٧٧٦/٧/٤ من المحاولات الأولى لتحديد مفهوم تقرير المصير^(٢)، وتبعه إعلان

(١) كان الإقليم يعتبر من الأملاك الخاصة للحاكم وبالتالي فلم يكن لأية جماعة تسكن في جزء منه المطالبة بانفصاله باعتباره هذا بعد من الحقوق العاصرة على شخص الحاكم. بينما يمكن قبول مثل هذه المطالبة إذا كان دور ان السيادة العليا على الإقليم هي للشعوب وليست لشخص الحاكم.

(٢) نص الإعلان على أنه: «عندما يبدو ضروريا في مسار الحوادث الانسانية لشعب ما أن يتحلل من الروابط السياسية التي تربطه بشعب آخر ليشترك بين قوى الأرض الوسم المتساوي والمفصل الذي يظلمه لإياه قوافل أصيلة وطبيعة الله، فإن الاحرام اللائق لأفكارا بشري يقتصر أن يعلن هذه الشعب الأسباب التي أجبرته على الانفصال. ونس نعان هذه الحقائق كوقائع ثابتة أن كل ادش خلقوا متساوين ولأن خالقهم منحهم حقوقا معينة غير قابلة للتساوان عليهم مثل حقهم في الحياة والحرية وطلب السعادة. ولأنه لتحقيق هذه الاهداف انشئت الحكومات بين الناس مستمدة قوتها العادة من رضاهم الحكوميين. ولأنه إذا أصبح شكل الحكومة مدمراً لهذه الاهداف، فمن من حق الشعب أن يغيرها أو يحلها ويضع حكومة جديدة تضع أسساً لهدا الذي نؤمن أن لها انشئت الذي يراه الشعب ملائماً لتحقيق سلامته وسعادته»

(١) راجع: Declaration of Independence of the United States by James Brown

Scott, New York 1917, p. 2.

حقوق الإنسان والمواطن الفرنسي في ١٧٨٩/٨/٢٦^(١)، وكان للتأثير المادي والمعنوي لهاتين الثورتين^(٢) الأثر الملحوظ في التطبيقات الفعلية الأولى لتقرير المصير في المجتمع الدولي^(٣).

ولا شك في أن دراسة حق تقرير المصير قبل ميثاق الأمم تقتضي أن نبحث في تطوره الفقهي ومدى تقبله في المفهومين الغربي والاشتراكي ثم نبين وضعه في ظل عهد عصبة الأمم ونحتم دراستنا بتحليل قانوني لحق تقرير المصير في هذه الفترة.

ولذلك فقد رأينا من المناسب تقسيم دراستنا في هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: التطور الفقهي لمفهوم تقرير المصير قبل الميثاق.

المبحث الثاني: المفهوم الغربي لتقرير المصير.

المبحث الثالث: المفهوم الاشتراكي لتقرير المصير.

المبحث الرابع: تقرير المصير في ظل عهد عصبة الأمم.

المبحث الخامس: التحليل القانوني لتقرير المصير قبل الميثاق.

(١) نص هذا الإعلان على (أن الناس خلقوا أحرارا وسيبقون أحرارا متساوين في الحقوق. وأن القانون هو تعبير عن الارادة العامة في الدولة، وللمواطنين كافة الحق في الاشتراك مباشرة أو بواسطة ممثلين في تكوينها. وأن هدف كافة المنظمات السياسية المحافظة على الحقوق الطبيعية للإنسان).

راجع: Korwicz (Marek): Introduction to International Law, The Hague 1964, p. 129.

(٢) أصدرت الجمعية الوطنية الفرنسية مرسوما في ١٧٩٢/١١/١٩ أعلنت فيه أنها ستمنح الأخوة والمون لجميع الشعوب التي ترغب في استعادة حريتها المساوية منها.

(٣) طبق هذا المبدأ منذ الأيام الأولى للثورة الفرنسية كما يبدو من قبول الجمعية الوطنية الفرنسية مقترحات الانضمام إلى فرنسا من أينيون وفيانسان سنة ١٧٩١ ومن سانوي ونيس سنة ١٧٩٢، على أساس أن الارادة الشعبية المعبر عنها بحرية هي الشيء الوحيد الذي يبرر تغيير سيادة على الأقاليم. كما يبدو أيضاً من قبول السكونجرس الدولي في باريس سنة ١٨٥٦ إجراء استفتاء شعبي تحت الاشراف الدولي في مولدافيا وفلاشيا لتقرير مصيرهما.

المبحث الأول

التطور الفقهي لمفهوم تقرير المصير قبل الميثاق

كانت الإشارات الأولى إلى حق تقرير المصير تصفه باسم تقرير المصير القومي الذي يعنى حق الاستقلال القومي الذي يفترض أنه مادامت لكل أمة سيادة متأصلة فيها باعتبارها متكونة من اتفاق الإرادات المتقابلة لأفرادها ، فإن هذا يعطيها الحق في تشكيل حكومتها الخاصة وفي إنشاء دولة مستقلة^(١).

وبالتالي فإن تقرير المصير القومي يستند، وفق هذا المفهوم ، إلى معطيتين: الأولى ، الديمقراطية التي تقضى بضرورة استناد نظام الحكم في الدولة على رضا المحكومين . والثانية ، القومية ، التي تضع الولاء في الأمة باعتبارها الشكل الوحيد الذي يعبر عن المصالح الحقيقية لأفراد الأمة الواحدة .

أولاً : الديمقراطية :

يرجع أساس الديمقراطية إلى أفكار فقهاء القرن الثامن عشر وما قرروه في المساواة الطبيعية للأفراد وأن نظام الحكم في الدولة يجب أن يستند إلى رضا المحكومين الذين لهم وحدهم حق اختيار حكاهم وتغيير نظام الحكم وتقرير وضعهم الدولي .

فالديمقراطية خلقت نظرية جديدة للسيادة تقضى بأن الشعب وحده (وأيضاً الحكام) هو صاحب السيادة والسلطة العليا في إقليمه^(٢) ، وأن سيادته تنبع

(١) راجع : Colman (Alfred) : National Self - Determination , Chicago 1951, p. 40.
(٢) راجع : Ibid P. 5.

وفق مفهوم تقرير المصير القومي من كونه « أمة » . باعتبار أن الأمة هي الشكل الوحيد للديمقراطية . ومادامت الأمة أساساً معنوياً فإن الشعب . باعتبار وجوده الحقيقي ، هو الذي يعبر عن الإرادة العامة لأمة . وإذا كان الفرد لا يتمتع بحريته إلا في أمته ، فإن من الضروري السماح لكل أمة بتشكيل دولة تتفق والإرادة الحرة للشعب .

وإذا كانت القومية تضع ولائها في الأمة ، فإن الديمقراطية هي أساس القومية . باعتبار أن الأمة تتكون أصلاً برضاء أفرادها وتوحيد إراداتهم المتقابلة ، بحيث أن إحساس أي فرد باختلاف مصالحه مع المصلحة العامة للأمة ، إنما يعنى بالتأكيد أنه ليس من هذه الأمة^(١) .

ثانياً : القومية :

هي تلك الرابطة المعنوية التي تؤدي إلى تماسك أفراد الأمة في وحدة متجانسة بقصد تحقيق أهداف معينة أهمها تأكيد الشخصية القومية لأمتهم ، وأن تكون لها السيادة كدولة^(٢) .

فالقومية تفترض وجوب الاعتراف بحق الأمم في تقرير مصيرها بتكوين

(١) راجع : Johnson (Harold) : Self Determination within the Community of Nations, Leyden 1967, p. 27.

(٢) قد لا يكون للقومية مكان في دراسة قانونية واسكتنا سنجها باختصار وقد نطقها تقرير المصير القومي ، خاصة وأن دورها كان كبيراً في إنشاء دول قومية عديدة في أوروبا مثل ألمانيا وإيطاليا واليونان وبلجيكا ورومانيا وبلغاريا .
راجع : د. محمد طلعت الغنيمي ، المرجع السابق ، ص ٦٤٧ . حيث يقول (نبي القانون الدولي الوصفي مبدأ القومية وأدغمه في مبدأ تقرير المصير) .

راجع أيضاً : Fenwick (C.G.) : Op. Cit. p. 161
(٣) راجع : Nincic (Djura) : The Problem of Sovereignty in the Charter and in the Practice of the U.N., The Hague 1970, p. 219.
Johnson (H.) : Op. Cit. p. 22

دول مستقلة ، وأن يكون لها حق تنظيم حياتها بالطريقة التي تراها ملائمة ، باعتبار أن الشكل أمة سيادة وأن كل الأمم متساوية^(١).

وبالتالي ، فقد خلقت القومية أساساً جديداً للسيادة مبنياً على الاعتراف بحق أية مجموعة قومية في أن تأخذ وضعاً مستقلاً ومنفصلاً عن مجموع الشعب في الدولة الواحدة ، وأن الدولة القومية التي تتطابق حدودها مع توزيع الجماعة القومية فيها هي الشكل الشرعي الوحيد للدول^(٢). ولذلك فإن كل أمة يجب أن تكون دولة ، وأن كل دولة يجب أن تضم أمة واحدة^(٣).

ويمكن تنميس معيار تمييز الجماعة القومية عن غيرها بعنصرين : عنصر موضوعي يتمثل بمجموعة العوامل المشتركة من إقليم وتاريخ وعرق ولغة ومصالح... وعنصر شفوي يتمثل في الشعور والاحساس الذي يجمع أفراد القومية الواحدة بهدف تحقيق المصالح القومية المشتركة وأهمها الوحدة السياسية والشكل المستقل لأمتهم كدولة^(٤).

(١) راجع : Brownlie (Jan) : An Essay on the History of the

Principle of Self-Determination. The Hague 1970. p. 93.

(٢) راجع : Johnson (H.) : Op. Cit. p. 19.

(٣) راجع : Shukri (Muhammed Aziz) : The Concept of Self-

Determination in the U.N., Damascus 1965. p. 22.

(٤) راجع : د. علي صادق أبو حبيب ، المرجع السابق ، ص ٧٧٨ .

Claude (Inis L.) : National Minorities : An International Problem. Cambridge 1965. p. 1.

المبحث الثاني

المفهوم الغربي لتقرير المصير

لم بقدر لمبدأ تقرير المصير القومي البقاء طويلاً حيث أخذ في الانزواء والتراجع حتى الحرب العالمية الأولى ، بعد أن أدى تضارب الديمقراطية كفكرة مطلقة مع مصالح الدول الكبرى وسياساتها الاستعمارية التوسعية ، ونهضة القومية العدوانية في أوروبا وبالذات في ألمانيا .

وكان للرئيس الأمريكي ويلسون الأثر الملحوظ في إعادة توجيه الضوء إلى مبدأ تقرير المصير بتأكيد على أن هذا المبدأ ليس مجرد تعبير لغوي وإنما هو مبدأ قانوني ملزم^(١). وبتصريحاته التي أكد فيها أن من واجب كافة الدول العمل على تحقيق الأمن القومي للشعوب إلى أقصى مدى ، وأنه لا يمكن لسلام أن يدوم إذا لم يعترف بالمبدأ الذي يقضي بأن الحكومات تستمد قوتها العادلة من رضا المحكومين ، وأنه ليس هناك حق يمكن أن يسلّم الشعوب من سيادة إلى سيادة أخرى كمتاع ، وأن على الدول مراعاة مصالح السكان ورغباتهم عند الفصل في الطلبات الخاصة بالسيادة وتبعية الأقاليم ، وأنه ليس لأية دولة حق ضم الأقاليم أو تغيير الولاء السياسي لأي شعب دون رضاه ، وأن الشعوب تحكم برضاها ولها وحدها حق اختيار نظام الحكم الذي تعيش في ظله^(٢).

والواقع فإن مبدأ تقرير المصير قد أعيد تشكيله في المفهوم الغربي منذ

(١) راجع : Lape (Robert Strausz) and (Prusseny) : Stefan : International Relations. 2nd edition. New York 1974. p. 643.

Johnson (H.) : Op. Cit. p. 73. (٢) راجع :

نهاية الحرب العالمية الأولى فأصبح يتضمن حق أفراد الشعب في اختيار نظام الحكم الخاص بهم وأن يقرروا وضعهم السياسى والقانونى ، ليس على أساس الصراع المسلح^(١) ، وإنما بواسطة الاستفتاء الحر بهدف الحصول على الحكم الذاتى الديمقراطى^(٢) . كما يشمل تقرير المصير بهذا المفهوم الدول المستقلة التى تحتاج إلى حماية من الضغط الخارجى أو التهديد باستعمال القوة من دولة أخرى^(٣) .

(١) راجع : Tons saint (Charmian Edwards) The Trusteeship of the U.N., London 1956, p. 237.

(٢) يؤكد ذلك التعريف المشترك لايدهاوير ونشرشل في ١٩٥٤/٦/٢٩ الذى نص على (نحن نتمسك بمبدأ الاستقلال الذاتى وسوف نطبقه بإخلاص بكافة الوسائل السلمية لضمان استقلال كافة الأقاليم التى ترغب شعوبها بوجود مستقل . . . وبالنسبة للأمم التى هى مقسمة ضد إرادتها فإننا سنستمر بإيجاد السبل لتحقيق الوحدة بين أجزائها عن طريق إجراء انتخابات حرة أساسها احترام حق الشعب في اختيار شكل الحكومة التى يعيش تحت سيطرتها) .

راجع : Korowicz (M.) : Op. Cit. p. 285.

Nincie (D.) : Op. Cit. p. 221.

راجع أيضا : Wright (Quincy) : A study of War, Chicago 1964 p. 223.

حيث يقول (أصبح تقرير المصير يعنى حق الجماعات المتجانسة من عرق واحد في تقرير مصيرها ليس كزيادة سلطة ولا بما يهدف للحصول على الحكم الذاتى وإن هذا المفهوم يتفق مع خير البشرية وسلام العالم) .

(٣) راجع : Shukri (M.A.) : Op. Cit. p. 55.

المبحث الثالث

المفهوم الاشتراكى لتقرير المصير

أساس المفهوم الاشتراكى لمبدأ تقرير المصير أن يكون لكل أمة حق تقرير مصيرها^(١) ، ولذلك يرى بعض الفقهاء الروس مثل فيشنسكى وتونكين ضرورة اعتبار الأمم من أشخاص القانون الدولى^(٢) .

ولكن الاعتراف بحق الأمم في تقرير مصيرها لا يعنى في المفهوم الاشتراكى الاعتراف بالقومية كمبدأ يستهدف فقط إنشاء ما يسمى بالدولة القومية ، لأن الماركسية أساساً تعادى القومية ، وهى إن اعترفت بها فباعتبارها إحدى العوامل الاقتصادية في نضال الشعوب من أجل تقرير مصيرها ، وهى لا تنظر إلى الحركات القومية التى تطالب بتقرير المصير ، باعتبارها هدفاً في حد ذاته ، وإنما تعتبرها مجرد خطوة في التطور التاريخى للانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية والاممية البروليتارية .

وقد نشأ تقرير المصير وفق المفهوم الاشتراكى بأفكار ماركس وإنجلز ، وقرارات المؤتمرات الدولية الاشتراكية العديدة ومنها : المؤتمر الاشتراكى الدولى للعمال الذى أعلن في لندن سنة ١٨٩٦ تأييده السكامل لحق كافة الأمم في تقرير مصيرها بحرية . والمؤتمر الأول لحزب العمال الديمقراطى الاشتراكى الرومى سنة ١٩٠٣ الذى اعترف بحق تقرير المصير لسكافة القوميات التى هى

(١) راجع : Grzybowski (Kazimierz) : The Soviet Public International Law, Leyden 1970, p. 34.

(٢) راجع : ج. أ. تونكين ، القانون الدولى العام ترجمة أحمد رضا ، مراجعة الدكتور عز الدين فودة - القاهرة ١٩٧٢ ص ٥٧ .

أجزاء من الدولة^(١) . وكان دور لينين وستالين تشكيل هذا المفهوم على ضوء تطبيقاته العملية .

بداية تقرير المصير عند لينين ، قوله (يقضى تقرير المصير بحق الأمم في الانفصال عن مجموعات قومية أخرى وتكوينها دولاً مستقلة . . وإذا أخذنا حالة الأمة المضطهدة ، فهل يستطيع شعب أن يكون حراً إذا كان يضطهد شعوباً أخرى ؟ . . كلا . . وإن مصلحة الشعب الروسي تنضى بمقاومة مثل هذا الاضطهاد)^(٢) .

وبالرغم من اعترافه بأن القومية تنشأ بصورة طبيعية مع نهضة الطبقة الوسطى ، وأن الدولة القومية هي شكل الشخصية السياسية لعصر الرأسمالية^(٣) ، إلا أن لينين يؤكد على ضرورة مساعدة الجماعات القومية ودعم نضالها في الأمم الصغيرة العاجزة ، بوصفها عاملاً مستقلاً في النضال ضد الامبريالية تقوم بدور خيرة من الخائز التي تساهم في إبراز وتحريك القوة الحقيقية المعادية للامبريالية وهي البروليتاريا الاشتراكية . . ولذلك ففي البلدان المستعمرة على اماركسيين ألا يكتفوا بتقرير المصير بل إن عليهم مساعدة العناصر الأكثر ثورية في حركات التحرر الوطني البرجوازية الديمقراطية في هذه البلدان وأن يساندوها في إشعال ثورتها ضد الدول الامبريالية^(٤) .

(١) راجع : Stalin (Joseph) : Marxism and the National and

Colonial Question, 2nd edition, London 1936, p. 294.

(٢) راجع : ف. أ. لينين - حركه شعوب الشرق الوطنية التحريرية ، موسكو ١٩٦٩

ص ١١٤ .

(٣) راجع : Grzybowski (K.) : Op. Cit. p. 102.

(٤) راجع : Lenin (V.) : The Socialis. Revolution and the Right

of Nation to Self-Determination, Moscow 1916, vol. 9, p. 275 ff.

ويفترض لينين أن ذلك يتم وفق برنامج يعتمد على^(١) :

١ — وحدة العمال من جميع القوميات وحدة مطلقة ، على أساس أن مصالح الاشتراكية تسمو على حقوق الأمم في الوحدة والحرية والاستقلال^(٢) .

٢ — يجب تحذير الماركسيين من الاندفاع وراء المعيار القومي على حساب العوامل الأخرى ، باعتبار أن التركيب القومي ليس سوى أحد العوامل الاقتصادية ، ولكنه ليس العامل الوحيد وبالتأكيد ليس العامل الأهم .

٣ — محاربة التعصب القومي باعتباره يولد عقول العمال ويفرق صفوفهم ويجعلهم تحت رحمة الطبقة البرجوازية .

٤ — تقضى مصلحة النضال الطبقي البروليتاري القضاء على كل اضطهاد قومي ، ولكن مساعدة النزعة القومية البرجوازية تعتبر خيانة للبروليتاريا والوقوف في صف واحد مع البرجوازية عدوة الطبقة العاملة .

ويرى ستالين أن تقرير المصير لا يعدو أن يكون مجرد وسيلة لخدمة مصالح الثورة العالمية ، بحيث أنه إذا تعارضت مطالب الديمقراطية ، وبضمنها تقرير المصير ، مع مصالح العالم الاشتراكي والثورة العالمية ، فلا بد هنا من رفض تلك المطالب^(٣) . ويتأيد هذا بالبرنامج الذي وضعه ستالين حول مفهوم تقرير المصير الذي يتضمن^(٤) :

(١) راجع : د. صفاء الحافظ - لينين والمسألة القومية - منشور من مجلة الثقافة الجديدة ، العدد ١٣ ، بغداد ، مايس ١٩٧٠ ص ١٠ و ١١ و ١٢ .

(٢) راجع : Grzybowski (K.) : Op. Cit. p. 42.

(٣) راجع : Stalin (J.) : Op. Cit. p. 19 ff.

راجع أيضا : Kottwie (M.) : Op. Cit. p. 21.

حيث يقول (ولهذا اسبب فقد عارض ستالين مصالح Transcaucasia على أساس تفصيل مصالح الصراع البروليتاري ولتطور الاشتراكيين فيها) .

(٤) راجع : Grzybowski (K.) : Op. Cit. p. 102.

١ — الاعتراف بحق الشعوب في النضال من أجل تقرير مصيرها ، إذا كان موجهاً ضد دولة رأسمالية ، بحيث يكون الغرض الأول من هذا الاعتراف الاسراع في القضاء على الرأسمالية عن طريق زيادة التناقضات والإقسامات داخل المجتمع الرأسمالي .

٢ — الاستقلال الذاتي لشعوب العالم الاشتراكي ضمن دولة واحدة . وتضمن القوانين حرية تطور الأقليات القومية .

٣ — هيكل بروليتاري واحد غير منقسم وحزب واحد لعمال مختلف القوميات ضمن الدولة الواحدة^(١) .

وقد طبقت الدولة السوفيتية مبدأ تقرير المصير كحق ملزم يبيح الانفصال وتكوين دول مستقلة^(٢) منذ لحظة قيامها كما جاء في الإعلان الذي أصدره مجلس مفوضي الشعب بتاريخ ١٩١٧/١١/٢ الذي نص على :

« ١ — المساواة والسيادة لكافة شعوب روسيا .

٢ — حق شعوب روسيا في تقرير المصير الذي يذهب إلى حد الانفصال وتكوين دولة مستقلة^(٣) .

٣ — القضاء على الامتيازات الطبقية والاضطهاد القومي .

٤ — التطور الحر للأقليات القومية^(٤) .

وذلك فقد أعلن استقلال بعض الجمهوريات السوفيتية ، مثل جورجيا

(١) راجع : Stalin (J.) : Op. Cit. p. 66.

(٢) راجع : V.I. Lenin Collected Papers. 4th edition, Moscow : (٣) راجع : (undated), vol. 19, p. 213.

(٤) راجع : الدستور السوفيتي على حق كل جمهورية اتحادية و الانفصال .

Nicic (D.) : Op. Cit. p. 220.

(٤) راجع :

في ١٩١٧/١١/٩ ، واستونيا في ١٩١٧/١١/١٥ ، وفنلندا في ١٩١٧/١٢/٦ ، وأوكرانيا في يناير ١٩١٨ ، وروسيا البيضاء في ١٩١٨/٣/٢٥ ، وأرمينيا في ١٩١٨/٣/٢٦ ، وأذربيجان في ١٩١٨/٣/٢٨ ، وليتوانيا في ١٩١٨/١١/٨ .

وتأكيذاً لهذا الاتجاه أعلن المندوب السوفيتي في مؤتمر Brest-Litovsk في ١٩١٧/١٢/٩ أن مبدأ تقرير المصير يتضمن كحق ملزم تحرير ضم الأقاليم التي يتم احتلالها خلال الحرب ، وضرورة إعادة الاستقلال السياسي للأمم التي حرمت من استقلالها نتيجة الحرب .

كما أكدت المعاهدات التي عقدها الاتحاد السوفيتي ، اعترافها بحق تقرير المصير وفق المفهوم الذي عرضناه ، ومن الأمثلة : معاهدة ١٩٢٠/٢/٢ مع استونيا ، ومعاهدة ١٩٢٠/٧/١٢ مع ليتوانيا ، ومعاهدة ١٩٢١/٢/٢٦ مع إيران ، ومعاهدة ١٩٢١/٣/٨ مع بولندا ، ومعاهدة ١٩٢١/٣/١٦ مع تركيا ، ومعاهدة ١٩٤٥/٦/٢٩ مع تشيكوسلوفاكيا .

نخلص إلى أن المفهوم الاشتراكي لتقرير المصير لا يقوم على أساس « الدفاع عن مبدأ القوميات العتيق »^(١) ، وإنما « باعتبارها قاعدة دولية جديدة تميز جمع عدة أمم وقوميات مختلفة تنضم طوعاً في دولة واحدة على أساس فدرالي أو على أي أساس آخر . وهي تشمل كافة شعوب القارات التي لها بمقتضاها حق الانفصال وأن تكون سيادة مصيرها »^(٢) ، ليس بهدف تكوين أمة برجوازية أو دولة قومية ، وإنما بهدف تحقيق الاشتراكية والاممية البروليتارية^(٣) .

(١) راجع : تونكين ، المرجع السابق ص ٤٩ .

(٢) راجع : Straushenko (G.B.) : Abolition of Colonialism and International Law, Moscow 1969, p. 79.

(٣) راجع : قضايا تطور البلدان المتحررة — دار نشر وكالة نوفوستي ، موسكو ١٩٧٢ ص ٥٤

حيث يذكر هذا السكتيب أن تكوين أمة برجوازية لم يعد يعتبر في الوقت الحاضر ، فكيراً تقدماً .

المبحث الرابع

تقرير المصير في ظل عهد عصبة الأمم

بالرغم من أن عهد العصبة لم يتضمن نصاً واضحاً لمبدأ تقرير المصير^(١) إلا أنه جاء بمبادئ جديدة يفهم منها تبنيه لهذا المبدأ .

فقد حرم عهد العصبة (الفتح) باعتباره لا يتفق مع حق الشعوب في السيادة على أقاليمها . وأنشأ نظام حماية الأقليات الذي « أوجب المساواة في الحقوق والحريات بين الأقلية والأغلبية في الدولة الواحدة بصورة حقيقية وفعالية Cenuine & effective »^(٢) كما أنشأ نظام الانتداب الذي تتولى بموجبه بعض الدول تحت إشراف عصبة الأمم مسؤولية تطوير الأقاليم غير المستقلة بهدف مساعدتها لكي تكون قادرة على تحمل أعباء ومسؤوليات الاستقلال^(٣) .

بل إن عصبة الأمم طبقت مبدأ تقرير المصير في حالات عديدة . فحصلت

(١) راجع : Khan (Rahmatullah) : Kashmir and the United Nations, India 1969, p. 78.

(٢) Cobban (A.) : Op. Cit. p. 28.

راجع أيضاً :

حيث يقول (كانت المسودة المقترحة لمن المادة العاشرة من عهد عصبة الأمم تنص على - : يتحدد لأطراف المتعاقدين من أجل ضمان الاستقلال السياسي والسلامة الإقليمية لكل منهم ، ولكن من المفهوم أنه قد تقرر الاستقلال ضرورة إجراء تعديلات إقليمية بسبب التغيرات الجغرافية العرقية المحلية والتي مبدأ تقرير المصير وبعد موافقة الشعب الذي يستوطن الإقليم) .

Nincic (D.) : Op. Cit. p. 220.

راجع أيضاً :

P.C.I.J. Ser. A/B No. 64 p. 17.

(٣) راجع :

Fenwick (C.G.) : Op. Cit. p. 163.

راجع :

حيث يقول (إن مبدأ تقرير المصير مبدأ أساسي في القانون الدولي)

راجع أيضاً : د. عبد الحليم عبد الله ، مبادئ القانون الدولي ، دراسة في القانون الدولي ، الجمعية المصرية للقانون الدولي ، القاهرة ١٩٧٠ ، ص ٢١٠ .

حيث يؤكد عبد الحليم عبد الله في كتابه مبادئ القانون الدولي في خصوصه حول الانتداب والأقليات .

بموجبه دول : بولندا وتشيكوسلوفاكيا والنمسا ، ونجحاً وإيرلندا على استقلالها . وأعطيت بمقتضاه الأتراس والتورين إلى فرنسا ، وشيلزويج إلى الدنمارك ، وترانسلفانيا وبوكovina إلى رومانيا .

كما أجريت تغييرات إقليمية بموجب نتائج استفتاءات شعبية تطبيقاً لمبدأ تقرير المصير ، ومن الأمثلة على ذلك : الاستفتاء الذي تم بهدف وضع خط الحدود بين بولندا وألمانيا من جهة وبين فرنسا وألمانيا من جهة أخرى ، والاستفتاء الذي تم سنة ١٩٢٠ في كلاجنفورت حول الانضمام إلى النمسا أو يوغوسلافيا ، والاستفتاء الذي تم سنة ١٩٢٠ في شيلزويج حول الانضمام إلى الدنمارك أو ألمانيا ، والاستفتاء الذي تم سنة ١٩٢٠ في آلتشتاين ومارينو حول الانضمام إلى بولندا أو بروسيا الشرقية ، والاستفتاء الذي تم سنة ١٩٢١ في سيميزيا العليا حول الانضمام إلى بولندا أو ألمانيا ، والاستفتاء الذي تم سنة ١٩٢١ في سوبورن حول الانضمام إلى الجبل والنمسا ، والاستفتاء الذي تم سنة ١٩٣٥ في السار حول الانضمام إلى فرنسا أو ألمانيا أو بقاء الوضع على ما هو عليه .

ولكن العصبة رفضت تطبيق مبدأ تقرير المصير في انضمام النمسا إلى ألمانيا ، وضم التيرول الألماني إلى ألمانيا ، حيث ضم إلى إيطاليا^(٤) ، بسبب الخوف من أن يؤدي هذا الضم إلى إعادة الروح إلى القومية الألمانية^(٥) . كما رفضت العصبة تطبيق مبدأ تقرير المصير في بعض الدول بسبب عدم اقتناعها بأهلية هذه الدول لتحمل أعباء الاستقلال ، ولذلك فقد رفضت طلبات استقلال العراق ومصر والفلبين وكوريا وإيرلندا .

(١) راجع : Davies (David) : The Problem of the 20 th. Cen.

uny, London 1930, p. 18.

Khan (R.) : Op. Cit. p. 90.

(٢) راجع :

حيث يقول (ونفس السبب قد عدلت عصبة الأمم عن إجراء استفتاء شعبي في بوش وسير وأوريا بسبب التوتر الذي حدث فيها بعد اشتداد حدة التعصب القومي) .

(٢٠ - الوسم القانوني)

بل أنكر بعض الفقهاء أن تطبيقات تقرير المصير ، سواء منها تلك التي وقعت تنفيذاً لاتفاقيات السلام ١٩١٩ و ١٩٢٠ ، أو تمتضى قرارات عصبة الأمم ، يمكن أن ترقى بهذا المبدأ إلى مستوى القاعدة العرفية الدولية . فيقرر بريجس أنه (لا وجود لتقرير المصير في القانون الدولي العرفي بالرغم من أن هذا الحق قد منح عدة مرات بمقتضى معاهدات أو بقوانين داخلية)^(١) . ويؤيده شكري حيث يقول (لا يمكن أن يكون تقرير المصير قد أنشأ لنفسه أى مركز في القانون الدولي العرفي)^(٢) .

والواقع فإن التحليل القانوني لتقرير المصير في هذه الفترة لا يؤدي في رأينا إلى إنكار كل قيمة لهذا المبدأ^(٣) ، وإذا كان صحيحاً أن القانون الدولي الوضعي لم يتضمن قاعدة قانونية صريحة تنص على تقرير المصير ، إلا أن القول بإنكار وجود قاعدة عرفية تتضمن هذا المبدأ ، يعد أمراً غير صحيح على إطلاقه .

فالإصرار على وجوب تطبيق مبدأ تقرير المصير كان السبب وراء إعلان الخلفاء الحرب العالمية الأولى ضد ألمانيا وقوات المحور^(٤) ، كما استندت إلى هذا

(١) Briggs (Herbert) : The Law of Nations. New York : 19٢8, p. 65.

(٢) Shukri (M.A.) : Op. Cit. p. 35.

(٣) Nincic (D.) : Op. Cit. p. 43.

إذ بالرغم من اعتباره لتقرير المصير في هذه الفترة كبدأ سياسي ، إلا أنه يؤكد أن هذا المبدأ يرتب آثاراً قانونية .

(٤) Johnson (H.) : Op. Cit. p. 33.

حيث يقول (كان السبب الرئيسى لدخول الولايات المتحدة الحرب العالمية الأولى هو أنها كيد قانونية تقرير المصير) .

راجع أيضاً : Shukri (M.A.) : Op. Cit. p. 28

المبحث الخامس

التحليل القانوني لتقرير المصير قبل الميثاق

نأن ١٢٠ تضمن عهد عصبة الأمم لمادة تنص صراحة على مبدأ تقرير المصير وتحدد قيمته القانونية ، السبب الأول في تشكيك بعض الفقهاء في القيمة القانونية لمبدأ تقرير المصير ، باعتباره مجرد مبدأ نبيل ومثالي^(١) . ودعم هذا التشكيك تقرير لجنة المشرعين في عصبة الأمم في ١٦/٤/١٩٢١ بخصوص النزاع بين السويد وفنلندا على جزر الآلاند Aaland الذى نص على (أن القانون الدولي الوضعي لم يتضمن اعترافاً بمبدأ تقرير المصير للشعوب لفصل نفسها عن الدول التى تتبعها . وبالرغم من أن هذا المبدأ يلمح دوراً مهماً في الفكر السياسي المعاصر ، خاصة منذ الحرب العظمى ، فإنه تجب الإشارة إلى عدم النص عليه في عهد العصبة ، بحيث أن الاعتراف به في عدد معين من المعاهدات الدولية لا يمكن أن يعد كافياً لكي يوضع أساساً له كقاعدة وضعية في القانون الدولي العام)^(٢) .

(١) Eagleton (Clyde) : Self-Determination and the U.N. : (A.J.I.L. 1953 vol. 47 p. 93.)

راجع أيضاً : Hupe (R.S.) : Op. Cit. p. 7.

حيث يقول (ليس الامكان اعتبار تقرير المصير مبدأ قانونياً ملزماً ، وإنما هو منحة من دول أقوى إلى دول ضعيفة التى تقع ضمن دائرة نفوذها) .

راجع أيضاً : Asamoah (O.Y.) : Op. Cit. p. 164.

حيث يقول (لا ينبغي القول بأن تقرير المصير كان قبل إعلان الأمم المتحدة يمشى حقاً قانونياً) .

(٢) Green (L.C.) : Self-Determination and the Settlement of the Arab Israeli Conflict. (A.J.I.L. 19٦1 vol. 55) 44.

Verzijl (J.H.W.) : Op. Cit. (vol. 1) p. 22٠.

المبدأ معاهدات السلام التي أعقبت الحرب العالمية وطبقته فعلاً^(١)، فضلاً عن دعم عصبة الأمم له بنظامي الانتداب وحماية الأقليات الذي طبقته فعلاً في حالات عديدة.

بل إن غالبية الدول الأعضاء في المجتمع الدولي في هذه الفترة، قبلت مبدأ تقرير المصير واقرن قبولها بالاعتقاد القاطع بضرورة تطبيقه^(٢)، كما يبدو واضحاً في التصريحات والمذكرات الرسمية لتلك الدول^(٣).

وإذا أضفنا إلى تطبيقات عصبة الأمم لمبدأ تقرير المصير باعتبارها تمثل العنصر المسادي للعرف، إلى الاعتقاد الدولي بأن هذا المبدأ يعد

== حيث يقول (أعلن الحلفاء أنهم يقاثلون من أجل حبل استئصال وحرية الشعوب من السيطرة الأجنبية) .

راجع أيضاً : Cobban (A.) : Op. Cit. p. 1. حيث يقول (كان هناك اعتقاد عالمي بأن قوات الحور خرفت تقرير المصير ، وأن الهدف الأول للحلفاء هو إعادة تأكيده قانونية هذا الحق) .

(١) راجع : Shukri (M.A.) : Op. Cit. pp. 35 and 36 ff. فالرغم من شك في تبنى القواعد العرفية لمبدأ تقرير المصير ، إلا أنه يستلزم (ص ٣٦) . فيقول (إن معاهدات السلام وضعت نظاماً جديداً مؤسساً على تقرير المصير وأن هذا الواقع لا يستبعد إمكانية الاعتراف لهذا المبدأ بقوة قانونية) .

(٢) راجع : Cobban (A.) : Op. Cit. p. 17. حيث يقول (وإنما الحقيقة مهمة بأنه كان هناك اعتقاد عالمي ملحوظ مفاده أن الحلفاء ملتزمين بمبدأ تقرير المصير) .

(٣) ومن الأمثلة على ذلك : المذكرة الرسمية التي ردها الحلفاء على عرض ألمانيا بتوقيع الهدنة ، فقد أكدت هذه المذكرة وجوب استناد شروط السلام إلى المبادئ التي أعلنها الرئيس ويلسون وبوجه خاص تقرير المصير .

وكذلك قرار المؤتمر البرلاني لعلى فرنسا وبريطانيا وبلجيكا وإيطاليا في نهاية أكتوبر ١٩١٨ الذي أعلن قبوله لمبدأ القومية وحق الشعوب في تقرير مصيرها .

وكذلك مذكرة بالفوروكايمصو المشتركة التي تبنوا في ٢٥/٧/١٩١٩ حول الحدود الإيطالية ، حيث أكدت المذكرة أن الحلفاء قد أخذوا على أنفسهم عهداً بالالتزام بمبدأ تقرير المصير .

Ibid. p. 16.

راجع :

بمناخ قانون واجب الاحترام ، فإن استطيع القول بأن تلك التطبيقات قد أنشأت قاعدة عرفية دولية^(١).

وإذا كانت عصبة الأمم قد قيدت من بعض تطبيقات مبدأ تقرير المصير بسبب الاعتبارات السياسية ، فإن ذلك لا يرجع إلى ضعف القيمة القانونية لهذا المبدأ في حد ذاته ، وإنما يرجع إلى ضعف المنظمة الدولية وكونها « رغم اختصاصاتها الواسعة تنظيم غير فعال »^(٢).

(١) نمل ذلك جيداً أيضاً ، في النص على حق تقرير المصير في ميثاق الأمم المتحدة بصيغة الحاضر ، الأمر الذي يبي أن قرار الميثاق بمبدأ قانوني موجود فعلاً وإن وجوده سابق على النص عليه .

(٢) راجع : د. محمد حمزة شهاب المرجع السابق (المصاحف الدولية) ص ٦٤ .
Jacks (C. Wilfred) : The World Beyond the Charter, London 1969 pp. 73—74 and 77.

نظم الحكم التي تعيش في ظلها أم أن المقصود به هو اختيار الشعوب له وضع
الدولى دون تدخل جهة أجنبية ؟ .

وإذا نظرنا إلى القيمة القانونية لمبدأ تقرير المصير ، فإن التساؤلات تثار
عن الوضع الحقيقي لهذا المبدأ في القانون الدولى العام . فهل هو مبدأ أم أنه
حق ؟ وإذا كان مبدأ ، فهل هو مبدأ سيوسى أم أنه مبدأ قانونى يستطيع
ترتيب حقوق والتزامات قانونية ؟ وإذا كان حق ، فهل هو حق قانونى ملزم
أم أنه حق طبيعى لا يتوافر فيه عنصر الإلزام ؟ وإذا اعتبرناه من الحقوق
القانونية ، فما هى طبيعة ونوع الالتزامات المترتبة على عائق الدول الأعضاء
في الأمم المتحدة تجاه مطالبة المجموعات القومية الواقعة تحت سلطانها . بحق
تقرير المصير ؟ .

ولو نظرنا إلى تطبيق مبدأ تقرير المصير ، فإن هناك تساؤلات عديدة تتردد
مثل : من له المطالبة بحق تقرير المصير ؟ وإذا قلنا الشعب ، فما هو المقصود بالشعب ؟
هل يشمل الأقلية أم أنه قاصر على الأغلبية فى الدولة الواحدة ؟ وهل يعنى أن
لكل جماعة قومية الحق فى تقرير مصيرها أم أن هذا الحق قاصر على بعض
المجموعات القومية دون غيرها ؟ وما هى المعايير فى تمييز الجماعة القومية عن
غيرها ؟ ومن هى السلطة المختصة فى المجتمع الدولى فى تقرير متى وكيف يتم
التمتع بهذا المبدأ ؟ ومتى يمكن قبول مطالبة الشعوب بتقرير مصيرها ووفق أى
ظروف ؟ وما هى وسائل ممارستها ؟ وهل يقتصر تطبيقه على الجماعات القومية
وحدها أم أنه يشمل أيضاً الدول المستقلة التي تتعرض لتهديد أو ضغط
أجنبي ؟ .

ومن أجل الإجابة عن هذه التساؤلات ، فإننا نعرض فى هذا المبدأ
تقرير المصير فى ظل ميثاق الأمم المتحدة ، ومن ثم نعرض لبيان مدى كفايته

الفصل الثانى

حق تقرير المصير فى ظل ميثاق الأمم المتحدة

تمهيد :

تعرضنا فى الفصل السابق إلى بحث نشأة وتطور مبدأ تقرير المصير فى المجتمع
الدولى فى الفترة التى سبقت عصر ميثاق الأمم المتحدة ، وانهينا إلى القول
بأنه مهما كانت طبيعة الالتزامات التى وجهت إلى ذلك المبدأ سواء منها
ما تعلق بقيمته القانونية أو بعمومية تطبيقه ، فإنها لم تؤثر - فى رأينا - على
تبقى تقرير المصير كقاعدة دولية فى القانون الدولى العرفى .

ولا ريب أن استيفاءنا لهذه الدراسة ، يسمح لنا الآن أن نقف على وضع
تقرير المصير وقيمته القانونية فى ظل ميثاق الأمم المتحدة .

وإذا كان الميثاق قد نص على مبدأ تقرير المصير باعتباره من مقاصد
ومبادئ الأمم المتحدة ، فإن ذلك يمنع من أن تثار شكوك وتساؤلات
عديدة سواء بالنسبة لمبدأ نفسه أو بالنسبة لقيمته القانونية أو بالنسبة لتطبيقه

فإذا نظرنا إلى مبدأ تقرير المصير نفسه ، فإن تساؤلات عديدة تثار حول
معنى تقرير المصير : هل يعنى الحد الأدنى لحرية قومية ضمن دولة واحدة ،
أم يعنى انفصالها ؟ وإذا كان كذلك ، فبمى الاتفاق على ذلك ؟ فهل يعنى ذلك
الاستئذان من شأن دولة أخرى . أم أنه ينص على الانفصال بهدف الانضمام
إلى دولة أخرى ؟ وهل ينص هذا المبدأ على الاستقلال السياسى أم أنه يشمل
أيضاً الاقتصاد ؟ وهل يقصد به الحق الدستورى لشعوب فى اختيار

هذا المبدأ . . مستهدفين من هذه الدراسة توضيح مدى تبني القانون الدولي العام لمبدأ تقرير المصير والنتائج المترتبة على ذلك ، وعلى وجه الخصوص مدى إلزامه القانوني للدول الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة ، ومدى إمكانية استناد شعوب العالم إلى هذا الإلزام في مطالباتها بحقوقهم في تقرير المصير .

وتلك فقد رأينا من المناسب تقسيم دراستنا في هذا الفصل إلى :

المبحث الأول : معنى تقرير المصير في ميثاق الأمم المتحدة .

المبحث الثاني : التهمة القانونية لحق تقرير المصير في ظل ميثاق الأمم المتحدة .

المبحث الأول

معنى تقرير المصير في ميثاق الأمم المتحدة

نبعث فيما يلي معنى ومفهوم حق تقرير المصير في الميثاق :

أولاً : نصوص تقرير المصير في الميثاق :

نص ميثاق الأمم المتحدة على مبدأ تقرير المصير في موضعين :

« المادة الأولى : في مقاصد الهيئة ومبادئها

٢ — إنشاء العلاقات الودية بين الأمم على أساس احترام المبدأ الذي يقتضى بالتسوية في الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها »

« المادة الخامسة والخمسون : في التعاون الاقتصادي والاجتماعي

رغبة في تهيئة دواعي الاستقرار والرفاهية الضروريين لقيام علاقات سلمية ودية مؤسسة على احترام المبدأ الذي يقتضى بالتسوية في الحقوق بين الشعوب وبأن يكون لكل منها تقرير مصيرها »

ثانياً : التعريف بتقرير المصير :

إذا كانت اعتبارات المنطق البعثت تمتازم عدم تعرضنا لتعريف تقرير المصير إلا بعد الانتهاء من دراسة المبدأ نفسه ، لكي نتمكن في مرحلة النتائج التي نتوصل إليها في سياق الدراسة ، فإن المنهج العملي يقتضي ابتداء تعريف هذا المبدأ وتحديد المقصود به ، على أساس دراسة قيمته القانونية ستتحدد أصلاً داخل إطار تعريفه . . ولذلك فقد رأينا من المناسب إعطاء فكرة موجزة عن مفهوم تقرير المصير وتحديد تعريفه بهذا وضعته هيئة الأمم المتحدة ،

باعتباره مدخلا وإطاراً أساسياً للنزعة القانونية لهذا المبدأ على ضوء قواعد القانون الدولي العام وتسيقات الأمم المتحدة .

يقصد بتقرير المصير حق الشعب في أن يختار بكل حرية حكومته الخاصة وأسلوب حكمه ووضعها الدولي .. وعلى هذا الأساس فإن لهذا المبدأ وجهين^(١) : وجه داخلي يتضمن حق الشعب في إنشاء نظام الحكم الذي يلائمه وتعيين الحكام وتبديلهم كيف ومتى شاء^(٢) ، ووجه خارجي ، يتضمن حق الشعب في أن يختار وضعه الدولي حسبما يشاء سواء بانضمامه عن دولة معينة أو استقلاله أو باندماج أو اتحاد مع دولة أخرى .

وبالرغم من أن ميثاق الأمم المتحدة أشار - كما عرضنا سابقاً - إلى تقرير المصير إلا أنه لا يتضمن تعريفاً محدداً له .. فقامت لجنة حقوق الإنسان بإيعاز من الجمعية العامة بتلخيص هذا المفهوم حيث وضعت تعريفاً نص على (أن كل الشعوب والأمم سيكون لها تقرير مصيرها .. وأن هذا المبدأ يعطى الشعوب والأمم حرية متابعة تنمية وضعها السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي .. وأن كافة الدول متعاضدة في تطوير الاعتراف به في أقاليمها وستحترم ضمانه في الدول الأخرى بصورة متطابقة لميثاق الأمم المتحدة) .

ولكن وجهت استفسارات عديدة إلى هذا التعريف باعتبار اللبس الذي يخلقه استعمال عبارة (شعوب) و (الأمم) معاً ، فضلاً عن أن التعريف جاء بصيغة المذكر ، الأمر الذي قد يوحي بأنه حق مؤقت أو أنه غير ملزم

(١) من ذلك ما جاء في تقرير اللجنة الثالثة السابعة للجمعية العامة في الأمم المتحدة في دورتها الأولى (١٩٤٦) ، حيث ورد في هذا القرار على أنه عند اختيار شعب بورتوريكو وضعه دستوري أو غير دستوري ، فإنه يجب أن يحق في تقرير المصير كما نص عليه ميثاق الأمم المتحدة .

راجع : G.A.U.N. Resolutions, Suppl. 17 (A.9.2) (١٩٦٢) ، والاصحاب الدوليين ، القاهرة ١٩٦٨ ، ص ٧٦ .

في الوقت الحاضر ، وهو ما يخالف المقصود من النص عليه في الميثاق .. وبناء على ذلك فقد قامت اللجنة الثالثة بوضع تعريف لمبدأ تقرير المصير نص على (أن لكل الشعوب حق تقرير مصيرها ، وبقوة هذا الحق لها أن تقرر بحرية وضعها السياسي وتنمية اقتصادها ورقيا الاجتماعي والثقافي)^(١) . وقد وافقت الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على هذا التعريف الذي تضمنه قرار الجمعية العامة رقم ١٥١٤ في ١٤/١٢/١٩٦٠ .

ثالثاً : من له تقرير مصيره :

إذا كانت الأمم المتحدة قد عرفت تقرير المصير باعتباره (أن كل الشعوب لها حق تقرير مصيرها) ، فإن هذا يستتبع القول بأن الوحدة الخاطئة بهذا الحق هي (كل) (الشعوب) .

وإذا كان هناك من يقول بتقييد تقرير المصير بحيث يطبق على بعض الشعوب دون غيرها^(٢) ، أو بحيث يشمل الأغلبية فقط في دولة معينة دون الأقلية التي لها حق المطالبة بالمساواة في المعاملة والحقوق مع الأغلبية والسكن ليس لها حق الانفصال وتكوين دولة مستقلة^(٣) ، فإننا لانستطيع قبول مثل

(١) يشمل تقرير المصير كما هو واضح من هذا التعريف ، أهدافاً اقتصادية واجتماعية وثقافية لن تنطبق إليها لعدم تعلقها بدراساتها .

(٢) راجع : Khan (R.) : Op. Cit. p. 101. حيث يقول بقصر تطبيق حق تقرير المصير على " شعوب غير المتميزة بالحكم الذاتي تفصلها مياه البحار المالحة عن ساداتها المستعمرين ، الذين هم أوروبيون ليس أو شعوب يرجع أصلهم إلى الأوربيين .

(٣) من ذلك ما جاء في تقرير اللجنة الثالثة السابعة للجمعية العامة في الأمم المتحدة في دورتها الأولى (١٩٤٦) ، حيث قال مندوبه : " لو كان (إن المقصود بحق تقرير المصير منحه للأقلية القومية وليس للأقليات) ، وقال مندوب الهند (إن مسألة الأقليات يجب ألا تنظر مع تطبيق حق تقرير المصير لأنها موضوع مختلف) .

G.A.U.N. Doc A/C.3 SR. 640 (1954) p. 11. راجع :

هذا المقييد لتعارضه مع نصوص ميثاق الأمم المتحدة والتطبيقات الدولية التي جرت تحت إشراف المنظمة الدولية ، حيث أكدت أن حق تقرير المصير يشمل (كل) (الشعوب) ، وأن أية جماعة قومية تشكل جزءاً من أمة ما ، تعتبر من الأخرى من الشعوب التي لها حق تقرير مصيرها في الانضمام إلى أمتها مثلاً .

فتقرير المصير مبدأ عالمي يشمل كافة الشعوب . ويتأيد ذلك بالنص عليه ضمن أهداف ومبادئ الأمم المتحدة التي لها صفة العالمية ، واعتباره من الحقوق الإنسانية التي تشمل كافة البشر دون تمييز بسبب العنصر أو اللغة أو الدين .. الخ ..

وما دام الشعب - باعتباره الوحدة المخاطبة بتقرير المصير Unit - هو الذي يطالب بهذا الحق ، وهو الذي يمارسه سواء بالوسائل السلمية أو غير السلمية فلا بد لنا أن نحدد المقصود بتعبير (الشعوب) الذي تضمنه تعريف تقرير المصير .

يقصد بالشعوب^(١) في مفهوم تقرير المصير ، كافة الشعوب التي تخضع لسلطة وسيادة الدول الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة ، وهي نفسها المقصودة في عبارة الديباجة (نحن شعوب الأمم المتحدة) .

(١) لعل أحسن تحديد لمفهوم الشعب ، ما أوضحه المندوب اللبناني في الأمم المتحدة من أنه يشمل :

- أ - الذين يشكلون جزءاً من دولة مستقلة ذات سيادة - لياً .
 - ب - الذين كانوا خاصين سابقاً لدولة لم تعد موجودة في الوقت الحاضر .
 - ج - الذين يخضعون في الوقت الحاضر لنظام دكتاتوري .
 - د - الذين يشكلون جزءاً من دولة مستقلة ولكنهم يريدون الانفصال وتكوين دولة مستقلة .
 - هـ - الذين يعيشون في دولة مستقلة أسماً ولكنها خاصة بدولة أخرى فعلاً .
 - و - الذين يعيشون في الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي .
- راجع : U.N. Dec. A C. 3/SR. 557 (1954) Paragraph 8.

ويشمل هذا التعبير كافة الشعوب التي حرمت من ممارسة مظاهر سيادتها على إقليمها بالقوة غير المشروعة ، كما يشمل الجماعات القومية التي تستوطن إقليمها محددات وتربط بين أفرادها روابط معنوية : موضوعية كاللغة ، وشخصية كالأهداف القومية^(١) ، بحيث يترتب عليها تمييزهم عن الجماعات الأخرى في الدولة الواحدة^(٢) .

ولا يشترط أن يكون عدد أفراد الشعب الذي يطالب بتقرير مصيره ، برقم معين حيث يكفي أن تكون للشعب قابلية المحافظة على كيانه كوحدة مستقلة ومنفصلة عن الوحدات الأخرى في المجتمع الدولي^(٣) .

وإذا كان من المتفق عليه أن الشعوب هي الوحدة المخاطبة بمبدأ تقرير المصير ، فإننا نرى أن المقصود بذلك حق الشعوب ، ليس كجموع وإنما كأفراد ، في التمتع بحق تقرير المصير . وسندنا في هذا القول ما يلي :

١ - يستمد حق تقرير المصير ، كمبدأ قانوني ، قوته من الأفراد الذين جمعوا أنفسهم وشكلوا مجتمعاً متميزاً عن غيره من المجتمعات . فهو يرجع إلى الأفراد أكثر منه إلى الأمم أو الشعوب^(٤) .

٢ - أن تفسيرنا هذا حول معنى الشعب ، لا يتناقض مع نص ميثاق الأمم المتحدة على حق (كل الشعوب) في تقرير مصيرها . لأن الاعتراف بهذا الحق للشعوب لا يعني إنكاره على أفرادها . ومن المسلم به أن تقرير المصير يعتبر

(١) راجع : Starke (J.G.) : Op. Cit. p. 360.

(٢) راجع : Modeen (Tore) : The International Protection of National Minorities in Europe, Finland 1969, p. 15.

(٣) راجع : Emerson (Rupert) : Self - Determination, (A.J.I.L. 1971, vol. 65, p. 469).

(٤) راجع : Carr (E.H.) : The Future of Nations Independence, London 1949, p. 22.

من الحقوق الإنسانية ، فإذا كان من المتفق عليه أن الحقوق الإنسانية كلها تعتبر حقوقاً فردية ، فإن هذا يؤكد صحة المعنى الذي أوردناه .

٣ — أن ممارسة حق تقرير المصير ، سواء بالطرق السلمية كالاستفتاء أو بال طرق غير السلمية كالثورة المسلحة ، إنما يقوم بها الأفراد بالرغم من أن ممارستهم هذه تؤثر في المجتمع كله^(١) .

٤ — أن تطبيقات الأمم المتحدة لحق تقرير المصير تؤكد على المعنى الذي ذكرناه . ومن الأمثلة على هذه التطبيقات : قضية الكاميرون البريطانية ، حيث قبلت الجمعية العامة في قرارها رقم ١٦٠٨ بتاريخ ١٩٦١/٤/٢١^(٢) رغبة سكان شمال الإقليم (وهم الأقلية) في الانضمام إلى جمهورية نيجيريا ، بينما كانت رغبة سكان جنوب الإقليم (وهم الأغلبية) الانضمام إلى جمهورية الكاميرون المستقلة . ولم يكن تقسيم الكاميرون البريطانية إلى قسمين إلا بسبب رغبة الأفيية في تقرير مصيرها بعيد عن تسلط الأغلبية في الإقليم .

٥ — إذا كان الهدف من الاعتراف بحق تقرير المصير ، منع اضطهاد الشعوب وفرض وضع عليها لا يرتضيه ، فإن مقتضيات العدالة والمنطق القانوني تستلزم شمول أجزاء من تلك الشعوب بهذا الحق إن هي أرادت ذلك .

(١) راجع : Higgins (R.) : Op. Cit. p. 105.
حيث تقول (يجب أن ينظر إلى تقرير المصير باعتباره حق كل إنسان في صوت واحد ، أكثر من كونه حق الأغلبية أو تشكيل حكومة) .

(٢) راجع : G.A.U.N. Resolutions, Suppl. No. 16 A(A/4084 Add.1) : 1961 pp. 10-11.

كما يدل على ذلك أيضاً قرار الجمعية العامة رقم ٢٧٨٧ في ١٩٧١/١٢/٦ حيث نص على (تأكيد الحق الأساسي لكل إنسان في الشمال في سبيل تقرير شعبه نصيره عندما يكون شعبه وازجاً تحت السيطرة الاستعمارية والأجنبية) .

راجع : قرارات الجمعية العامة ، الملحق رقم ٢٩ (A/8429) ١٩٧٢ من ٢٢٥

رابعاً : متى يمارس حق تقرير المصير :

إذا كان للشعب أن يمارس حقه في تقرير مصيره ، فإن هذا المفهوم قاصر على الشعب الذي يخلق وضعاً تمهيدياً يستطيع أن يسد فيه مطالبته بتقرير مصيره^(١) .

وبالرغم من أن تقرير المصير يعد من المبادئ العالمية والحقوق الإنسانية ، إلا أنه من المتفق عليه أن هذا (اللبدأ) (الحق) لا يشمل إلا الشعوب التي تطالب به^(٢) .

ولا بد أن تستند هذه المطالبة على وضع تمهيدى ينشأ عندما تصل رغبة الشعب في تقرير مصيره إلى درجة من العزم والتصميم بحيث تظهر في مظاهر مادية وفعلية لا يمكن تجاهلها ، وهنا يأتي دور تقرير المصير « نيس كعلاج لمظاهر عدم الرضاء القومي ، ولكن كوسيلة لإصلاح الضرر الذي ترتب على إخضاع شعب لحكم لا يرتضيه »^(٣) . وغالباً فإن ممارسة تقرير المصير لا تتم إلا

(١) راجع : Johnson (H.) : Op. Cit. p. 31.
حيث يجير التمتع بتقرير المصير (لشعب الذي يستو من إقليداً عدد ويستطيع أن يقيم حكومة) .
وإذا كما تفتق معه في عنصرى الشعب والإقليم ، إلا أننا نختلف معه في اشتراط القدرة على إقامة حكومة كشرط مسبق للاعتراف بحق شعب معين في تقرير مصيره . لأن اجماعة القومية التي تنور من أجل تقرير مصيرها لا تتوقف في ثورتها لأنها لم تستوف مقاييس حكومة معينة ، كما أن الدولة التي تنور ضدها هذه الجماعة ، لاتناقشهم في قسرتهم على إنشاء حكومة .

(٢) نص قرارى الجمعية العامة للأمم المتحدة : رقم ٦٣٧ في ١٩٥٢/١٢/١٦ ورقم ٢٨٦٥ في ١٩٧١/١٢/٢٠ ، على أن التمتع بحق تقرير المصير يكون من قبل الشعوب التي تطالب بهذا الحق .

راجع : G.A.U.N. Resolutions suppl. No. 20. (A/2361) 1953. pp. 26-27.

القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة في دورتها ٢٦ ، رقم الملحق ٢٩ (A/2361) ١٩٧٢ من ٢٧٤ — ٢٧٥ .

(٣) راجع : Cobban (A.) : Op. Cit. p. 74.

بعد المطالبة المستندة على مناح معين يتم خلقه غالباً بالثورة المسلحة^(١).

وترتبط ممارسة حق تقرير المصير بحيز إقليمي معين ، على أساس أنه إذا كان من المسلم به أن لكل سيادة مدى إقليمي محدد تمارس ضمنه وفي داخله اختصاصاتها ، فإن المطالبة بحق تقرير المصير التي تستهدف الاعتراف بسيادة شعب ما على إقليمه لا بد أن تستند هي الأخرى إلى إقليم معين ومحدد . خاصة وأن تغيير المركز القانوني (من قبل دولة أجنبية وبصورة غير مشروعة) لإقليم معين ومحدد ، يستتبع حتماً عند بعض الفقهاء ، تطبيق تقرير المصير على هذا الإقليم^(٢).

خامساً : كيف يمارس حق تقرير المصير :

اتمهنا فيما سبق إلى أن المقصود بحق تقرير المصير هو الاعتراف بالاختيار الحر للشعوب لمصيرها . ولا ريب أن التساؤل يثور حول كيفية التوصل إلى حقيقة هذا الاختيار وفق ميثاق الأمم المتحدة .

وبارسم من أن الميثاق لم ينص على أسلوب معين لممارسة الشعوب لحقها في تقرير مصيرها ، إلا أن العمل الدولي يسير منذ عهد عصبة الأمم على أساس أن أفضل طريقة للتوصل إلى الرغبة الحقيقية والفعالية للشعب في تقرير مصيره ، هي الاستفتاء ، الذي يستهدف سؤال الشعب في إقليم معين عن رغبته في

(١) يؤيد ذلك أن غالبية قضايا التعاقبة بتقرير المصير التي عرضت على الأمم المتحدة كانت تستند أساساً إلى الثورة المسلحة.

(٢) راجع : Johnson (H.) : Op. Cit. p. 112.

ين من إيرسون ، بالرغم من قوله إن تقرير المصير لا يبيح الانفصال ، إلا أنه يقبل به في حالة الإقليم المعين والمحدد والمنفصل جغرافياً عن إقليم الدولة التي تطالب الجامعة القومية بالانفصال عنها .

Emerson (R.) : Op. Cit. pp. 465 and 471

راجع :

تحديد وضعه وتقرير مصيره . فهو إجراء شكلي يتم بواسطة تسجيل وتوضيح رغبات أفراد الشعب الذين يطالبون بحقوقهم في تقرير المصير .

وتعترف الأمم المتحدة بالاستفتاء كوسيلة لممارسة الشعوب لحقها في تقرير المصير^(١) وفق شروط عديدة أهمها : أن يتضمن الاستفتاء كقاعدة عامة أكثر من اختيار واحد ، وأن يكون منها حق الانفصال وتكوين دولة جديدة^(٢) ، وأن يشمل الجميع^(٣) على أساس صوت واحد للرجل الواحد ، دون تمييز على أساس اللغة أو العرق أو الدين .. الخ . . . وأن يتم الاستفتاء في مناح حيادي ونظامي وقانوني دون أية ضغوط أو تهديدات مادية كانت أم معنوية ، بهدف ضمان أن يستطيع أفراد الشعب تقرير مصيرهم بكل حرية دون تدخل أجنبي قد يؤثر على حقيقة إرادته . ولا ريب أن هذا يفترض انسحاب القوات المساعدة الأجنبية من الإقليم قبل إجراء الاستفتاء ، ويفضل وجود قوات دولية^(٤) . كما يفضل إشراف الأمم المتحدة على الاستفتاء ضماناً لحياذه وصحة نتائجه ، خاصة إذا تعلق الاستفتاء بإجراء تغييرات إقليمية في دولة معينة .

(١) جرت استفتاءات عديدة تحت إشراف الأمم المتحدة كما في الكاميرون ، بربطانية وساموا الغربية ورواندا اوراندي وتوجولاند وليريان المربية والبحرين .

(٢) أكدت على ذلك القرارات العديدة التي أصدرتها الجمعية العامة للأمم المتحدة ومنها قرارها رقم ١٩٥٢ و ١٩٥٤ و ١٩٥٥ في ١١/١٢/١٩٦٣ وقرارها رقم ٢٧٨٢ في ١٩٧١/١٢/١٩٦٣ .

راجع : القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة في دورتها الثامنة عشر ، الملحق رقم ١٥ (ج) ع / ٥٥١٥ (١٩٦٥) ص ١٦ - ٢٠ .

راجع أيضاً : القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة في دورتها السادسة والعشرين الملحق رقم ٢٩ (A/8429) ١٩٧٢ ص ٢٢٥ .

(٣) من المعروف أنه يستبعد من (الجميع) ، مافى الأهمية القومية والذين تقل أعمارهم عن سن معينة والأجانب المقيمين في ذلك الإقليم .

(٤) راجع : Wombough (Sarah) : Plebiscites Since the World

Vol. , New York 1933 p. 496.

(٢٩١ - الوصل الثاني)

وإذا كان الاستفتاء الشعبي هو الوسيلة المفضلة لدى الأمم المتحدة لممارسة الشعوب لحقها في تقرير المصير ، إلا أن المنظمة الدولية لاتمانع في اللجوء إلى وسائل ديمقراطية أخرى مادامت تضمن الاحترام الكامل لرغبات الشعب كله^(١) . ومن هذه الوسائل انتخاب ممثلين عن الشعب^(٢) ، أو التفاوض مع مندوبين عنه^(٣) .

سادساً : سلطة الاعتراف بحق تقرير المصير : ذكرنا فيما سبق ، إن تقرير

المصير يعتبر من مقاصد ومبادئ الأمم المتحدة وبالتالي فإن عدم نص الميثاق على جهاز معين يتولى سلطة الاعتراف بهذا المبدأ إلى الشعوب التي تطالب به ، لايعنى عدم اختصاص المنظمة الدولية . حيث تناط هذه السلطة بنفس الجهاز المسئول عن تنفيذ مقاصد ومبادئ الأمم المتحدة ، ونعني بهما الجمعية العامة ومجلس الأمن^(٤) .

(١) يؤيد ذلك قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٦٣٧ في ١٦/١٢/١٩٥٢ (فقرة ٢) الذي نص على (أنه كبدأ عالمي ، فإن التوصل إلى رغبات الشعوب التي تريد تقرير مصيرها ، يتم بواسطة الاستفتاء أو أية وسائل ديمقراطية أخرى معترف بها دولياً ويفضل أن تتم ممارستها تحت إشراف هيئة الأمم المتحدة) .

وأعيد تكرار هذا المبدأ في المادتين الأولى والثامنة والأربعين من العهد الدولي للحقوق سنة ١٩٦٦ على أساس أنه (يتم تقرير الوضع السياسي للأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي بواسطة الاستفتاء أو الانتخابات أو أية وسائل ديمقراطية أخرى تحت إشراف الأمم المتحدة) .

(٢) كما في المسألة الكورية حيث قامت لجنة شكلتها الأمم المتحدة بالإشراف على انتخاب ممثلين عن الشعب الكوري في القسم الجنوبي لاستلام السلطة .

(٣) كما جاء في قرار الجمعية العامة رقم ١٩٥١ في ١١/١٢/١٩٦٣ (فقرة ٢) ، الذي طالب بريطانيا بالعمل على وضع دستور جديد مع ممثلي الشعب الفيجي ، بحيث ينص على إجراء انتخابات جديدة حرة قوامها مبدأ الاقتراع العام ، تمهيداً لتسليم السلطة إلى شعب جزيرة فيجي .

(٤) نص قرار الجمعية العامة رقم ٢٩٢٥ في ٢٧/١١/١٩٧٢ على (أن الجمعية العامة .. وهي تأخذ بنظر الاعتبار أن هيئة الأمم المتحدة ملزمة بواجب التصرف للإشراف على العلاقات بين الدول على أساس مبادئ : الامتناع من اللجوء إلى التهديد أو استعمال القوة ضد السلامة الإقليمية أو لاستقلال السياسي لأية دولة ، وتحتوية المنازعات الدولية بالوسائل السلمية والمفوق المتساوية وحق تقرير المصير للشعوب) .

فالمادتين (١٠) و (١١) من الميثاق تعطيان الجمعية العامة سلطة النظر في ، ومناقشة أية مسألة أو أمر يدخل في نطاق الميثاق ، ولها أن توصي الدول الأعضاء أو مجلس الأمن أو كليهما بما تراه في تلك المسائل والأمور . ولا ريب أن هذا الاختصاص يشمل المسائل المتعلقة بحق تقرير المصير^(١) .

كما أن لمجلس الأمن أن ينظر في المسائل المتعلقة بحق تقرير المصير إذا كانت تؤدي إلى احتكاك دولي قد يثير نزاعاً يمكن أن يؤدي استمراره إلى تعريض السلم والأمن الدولي إلى الخطر ، وله أن يوصي بما يراه ملائماً في إجراءات وطرق التسوية وفق الفصل السادس في الميثاق . وإذا ترتب على مسائل تقرير المصير تهديد السلم أو الإخلال به ، كان لمجلس الأمن أن يقرر ما يجب اتباعه من التدابير لحفظ السلم والأمن الدولي وفق الفصل السابع من الميثاق^(٢) .

(١) أكدت الجمعية العامة في قرارها رقم ١٥١٤ في ١٤/١٢/١٩٦٠ وغالبية قراراتها التي أشارت إليه ، بأنها الجهة المختصة في تقرير متى وكيف تمارس الشعوب حقها في تقرير مصيرها .

(٢) أكد مجلس الأمن في قراره ٢٢١ في ٩/٤/١٩٦٦ و ٢٣٢ في ١٦/١٢/١٩٦٠ ، أن من واجبه التدخل لضمان تنفيذ مسؤوليته الأساسية وهي صيانة السلم والأمن الدولي ، وبالتالي فإن عليه التدخل في مسائل تنتم الشعوب بحقها في تقرير المصير مادام تدخله حيوياً ومهماً لضمان السلم والأمن الدولي .

المبحث الثاني

القيمة القانونية لحق تقرير المصير في ظل ميثاق الأمم المتحدة

تمهيد :

يقتضى تحديد القيمة القانونية لحق تقرير المصير - في رأينا - بحث وتحليل الانتقادات التي وجهت إلى القيمة القانونية لهذا الحق، ثم نوضح القيمة القانونية لقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة حول تقرير المصير، ونبين الوضع الحقيقي لحق تقرير المصير في القانون الدولي العام.

ولذلك فقد رأينا من المناسب تقسيم دراستنا في هذا المبحث إلى :

المطلب الأول : التحليل القانوني لحق تقرير المصير .

المطلب الثاني : القيمة القانونية لقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة .

المطلب الثالث : تقرير المصير كمبدأ في القانون الدولي .

المطلب الأول

التحليل القانوني لحق تقرير المصير

من الواضح أن النص على حق تقرير في ميثاق الأمم المتحدة قد جعله جزءاً من معاهدة دولية جماعية ، بحيث نستطيع القول بأن هذا المبدأ أصبح مصدراً للحقوق والالتزامات القانونية .

ونسكن ذلك لم يمنع من إثارة انتقادات عديدة تناولت القيمة القانونية لحق تقرير المصير^(١) ، الأمر الذي يستلزم دراستها استكمالاً لجوانب البحث . وإذا كان مبدأ تقرير المصير قد استمد فعاليته من قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة ، فإننا سنفرد دراسة خاصة للقيمة القانونية لهذه القرارات ، وحسبنا الآن تحليل الانتقادات التي وجهت إلى القيمة القانونية للمبدأ نفسه .

أولاً : تقرير المصير مجرد وسيلة فهو ليس هدفاً في حد ذاته :

يقول بعض الفقهاء^(٢) أن الميثاق لم يعبر عن تقرير المصير كمبدأ في حد ذاته ، وإنما كوسيلة لتحقيق أهداف معينة ، وبالتالي فإن هذا المبدأ لا يعتبر فعالاً Effective إلا عندما يستخدم في تحقيق هذه الأهداف :

(١) بالرغم من إقرارنا بأن غالبية الانتقادات ترجع إلى عدم تعريف وتوضيح تقرير المصير في الميثاق ، إلا أنه يجب ألا يغرب عن بالنا أن الميثاق لم يكن مقدراً له أن يوجد أصلاً لو كان يتضمن تعريفاً محدداً وواضحاً لسلك مبادئه (ومنها مبدأ تقرير المصير للشعوب) لأن ذلك كان سيجعل من المستحيل اتفاق كافة دول العالم على هذا التعريف ، وحتى لو كان الاتفاق ممكناً ، فإن تطور المجتمع الدولي وجود التعريف المحدد ، كان سيفرض تديله باستمرار باعتباره ذات التطور سيوضح عجز التعريف الثابت عن تلبية مطالب المجتمع الدولي التي تتطور وفقاً لتطبيق الدولي اليوم .

(٢) راجع : Shukri (M.A) : Op. Cit pp. 49 - 51 and 337

١ — إنشاء علاقات ودية بين الأمم .

٢ — دعم السلام العالمى .

ونحن نرى أن هذا القول يتجاهل حقيقة أن المواد التى نصت على مبدأ تقرير المصير فى الميثاق لم تشر له باعتباره مجرد وسيلة لتحقيق أهداف معينة ، وإنما أشارت إليه باعتباره أساساً لتنمية العلاقات الودية بين الدول . ولاريب أن الفرق شاسع بين (الوسيلة) وبين (الأساس) .

وإذا كانت قرارات الأمم المتحدة قد أكدت أن السلام والأمن الدولى لا يمكن ضمانه إلا إذا اعترفت الدول بحق الشعوب فى تقرير مصيرها ، فإن هذا يؤكد صحة قولنا فى أن تقرير المصير ليس مجرد وسيلة يمكن الاستغناء عنها والبحث عن وسيلة أخرى لتحقيق الأهداف المطلوبة .

ثانياً : تقرير المصير يؤدى إلى الفوضى الدولية :

يقول بعض الفقهاء^(١) أن تطبيق مبدأ تقرير المصير بمفهومه الواسع لكل الشعوب سوف يؤدى إلى الفوضى ، على أساس أن السماح لكل جماعة قومية بالإفصال وإنشاء دول مستقلة سيؤدى إلى إنقسام الدول الحالية إلى دول صغيرة . عديدة وضعيفة ، مما سيؤدى حتماً - فى رأيهم - إلى إشاعة الفوضى فى المجتمع الدولى وتهديد السلم والأمن الدولى بالخطر .

ولا ريب عندنا فى أن هذا القول غير صحيح على إطلاقه ، ذلك أن الاعتراف بحق تقرير المصير لا يعنى اعتباره من الحقوق المطلقة^(٢) . كما أن

(١) راجع : Eagleton (C.) : Op Cit. pp. 594—595 .

(٢) راجع من ٣١٥ - ٣٢٠ من الرسالة .
ونحن نرى أن القانون الدولى العام لا يعرف أصلاً الحقوق المطلقة ، لأن صفة «إطلاق» تتعارض مع وجود القانون نفسه .

انقسام بعض الدول (وعددها ليس كبيراً) ، تطبيقاً لمبدأ تقرير المصير إلى عدة دول ، سوف يتبعه غالباً انضمام اختياري إلى دول أخرى^(١) ، خاصة بعد أن أثبتت التجربة الدولية استحالة العيش منفردة لأية دولة فى الوقت الحاضر .

بل إن القول بأن تطبيق مبدأ تقرير المصير سيؤدى إلى الفوضى الدولية ، يناقض - فى رأينا - مع المنطق السليم . وإلا مانص عليه ميثاق الأمم المتحدة باعتباره مبدأ قانونياً ، وأساساً لتنمية العلاقات الودية بين الدول الأعضاء فى المنظمة الدولية .

وفى الواقع فإن عدم الاعتراف بتقرير المصير كمبدأ قانونى ملزم ، من قبل بعض الدول ، هو الذى أدى - فى رأينا - إلى الفوضى التى يعيشها المجتمع الدولى فعلاً فى الوقت الحاضر . فالتطبيق الصحيح للأهداف والمبادئ التى نص عليها ميثاق الأمم المتحدة ، ومنها حق الشعوب فى تقرير مصيرها ، سيؤدى حتماً إلى خلق مناخ دولى سليم تشعر فيه الدول والشعوب أنها قد استوفت حقوقها العادلة على وجه المساواة دون أن يكون هناك شعب يضطهد شعباً آخر أو يجرمه من حقوقه القومية المشروعة^(٢) .

(١) باعتبار أن غالبية الشعوب التى تطالب بتقرير مصيرها لإنهاء أجزاء من أمم قسمت ضد إرادتها ، بحيث أن هذا المبدأ يعنى بالنسبة لها جمع شتات الأمة الواحدة فى دولة تحقق الأهداف والمصالح القومية المشتركة لشعبها .

(٢) يؤيد ذلك قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٢١٣١ فى ٢١/١٢/١٩٦٥ الذى أكد أن الاعتراف بحق تقرير المصير (هو أساس الحرية والعدل والسلم فى العالم) .

راجع القرارات التى اتخذتها الجمعية العامة فى دورتها العشرين ، الملحق رقم ١٤ (ج ع / ٦٠١٤) ١٩٦٧ من ٣١

كما يؤيده قرار الجمعية العامة رقم ٢٧٨٧ فى ٦/١٢/١٩٧١ الذى أكد (أن التطبيق الفعال لحق تقرير المصير ذو أهمية قصوى فى تعزيز العلاقات الودية بين البلدان والشعوب و ضمان حقوق الإنسان وحفظ السلم فى العالم)

راجع : القرارات التى اتخذتها الجمعية العامة ، الملحق رقم ٢٩ (١٩٧٢ / ٨٤٢٩) ١٩٧٢ من ٢٢٤ .

ويجد قولنا هذا سنداً في القرارات العديدة التي أصدرتها الأمم المتحدة . ومنها قرارات الجمعية العامة ، مثل قرارها رقم ٥٤٥ في ١٩٥٢/١٢/٥ الذي أكدت فيه (أن خرق تقرير المصير تسبب في سفح الدم وإشعال الحروب في الماضي ، ولذلك فإن خرق هذا المبدأ في الوقت الحاضر يشكل تهديداً مستمراً للسلم الدولي)^(١) . وقرارها رقم ١٥١٤ في ١٩٦٠/١٢/١٤ الذي نص على (أن المنازعات المتزايدة في المجتمع الدولي ناتجة عن إنكار حقوق الشعوب غير المستقلة ، وأن هذا الإنكار يمثل تهديداً للسلام والإنسانية)^(٢) . وقرارها رقم ١٦٠٣ في ١٩٦١/٤/٢٠ الذي أكدت فيه أن إنكار تقرير المصير (يشكل إنكاراً لحقوق الإنسان الأساسية ويناقض ميثاق الأمم المتحدة ويعيق قضية السلم والتعاون الدولي)^(٣) . وقرارها رقم ٢١٨٩ في ١٩٦٦/١٢/١٣ الذي أوضحت فيه قناعتها بأن أي تأخير في تصفية الاستعمار وإعاقبة تطبيق مبدأ تقرير المصير إنما (يعرقل جدياً التعاون الدولي ويعرض السلم والأمن العالميين للخطر)^(٤) . وقرارها رقم ٢٩٠٨ في ١٩٧٢/١١/٢ الذي أعادت فيه تأكيدها (أن استمرار الاستعمار بكافة أشكاله وأساليبه بضمونها التفرقة العنصرية والعرقية . . لا يتفق مع ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان وإعلان منح الاستقلال للشعوب والأقاليم المستعمرة وتفرض تهديداً على الأمن والسلم الدولي)^(٥) .

(١) راجع : G.A.U.N. Resolutions Suppl. No. 20 (A/2119) 1952 .

p. 36 .

(٢) راجع : G.A.U.N. Resolutions Suppl. No. 16 (A/4684) 1961 .

p. 66 .

(٣) راجع : القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة في دورتها الخامسة عشر ، الملحق رقم ١٦

ألف (ج ع / ٤٦٨٤ / الإضافة ١) ١٩٦١ ص ٤٠-٤١ .

(٤) راجع : القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها الحادية والعشرين

الملحق رقم ١٦ (A 6316) ١٩٦٨ ص ١٤ .

(٥) راجع : G.A.U.N. Resolutions Suppl. No. 30 (A.8730) 1973 p. 3 .

ومنها كذلك قرارات مجلس الأمن العديدة مثل قراره رقم ٢٠١٧ في ١٩٥١/٣/٣٠ وقراره رقم ٤٨٣٥ في ١٩٦١/٦/٩ ، الذي أكد فيهما أن عدم الاعتراف بحق تقرير المصير يعد مصدراً يهدد بالخطر السلم والأمن الدولي^(١) .

ثالثاً : تقرير المصير يخاطب الدول وحدها :

يرى بعض الفقهاء^(٢) أنه مادام الميثاق قد نص على مبدأ الحقوق المتساوية وتقرير المصير بصورة مشتركة ، فإنه قصد بذلك أن المخاطبين بتقرير المصير هم الدول فقط وليس الشعوب ، على أساس أن الدول فقط هي أشخاص مبدأ تقرير المصير لأنها هي وحدها لها الحقوق المتساوية وفق القانون الدولي ، وأن القول بعكس ذلك يعني تناقض تقرير المصير مع الاستقلال ، باعتبار أن الأول يعني حق الجماعات القومية داخل الدولة في الانفصال ، بينما يعني الثاني حق الدولة في أن تمارس سيادتها داخل حدودها الإقليمية على رعاياها مع احترام وحدتها الإقليمية . . وفي أحسن الفروض لا بد من تقييم حق تقرير المصير وقصره على الشعوب الخاضعة للاستعمار التقليدي^(٣) .

ونحن لانشك في عدم صحة اعتبار تقرير المصير من الحقوق الفاعلة على الدول وحدها ، خاصة بعد أن أكد مؤتمر الأمم المتحدة في سان فرانسيسكو سنة ١٩٤٥ (أن مبدأ الحقوق المتساوية وتقرير المصير في الميثاق يشمل الدول والأمم والشعوب)^(٤) . وقطع كل شك في الموضوع إعلان منح الاستقلال

Y.U.N. 1951 p. 343 .

(١) راجع :

U.N. Doc. S/INF/16 (1962) p. 10 .

Kelsen (Hans) : Op. Cit. pp. 51-52 .

(٢) راجع :

(٣) راجع : Nanda (Ved P.) : Self-Determination in International Law (A.J.I.L. 1972 vol. 66 p. 326 .)

(٤) رفضت اللجنة الأولى قصر الحقوق المتساوية وتقرير المصير على الدول وحدها وقررت

أن ذلك يشمل الدول والأمم والشعوب .

Shukri (M.A.) : Op. Cit. pp. 49 and 53 .

راجع :

للشعوب والأقاليم المستعمرة الذي وافقت عليه الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة ١٩٦٠ حيث أكد هذا الإعلان أن تقرير المصير يعني :

(أ) حق الشعب في أن يختار بكل حرية وضعه السياسي والقانوني .

(ب) حق الحصول على الاستقلال للشعوب الراغبة فيه .

وليس هناك مبرر - في رأينا - لقصر تقرير المصير على الشعوب الخاضعة للاستعمار التقليدي^(١) ، باعتبار أن الاعتراف بحق الانفصال للجماعات القومية وفق مبدأ تقرير المصير لا يعني حتماً وجوب انفصالها^(٢) ، أو تناقض هذا الاعتراف مع الاستقلال . . فالإفصال لا يكون ضرورياً أو حتمياً إلا إذا تبين لشعب ما استحالة العيش مع شعب آخر مختلف عنه ضمن دولة واحدة . وإذا كان الأساس القانوني لوجود الدولة يتمثل في إرادة شعبها ، فإن ذلك يستتبع القول بأنه من الضروري احترام إرادة جزء من الشعب إذا اتجهت هذه الإرادة نحو الانفصال بدولة مستقلة ، متى ما رأى هذا الجزء استحالة العيش

(١) يؤكد ذلك نصريح السيدة روزفلت مندوبة الولايات المتحدة في الأمم المتحدة ، قبل التصويت على القرار رقم ٦٣٧ في ١٦/١٢/١٩٥٢ (A/2361) من قبل الجمعية العامة حيث أكدت بأنه (ليس هناك أي أساس قانوني للقول بقصر تطبيق مبدأ تقرير المصير على الشعوب غير المتمتعة بالحكم الذاتي أو الأقاليم تحت الوصاية لأنه إذا كان هناك حق فعال Effective بالنسبة لمجموعة من الشعوب ، فإنه فعال بالنسبة لكافة الشعوب) .
راجع : Whiteman (Marjorie) : Digest of International Law.

Washington 1968. vol. 13. p. 693.

بل إن ذلك يتأيد في رأينا بعدم النص صراحة على حق تقرير المصير في الفصول (١١ و ١٢ و ١٣) من ميثاق الأمم المتحدة ، ذات العلاقة بشعوب الأقاليم المستعمرة . في حين نص عليه في الفصل الأول ضمن مقاصد ومبادئ الأمم المتحدة وفي الفصل التاسع في التعاون الدولي ، الأمر الذي يؤكد عدم صحة القول بقصر هذا المبدأ على الشعوب المستعمرة ، خاصة وأن المادتين (١) و (٥٥) تشلان كل الشعوب . المستعمرة منها وغير المستعمرة .

(٢) مما لا شك إباحة العلاقات في الشريعة الإسلامية العراء لأي تنافسها مع الزواج أو مع استمرار الحياة الزوجية .

مع مجموع الشعب في دولة واحدة^(١) .

بل إن احترام استقلال الدول لا يجوز له أن يعني القبول بالظلم ، لأن العدالة تأتي أولاً ، ومن مفاهيمها ألا يسمح لشعب ما أن يضطهد شعباً آخر أو يجبره على الرضوخ لحكم لا يرتضيه .

وأما استعمال الأمم المتحدة لتعيرى (الاستقلال) و (تقرير المصير) في قراراتها بصوره مشتركة وبمعنى واحد^(٢) ، يعد دليلاً آخر على عدم تناقضهما وأن كل منهما في الواقع مكمل للآخر .

رابعاً : تقرير المصير مجرد مبدأ غير ملزم :

يفترض بعض الفقهاء^(٣) أنه مادام ميثاق الأمم المتحدة قد نص على تقرير المصير باعتباره (مبدأ Principle) ولم ينص عليه باعتباره (حق Right) ، فإن معنى ذلك أن تقرير المصير مبدأ غير ملزم ، على أساس أن صفة الإلزام ترتبط بالحق وحده .

ومهما تكن تسمية تقرير المصير في ميثاق الأمم المتحدة ، فإننا نرى أنه مادام الميثاق قد نص عليه باعتباره من مقاصد ومبادئ الأمم المتحدة ، فهو

(١) راجع : تونكين ، المرجع السابق ص ٦٥ حيث يقول (يتوقف إرادة الدولة على القرار الذي تتخذه الأمة نفسها ، والشعب نفسه بإرادته الحرة) .

(٢) من الأمثلة على ذلك قرار لجنة حقوق الإنسان في اجتماعها الثامن الذي نص على (اعتراف الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بمبدأ تقرير المصير والاستقلال) .

وكذلك قرار الجمعية العامة رقم ٢١٣١ في ٢١/١٢/١٩٦٥ (فقرة ٦) الذي دعا جميع الدول إلى (احترام حق الشعوب والأمم في تقرير المصير والاستقلال) .

راجع : F.N. Doc. A/3160 (1965) p. 21.

(٣) راجع : Jennings (R.Y.) : Op. Cit. p. 78.

حيث يقول (الرغم من تسميته القانونية فإن تقرير المصير مبدأ سياسي يمكن اتخاذه دليلاً في القرارات السياسية وبالتالي فليس دقيقاً القول بـ (حق تقرير المصير) إذا كانت هذا يعنى حقاً قانونياً) .

بالتالى قد رتب بمقتضاها التزاماً قانونياً تجاه كافة الدول أطراف المعاهدة الجماعية (الميثاق) ^(١).

وإذا كان الميثاق نفسه يستعمل اصطلاحاً (مبدأ) و (حق) بصورة مشتركة للتعبير عن معنى واحد، فإن تسمية تقرير المصير بـ مبدأ أو حق ^(٢)، لا تغير من كونه ملزم قانوناً لكافة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ^(٣). يؤكد ذلك أن الميثاق أوجب على الدول الأعضاء القيام بحسن نية بالتزاماتهم الواردة فيه، ومنها مقاصد ومبادئ الأمم المتحدة ^(٤). وأن من شروط العضوية في الأمم المتحدة قبول الالتزام بكافة نصوص الميثاق ومنها مقاصد ومبادئ الأمم المتحدة ^(٥).

Brownlie (I.) : Op. Cit. p. 98.

(١) راجع :

حيث يقول: (مادام الميثاق قد اعتبر نافذاً فمن الصعب إنكار القيمة القانونية لمبدأ تقرير المصير، ولذلك فقد توقف غالبية الفقهاء عن النظر إليه كمبدأ سياسى إذ أصبح مبدأ قانونياً).

Nincic (D.) : Op. Cit. p. 22.

راجع أيضاً :

حيث يقول (إن أهمية النص على تقرير المصير في الميثاق واضحة لأنها حملته جزءاً من معاهدة دولية جماعية ذات هدف عالمي. وبالتالي فقد أصبح هذا المبدأ مصدراً لحقوق والتزامات قانونية معينة ومحددة).

(٢) راجع : Bassioni (M.) : Self-Determination and the Peoples.

tinians (A.J.I.L. 1971 vol. 65 p. 33).

حيث يقول (يظهر تقرير المصير كمبدأ ثم ينش كل كحق تحت ظروف معينة كوسيلة لإصلاح الضرر، ويصبح تقرير المصير حقاً عندما يمنع مجموع معين من ممارسة مقتدراته بحرية في الاقليم الذى يعيش فيه).

راجع أيضاً : تونكين المرجع السابق ص ٤٩. حيث يقول (تعترف الدولة السوفيتية بتقرير المصير كأهم مبدأ معترف به في القانون الدولي. ولأنه ليس له أساس له محاولات التي تبذل من أجل إنكار وجود هذا الحق كمبدأ من مبادئ القانون الدولي العام فهي تتعارض مع النصوص الصريحة لميثاق الأمم المتحدة).

Higgins (R.) : Op. Cit. p. 104.

(٣) راجع :

حيث تقول (يبدو أنه أمر لا مناس منه أن نقرر بأن تقرير المصير قد أصبح في الوقت الحاضر حقاً قانونياً دولياً).

(٤) راجع : المادة الثانية من الميثاق.

(٥) راجع : المادة الرابعة من الميثاق.

بل إن اعتبار تقرير المصير من مبادئ الأمم المتحدة لا يقلل من قيمته القانونية، على أساس أن الميثاق تضمن مبادئ عديدة إضافة إلى تقرير المصير، ولم يقل أحد بعدم إلزام هذه المبادئ للدول الأعضاء في المنظمة الدولية. ومن هذه المبادئ : مبدأ العدل (المادة الأولى)، ومبدأ المساواة في السيادة (المادة الثانية)، ومبدأ حسن الجوار (المادة الرابعة والسبعين).

وإذا كانت المادة السادسة من الميثاق تجيز فصل أية دولة من الأمم المتحدة إذا انتهكت مبادئ الميثاق. وإذا كانت المادة الرابعة والعشرين (فقرة ٢) منه تنص على أن مجلس الأمن يؤدي واجباته في صيانة السلم والأمن الدولي وفقاً لمبادئ الأمم المتحدة، فإن ذلك يؤكد حتماً بأن اعتبار تقرير المصير (مبدأ) ليس له أى أثر على قيمته كمبدأ قانونى ملزم للدول الأعضاء في المنظمة الدولية.

وإذا كانت تسمية تقرير المصير بـ (مبدأ) لا تؤثر على قيمته القانونية، فإننا نرى أن تسميته بـ (حق) ترجع في الغالب إلى رغبة الدول في تأكيد صفة كحق إنسانى ^(١) ويجد هذا القول سنده في قرار الجمعية العامة رقم ٦٣٧ في ١٦/١٢/١٩٥٣ الذى أعلنت فيه (أن حق الشعوب والأمم في تقرير مصيرها أمر حيوى لضمان التمتع الكامل بكافة حقوق الإنسان الأساسية. . . وحيث أنه لا بد لكل عضو أن يحترم بصورة مطابقة للميثاق ضمان حق تقرير المصير في الدول الأخرى فإن الجمعية العامة توصي بأن تتمسك الدول الأعضاء بمبدأ تقرير المصير لكافة الشعوب والأمم وأن تعترف هذه الدول بحق تقرير المصير) ^(٢).

(١) راجع : Sohn (Louis B.) : Cases on U.N. Law, London

1954, p. 508.

Korey (William) : The Key to Human Rights Implementation, New York 1964, p. 58.

(٢) راجع : G.A.U.N. Resolutions Suppl. No. 20 (A/2361)

1973 p. 26.

المطلب الثاني

القيمة القانونية لقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة

لا ريب عندنا في أن عدم نص الميثاق على تعريف محدد وواضح لتقرير المصير ليس له أى أثر على القيمة القانونية للمبدأ ذاته . إذ أنه من المتفق عليه أن عدم تعريف مبدأ ما في نظام قانوني معين ، لا تأثير له على القيمة القانونية لذلك المبدأ . فالاتفاقيات والمعاهدات الدولية مثلا لا تعرف الكثير من المبادئ العامة التي تتضمنها . وكذلك الحال بالنسبة للقوانين الداخلية التي تنص على مبادئ قانونية عامة ليس لها تعريف قانوني واضح . ولهذا السبب نرى دور التفسير اللاحق في المعاهدات الدولية ودور محكمة النقض بالنسبة للقوانين الداخلية في توضيح تلك المبادئ العامة وتحديد مفاهيمها .

ومن المعروف أن قرارات الجمعية العامة هي التي أوضحت وعرفت تقرير المصير . ولعل ذلك يثير تساؤلا عن قيمة هذا التوضيح والتعريف على ضوء ما يقوله بعض فقهاء القانون الدولي من أن تلك القرارات لا تخرج عن كونها مجرد توصيات لا تلزم الدول بتنفيذها^(١) .

لا بد أن نقرر ابتداء بأنه ليس في صالح المجتمع الدولي اعتبار قرارات الجمعية

(١) راجع : Kelsen (Hans) : The Law of the United Nations, London 1951, p. 196.

Jennings (R.Y.) : Op. Cit. p. 83.

Nincic (D.) : Op. Cit. p. 104.

العامة مجرد توصيات غير ملزمة^(٢) . إذ ما دامت الجمعية العامة هي الجهاز الرئيسي لتنفيذ مقاصد ومبادئ الأمم المتحدة ، فإنه لضمان تنفيذ هذه المقاصد والمبادئ لا بد أن يترتب التزام معين تجاه الدول الأعضاء^(٣) ، خاصة وأن اختصاصات الجمعية العامة لممارسة وظائفها تنبع من الميثاق ، وأنه ضمن إطار الميثاق تبحث الجمعية العامة عن القواعد التي تحكم إصدار قراراتها ذات العلاقة بأداء وظائفها^(٤) . وإذا كانت المادة الثانية (فقرة ٢) من الميثاق تفرض على الدول الأعضاء القيام بحسن نية بالالتزامات التي أخذوها على أنفسهم بمقتضى الميثاق ، فإن اعتبار قرارات الجمعية العامة مجرد توصيات إسمية ، يحل في رأينا بحسن نية الدول التي وافقت على هذه القرارات .

ومن المعروف أن الوظيفة الأساسية للجمعية العامة تكاد تنحصر في مناقشة المسائل التي تدخل في الميثاق (م ١٠) ، وأن تنظر في مبادئ أو تقارير

(١) باعتبار أنه ليس من مصلحة المجتمع الدولي التقليل من قيمة قرارات الجمعية العامة وهي الجهاز الرئيسي لتكوين الإرادة الجماعية Collective Will وقرارات المجتمع الدولي تمثل في الأمم المتحدة ، والنظر إليها كنوصية إسمية لأهمية ولا تأثير لها على سلوك الدول الأعضاء ، وأن تلك الصلحة العليا تقضى ألا يكون هناك دعم قضائي مهما كان غير مباشر لهذا المفهوم عن قرارات الجمعية العامة باعتبارها توصيات إسمية ليس لها آثار أو نتائج .

راجع : الرأي الانفرادي للقاضي لوتر باخت في قضية إجراءات التصويت في ١٩٥٥/٦/٧ (I.C.J. Reports 1955 p. 122)

(٢) راجع : Jennings (R.Y.) : Op. Cit. p. 84.

حيث يقول (بالرغم من أن قرارات الجمعية العامة مجرد توصيات إلا أن لها في الحقيقة سلطة ذات وزن Weighty Authority في وجهة النظر القائلة بأنه قد يكون للتوصيات بعض الأثر القانوني وتساوى أكثر قليلا من مجرد الالتزام بالقرار بحسن نية) .

راجع أيضا : Nincic (D.) : Op. Cit. p. 111

حيث يقول (إن قرارات الجمعية العامة ليست ملزمة بالمفهوم القانوني لهذه العبارة ولكنها تحتوي ضمنا على قوة سياسية ومعنوية أدبية) .

(٣) راجع الرأي الاستشاري خضكة العدل الدولية في قضية Voting Procedure (I.C.J. Reports 1955 p. 76) .

(م ١١ و ١٥ و ٢٤ و ٨٧) ، وتقبل وتستلم توصيات وملاحظات وتقارير (م ١٥ و ٦٢ و ٦٤) ، وتنشئ دراسات ومفاوضات (م ١٣ و ٥٩) ، وتصدر توصيات (م ١٠ و ١١ و ١٣ و ١٤ و ٥٨ و ٦٤ و ١٠٥) . وهذه التوصيات قد توجه إلى الدول الأعضاء (م ١١ و ١٠) أو إلى غير الأعضاء (م ١١ ف ٢) أو إلى مجلس الأمن (م ١١ و ١٠) ولها إصدار توصيات في حقل التعاون الدولي (م ١٣) خاصة بالنسبة للتوفيق السلمي في أى موقف قد يهدد غالباً السلم والأمن والعلاقات الودية بين الدول ، دون تقييد بالنسبة للجهة التي تقدم لها هذه التوصية (م ١٤) .

ومن المتفق عليه أن بعض قرارات الجمعية العامة تعتبر ملزمة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، ومنها : القرارات التي تصدر بخصوص الميزانية (م ١٧ - ف ١ و ٢ - وم ١٩) ، والقرارات التي تضع لوائح إجرائية (م ٢١) ، والقرارات التي تنشئ فروعاً ثانوية (م ٢٢) ، والقرارات التي تصادق على اتفاقيات الوكالات المتخصصة (م ٦٣) ، والقرارات المتعلقة بتعيين الأمين العام . (م ٩٧) .

كما نلاحظ أن محكمة العدل الدولية اعتبرت بعض قرارات الجمعية العامة بمثابة تفسير لنصوص الميثاق . كما في قضية التعويضات

Reparation for Injuries Suffered in the Service of the United Nations.

في ١١/٤/١٩٤٩ حيث استندت المحكمة في رأيها الاستشاري إلى الممارسة الفعلية لأجهزة الأمم المتحدة وبضمنها الجمعية العامة^(١) . كما أكدت في رأيها الاستشاري في ١٩٥٠/٤/٣ في قضية اختصاص الجمعية العامة

Competence of the General Assembly for the Admission of a State to the United Nations

I.C.J. Reports 1949 p. 174.

(١) اجم :

بأن ممارسة الجمعية العامة في أداء وظيفتها تعتبر بمثابة تفسير لنصوص الميثاق الخاصة بالعضوية في المنظمة الدولية^(١) . وأوضحت في رأيها الاستشاري في ١١/٧/١٩٥٠ في قضية المركز القانوني لجنوب غرب أفريقيا *International Status of South-West Africa* . أن رأيها تدعمه ممارسة الجمعية العامة لوظائفها في التوصيات التي تصدرها^(٢) . وانتهت في رأيها الاستشاري في ٢٠/٧/١٩٦٢ في قضية المعروفات *Certain Expenses of the U.N.* إلى أن القرار الصادر بموافقة الأغلبية في الجمعية العامة يعتبر مقبولا لأغراض تفسير نصوص الميثاق^(٣) .

بل إن بعض قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة اعتبرت دليلاً على الممارسة الدولية التي تنشئ قاعدة عرفية دولية . حيث استندت المحكمة المدنية في روما في قضية شركة النفط الإنجلوإيرانية سنة ١٩٥٥ إلى قرار الجمعية العامة رقم ٦٢٦ في ٢١/١٢/١٩٥٢ (A/2861) كدليل على الاعتراف العالمي بمشروعية تأميم الدولة لثرواتها الطبيعية^(٤) .

ولا ريب في أن دراسة القيمة القانونية لقرارات الجمعية العامة ، أمر لا يمكن أن نفيه حقه بكافة جوانبه ، وقد يخرجنا عن دائرة بحثنا ، وبالتالي فإننا سنكتفي منها بالقدر الضروري لدراستنا ذات العلاقة بمبدأ تقرير المصير .

وإذا كان إعلان منح الاستقلال للأقاليم والشعوب المستعمرة الصادر من الجمعية العامة ، قد تضمن تعريف تقرير المصير ووضع أسس تطبيقه ، فحسبنا من دراسة القيمة القانونية لقرارات الجمعية العامة أن تقتصر على هذا الإعلان .

I.C.J. Reports 1970 p. 19

(١) راجع :

I.C.J. Reports 1970 p. 143.

(٢) راجع :

I.C.J. Reports 1932 pp. 179-180

(٣) راجع :

Shukri (M.A.) : Op. Cit. p. 342.

(٤) راجع :

(٢٢ - الوصم قانوني)

إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة :

تبنت الجمعية العامة في دورتها الخامسة عشر بقرارها الرقم ١٥١٤ في ١٤/١٢/١٩٦٠ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الذي نص على :^(١)

« أن الجمعية العامة ،

إذ تذكر أن شعوب العالم قد أعلنت في ميثاق الأمم المتحدة عن عقدها العزم على أن تؤكد من جديد إيمانها بحقوق الإنسان الأساسية ، وبكرامة الشخص الإنساني وقيمه ، وبتساوي حقوق الرجال والنساء وحقوق الأمم كبيرها وصغيرها ، وأن تعزز الرقي الاجتماعي وترفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح .

وإذ تدرك ضرورة إيجاد ظروف تتيح الاستقرار والرفاه وإقامة علاقات سلمية وودية على أساس احترام مبدأ تساوي جميع الشعوب في حقوقها وحقها في تقرير مصيرها ، وتسكّل الاحترام العام للفعال لحقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعاً دون تمييز بسبب العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين .

وإذ تدرك التوق الشديد إلى الحرية لدى كافة الشعوب غير المستقلة والدور الحاسم الذي تقوم به هذه الشعوب لنيل استقلالها .

وإدراكاً منها للمنازعات المتزايدة الناجمة عن إنكار الحرية على تلك الشعوب أو إقامة العقبات في طريقها ، مما يشكل تهديداً خطيراً للسلم العالمي .

وإذ تأخذ بعين الاعتبار الدور الهام الذي تقوم به الأمم المتحدة لمساعدة

(١) راجع القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة في دورتها الخامسة عشر (المجلد الأول) الملحق رقم ١٦ (ج/٤٦٨٤) ١٩٦١ من ١٨٧ - ١٨٩ .

الحركة الهادفة إلى الاستقلال في الأقاليم المشمولة بالوصاية والأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي .

وإذ ترى عن اقتناع أن الإبقاء على الاستعمار يعمق إثماء التعاون الاقتصادي الدولي ويحول دون الإثراء الاجتماعي والثقافي والاقتصادي للشعوب غير المستقلة ، ويناقض مثل الأمم المتحدة للسلم العالمي .

وإذ تؤكد أنه يجوز للشعوب تحقيقاً لمبادئها الخاصة ، التصرف بحرية في ثرواتها ومواردها الطبيعية دون الإخلال بأية التزامات ناشئة عن التعاون الاقتصادي الدولي القائم على مبدأ المنفعة المتبادلة والقانون الدولي .

وإذ تعتقد أنه لا يمكن مقاومة عملية التحرر وقلبها ، وأنه ينبغي ، لإجتناب الأزمات الخطيرة وضع حد للاستعمار وجميع أساليب الفصل والتمييز المقترنة به .

وإذ ترحب بنيل عدد كبير من الأقاليم غير المستقلة ، الحرية والاستقلال في السنوات الأخيرة ، وتدرك الاتجاهات المتزايدة القوة نحو الحرية في الأقاليم التي لم تنل بعد استقلالها .

وإذ ترى عن اقتناع أن لجميع الشعوب حقاً غير قابل للتصرف في الحرية التامة وفي ممارسة سيادتها وفي سلامة إقليمها القومي .

تعلن رسمياً ضرورة وضع حد بسرعة وبدون قيد أو شرط للاستعمار بجميع صورته ومظاهره ، ولهذا الغرض ،

تعلن ما يلي :

١ - أن إخضاع الشعوب لاستعباد الأجنبي وسيطرته واستغلاله يشكل

إنكاراً لحقوق الإنسان الأساسية ويناقض ميثاق الأمم المتحدة ، وبعميق قضية السلم والتعاون العالميين .

٢ — لجميع الشعوب الحق في تقرير مصيرها ولها بمقتضى هذا الحق أن تحدد بحرية مركزها السياسى وتسعى بحرية إلى تحقيق إنعاشها الاقتصادى والاجتماعى والثقافى .

٣ — ينبغي ألا يتخذ أبداً نقص الاستعداد في الميدان السياسى أو الاقتصادى أو الاجتماعى أو التعليمى ذريعة لتأخير الاستقلال .

٤ — يوضع حد لجميع أنواع الأعمال المسلحة والتدابير القمعية ، الموجهة ضد الشعوب غير المستقلة ، لتمكينها من الممارسة الحرة السامية لحقها في الاستقلال التام وتحترم سلامة إقليمها القومى .

٥ — يصار إلى اتخاذ التدابير الفورية اللازمة في الأقاليم المشمولة بالوصاية أو الأقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتى ، أو جميع الأقاليم الأخرى التى لم تصل بعد استقلالها ، لنقل جميع السلطات إلى شعوب تلك الأقاليم ، دون قيد أو شرط ووفقاً لإرادتها ورعيتها العرب عنهما بحرية ، دون تمييز بسبب العرق أو المعتقد أو اللون ، لتمكينها من التمتع بالاستقلال والحرية التامين .

٦ — كل محاولة تستهدف التفويض الجزئى أو السكلى للوحدة القومية والسلامة الإقليمية لأى بلد ، تكون متنافية ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه .

٧ — تلتزم جميع الدول بأمانة ودقة أحكام ميثاق الأمم المتحدة ، والإعلان العالمى لحقوق الإنسان وهذا الإعلان على أساس المساواة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لجميع الدول ، واحترام حقوق السيادة والسلامة الإقليمية لجميع الشعوب .

ومن الواضح أن الجمعية العامة قد تبنت بالقرار أعلاه مبادئ عديدة تتعلق بتقرير المصير . ومن هنا فقد يشور تساؤل عن القيمة القانونية لهذا القرار .

بالرغم من إقرارنا ابتداءً بأن الجمعية العامة ليس لها اختصاص تشريعى ، إلا أنها ما دامت تقوم بتفسير مبادئ الميثاق بممارستها لوظائفها واختصاصاتها فإنه ليس من الصحيح اعتبار هذه الممارسة بدون قيمة على الإطلاق .

وإذا كان قرار الجمعية العامة رقم ١٥١٤ لسنة ١٩٦٠ قد صدر في شكل إعلان عالمي^(١) ، وليس في أسلوب صياغته ما يشير إلى اعتباره مجرد توصية ، وإذا كان هذا القرار قد حصل على موافقة غالبية دول العالم (٨٩ دولة ضد لا شيء وامتناع ٩ دول عن التصويت) ، ويعتبر دليلاً على « تواتر العمل بصورة معينة ويعبر عن الإرادة الحقيقية للدول الأعضاء »^(٢) ، فإننا نستطيع اعتباره بمثابة تفسير رسمى لنصوص الميثاق المتعلقة بتقرير المصير^(٣) .

(١) راجع : Virally (Michel) : *Maunial of International Law*, London 1968, p. 162.

حيث يقول (للإعلانات التى تصدرها الجمعية العامة دور قانونى واضح ، ففى تقوم أحياناً بتفسير بعض قواعد ومبادئ الميثاق وتعتبر بمثابة تفسير رسمى يلزم الدول الأعضاء كما ترمها مواد الميثاق بالضبط ، وقد توضح الإعلانات الاعتراف الدول ببعض المبادئ القانونية خاصة تلك الإعلانات التى تحصل على الأغلبية التى تصل إلى حد الإجماع أو بدون معارضة فقد تساهم في إنشاء قاعدة عرفية أو تشهد على أن قاعدة عرفية قد نشأت بالفعل *already formed* ، وقد تنضم الإعلانات أجهزة دولية للاشراف على تطبيق المبادئ التى تتضمنها وبالتالي تعجل وتسارع في إنشاء القواعد العرفية) .

(٢) راجع : د. مفيد محمود شهاب : المرجع السابق ص ٨٠ .

(٣) وهو رأى غالبية فقهاء القانون الدولى في الوقت الحاضر .

راجع : Asamoah (O Y.) : *Op. Cit.* p. 179.

حيث يقول (مادام هناك دعم عامي للإعلان فهو يعتبر بمثابة تفسير رسمى لمبادئ الميثاق) .

راجع أيضاً : Whiteman (M) : *Op. Cit.* p. 702.

وإذا كان هذا القرار يعبر عن رأى عام *Communis Opinio* وشاهد على تواتر العمل والممارسة الدولية من غالبية دول العالم . وإذا كانت هذه الممارسة تتضمن *Opinio juris* فإننا نستطيع القول بأن المبادئ التى نص عليها هذا القرار تعتبر ملزمة لكافة الدول الأعضاء فى الأمم المتحدة باعتبارها قواعد عرفية دولية إن لم تكن *ipso jure* فهى بالتأكيـد *ipso facto* ^(١).

ومن المسلم به أن غالبية دول العالم تعتبر تقرير المصير فى الوقت الحاضر من المبادئ القانونية الملزمة التى رسخت فى ضمير المجتمع الدولى بالقواعد العرفية بعد أن تمت فى نصوص ميثاق الأمم المتحدة وقرارات المنظمة الدولية.

== حيث تقول : (إن إعلان منح الاستقلال لسنة ١٩٦٠ يعتبر بمثابة تفسير لنصوص الميثاق).
راجع أيضاً : United Nations and International Law, London 1971, p. 64.

حيث يقول (يعتبر إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة فى جزء منه تفسير للميثاق وجزء منه مبادئ سياسية وجزء منه مبادئ هادئة للسلوك الدولى) .
راجع أيضاً : Brownlie (Ian) : International Law, London 1966, p. 484.

حيث يعتبر الإعلان (صدى ممارسة الأمم المتحدة التى أنشأت مبدأ تقرير المصير كجزء من قانون الأمم المتحدة فى شكل تفسير رسمى) .

"In the form of authoritative interpretation of the Charter".
راجع أيضاً : Brownlie (Ian) : Basic Documents on African Affairs, London 1971, p. 366.

(١) على أساس أن اعتبار القرار رقم ١٥١٤ لسنة ١٩٦٠ كمجرد إعلان لنيات ولا يخلق التزامات قانونية بعد أمر آخر صحيح . لأن الإعلان أنشأ أساساً قانونياً وثابتاً للاعتراف بصورة متزايدة بتقرير المصير

راجع فى تأييد ذلك
Nincic (D.) : Op. Cit. p. 229.
Shukri (M.A.) : Op. Cit. p. 346.
Humphrey (J.P.) : Op. Cit. p. 53.
Srniska (Milem) : The Principle of Equal Rights and Self-Determination of Nations. Leyden 1966, p. 115.
Jenks (C. Wilfred) : A New World of Law, London 1969, p. 205.
Bleichen (Samuel A.) : The Legal Significance of Re-Citation of General Assembly Resolutions (A.J.I.L. 1969 vol. 65 p. 477).

فأكدت عليه قرارات المؤتمرات الدولية مثل مؤتمر مانابلا فى ١٩٥٤/٩/٨ الذى أعلن (تمسكه بمبدأ الحقوق المتساوية وتقرير المصير للشعوب كافة) . ومؤتمر باندونج فى ١٩٥٥/٤/٢٤ الذى أعلن (تأييده الكامل لحق تقرير المصير للشعوب والأمم كما هو وارد فى ميثاق الأمم المتحدة) ومؤتمر بلجراد فى ١٩٦١/٩/٦ الذى أعلن (عدم مشروعية التدخل ضد ممارسة حق تقرير المصير للشعوب . وأن كل الأمم لها حق الوحدة وتقرير المصير والاستقلال ، وبقوة هذه الحقوق لها تقرير وضعها السياسى والمير بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية) . ومؤتمر القاهرة للدول غير المنحازة فى أكتوبر ١٩٦٤ الذى أعلن (ضرورة احترام حق الشعوب فى تقرير مصيرها والتعديـد باستخدام القوة ضد ممارسة هذا الحق) ^(١).

وقد أكدت الأمم المتحدة فى سلوكها اللاحق ، القيمة القانونية لإعلان منح الاستقلال ، فدعت الجمعية العامة فى بعض قراراتها إلى التطبيق الملص والقورى لهذا الإعلان وأدانت عدم تطبيقه ^(٢) ، كما استندت إلى هذا الإعلان

(١) راجع : د. عائشة راتب - العلاقات الدولية العربية - ١٩٧٠ ص ٣٢١ .
(٢) من هذه القرارات : قرارها رقم ١٦٥٤ فى ١٩٦١/١١/٢٧ الذى شكلت بموجبه لجنة من ١٧ عضواً (أصبحوا - ٢١ - عضواً فى الوقت الحاضر) لتقديم توصيات حول تنفيذ الإعلان ومراقبة تطبيقه . وقرارها رقم ١٦٩٩ فى ١٩٦١/١٢/١٩ وقرارها رقم ١٨١٠ فى ١٩٦٢/١٢/١٧ وقرارها رقم ١٨١١ فى ١٩٦٢/١٢/١٧ وقرارها رقم ١٨١٢ فى ١٩٦٢/١٢/١٨ وقرارها رقم ١٩٥١ فى ١٩٦٣/١٢/١١ وقرارها رقم ١٩٥٦ فى ١٩٦٣/١٢/١١ وقرارها رقم ١٩٧٠ فى ١٩٦٣/١٢/١٦ وقرارها رقم ٢٠٧٤ فى ١٩٦٥/١٢/١٧ وقرارها رقم ٢١٠٥ فى ١٩٦٥/١٢/٢٠ وقرارها رقم ٢١٣٧ فى ١٩٦٦/١١/٢٢ وقرارها رقم ٢١٥١ فى ١٩٦٦/١١/٢٧ وقرارها رقم ٢١٨٩ فى ١٩٦٦/١٢/١٣ وقرارها رقم ٢٣٢٦ فى ١٩٦٧/١٢/١٦ وقرارها رقم ٢٨٦٨ فى ١٩٧١/١٢/٢٠ وقرارها رقم ٢٨٦٨ فى ١٩٧١/١٢/٢٠ وقرارها رقم ٢٩١١ فى ١٩٧٢/١١/٢ وقرارها رقم ٢٩٧٧ فى ١٩٧٢/١٢/١٤ وقرارها رقم ٢٩٧٩ فى ١٩٧٢/١٢/١٤ وقرارها رقم ٢٩٨٠ فى ١٩٧٢/١٢/١٤ وقرارها رقم ٢٩٨٤ فى ١٩٧٢/١٢/١٤ وقرارها رقم ٢٩٨٤ فى ١٩٧٢/١٢/١٤ .

قرارات عديدة للمنظمة الدولية^(١).

مخلص بالتالى إلى أن إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة - برغم صدوره بقرار من الجمعية العامة - ، إلا أنه ملزم لسكافة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة^(٢) ، سواء منها تلك التي وافقت على القرار أو تلك التي امتنعت عن التصويت . ولعل التزام الأخيرة به يرجع إلى سببين :

١ - إذا كان الإعلان يتضمن مبادئ تبناها العرف الدولي ، فهو قد خلق بطريقة غير مباشرة التزاماً قانونياً تجاه الدول الممتنعة عن التصويت على أساس أن القانون الدولي العرفي ملزم لسكافة دول العالم^(٣).

(١) منها قرارات مجلس الأمن رقم ٢١٧ في ٢٠/١١/١٩٦٥ و ٢٣٢ في ١٦/٢/١٩٦٦ و ٢٥٣ في ٢٩/٥/١٩٦٨ و ٢٧٧ في ١٨/٣/١٩٧٠ و ٢٨٨ في ١٧/١١/١٩٧٠ . ومنها قرارات الجمعية العامة رقم ١٥٤٢ في ١٥/١٢/١٩٦٠ و ١٦٥٠ في ٢٧/١١/١٩٦١ و ٢٠١٢ في ١٢/١٢/١٩٦٥ و ٢١٠٧ في ٢١/١٢/١٩٦٥ و ٢١٨٤ في ١٢/١٢/١٩٦٦ و ٢١٣١ في ١٢/١٢/١٩٦٥ و ٢٢٣٨ في ١٢/١٢/١٩٦٦ و ٢٣٠٢ في ١٢/١٢/١٩٦٧ و ٣٤٢٦ في ١٨/١٢/١٩٦٨ و ٣٦٢١ في ١٢/١١/١٩٧٠ و ٢٧٩٥ في ١٠/١٢/١٩٧١ و ٢٨٦٥ في ٣٠/١٢/١٩٧١ و ٢٨٦٦ في ٢٠/١٢/١٩٧١ و ٢٩٠٨ في ٢/١١/١٩٧٢ و ٢٩٥٥ في ١٢/١٢/١٩٧٢ و ٢٩٨٣ في ١٤/١٢/١٩٧٢ و ٢٩٨٦ في ١٤/١٢/١٩٧٢ و ٢٩٨٧ في ١٤/١٢/١٩٧٢ و ٣٠٣١ في ١٨/١٢/١٩٧٢ .

(٢) راجع : د. عائشة راتب : المرجع السابق ص ٢٢٣ (مشروعية المقاومة المسلحة) . حيث نقول (ومن الواضح أن القول هنا بأن القرارات الجماعية الصادرة عن الجمعية العامة تقتصر على تقرير موعة في القواعد لا تتوافر فيها قوة الإلزام القانوني ولا ترتب أي نتائج قانونية ، أمر غير مقبول . ذلك أن قرار الجماعي لا يصدر في فراغ قانوني وإنما يعبر عن رأي الجماعة القانونية الخاضعة التي ينظمها القانون الدولي ومنى ارتأت هذه الجماعة الأخذ بقاعدة جديدة ، تدين على أفراد الجماعة الإلتزام بها . فالنظم القانونية لا يمكن أن تحتوي على قواعد قانونية منحصرة ، وثرف هذا المعارض تالياً الجماعية الدولية إلى تطبيق الدأ الذي يقضى بأن القاعدة القانونية الداخلية اللاحقة تغمر ضمناً القاعدة القانونية السابقة التي تتعارض معها في الحكم ، مما لا يفي بتحقيق الوحدة القانونية في النظام القانوني الدولي . ومن المستقر عليه أن قواعد القانون الدولي وإن نشأت بالتراضي ، فإن هذا لا يسيء أبداً ضرورة صدور هذه الإرادة في شكل معاهد) .

Asamoah (O.Y.) : Op. Cit. p. ٥٢.

(٣) راجع :

٢ - إذا كانت الأمم المتحدة تمارس وظائفها اليومية وفقاً لقرارات الأغلبية فيها ، فإن ذلك يستتبع أن أقلية الأعضاء في المنظمة الدولية لا بد أن تقبل ممارستها وفقاً لتلك القرارات^(١).

المطلب الثالث

تقرير المصير كمبدأ في القانون الدولي

يعتبر مبدأ تقرير المصير في الوقت الحاضر من مبادئ القانون الدولي العام^(٢) ، لا يمكن الاستغناء عنه لتحقيق العدالة وصيانة السلم والأمن الدولي^(٣).

Fawcett (J.E.S.) : Op. Cit. p. 63.

(١) راجع :

(٢) راجع : سمير المنقادي : تطور المركز القانوني للسودان - رسالة دكتوراه ، القاهرة ١٩٥٨ ص ١٨٠ .

(٣) من الجدير بالذكر أن الجمعية العامة أصدرت قراراً برقم ١٨١٥ في ١٨/١٢/١٩٦٢ نص على :

١ - أن الجمعية العامة تدرك الأهمية الكبرى التي تشاها ، بالنسبة إلى الإنماء التدريجي لقانون الدول وتعزيز حكم القانون بين الأمم ، مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول وبواجبات المنفعة عنها ، والواردة في ميثاق الأمم المتحدة ، الذي يمثل البيان الأساسي لتلك المبادئ وأهمها :

(أ) مبدأ امتناع الدول في علاقاتها الدولية عن التهديد باستعمال القوة أو استعمالها ضد السلامة الإقليمية لأية دولة أو ضد استقلالها السياسي أو على أي وجه آخر مناف لمقاصد الأمم المتحدة .
(ب) مبدأ فض الدول المنازعات الدولية بالوسائل السلمية على وجه لا يمرض السلم والأمن الدوليين والعدالة للخطر .

(ج) واجب عدم التدخل في الشؤون التي تكون من صميم الولاية القومية لأية دولة وفقاً للميثاق .

(د) واجب الدول في التعاون مع بعضها وفقاً للميثاق .

(هـ) مبدأ تساوى الشعوب في حقوقها وحقها في تقرير مصيرها بنفسها .

(و) مبدأ المساواة المطلقة بين الدول .

(ز) مبدأ تنفيذ الدول لالتزاماتها التي تضطلع بها بمقتضى الميثاق تنفيذاً بحسن نية .

راجع : G.A.U.N. Resolutions Suppl. No. 17 (A/5217) 1963 p. (7).

راجع أيضاً قرار الجمعية العامة رقم ٢٧٨٧ في ١٨/١٢/١٩٧١ الذي أكدت فيه إعلان مبادئ القانون الدولي ومنها مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها . - الملحق رقم ٢٩ (A/8429) في ١٩٧٢ ص ٢٢٥ .

ويرجع اعتبار تقرير المصير من مبادئ القانون الدولي العام أساساً إلى النص عليه في ميثاق الأمم المتحدة . إذ مادام الميثاق بمثابة معاهدة جماعية دولية، فإن جميع المبادئ والحقائق التي يتضمنها - بغض النظر عن كونها سياسية أو قانونية - تعتبر من مبادئ القانون الدولي. وإذا كان الميثاق يعترف بتقرير المصير كمبدأ مرتبط بالحقائق المتساوية للشعوب والأمم ، التي هي بالتأكيد من مبادئ القانون الدولي العام فضلاً عن كونه أساساً للعلاقات الودية بين الدول ويرتبط بوسائل دعم السلم والأمن الدولي ، فإننا نخلص إلى أن تقرير المصير يعتبر في الوقت الحاضر من مبادئ القانون الدولي العام .

كما أن تقرير المصير في الوقت نفسه حق من الحقوق الإنسانية^(١) ، بل إنه من الحقوق الحيوية التي تضمن لسكافة شعوب العالم التمتع في ظله بالحقوق الإنسانية الأخرى^(٢) .

وعلى هذا الأساس فإننا ننتهي إلى أن تقرير المصير يرتب التزاماً قانونياً تجاه كافة الدول أعضاء المجتمع الدولي ويستند هذا الإلزام إلى القانون الدولي ، ويقضى بالاعتراف بذلك (المبدأ) (الحق) لسكافة شعوب العالم دون تمييز .

(١) بالرغم من عدم نمر الاعلان العالمي لحقوق الإنسان ١٩٤٨ على مبدأ تقرير المصير ، إلا أنه أكد على هذا المبدأ صمياً بإعلانه في المادة (٢١) فقرة (٣) أن لإرادة الشعب هي مصدر سلطة الحكومة . ويرى عن هذه الإرادة بانتخابات نزيهة دورية تجري على أساس الاقتراع السري وعلى قدم المساواة بين الجميع أو حسب أي إجراء مماثل يضمن حرية التصويت .
(٢) نص قرار الجمعية العامة رقم ٦٣٧ في ١٦/١٢/١٩٥٢ على :

"Whereas the right of Peoples and Nations to Self-determination is a prerequisite to the full enjoyment of all fundamental human rights :

1 -- The State Members of the United Nations shall uphold the principle of Self-determination of all peoples and nations".

U.N. Resolutions Suppl. No. 20 (A-2361) 1953
p. 26.

الباب الثاني

تطبيق تقرير المصير في إقليم عربستان

تمهيد وتقسيم :

مختصاً فيما سبق الوضع الحقيقي لمبدأ تقرير المصير في ظل قواعد القانون الدولي العام . و انتهينا إلى التقرير بأنه يعتبر في الوقت الحاضر من المبادئ التي ترتب التزامات وحقوق تجاه الدول والشعوب على حد سواء .

فهو يرتب التزاماً تجاه الدول الأعضاء في الأمم المتحدة يفرض عليها اتخاذ إجراءات منفردة ومشاركة بالتعاون مع المنظمة الدولية للاعتراف بذلك المبدأ للشعوب الواقعة تحت سلطتها . ويرتب حقاً للشعوب بمقتضاه أن تقرر وضعها الداخلي والدولي بكل حرية .

وإذا كنا سنبحث في هذا الباب تطبيق تقرير المصير في إقليم عربستان ، فلعل هذا يثير تساؤلات عديدة ترجع في غالبيتها إلى التشكيك في إمكانية تطبيق تقرير المصير في ذلك الإقليم ، الأمر الذي يحتم علينا عرض قضية واقعية من التطبيق الدولي ومقارنتها بمشكلة إقليم عربستان من أجل أن تكون إجابتنا على تلك التساؤلات مستندة إلى الواقع الدولي إضافة إلى الإلزام القانوني لمبدأ تقرير المصير نفسه .

ومهما يكن من أمر ، فإن من المسلم به أن تقرير المصير والمطالبة به أمران متلازمان بحيث لا يتمتع بهذا المبدأ سوى الشعوب التي تطالب به . ومن هنا

فقد تعين علينا دراسة مطالبة شعب عربستان بحقه في تقرير مصيره على ضوء قواعد القانون الدولي العام .

ولذلك فقد رأينا من المناسب تقسيم دراستنا إلى :

الفصل الأول : مدى إمكانية تطبيق حق تقرير المصير في إقليم

عربستان .

الفصل الثاني : مطالبة شعب عربستان بحقه في تقرير مصيره .

الفصل الأول

مدى إمكانية تطبيق حق تقرير المصير في إقليم عربستان

تمهيد :

استوفينا فيما سبق دراسة القيمة القانونية لتقرير المصير ، و انتهينا إلى أن هذا المبدأ يقضى بأن (كل الشعوب لها حق تقرير مصيرها) ، ويستتبع ذلك أن شعب عربستان مشمول بمبدأ تقرير المصير .

وإذا كان منهج البحث العلمى يستلزم في المقام الأول الربط بين الإلزام القانونى لتقرير المصير وبين تطبيقاته الدولية ، فإننا سنتوقف على قضية الجزائر كتطبيق دولى لذلك المبدأ ، مستهدفين الاستناد إلى أوجه الشبه بين تلك تلك القضية ومشكلة إقليم عربستان ، وإلى الإلزام القانونى لذلك المبدأ ، في دراسة القضايا التى قد يثيرها تطبيق تقرير المصير في إقليم عربستان .

ولعل هذه الدراسة تفترض أن نبحث مسبقا في مدى توافر عناصر تقرير المصير في إقليم عربستان .

عناصر تقرير المصير :

يفترض القول بإمكانية تطبيق مبدأ تقرير المصير في إقليم عربستان توافر عنصرى الشعب والإقليم :^(١)

(١) من المعروف أن مطالبة الشعب بحقه في تقرير المصير تعتبر من أهم العناصر التى تعين إمكانية تطبيق هذا الحق في إقليم ما ، ولذلك فقد أوردنا في بحثها الفصل الثانى .

أولاً : شعب عربستان : يشمل حق تقرير المصير كل الشعوب التي حرمت من ممارسة مظاهر سيادتها على إقليمها بالقوة غير المشروعة ، وبالتالي فإن شعب عربستان مشمول بحق تقرير المصير لسببين :

١ — يخضع هذا الشعب في الوقت الحاضر لسيادة الدولة الإيرانية الفعلية. وقد التزمت هذه الدولة بالاعتراف بحق تقرير المصير واحترام تطبيقه باعتبارها دولة عضو في هيئة الأمم المتحدة .

٢ — باشر شعب عربستان مظاهر سيادته على إقليمه بكل حرية حتى سنة ١٩٢٥ ، حيث حرم من ذلك على أثر احتلال الدولة الإيرانية لإقليم عربستان نتيجة لحرب غير مشروعة .

ثانياً . إقليم عربستان : هو ذلك الإقليم المعين والمحدد حيث كانت الدولة السكسية تباشر عليه وفي داخل حدوده مظاهر سيادتها حتى سنة ١٩٢٥ ، حيث قامت الدولة الإيرانية باحتلاله وتغيير مركزه القانوني خلافاً لقواعد القانون الدولي العام ويستتبع ذلك :

١ — يمكن تطبيق حق تقرير المصير في إقليم عربستان على أساس أن هذا الإقليم معين ومحدد ومنفصل جغرافياً وطبيعياً عن إقليم الدولة الإيرانية^(١) .

٢ — يجب تطبيق حق تقرير المصير في إقليم عربستان كنتيجة حتمية ترتبت على أثر تغيير الدولة الإيرانية للمركز القانوني لهذا الإقليم بصورة غير مشروعة^(٢) .

Emerson (R.) : Op Cit p 471

(١) راجع :

Korowicz (M.) : Op. Cit. pp. 319 & 313.

Johnsen (H.) : Op Cit. pp. 112 ff.

(٢) راجع :

حيث قول (إن تغيير المركز القانوني لإقليم ما بالقوة يستتبع حتماً تطبيق تقرير المصير في

ذلك الإقليم) .

وما دمتنا قد استوفينا دراسة عناصر حق تقرير المصير، فإن ذلك يفترض أن نربط هذه الدراسة بحالة واقعية في التطبيق الدولي ، والمقارنة بينها وبين مشكلة عربستان، بهدف التوصل إلى النتائج التي تترتب على هذه المقارنة ، ونبحث بوجه خاص مدى مشروعية المساعدات العربية لثوار عربستان وإمكانية تطبيق فكرة الدولة متعددة القوميات في إقليم عربستان .

ولذلك فقد رأينا من المناسب تقسيم دراستنا إلى :

المبحث الأول : قضية الجزائر .

المبحث الثاني : أوجه الشبه بين قضية الجزائر ومشكلة عربستان .

المبحث الثالث : النتائج القانونية المترتبة على الشبه بين قضية الجزائر

ومشكلة عربستان .

المبحث الرابع : مدى مشروعية المساعدة العربية لثوار عربستان .

المبحث الخامس : مدى إمكانية تطبيق فكرة الدولة متعددة القوميات

في إقليم عربستان .

المبحث الأول

قضية الجزائر

ظهرت القضية الجزائرية أول مرة أمام الأمم المتحدة عندما قامت المملكة العربية السعودية بلفت نظر مجلس الأمن في ١٩٥٥/١/٥ إلى الموقف الخطير الذي يهدد السلم والأمن الدولي في الجزائر، واحتفظت لنفسها بحق طلب عقد اجتماع للمجلس للنظر في هذا الموقف.

وفي ١٩٥٥/٧/٢٩ طلبت (١٤) دولة في الأمم المتحدة إدراج مسألة الجزائر ضمن جدول أعمال الدورة العاشرة للجمعية العامة. وعارض المندوب الفرنسي ذلك على أساس أن هذه المسألة تقع ضمن الاختصاص الداخلي لفرنسا، باعتبار أن كل جزائري يعتبر مواطناً فرنسياً له كافة حقوق المواطنة الفرنسية.

ولكن الدول الأفروآسيوية ردت على هذا الاعتراض على أساس أن الجزائر كانت مستقلة قبل سنة ١٨٣٠ وبعد ذلك بثلاثين سنة احتلتها فرنسا وحددت مركزها الحالي دون استشارة الشعب الجزائري، وأنه بالرغم من المساواة النظرية، فإن من الواضح أن الجزائريين لم يتمتعوا بحقوق مماثلة للفرنسيين. وبناء على ذلك فقد وافقت الجمعية العامة على إدراج هذه المسألة في جدول أعمالها. ثم قررت تأجيل النظر فيها إلى الدورة الحادية عشرة بهدف إجراء مزيد من المشاورات بين الدول الأعضاء حول هذه المسألة.

وفي ١٩٥٦/٦/١٣ احتضن مجلس الأمن وفق المادة (٣٥ فقرة ١) من الميثاق بناء على طلب (١٧) دولة لبحث الموقف الخطير في الجزائر باعتباره.

يشكل تهديداً للسلم والأمن الدولي. ولكن المندوب الفرنسي اعترض على نظر مجلس الأمن في هذه القضية، على أساس أن ذلك يمس الأمور التي تقع ضمن الاختصاص الداخلي لفرنسا وأن دولته تحافظ على السلم والأمن في الجزائر ولكن الثوار الجزائريين هم الذين يقوضونه. ورد على ذلك مندوب الدولة الإيرانية فأكد أن المسألة الجزائرية لا تقع ضمن الاختصاص الداخلي لفرنسا، لأن طبيعة هذه المسألة تكشف عن وجود نزاع بين دولتين، باعتبار أن الجزائر كانت مستقلة قبل سنة ١٨٣٠، وأن الشعب الجزائري كان يتمتع دائماً بالسيادة على أرضه، وأنه لم يفقد هذه السيادة يوماً، وأن السيادة الجزائرية كامنة في شعب الجزائر وهي لم تخف وأنها غير قابلة للمدوان عليها. وانتهى إلى القول بأن رفض مناقشة هذه المسألة سيتضمن انتهاك المادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ولا يمكن لأية دولة اعتبار هذه المسألة ضمن الاختصاص الداخلي مع أنها تؤثر تأثيراً بالغاً على الحقوق الإنسانية الأساسية والعلاقات بين الدول^(١).

ولكن مجلس الأمن لم يدرج المسألة الجزائرية في جدول أعماله. وبالرغم من ذلك فقد أعلن رئيس المجلس في نهاية المناقشة أن كافة الأعضاء يشاركونه الأمل في حل هذه المسألة الخطيرة حلاً سلمياً وبأسرع وقت ممكن.

وفي ١٩٥٦/١٠/٢٥ طلبت فرنسا إدراج موضوع المساعدات العسكرية التي تقدمها الحكومة المصرية إلى ثوار الجزائر في جدول الاجتماع التالي لمجلس الأمن، وفي ١٩٥٦/١٠/٢٩ قرر المجلس ضم هذا الموضوع إلى جدول أعماله ولكنه لم ينظرها بعد ذلك.

Y.U.N. 1956 p. 115.

International Organization, November 1956, vol. X.

No. 4. p. 611.

(٢٣ - النسخة العربية)

(١) راجع:

وفي ٢/١٠/١٩٥٦ طلبت (١٥) دولة افرو آسيوية إدراج مسألة الجزائر ضمن جدول أعمال الدورة الحادية عشرة للجمعية العامة وأوضحت أنها قصدت من قبول تأجيل النظر في هذه المسألة في الدورة السابقة ، إعطاء فرنسا فرصة للتفاوض مع ممثلي شعب الجزائر لايجاد تسوية سلمية تتيح لهذا الشعب التمتع بحقه في تقرير مصيره ، في حين استمرت فرنسا في محاربته واضطهاده .

وفي ١٥/١١/١٩٥٦ قررت الجمعية العامة ضم هذه المسألة إلى جدول أعمالها ، بالرغم من احتجاج مندوب فرنسا (أمام اللجنة الأولى التابعة للجمعية العامة) على نظر مسألة الجزائر باعتبارها تقع ضمن الاختصاص الداخلي لدولته ، على أساس أن الجزائر كانت جزءاً من فرنسا عندما انضمت الأخيرة إلى هيئة الأمم المتحدة ، وأبدى استعداد دولته لإيقاف إطلاق النار يتم بعدها اقتراح حرم تجرى المفاوضات مع الممثلين المنتخبين . وأشار هذا المندوب إلى جهود دولته في سبيل تحسين ظروف معيشة الشعب الجزائري والتقدم الذي أحرزته الجزائر في المجال الاقتصادي والاجتماعي والصحي والإداري بفضل مساعدة فرنسا لها ، كما أشار إلى التدخل المصري لإمداد ثوار الجزائر بالسلاح ودعمهم مادياً ومعنوياً من جامعة الدول العربية . وقال بأن هؤلاء الثوار الذين لا تؤيدهم غالبية أفراد الشعب الجزائري قد تسببوا (حسب زعمه) في قتل كثير من المدنيين الأبرياء . وقد ردت دول عديدة على اعتراضات المندوب الفرنسي بأن المسألة ليست ضمن الاختصاص الداخلي لفرنسا لأن الجزائر لم تنضم إلى فرنسا قانوناً أو فعلاً ولا يجوز اعتبارها جزءاً منها ، وأن فرنسا تتبع سياسة إبادة تدمر التنوع الثقافي العربي الجزائرية وإفقار الجزائريين ثقافياً واقتصادياً بهدف الاحتفاظ بأقلية فرنسية حاكمة في الجزائر وفصلها عن شقيقاتها الدول العربية .

وأكد مندوب سيلان (سيريلانكا حالياً) أن هذه المسألة ليست مشكلة جزائرية أو عربية وإنما هي مشكلة عالمية أيضاً لأنها لا تخرج في جوهرها عن كونها استعمار دولة لدولة أخرى ، وأن من حق ثوار الجزائر الحصول على المعونة من مصر أو من أي بلد آخر ، وأنه استناداً إلى القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة فإن لشعب الجزائر حقاً غير قابل للمدوان عليه ، هو حق تقرير المصير ، وأن فرنسا تهدد السلام والأمن بسبب تصرفاتها في الجزائر التي أدت إلى التوتر في العلاقات مع العالم العربي وخاصة بين مصر وفرنسا ، وأن هدف شعب الجزائر هو تقرير مصيره . وطالبت تلك الدول بحل المشكلة عن طريق المفاوضات بين فرنسا وممثلي شعب الجزائر .

وبعد انتهاء المناقشات أصدرت الجمعية العامة قراراً في ١٠/١٢/١٩٥٧ أعربت فيه عن أملها في التوصل إلى حل سلمي ديمقراطي وعادل باتباع الوسائل المناسبة التي تتفق مع مقاصد ومبادئ الأمم المتحدة وبروح من التعاون .

وفي سنة ١٩٥٨ قدم مشروع قرار إلى اللجنة الأولى التابعة للجمعية العامة يدعو فيه فرنسا وثوار الجزائر إلى إجراء مفاوضات مباشرة . وفشل هذا القرار في الحصول على الأغلبية المطلقة حيث صوتت ٣٥ دولة لصالحه و ١٨ دولة ضده و ٢٨ دولة امتنعت عن التصويت^(١) .

وفي ١٦/٩/١٩٥٩ أعلن دييجول وعده بمنح شعب الجزائر حقه في تقرير المصير بأن يختار بين :

١ — الانفصال عن فرنسا .

٢ — الاتحاد مع فرنسا .

٣ — تشكيل حكومة جزائرية مستقلة وعلى أن تشاركها فرنسا في إدارة الشؤون الخارجية والاقتصادية والدفاعية والثقافية .

وفي ١٩/١٢/١٩٦٠ أصدرت الجمعية العامة قرارها رقم ١٥٧٣ نص على ^(١) :

أن الجمعية العامة وقد ناقشت المسألة الجزائرية .

وإذ تشير إلى قرارها رقم ١٠١٢ (الدورة ١١) المتخذ في ١٥ شباط (فبراير) ١٩٥٧ والذي أعربت فيه عن أملها في أن يقضى إيجاد حل سلمى ديمقراطى وعادل بالطرق المناسبة ووفقاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة .

وإذ تشير كذلك إلى قرارها رقم ١١٨٤ (الدورة ١٢) المتخذ في ١٠ كانون (ديسمبر) ١٩٥٧ ، والذي أعربت فيه عن رغبتها في أن يصار إلى إجراء محادثات واستخدام وسائل مناسبة أخرى للوصول إلى حل وفقاً لمقاصد الميثاق ومبادئه .

وإذ تلاحظ مع الأسف أن المحادثات المنصوص عليها في القرار ١١٨٤ (الدورة ١٢) لم تجر .

وإذ تشير إلى الفقرة ٢ من المادة الأولى من الميثاق .

وإذ تعرب عن قلقها الشديد لاستمرار القتال في الجزائر .

(١) راجع : القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة في دورتها الخامسة عشرة المجلد الأول الملحق رقم ١٦ (ج ع / ٤٦٨٤) ١٩٦١ ص ٣ وما بعدها .
ومن المدير بالذكر أن ٦٣ دولة صوتت لصالح القرار و ٨ دول ضده و ٢٧ دولة امتنعت عن التصويت .

وإذ ترى أن الحالة الراهنة في الجزائر تشكل كذلك خطراً على السلم والأمن الدوليين ، وإذ تشير إلى قرارها رقم ١٤٩٥ (الدورة ١٥) المتخذ في ١٧ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٦٠ . الذي تحث فيه على ضرورة اتخاذ تدابير فورية إيجابية بناءة بصدد المشاكل الملحة المتعلقة بسلم العالم .

وإذ تحيط علماً بأن الطرفين المعنيين قد ارتضيا حق تقرير المصير أساساً لحل المشكلة الجزائرية .

وإذ تدرك التوق الشديد إلى الحرية الذي يخالج جميع الشعوب غير المستقلة والدور الحاسم الذي تقوم به هذه الشعوب لنيل استقلالها .

واقتراناً منها بأن لكل الشعوب حقاً غير قابل للتصرف في الحرية التامة وفي ممارسة سيادتها وفي سلامة إقليمها القومى .

١ — تعترف بحق الشعب الجزائري في تقرير المصير وفي الاستقلال .

٢ — وتدرك الحاجة الماسة إلى توفير ضمانات كافية فعالة للتأكد من أعمال حق تقرير المصير بنجاح وإنصاف على أساس احترام وحدة الجزائر وسلامتها الإقليمية .

٣ — وتتعرف كذلك بأن على الأمم المتحدة مسؤولية الإسهام في أعمال هذا الحق بنجاح وإنصاف .

وفي ٢٠/١٢/١٩٦١ اتخذت الجمعية العامة قراراً برقم ١٧٢٤ تضمن نفس عبارات قرارها ١٥٧٣ (ولكن لم تصوت أية دولة ضده) ، وأوصحت الجمعية العامة في هذا القرار أنها مسئولة عن التطبيق العادل لحق تقرير المصير وأكدت على دور الأمم المتحدة لضمان هذا الحق .

وبعد مفاوضات طويلة في إيفيان توصل ممثلو جبهة التحرير الوطنية الجزائرية إلى اتفاق مع الحكومة الفرنسية في ١٩٦٢/٢/٢١ . وتم إعلان حق الجزائر في تقرير مصيرها وفق إتفاقية إيفيان في ١٩٦٢/٦/٩ وطلب من الشعب الجزائري الإجابة عن سؤال نه : (هل تريد للجزائر أن تصبح مستقلة وفق شروط إتفاقية إيفيان) . . وأعلنت نتيجة الاستفتاء في ١٩٦٢/٧/١ وكانت نتيجه أن ٩٩٪ من الأصوات الصالحة أجابت بالإيجاب . وعلى هذا الأساس وقع ديجول في ١٩٦٢/٧/٣ تصريحاً رسمياً يعترف فيه بالجزائر كدولة مستقلة ذات سيادة . وانضمت الجزائر في ١٩٦٢/١٠/٨ إلى الأمم المتحدة .

المبحث الثاني

أوجه الشبه بين قضية الجزائر ومشكلة عربستان

انتهينا في المبحث السابق إلى أن موقف الأمم المتحدة من مسألة حق شعب الجزائر في تقرير مصيره ، كان متحفظاً في البداية وأن القرارات التي قدمت إلى الجمعية العامة حول هذه المسألة قد فشلت في بعض الأحيان في الحصول على الأغلبية المطلقة وإن كانت تحصل على موافقة الأغلبية البسيطة .

ولكن منذ أن أصدرت الجمعية العامة إعلان منح الاستقلال سنة ١٩٦٠ ، فقد تغير ذلك الموقف تماماً حيث أصبحت القرارات التي تعرض عليها ، تحوز الأغلبية المطلقة . ووضعت هذه القرارات قاعدتين أساسيتين :

١ - يعتبر حق تقرير المصير من الحقوق القانونية التي لكل شعوب العالم أن تتمتع به ، وأن مضمونه استقلال الشعوب وحريتها التامة وممارسة سيادتها وسلامة إقليمها القومي .

٢ - أن الأمم المتحدة مسؤولة عن ضمان حق تقرير المصير لكل الشعوب وتحمل الجمعية العامة مسؤولية التطبيق العادل لهذا الحق .

وإذا كانت الأغلبية المطلقة في الجمعية العامة قد اقتصت بهاتين القاعدتين رغم الدفوع التي قدمتها فرنسا والتي عارضت فيها نظر مسألة الجزائر من قبل الأمم المتحدة ، فإننا سنبحث فيما يلي مدى انطباق الدفوع التي ادعت فرنسا بها ، على مشكلة عربستان . لكي نستطيع ترتيب النتائج على هذا الشبه في المبحث التالي :

أولاً : دفعت فرنسا بأن كل جزائري يعتبر مواطناً فرنسياً له حقوق المواطنة الفرنسية . وقد ردت أغلبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على هذا الدفع ، بأن الجزائر كانت مستقلة قبل عام ١٨٣٠ وأن فرنسا احتلتها وغيّرت المركز القانوني للأقليم الجزائري دون استشارة سكانه ، وأنه بالرغم من المساواة لنظرية ، فإن الجزائريين لم يتمتعوا بحقوق مماثلة للفرنسيين .

ولو نظرنا إلى مشكلة عربستان لوجدنا أن كل عربستاني يعد مواطناً إيرانياً ، له اسماً كافة حقوق المواطنة الإيرانية . وأن عربستان كانت مستقلة قبل عام ١٩٢٥ حيث احتلتها الدولة الإيرانية في هذه السنة على خلاف رغبة وإرادة شعب عربستان ، وأن أفراد هذا الشعب لم يتمتعوا فعلياً بحقوق مماثلة للبرانيين^(١) .

ثانياً : أكد مندوب الدولة الإيرانية اختصاص الأمم المتحدة في النظر في مسألة الجزائر على أساس :

١ - أنها تكشف عن نزاع بين دولتين ، باعتبار أن الجزائر كانت مستقلة حتى سنة ١٨٣٠ ، وأن الشعب الجزائري كان يتمتع دائماً بالسيادة على إقليمه وأنه لم يفقد هذه السيادة حيث تظل كامنة فيه برغم الاحتلال الفرنسي .

٢ - أن رفض النظر في هذه القضية يعد انتهاكاً للمادة الأولى من الميثاق والاعلان العالمي لحقوق الإنسان ، على أساس أنها تؤثر تأثيراً بالغاً على الحقوق الإنسانية الأساسية والعلاقات بين الدول .

وبالنسبة لمشكلة عربستان نرى أن الشعب العربستاني يتمتع دائماً بالسيادة

على إقليمه ، وأنه بالرغم من الاحتلال الإيراني فهو لم يفقد سيادته على إقليمه^(٢) . وأن التمييز العنصري الذي تمارسه الدولة الإيرانية في حق ذلك الشعب يعد انتهاكاً للميثاق والاعلان العالمي لحقوق الإنسان ، ويؤدي إلى تصاعد المشكلة بشكل يؤثر على العلاقات بين العراق وإيران .

ثالثاً : دفعت فرنسا بأن الجزائر كانت جزءاً من إقليمها عندما انضمت الأولى إلى الأمم المتحدة^(٣) . وقد رفضت أغلبية الدول الأعضاء في الجمعية العامة هذا الادعاء على أساس أن الجزائر لم تنضم قانوناً أو فعلاً إلى فرنسا . ولو دققنا النظر في مشكلة عربستان ، لتبين لنا أنه بالرغم من أن الدولة الإيرانية كانت تمارس مظاهر السيادة على إقليم عربستان عند انضمام الأولى إلى الأمم المتحدة ، إلا أن عربستان لم تنضم قانوناً إلى الدولة الإيرانية^(٤) ، كما أنها لم تنضم إليها فعلياً ، على أساس :

١ - شعب عربستان لا يزال يحتفظ بشخصيته العربية التي تميزه عن الشعب الإيراني .

٢ - إقليم عربستان لا يزال منفصلاً من الناحية الجغرافية والطبيعية عن الاقليم الإيراني .

رابعاً : دفعت فرنسا بأنها بذلت جهودها في تحسين ظروف معيشة الشعب

(١) راجع : د . محمد طه الغنيم المرجع السابق ص ٦١٤ . حيث يقول (مادامت الأمة ليست مجرد معطى من إقليم وحكومة واسكنها تتكون من كائنات بشرية تسكن فيها السيادة ، فإنها باقية لهم مبقية على حياتها) .

(٢) بل إن فرنسا لم تعتبر الجزائر مستعمرة لها أو تحت حمايتها كراكن وتونس ، واسكنها فكانت أن *L'Algérie c'est la France* وسارت أكثر من مائتة سنة على هذا الأساس .

راجع : Belir (Edward) : The Algerian Dilemma. International Affairs. 1958. vol. 34. p. 280.

(٣) راجع ص ٢١١ - ٢١٤ من الرسالة .

١١١ - ١٨٠ - ٢٨٠ من الرسالة .

الجزائري . وأن الجزائر أحرزت تقدماً في مجالات عديدة بفضل مساعدتها . وقد رفضت أغلبية الدول الأعضاء في الجمعية العامة هذا الدفع ، على أساس أن فرنسا تتبع سياسة إبادة تهدف إلى إفقار الشعب الجزائري ثقافياً واقتصادياً ، وتسعى إلى فصل الجزائر عن الدول العربية .

وبالنسبة لمشكلة عربستان ، فإننا لا نستطيع أن نقول بأن الدولة الإيرانية بذلت جهودها في تحسين معيشة الشعب العربستاني ، ذلك أن واقع الحال لا يؤيده تماماً ، ولكن من الواضح أن الدولة الإيرانية تتبع سياسة إبادة ، بتحریمها استعمال اللغة العربية في إقليم عربستان وإتباعها سياسة صهر شعب عربستان في الشعب الإيراني بالقوة بهدف قطع روابط عربستان بالدول العربية الأخرى .

خامساً : دفعت فرنسا بأن مصر تمد ثوار الجزائر بالسلاح ، وأن هؤلاء تسببوا في قتل المدنيين ، وقد رفضت أغلبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة هذا الدفع ، على أساس أن قضية الجزائر ليست مشكلة عربية أو جزائرية بل هي عالمية لأنها لا تخرج من كونها استعمار دولة لدولة أخرى ، وأن من حق ثوار الجزائر أن يحصلوا على المعونات من مصر أو من بلد آخر .

ولو نظرنا إلى مشكلة عربستان لوجدنا أن بعض الدول العربية تساعد الجبهة القومية التي تطالب بحق شعب عربستان في تقرير مصيره ، وأن هذه المطالبة تأخذ شكل تنظيم ثوري مدني وعسكري على غرار تنظيم جبهة التحرير الجزائرية . وحيث أن إقليم عربستان كان مستقلاً حتى سنة ١٩٢٥ عندما غيرت الدولة الإيرانية مركزه القانوني بصورة غير مشروعة نتيجة للحرب التي شنتها ضد الدولة السككية ، فإن القضية لا تخرج هي الأخرى عن كونها استعمار دولة لدولة أخرى .

المبحث الثالث

النسائج القانونية المترتبة

على الشبه بين قضية الجزائر ومشكلة عربستان

إذا كان من المسلم به أن تقرير المصير يعتبر في الوقت الحاضر من الحقوق القانونية التي ترتب التزامات معينة تجاه كافة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ، فإننا سنبحث فيما يلي الآثار التي تترتب على تشابه قضية الجزائر ومشكلة عربستان على ضوء الإلزام القانوني لتقرير المصير ، لعلنا نستطيع من خلال هذه الدراسة الإجابة على كافة التساؤلات التي قد تثار عن مدى إمكانية تطبيق تقرير المصير في إقليم عربستان .

أولاً : أن إخضاع شعب عربستان للسيطرة الإيرانية الأجنبية^(١) يعتبر إنكاراً لحقوق الإنسان الأساسية ومخالفاً لميثاق الأمم المتحدة ويقف عائقاً أمام تقدم سلام العالم والتعاون الدولي^(٢) . وأن عدم اعتراف الدولة الإيرانية بحق تقرير المصير لشعب عربستان يعني خرقها للتعهد الذي التزمت به وفق

(١) راجع : Panikar (K.Madhu) : Revolution in Africa, London : 1961, p. 16.

حيث يقول (ليس أمراً صحيحاً بالنسبة للديمقراطية أو التطور السياسي انتماء الحكم إلى قومية معينة وانتماء مجموع الشعب إلى قومية أخرى) .

(٢) راجع : El-Ayouty (Yassin) : The U.N. and Decolonization, The Hague 1971, p. 202

حيث يقول (يفهم من قرارات الأمم المتحدة ذات العلاقة بتقرير المصير أنها تربط بين استمرار إخضاع الشعوب للسيطرة الأجنبية وبين تهديد السلم والأمن الدولي) .

راجع أيضاً : قرارات الجمعية العامة رقم ٢٧٨٧ في ١٩٧١/١٢/٦ للمجلس رقم ٢٩ - (A/8429) ١٩٧٢ ص ٢٢٢)

ورقم ١٦٠٣ في ١٩٦١/٤/٢٠ pp. 40 - 41 (1961) A.1684 No. 16

ورقم ١٨١٥ في ١٩٦٢/٢/١٨ p. 67 (1963) A 5217 No. 17

المادة (٥٦) من الميثاق وإعلان منح الاستقلال الصادر من الجمعية العامة سنة ١٩٦٠.

ولا تستطيع الدولة الإيرانية الادعاء بأنها غير ملزمة بالسماح لشعب عربستان بأن يقرر مصيره، ذلك أن هذا الحق ثابت قانوناً ويفرض التزاماً تجاه كافة الدول، يقضى بوجوب الاعتراف به للجماعات القومية التي تخضع لسلطانها ويستتبع ذلك بالتالي، أن إنكار الدولة الإيرانية لحق شعب عربستان في تقرير مصيره وإن كان لا يؤثر على القيمة القانونية للحق، إلا أنه يرتب المسؤولية الدولية تجاه هذه الدولة لإنكارها حقاً قانونياً، ويميز ذلك فوض العقوبات الدولية عليها^(١). وليس هذا بالأمر الجديد على المجتمع الدولي، فقد فرضت الأمم المتحدة عقوبات على حكومة الأقلية البيضاء في روديسيا بسبب عدم اعتراف الأخيرة بحق الشعب الروديسي في تقرير مصيره، على أساس أن رفض أغلبية الشعب الروديسي لدستور ١٩٦١/٢/٦ إنما هو تعبير عن رغبتها في تقرير مصيرها. خاصة مع إنكار الحقوق المساوية السياسية والحريات^(٢). حيث دعا مجلس الأمن بقراره رقم ٢١٦ في ١٩٦٥/١١/١٢ كافة الدول إلى الامتناع عن تقديم أية مساعدات لنظام الحكم في روديسيا، كما دعا المجلس في قراره رقم ٢١٧ في ١٩٦٥/١١/٢٠ كافة الدول إلى (عدم الاعتراف بنظام الحكم في روديسيا). وفرض المجلس بقراره رقم ٢٣٢ في ١٩٦٦/١٢/١٦ عقوبات اقتصادية على روديسيا، وأكد في نفس القرار أن فرض هذه

العقوبات قد جاء كنتيجة منطقية لعدم اعتراف نظام الحكم في روديسيا بحق الشعب الروديسي في تقرير مصيره. وزيدت هذه العقوبات بقرار مجلس الأمن ٢٥٣ في ١٩٦٨/٥/٢٩ فوصلت إلى حد المقاطعة التجارية القامة. كما امتدت بقرار المجلس ٢٧٧ في ١٩٧٠/٣/١٨ إلى مقاطعة الخدمات القنصلية وخدمات النقل من وإلى روديسيا. وذكرت الجمعية العامة في قرارها ٢٧٦٥ في ١٩٧١/١١/١٦ الدول الأعضاء بالتزاماتها بموجب الميثاق بالتقيد تقييداً تاماً بقرارات مجلس الأمن المتعلقة بفرض الجزاءات الإلزامية على النظام غير الشرعي الحاكم في روديسيا.

ثانياً: ليس للدولة الإيرانية أن ترفض السماح لشعب عربستان في أن يقرر مصيره بحجة أن ذلك يعتبر من الأمور الواقعة ضمن اختصاصها الداخلي^(١)، لأن الوجود الإيراني في إقليم عربستان يرجع أساساً إلى خرق متعمد للقانون الدولي العام^(٢)، وبالتالي فليس للدولة الإيرانية التمسك بالاختصاص الداخلي - الذي لا يمكن له منطقياً أن يترتب على سبب غير مشروع - لمنع تمتع شعب عربستان بحقه في تقرير مصيره.

يضاف إلى ذلك أن الدولة الإيرانية نفسها لا تمارس اختصاصاتها بكل

(١) استقر العرف الدولي على عدم قبول الدفع بالاختصاص الداخلي في الأمور التالية وفق ميثاق الأمم المتحدة: تسوية المنازعات (المواد ١١ و ٣٦ و ٣٧) التوسط في موقف خطر (المادة ١٤) قمع العدوان (المادة ٣٩) مسائل حقوق الإنسان وتقرير المصير للشعوب (المواد ٥٥ و ٥٥ و ٧٣).

(٢) أكدت الجمعية العامة في ١٩٧٠/١٢/١ أن الاستيلاء على الأقاليم بالforce و لاحتياط بها يعتبر اعتداء على حق شعوب هذه الأقاليم في تقرير مصيرها وبشكل حرقا صريحاً لميثاق الأمم المتحدة وعملاً بدينه الميثاق.

راجع: د. عبد العزيز سرحان - دروس المنظمات الدولية - مشكلة الشرق الأوسط، القاهرة ١٩٧١، الجزء الثاني ص ٢٨٠.

(١) منذ سنة ١٩٦٠ والأمم المتحدة تؤكد بقراراتها أن عدم احترام تقرير المصير لا يجوز له أن يبريدون عقابه حتى ولو كان كديراً.

راجع: Report of the Secretary-General on the Work of the Organization, Suppl. No. 2 (A/8701) 1972 p. ٥6.

(٢) كما نص عليه قرار الجمعية العامة رقم ١٧٥٧ في دورتها السادسة عشر ١٩٦٢/٦/٢٨.

حرية ، فهي مفيدة بقواعد القانون الدولي والعرف والمعاهدات الدولية بحيث أن تلك الممارسة تكون مقيدة ضمن حدود معينة مسموح بها^(١).

وإذا كانت الدولة الإيرانية قد تعهدت وفق المادة ٥٦ - من ميثاق الأمم المتحدة باتخاذ ما يلزم لضمان احترام حق تقرير المصير ، فإن اصطلاح (تعهدت - Pledged) يعنى أنها قد قبلت التزاماً دولياً يقيد من اختصاصاتها وينطبق على كل الشعب الواقع تحت سلطتها^(٢).

وإذا كان من المتفق عليه أن الجهة المختصة بتقرير ما إذا كان أمراً معيناً يعد ضمن الاختصاص الداخلى لدولة ما ، هي الأمم المتحدة نفسها^(٣) ، وإذا كانت قرارات الجمعية العامة العديدة تؤكد بأن الأغلبية العظمى من الدول لديها قناعة كافية بأن تقرير المصير ملزم لها ، وأنه « ليس المادة الثانية - فقرة ٧ - أو أية نصوص دستورية داخلية تتعلق بهذا المبدأ أن تمنع أو تعيق تطبيقه أو اختصاص الأمم المتحدة بموجبه »^(٤) ، فإننا ننتهى إلى أنه ليس للدولة الإيرانية الادعاء بالاختصاص الداخلى لحرمان شعب عربستان من حقه في تقرير مصيره .

ثالثاً : أن التمتع للسلاح الذى تمارسه الدولة الإيرانية في وجه مطالبة شعب عربستان بحقه في تقرير مصيره ، يعتبر أمراً تدينه قواعد القانون الدولي العام

Wright (Q) : Op. Cit. p. 72.

(١) راجع : Wright (Quincy) : Recognition and Self-Determination (Proceedings of the 43-th. Meeting) A.J.I.L. 1954 p. 50.

Nincic (D.) : Op. Cit. p. 112.

Liggins (R.) : Op. Cit. pp. 103 ff.

Starke (J.G.) : Op. Cit. p. 135.

(٢) راجع :

(٣) راجع :

(٤) راجع :

(٥) راجع :

(٦) راجع :

وقرارات الأمم المتحدة^(١) ، التى تعترف بمشروعية استخدام الشعوب للقوة من أجل التمتع بحقوقها في تقرير مصيرها ، وتعتبر أية محاولة لمنع هذه الشعوب من التمتع بذلك الحق أو المطالبة به مخالفة قانونية تعرض تلك الدولة للمسئولية الدولية .

وبتأيد ذلك بموقف الأمم المتحدة من القضايا العديدة التى نظرتها ، ومنها قضية أيجولا والمستعمرات البرتغالية الأخرى . حيث كانت بداية هذه القضية دعوة الجمعية العامة في أبريل ١٩٦١ ، البرتغال من أجل (التنفيذ الفوري والمخلص لإعلان منح الاستقلال ١٩٦٠) ، ثم أكد مجلس الأمن في ١٩٦١/٦/٩ مضمون قرار الجمعية العامة . وإزاء عدم استجابة البرتغال لهذين القرارين تبنت الجمعية العامة قراراً في يناير ١٩٦٢ أعادت فيه تأكيد (الحقوق غير القابلة للتدوان لشعوب الأقاليم الواقعة تحت السيطرة البرتغالية في تقرير مصيرها) .

(١) من الأمثلة على ذلك : قرارات الجمعية العامة : مثل قرارها رقم ١٥١٤ و ١٩٦٠/١٢/١٤ الذى أكدت فيه وجوب توقف كافة إجراءات القمع المسلحة بكافة أنواعها للوجهة ضد الشعوب غير المستقلة ليسكون لها ممارسة حقها في تقرير المصير بسلام وبكل حرية . وكذلك قرارها رقم ٢١٣١ في ١٩٦٥/١٢/٢١ الذى أكد ضرورة احترام حق الشعوب في تقرير مصيرها وأن تجرى ممارسة هذا الحق بحرية دون ضغط أجنبى مع تأكيد الاحترام للطاق لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية وقرارها رقم ٢٧٨٧ في ١٩٧١/١٢/٦ الذى أكد أن الأهداف والمبادئ الأساسية للحماية الدولية لحقوق الإنسان لا يمكن تنفيذها بشكل فعال مادامت بعض الدول تواصل السياسة الامبريالية القائمة على الاستعمار واستعمال القوة ضد الشعوب الناضلة من أجل تقرير مصيرها بنفسها وأمانات الدول التى تقوم حق الشعوب في تقرير المصير . وقرارها رقم ٢٩٥٥ في ١٩٧٢/١٢/١٢ الذى أدانت فيه القمع المسلح ضد الشعوب التى تسكن من أجل تقرير مصيرها الذى يراد به التمتع الكامل بالحقوق الإنسانية . وقرارها رقم ٣٠٣٤ في ١٩٧٢/١٢/١٨ الذى أدانت فيه قمع أنظمة الحكم الأجنبى للشعوب الواقعة تحت سيطرتها في وجه حقها المشروع في تقرير المصير والاستقلال واحتراف الإنسانية الأخرى . ومشروع القرار الذى قدمته اللجنة الخاصة لتعريف العدوان في ١٩٧٣/٥/٣٠ إلى الجمعية العامة حيث أكد أن استعمال القوة لحرمان الشعوب غير المستقلة من ممارسة حقها المشروع في تقرير المصير يعتبر أمراً غير مشروع . وأعادت تأكيد واجب الدول بعدم استعمال القوة المسلحة لحرمان الشعوب من حقها في تقرير المصير والاستقلال والحرية .

كما دعا مجلس الأمن بقراره رقم ١٨٠ في ١٩٦٣/٧/٣١ البرتغال إلى (إيقاف أعمال القهر والقمع ضد شعوب أنجولا والأقاليم الأخرى وبدء المفاوضات مع الوطنيين على أساس الاعتراف لهم بحق تقرير المصير ، وأن تؤدي هذه المفاوضات إلى استقلالهم الفوري) وفي ١٩٦٥/٣/٢٠ أصدرت الجمعية العامة قرارها رقم (١٦٠٣) أشارت فيه إلى أن استمرار عدم الاعتراف بحق شعب أنجولا في تقرير مصيره يهدد بالخطر السلم والأمن الدولى وأكدت وجوب تنفيذ قرارها رقم ١٥١٤ لسنة ١٩٦٠ . كما أكدت مجلس الأمن بقراره رقم ٢١٨ في ١٩٦٥/١١/٢٣ أن الموقف في الأقاليم التى هى تحت السيطرة البرتغالية يهدد بالخطر السلم والأمن الدولى ودعا كافة دول العالم إلى (الامتناع عن بيع السلاح إلى البرتغال كوسيلة لضمان عدم استمرارها في قمع مطالبة شعوب هذه الأقاليم بحقوقها في تقرير مصيرها) . وكررت الجمعية العامة بقرارها ٢٧٩٥ في ١٩٧١/١٢/١٠ نداءها إلى جميع الدول بأن تسحب كل مساعدة تمكن البرتغال من الاستمرار في قمع مطالبة شعوب هذه الأقاليم بتقرير المصير وأن تمنع بيع أو توريد الأسلحة والمعدات والمواد العسكرية فضلا عن الذخائر ومعدات الصيانة ، واعترفت الجمعية العامة في ١٩٧٢/١١/١٤ بحركات التحرير في المستعمرات البرتغالية باعتبارها الممثلة الشرعية الوحيدة لشعوب هذه المستعمرات ودعت كافة الدول إلى التعامل مباشرة مع ممثلى تلك الحركات في كافة المسائل المتعلقة بأقليمها كما دعت البرتغال إلى إجراء مفاوضات معهم وأدانت استخدام البوليس والجيش المرتزقة في قمع حركات التحرير الوطنى^(١) .

(١) أكدت الجمعية العامة بقرارها ٢١٦٠ في ١٩٦٦/١١/٣٠ أن كل عمل قسرى مباشر أو غير مباشر يجرم الشعوب الواقعة تحت السيطرة الأجنبية من حقها في تقرير مصيرها وأن تحديد بحرية مركزها السياسى ، يمثل خرقا لميثاق الأمم المتحدة . . . وأن استعمال القوة لحرمان الشعوب من شخصيتها القومية وهو ما حظته قرارها ٢١٣١ يمثل خرقا لحقوق هذه الشعوب غير القابلة للتصرف وخرقا لمبدأ عدم التدخل .

وإذا كانت الدولة الإيرانية تدعى بأن هذا فمع يستهدف ضمان الأمن في إقليم عربستان ، على أساس أن مطالبة الجبهة القومية بحق تقرير المصير بالقوة المسلحة تؤثر على الأمن والنظام في ذلك الإقليم ، فإننا نشير إلى أن أغلبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة سبق لها أن رفضت مثل هذه الحجة ، كما رأينا عند عرضنا لقضية الجزائر ، وأن الجمعية العامة تؤكد منذ زمن بعيد على أن خرق تقرير المصير يؤدي إلى تهديد الأمن والسلم . ومن القرارات الأولى في هذا الخصوص قرارها رقم ٩١٧ في ١٩٥٥/١٢/٦ الذى أكدت فيه (إن السلم الصحيح الدائم يعتمد على مراعاة جميع الأهداف والمبادئ المقررة في ميثاق الأمم المتحدة - ومنها تقرير المصير - وعلى تنفيذ قرارات الجمعية العامة)^(٢) .

وكذلك فإننا نرى الجمعية العامة تطالب كافة الدول الأعضاء بصورة مستمرة بوقف المعونات العسكرية والمعونات الأخرى التى تقدمها هذه الدول إلى الحكومات التى تقمع حركات التحرير الوطنى . كما يبدو بوضوح في قضية الأقاليم الواقعة تحت السيطرة البرتغالية .

راجع : Starke (J.G.) : Op. Cit. p. 135.

حيث يقول (يفرض حق تقرير المصير على الدول واجبات عديدة منبهة منها واجب الامتناع عن اتخاذ أية إجراءات ضغط أو قمع لمع أو حرمان الشعوب من التمتع بهذا الحق) .

(١) نصت ديباجة الإعلان العالمى لحقوق الإنسان ١٩٤٨ : (... أن الاعتراف بالكرامة المتأصلة في جميع أعضاء الأسرة البشرية وبحقوقهم المتساوية الثابتة هو أساس حريه والعدل والسلام في العالم . . . ولما كان تناسى حقوق الإنسان وإزوائها قد أفضى إلى أعمال شنيعة أدت للضمير الإنسانى . . .) .

(٢٤ - المبحث الثانى)

المبحث الرابع

مدى مشروعية المساعدة العربية لشوار عربستان

سبق أن أشرنا إلى أن غالبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة رفضت شكوى فرنسا في قضية الجزائر من تدخل مصر وإمدادها ثوار الجزائر بالسلاح، على أساس أن إنكار حق الشعب الجزائري في تقرير مصيره قد جعل هذه القضية عالمية تبيح لكافة الدول مساعدة ذلك الشعب. وإذا كانت دراستنا تناول أوجه الشبه بين قضية الجزائر ومشكلة عربستان، فإننا سنبحث هنا مدى مشروعية المساعدة العربية لشوار عربستان التي تستهدف دعم قدرتهم في المطالبة بحق تقرير المصير.

إن شعب عربستان جزء من الأمة العربية، وبالتالي فإن واجب التضامن العربي يستدعي قيام الدول العربية بمساعدة هذا الشعب الذي اعتدى على حقوقه الإنسانية وأنكر عليه حقه في تقرير مصيره باعتباره جزءاً من الأمة العربية^(١).

وإذا كان بعض فقهاء القانون الدولي ينظرون بحذر إلى المساعدات التي تقدمها بعض الدول إلى الثوار في حركات التحرر الوطني باعتبارها تنطوي على تدخل في الشؤون الداخلية لدولة أخرى، فإن غالبية الفقهاء تبارك هذه المساعدات إذا كانت الدولة التي تقدمها ترتبط بالثوار بروابط قومية^(٢).

بل إن بعض الفقهاء يعتبرون قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٢١٠٥ في ٢٠/١٢/١٩٦٥ بمثابة دعوة صريحة للدول كافة، لمساعدة حركات التحرر

(١) إن هذا التضامن هو الذي يفسر لنا أيضاً المساعدات المادية والمعنوية التي تقدمها بعض الدول العربية إلى ثوار المقاومة الفلسطينية.

(٢) راجع: Chen (Ti-Chiang) : Op. Cit. pp. 364 ff.

الوطني من أجل القضاء على أنظمة التمييز العنصري وضمان حق الشعوب في تقرير مصيرها^(١).

ولذلك فإننا نرى أن المساعدات التي تقدمها بعض الدول العربية إلى الجبهة القومية لتحرير عربستان، من أجل دعم قدرتها في المطالبة بحق شعب عربستان في تقرير مصيره، تعتبر أمراً مشروعاً^(٢) للأسباب التالية :

١ — تعتبر هذه المساعدات مظهراً من مظاهر الرفض الدولي للوجود الإيراني في إقليم عربستان، الذي نتج عن مخالفة في وجه القانون الدولي، وإنكاراً لمشروعية نتائج هذه المخالفة. فهذه المساعدات تعتبر تأكيداً لعدم قبول المجتمع الدولي لنتائج وآثار ترتبت على تصرف مخالف للقانون الدولي.

٢ — تعترف الأمم المتحدة بحق حركات التحرر الوطني في استعمال القوة من أجل تأكيد مطالبها بحتمها في تقرير مصيرها، وتبيح لها من أجل دعم هذه المطالبة، أن تتلقى المساعدات المختلفة مادية كانت أم معنوية من أية جهة كانت بل إن المنظمة الدولية في عديد من قراراتها طلبت من الدول الأعضاء تقديم المساعدات إلى الحركات التحررية التي تسكن من أجل تقرير مصيرها^(٣).

(١) راجع: Emerson (Rupert) : The U.N. and Colonialism (The

Evolving U.N.), London 1971, p. 191.

Brownlie (I.) : Op. Cit. p 485.

(٢) راجع :

حيث يقول (يعتبر التدخل لدعم حركات التحرر الوطني أمراً غير قانوني بينما تعتبر مساعدة هذه الحركات أمراً قانونياً).

(٣) تردد ذلك في عدد كبير من قرارات الجمعية العامة مثل قرارها ٢٣١١ في ١٤/١٢/١٩٦٧ الذي طلبت فيه من الوكالات المتخصصة فضلاً عن الدول (تقديم المعونة والمساعدة في مختلف الميادين إلى حركات التحرر الوطني) . وقرارها ٢٨٨٧ في ١٢/١٢/١٩٧١ الذي ناشدت فيه جميع الدول المتحالفة بتبني الحرية والسلام (تقديم كل مساعدة سياسية ومعنوية ومادية لكل الشعوب التي تكافح في سبيل التحرر وتقرير المصير والاستقلال ضد السيطرة الاستعمارية =

٣ - أن الدول العربية لا تستهدف بمساعداتها إلى الجهة القومية المتحدية في الشؤون الداخلية للدولة الإيرانية، وإنما تقصد بها دعم قدرة شعب عربستان في المطالبة بحقه في تقرير المصير. وبمعنى آخر تعزيز موقف شعب عربستان المسند إلى حق قانوني في وجه مخالفات قانونية ترتكبها الدولة الإيرانية وإنكارها المتعمد للحقوق والحريات الأساسية لشعب عربستان.

المبحث الخامس

مدى إمكانية تطبيق فكرة الدولة متعددة القوميات في إقليم عربستان^(١)

إذا كان القانون الدولي يحمي الشعوب وحقوقها في الحرية والاستقلال من تقرير المصير، ويعادى القومية كسياسة عدوانية، إذا كانت تهدف إلى إخضاع القوميات الأخرى لسيطرتها، فإن معنى ذلك أن القانون الدولي يرفض - كبداً عام - تطبيق فكرة الدولة متعددة القوميات حينما يقصد بها حرمان الشعوب من شخصيتها القومية وإخضاع الأقلية لاضطهاد الأغلبية في تلك الدولة^(٢).

بل إن واقع المجتمع الدولي في الوقت الحاضر يؤكد أن الأقلية ترغب دائماً في الانفصال عندما تواجه باضطهاد الأغلبية. ففي الهند نرى بعض الولايات الهندية تقوم بتجاولات مستمرة للانفصال عنها، وفي المملكة المتحدة (بريطانيا) نرى إصرار الكاثوليك الإيرلنديين على الانفصال عنها والانضمام إلى جمهورية إيرلندا، وفي باكستان كمثل قريب رأينا فيه أن البنغاليين رفضوا العيش ضمن دولة واحدة (باكستان) مع البنجابيين فأنفصلوا عنهم بدولة بنجلاديش.

(١) الدولة التي فيها أكثر من ٩٥٪ من مواطنيها من أمة واحدة تسمى الدولة القومية. أما الدولة التي فيها نسبة كبيرة من السكان يقيمون قومية أو قوميات أخرى غير التي تنتمي إليها الأغلبية من المواطنين فتسمى الدولة متعددة القوميات.

(٢) على أساس أن ذلك يخالف حق تقرير المصير الذي يقضى بأن يكون لكل شعب حق اختيار وضعه الدولي وتنظيم حياته بالشكل الذي يراه ملائماً لتحقيق أهدافه ومصالحه القومية، ويتأيد ذلك بموقف الأمم المتحدة من قضية الكاميرون البريطانية التي سبق ذكرها.

(والأجنبية) وقرارها ٢٩٠٨ في ١٩٧٢/١١/٢ الذي طلب فيه من كافة الدول مباشرة أو عن طريق نشاطهم في الوكالات المتخصصة والمنظمات الأخرى في جهاز الأمم المتحدة (أن تقدم المساعدات المادية والمعنوية إلى كل الشعوب التي تسكن من أجل حريتها واستقلالها، التي تعيش في الأقاليم المستعمرة أو الخاضعة للسيطرة الأجنبية وعلى وجه الخصوص إلى حركات التحرر الوطني). وقرارها ٢٩٨٠ في ١٩٧٢/١٢/١٤ الذي اعترفت فيه بشرعية كفاح الشعوب الخاضعة للسيطرة الأجنبية (وضرورة تقديم كافة المساعدات المادية والمعنوية لحركات التحرر الوطني). وقرارها ٢٩٨٣ في ١٩٧٢/١٢/١٤ الذي أكدت فيه مشروعية كفاح الشعوب الخاضعة للسيطرة الأجنبية في ممارستها لحقها في تقرير المصير، وطلبت من كافة الدول (توفير المساعدات المادية والمعنوية اللازمة في هذا الكفاح). وقرارها في ١٩٧٣/١١/٣٠ الذي دعت فيه كافة الدول الأعضاء في المنظمة الدولية إلى تقديم المساعدات المادية والمعنوية إلى جميع الشعوب التي تسكن من أجل ممارسة حقوقها السكّانية في الحرية والاستقلال وتقرير المصير).

وبالرغم من حكم بعض الفقهاء على فكرة الدولة متعددة القوميات بأنها فاشلة وغير صالحة للتطبيق إطلاقاً^(١)، إلا أننا نرى أن القول بذلك غير صحيح على إطلاقه. وإذا كنا لا نرى ما يمنع نجاح فكرة الدولة متعددة القوميات مادامت تعترف لكل أمة باستقلالها الذاتي المتساوي مع الأمم الأخرى ضمن الدولة الواحدة، حيث ينعدم الاضطهاد القومي ويمتدح لكل أمة بحقوقها القومية الكاملة، وعلى الأخص حقوقها الثقافية وحتمها في استعمال لغتها الخاصة، فإننا نتحفظ في القول بإمكانية نجاح تطبيق هذه الفكرة على أمم منفصلة جغرافياً وتاريخياً واقتصادياً، لأنه في غياب الروابط القومية والجغرافية والتاريخية والاقتصادية، قد يكون في الصعب توافق الأمم المختلفة وتعايشها معاً ضمن دولة واحدة.

ولو نظرنا إلى الواقع الفعلي لإقليم عربستان، فإننا سننتهي إلى رفض تطبيق فكرة الدولة متعددة القوميات في هذا الإقليم ضمن الدولة الإيرانية لأنه سيكون محكوماً عليها بالفشل للأسباب التالية :

أولاً : اختلاف جغرافي : فإقليم عربستان منفصل جغرافياً وطبيعياً عن إقليم الدولة الإيرانية، في الوقت الذي يعتبر الأول فيه امتداداً جغرافياً وطبيعياً لإقليم العراق. وإذا كان لهذا العامل الجغرافي أثره الواضح في إنعدام الروابط التاريخية والاقتصادية والاجتماعية بين إيران وعربستان، فإن أثره كان

مكسباً بالنسبة للعراق وعربستان حيث تدعمت الروابط القومية والاجتماعية والاقتصادية والتاريخية.

ولا ريب أن المنطق يفترض فشل تطبيق فكرة الدولة متعددة القوميات في عربستان، مادامت تهدف إلى الربط بين عربستان وإيران (من ناحية)، رغم الاختلاف الجغرافي بينهما (وما ترتب على هذا التباين)، والفصل بين عربستان والعراق (والأمة العربية) (من ناحية أخرى)، رغم التماثل والتكامل الجغرافي بينهما (وما ترتب على هذا التشابه)^(٢).

ثانياً : اختلاف اقتصادي : بالرغم من أن البترول العربستاني يكاد يكون الممول الرئيسي لعمليات التنمية في إيران، إلا أننا نرى غالبية المصانع تتركز خارج إقليم عربستان. بالإضافة إلى أن الأفضلية تعطى للفرس على العرب في فرص العمل في إقليم عربستان، الأمر الذي أدى إلى إيجاد فوارق طبقية اقتصادية واجتماعية بين الفرس والعرب في هذا الإقليم بحيث أصبح الفرس هم أصحاب الأعمال ورؤوس الأموال وسيطرون على كافة مجالات الخدمات والإنتاج في إقليم عربستان اقتصادياً وسياسياً، في حين أن العرب أصبحوا يشكلون الطبقة الضعيفة المستغلة (بالفتحة) في الإقليم، الأمر الذي يعارض أساساً مع فكرة الدولة متعددة القوميات بل ويناقض حق الشعوب في تقرير المصير.

Korowicz (M.) : Op. Cit. p. 369.

(١) راجع :

حيث يقول (الأقلية الإقليمية - التي تستوطن جزءاً معيَّناً من إقليم الدولة التي ترتبط به تاريخياً حيث تشكل في داخله أغلبية السكان وإن كانت تشر أقلية نسبة مجموع السكان للدولة هي الخطر الأكبر للدولة متعددة القوميات، وإذا كان إقليمهم حدودي Frontier Country تفصله حدود الدولة التي يسكنون فيها عن دولة أخرى، تشكل جزءاً من أمتهم - في هذه الحالة لا يمكن منع أفراد الأمة المقسمين بحدود دولية من التمازج واندماجهم واندماجهم على هذا الأساس في تصرفاتهم، وفي غالبية الأحوال يكون الاندماج هو الوسيلة الوحيدة النهائية لحل مثل هذا الموقف).

(٣) راجع : Korowicz (M.) : Op. Cit. pp. 310, 313 and 315.

حيث يقول (تقوم القومية في الدول متعددة القوميات بدور عدواني ضد حقوق الأمم الأخرى خاصة في اضطهاد الأغلبية للأقلية).

راجع أيضاً : Cobban (A.) : Op. Cit. p. 62.

حيث يقول (ليس من السهل توافق الأمم والقوميات المختلفة ضمن دولة واحدة متعددة القوميات لأن هذا سيؤدي حتماً إلى سيطرة إحدى الأمم واضطهادها للأمم الأخرى).

ثالثاً : اختلاف قومي : الشعب العربستاني شعب عربي سامي ، والشعب الإيراني شعب درسي آري ، ويترب على ذلك اختلاف اللغة والثقافة فضلاً عن اختلاف المصالح والأهداف القومية . وإذا كان من المحتم على الدولة الإيرانية تبني سياسة معينة في علاقاتها الدولية ، فإن هذه السياسة قد تتعارض مع مصالح الدول العربية ، وبالتالي تتعارض مع المصالح والأهداف القومية لشعب عربستان . الأمر الذي لا يتفق وفكرة الدولة متعددة القوميات .

رابعاً : السلوك الرسمي الإيراني : تمارس الدولة الإيرانية سلوكاً معيناً يهدف منه إلى إفناء الشخصية العربية لشعب وإقليم عربستان . وهي في هذا المجال تقوم بإخضاع الإقليم إلى حكم عسكري مباشر . وتحرم شعب عربستان من حقوقه السياسية فليس له المشاركة في إدارة الشؤون العامة أو تولى الوظائف العامة في الإقليم .

وتمنع على العرب في إقليم عربستان استعمال لغتهم الخاصة أمام المحاكم بعد إلغاء مؤسسات الحكم العربي في الإقليم ، ولا يجوز الترجمة من وإلى اللغة العربية أمام المحاكم التي لا يتجاوز عددها في الإقليم كله عن ثلاثة فقط . وبصورة عامة لا تشجع الدولة الإيرانية التعميم في إقليم عربستان ، وعلى وجه الخصوص تحرم التعليم باللغة العربية .

وتدارس "الدولة الإيرانية سياسة تهجير العرب من إقليم عربستان بالشدة أو باللين ، ومما يدل ذلك تهجير أعداداً كبيرة من الفرس إلى الإقليم . ويبدو أثر هذه السياسة واضحاً في نتائج التعداد الرسمي الذي أجرته الدولة الإيرانية في إقليم عربستان سنة ١٩٥٦ حيث تبين ، بأن ٤١ ٪ من سكان عبادان و ١٧ ٪ من سكان الأهواز ، ٣٦ ٪ من سكان الحمرة ، هم من المهاجرين إليها من إيران (١)

(١) - ٣٤٥ - من إيران

ويواجه العرب في إقليم عربستان تمييزاً عنصرياً واضحاً في كافة مجالات حياتهم ومعيشتهم . فالرعاية الصحية معدومة تقريباً في المدن والقرى العربية ، بينما نرى الاهتمام الواضح للدولة الإيرانية في المناطق التي يتجمع فيها الفرس . واقتصر توزيع أراضي الإصلاح الزراعي في الإقليم على الفرس وحدهم دون العرب ، بل إن الحكومة الإيرانية حرمت على العرب وحدهم تملك الأراضي والعقارات في إقليم عربستان .

وتفكر الدولة الإيرانية على شعب عربستان حقاً في تقرير مصيره ويتعرض أفراد الجبهة القومية لتحرير عربستان إلى المطاردة والفتكيل ومصيرهم دائماً الإعدام ومصادرة أموالهم وأموال عوائلهم (المنقولة وغير المنقولة) .

وأمام السياسة الإيرانية وسلوكها هذا ، يكون من المستحيل على شعب عربستان قبول التعايش مع الفرس في دولة متعددة القوميات ضمن الدولة الإيرانية (٢) .

Korwicz (M.) : Op. Cit. p. 315.

(١) راجع :

حيث يقول (حيث واقع المجتمع الدولي أن الدولة التي تضطهد الأقلية القومية فيها لا تستطيع شاقا الاعتماد على ولائها ، ولا يعتمد أفراد الأقلية هذه الدولة كدولتهم ويمارسون سياساتها بكل الوسائل المتاحة لهم . وأن مصيرها عالمي . لكن فقط في حقها الرادة) .

على استعدادات الهجوم^(١).

ومع ذلك فلم يخضع شعب عربستان للاحتلال الإيراني . ولذلك نرى أن مراقبة المخابرات البريطانية للوضع السياسي في إقليم عربستان لصالح الحكومة الإيرانية^(٢)، لم تمنع من نشوب ثورات مسلحة في هذا الإقليم، (فقامت ثورة نزع السلاح سنة ١٩٢٨ وقامت ثورة عشائر كعب الديدس سنة ١٩٤٠ وقامت ثورة الفجرية سنة ١٩٤٣ وقامت ثورة عشائر بني طرف سنة ١٩٤٥ وقامت ثورة عشيرة النصار سنة ١٩٤٦)، وإن نجحت في إخمادها بسبب الدعم العسكري البريطاني الذي كان يستهدف تثبيت مظاهر الحكم الإيراني في الإقليم^(٣). وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية تمثل رفض شعب عربستان الخضوع للاحتلال الإيراني، في انضمام أفرادهِ إلى حزب السعادة العربستاني الذي كان

(١) راجع : B.C.F.O/460/3 British Vice Consulate Mohammedi, closed till 1980.

حيث تقول إن هذا الهجوم تم تلبية لطلب الحاكم العسكري الإيراني لإقليم عربستان برسالة المرقمة ١١٥ والمؤرخة في ١٩٢٥/٨/٦ .
(٢) من الأمثلة على ذلك تقرير المخابرات البريطانية المرقم سي/١٣٥/٤ في ١٩٢٩/٧/٢٢ الذي أكد (أن كافة العشائر غير راضية عن الوضع في عربستان وأنها تنتظر أية إشارة لثورة ضد الحكومة الإيرانية وأن الإدارة الإيرانية مكروهة تماماً من الشعب العربستاني الذي يقول أفرادهِ إن مجرد تغيير اسم الإقليم إلى خوزستان إنما قصد به القضاء على الشخصية العربية للإقليم ... وأن شعورهم جميعاً الذي يمكن الاحساس به بسهولة هو أنهم يريدون الثورة ضد الحكومة الإيرانية ولعنهم بحاجة إلى زعيم) . وكذلك تقريرها المرقم سي/١٥٩/٤ في ١٩٢٩/٨/١٢ الذي ذكر بعض المآثر التي (هي أيضاً مستعدة لثورة ضد الحكومة الإيرانية في أي وقت وفي أي مكان وأنها قد تعاهدت فيما بينها على الثورة) . وكذلك رسالة الفصل البريطاني في المحمرة المرقمة ٨٤ والمؤرخة في ١٩٢٩/٨/١٧ الموجهة إلى السفير البريطاني في طبرستان حيث نصت على (أن كافة العشائر في إقليم عربستان مستعدة لثورة ضد الاحتلال الإيراني) .

(٣) من الأمثلة على ذلك برقية الفصل البريطاني في المحمرة المرقمة ٤٠ والمؤرخة في ١٩٢٩/٨/٣ . الموجهة إلى المقيم السياسي البريطاني على ظهر المدمرة البريطانية ترايد Triad حيث نصت على وجوب (الاستعداد للتدخل في إقليم عربستان لحماية الوجود الإيراني ضد ثورات العشائر العربية فيه) .

الفصل الثاني

مطالبة شعب عربستان بحقه في مصيره .

تمهيد :

انتهينا في الفصل السابق إلى القول بأن من الممكن تطبيق مبدأ تقرير المصير في إقليم عربستان مادامت قد توافرت لذلك المبدأ عناصره الأساسية . خاصة وأن تطبيقه سيكون الحل الأمثل للمشكلة التي تؤثر على العلاقات بين العراق وإيران .

ولا ريب أن هذا القول لن يخرج عن نطاقه النظري ما لم يستمد فعاليته من مطالبة الشعب التي تأخذ شكل مظاهر مادية فعلية لا يمكن تجاهلها . ومن هنا فقد تمين علينا الوقوف على مطالبة شعب عربستان بحقه في تقرير مصيره . وإذا كانت مطالبة شعب عربستان بحقه في تقرير المصير ، تتمثل في نشاط الجبهة القومية لتحرير عربستان ، فقد آثرنا تسكريس هذا الفصل لدراسة وضع الجبهة على ضوء قواعد القانون الدولي العام .

تطور مطالبة شعب عربستان بتقرير مصيره :

منذ أن احتل الجيش الإيراني إقليم عربستان في سنة ١٩٢٥ والشعب العربستاني يقاومه ويؤكد رغبته في استعادة سلطته على الإقليم .

وبالرغم من هزيمة الجيش العربستاني في تلك السنة ، إلا أنه بدأ في التجمع مرة أخرى في جزيرة شلحة في شط العرب بهدف الهجوم على إقليم عربستان واستعادة حريته . وأمكن الجيش البريطاني هاجم هذا التجمع وقضى

يطالب بحق شعب عربستان في تقرير مصيره باعتباره جزءاً من الأمة العربية .
ولكن الحكومة الإيرانية منعت نشاطه وطاردت المنتمين إليه الذين كان
مصيرهم السجن أو القتل^(١) .

ومنذ سنة ١٩٥٦ تمثل رفض الشعب العربستاني للاحتلال الإيراني لإقليم
عربستان ، في شكل حركة تحرر وطني هي الجبهة القومية لتحرير عربستان .
وإذا كانت مطالبة شعب عربستان في تقرير المصير تتمثل في نشاط هذه الجبهة ،
فقد آثرنا تسكريس هذا الفصل لدراسة وضع الجبهة على ضوء قواعد القانون
الدولي العام . ولذلك فقد رأينا من المناسب تقسيم دراستنا إلى :

المبحث الأول : التعريف بالجبهة القومية لتحرير عربستان .

المبحث الثاني : الوضع القانوني للجبهة القومية لتحرير عربستان .

المبحث الثالث : فعالية الجبهة القومية لتحرير عربستان .

المبحث الرابع : مشروعية نشاط الجبهة القومية لتحرير عربستان .

المبحث الأول

التعريف بالجبهة القومية لتحرير عربستان

كان رد الفعل الطبيعي أمام المحاولات المستمرة للدولة الإيرانية لإفناء
الشخصية العربية لشعب وإقليم عربستان ، أن تأسست الجبهة القومية لتحرير
عربستان ١٩٥٦ باعتبارها حركة قومية سياسية ثورية تتولى قيادة الكفاح
الوطني المسلح - كتمثيل عن سيادة شعب عربستان - من أجل ضمان تمتع هذا
الشعب بحقه في تقرير مصيره ، على أساس أن إقليم عربستان جزء من الوطن
العربي وأن شعب عربستان جزء من الأمة العربية^(١) .

وقد قامت الجبهة القومية على المبادئ التالية :

١ - لا يمكن تحرير عربستان إلا بثورة شاملة فهي المنطلق السليم
لاسترداد حرية الإقليم وتحقيق آمال الأمة العربية في تحريره .

(١) أكد الأمين العام للجبهة القومية السيد أحمد الجزائري في ١١/١٢/١٩٦٩ (أن
الجبهة تؤمن بأن الكفاح المسلح هو الوسيلة الوحيدة لإفضاء إلى الحكم الإيراني في عربستان
خاصة مع صلاحية الإقليم لهذه الوسيلة . وأن الجبهة آمنت منذ إنشائها بوحدة المسير العربي وشعبت
ونائقي الجنسية المصطنعة التي خلفها الاستعمار للفرقة بين العرب . وأن الجبهة القومية تعتبر امتداداً
طبيعياً وفضالياً للشعب العربي في كل مكان من الخليج إلى المحيط) .
كما قدمت الجبهة القومية إلى مؤسّر الصحفيين العرب الذي عقد في الكويت في فبراير ١٩٦٢
عدة مطالب أهمها : -

أ - ضم خريطة إقليم عربستان إلى خريطة الوطن العربي .
ب - تدريس إقليم عربستان جغرافياً وتاريخياً ضمن برامج الدراسة في مختلف المراحل
الدراسية في الوطن العربي .
ج - قبول طلبة عربستان في كافة المراحل الدراسية في الوطن العربي دون التقييد بشروط
المجموع أو تماثل الشهادة .

د - مطالبة المنظمات السياسية العربية بتبني قضية عربستان .
هـ - تخصيص يوم باسم (يوم عربستان) يؤكد على رأي العالم العربي والعالمي شرعية قضيتهم
شعب عربستان وتأكيد حمة استقلالها أسوة بيوم فلسطين ويوم الاسكندرية .

(١) عين صادق (بعد نجاحه في إقصاء شاه إيران) الأمين العام لحزب السعادة حسين
هاشمي كوزير للخارجية . وبالرغم من أن مصداق هذه لم يعلم بعد فشل ثورته سنة ١٩٥٥
إلا أن حسين هاشمي أعده تهمة أنه كان يسعى لتفصيل إقليم عربستان عن إيران .

٢ — لا يمكن قيام أية ثورة في غيبة تنظيم سياسي جماهيري واضح الأهداف مرسوم الخلوط يستوعب في ثناياه كافة أفراد شعب عربستان في طريقه لمضال موحد .

٣ — من أجل سلامة التنظيم لابد من تعميق أهدافه وترسيخها في قلوب أفراد الشعب العربستاني لتسكون إيماناً تنبعث منه قوة الكفاح والاستمرار حتى نيل تقرير المصير والاستقلال .

٤ — القضاء على السلبات التي تحد إرادة الفرد العربي وتحول دون انطلاقه بعزل أعوان الاستعمار عن طريق التنظيم ونكران الذات .

وتتألف الجبهة من أفراد شعب عربستان الذين ، وإن اختلفت ميولهم السياسية ، إلا أنهم متفقون على التوحد داخل إطار تنظيمي واحد من أجل تحقيق الأهداف القومية لشعب عربستان في تقرير مصيره كجزء من الأمة العربية ، ولذلك فإن تنظيمات الجبهة تزداد تغلغلا بين العرب في الإقليم الذين يتضاعف تأييدهم للجبهة يوماً بعد يوم .

ويحتوي الشكل التنظيمي للجبهة القومية لتحرير عربستان على القيادة ، وتتمثل في اللجنة القومية العليا التي يرأسها أمين عام وتكون هذه اللجنة مسئولة عن كافة أوجه النشاط الذي تقوم به الجبهة . كما يحتوي على القاعدة التي تتمثل في قسمين : التنظيم المدني ، ويضم قطاعات مختلفة من أفراد شعب عربستان ، والهدف الأساسي لهذا التنظيم هو توعية وتثقيف شعب عربستان بهويته القومية . واتسم الآخر هو التنظيم العسكري الذي يتولى الكفاح المسلح ويقوم بهاجمة مظاهر الوجود العسكري الإيراني في إقليم عربستان .

المبحث الثاني

الوضع القانوني للجبهة القومية لتحرير عربستان

سبقت لنا الإشارة إلى أن الوجود الفعلي للدولة الإيرانية في إقليم عربستان يفتقر إلى المشروعية القانونية باعتباره ناتجاً عن حرب عدوانية وضم مخالف لقواعد القانون الدولي . وبالتالي فإن مباشرة تلك الدولة لمظاهر سيادتها على إقليم عربستان ترجع إلى كونها واضحة بفعالية محرومة من الأساس القانوني .

وبناء على ذلك فإننا نرى أن الجبهة القومية تعتبر السلطة الشرعية في إقليم عربستان باعتبارها حركة تحرير وطنية تمثل شعب عربستان في المطالبة بحقه في تقرير مصيره وسيادته على إقليمه . ويتأيد هذا بحصولها على دعمه وتأييده المادي والمعنوي لنشاطها الذي تقوم به ضد مظاهر الوجود الإيراني في الإقليم^(١) .

وإذا كان القانون الدولي العام يعترف لحركات التحرر الوطني بكيان قانوني يعطيها حق تمثيل الشعب الذي احتلت إقليمه قوات عسكرية أجنبية عندما يكون واضحاً أن هذا الشعب يرفض الاحتلال الأجنبي وأنه يؤيد حركة

(١) راجع : د. محمد طلعت الغنيمي - المرجع السابق ص ٦١٤ . حيث يقول (طالما أن الجهاز الشعبي مستمر في كفاحه فإن هذا يمكن للاعتراف به كسلطة شرعية في المنفى ، لأنه إلى أن تنتهي حركة التحرير لا يمكن القول بأن السلطة الفعلية للمعاصرين قد استقرت وتأكدت نهائياً) .

ويتأيد هذا بالسوابق الدولية العديدة مثل الاعتراف بسيادة هيلاسيلاس على الحبشة بالرغم من احتلال إيطاليا لها وفناء شخصيتها الدولية .

التحرير التي تنوب عنه في إبراز مظاهر الرفض المادية ، فإننا نستطيع القول بأن ذلك القانون يعترف للجبهة القومية بكيان قانوني يعطيها حق تمثيل شعب عربستان في المطالبة بحقه القانوني لتقرير مصيره وفي تأكيد رفض الوجود الإيراني في الإقليم .

فما دام الشعب العربستاني صاحب السيادة الحقيقية والفعالية على إقليم عربستان يرفض الاحتلال العسكري الإيراني ويقاومه ، وأن هذا الرفض يأخذ شكل مظاهر مادية وفعالية مستمرة على الوجه الذي يقطع برغبته الواضحة في تقرير مصيره ، فإن سيادته على إقليمه تبقى قانوناً كما كانت عليه سابقاً وليس للاحتلال الإيراني أي تأثير عليها^(١) . وبالتالي فإن الجبهة القومية هي أداة التعبير عن هذه السيادة والسيادة الشرعية في المنفى التي تمثل شعب عربستان على الصعيدين العربي والعالمي ..

ولعل هذا القول يجد سنداً في السوابق العديدة من التطبيق والعمل الدولي ، ومن الأمثلة على ذلك : اعتراف الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا بالاتحاد الديموقراطي للدفاع عن الجمهورية باعتباره الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفرنسي بالرغم من أن الحكومة الفرنسية نفسها أعلنت الاستسلام لألمانيا النازية ... واعتراف الولايات المتحدة ودول أخرى بجبهة التحرير الفيتنامية (الحكومة الثورية المؤقتة حالياً) ... واعتراف جمهورية مصر العربية ودول أخرى بحركة التحرير الكمبودية تحت قيادة الأمير سيهانوك ... واعتراف لجنة تصفية الاستعمار التابعة للأمم المتحدة بالحزب الأفريقي باعتباره الممثل

(١) المرجع السابق ص ١٤ - حيث يقول (طالما أن الشعب لم يقلل المزو العسكري وأظهر رغبته وأرادته بطريقة أو أخرى عن تصميمه على استعادة حريته ، فإن سيادته - حتى لو جرح وقتاً وبأشكال متنوعة - تظل قائمة ومستمرة من الناحية القانونية)

الشرعي لشعب إقليم غينيا بيساو وجزر الرأس الأخضر . واعتراض الجمعية العامة بقراراتها العديدة بحركات التحرير الوطنية في المستعمرات البرتغالية باعتبارها الممثلة الحقيقية لشعوب هذه الأقاليم . واعتراف اللجنة التحضيرية لمؤتمر عدم الانحياز بحركة التحرير الفلسطينية .

وإذا كان القانون الدولي يشترط للاعتراف بالجبهة القومية كسلطة شرعية في المنفى ، أن يكون نشاطها فعلياً وأن يستهدف تأكيد الرغبة الحقيقية لشعب عربستان في تقرير مصيره ، فإن هذا يفترض البحث في مدى توافر الفعالية في هذه الجبهة .

المبحث الثالث

فعالية الجبهة القومية لتحرير عربستان

نشأت الجبهة القومية باعتبارها حركة ثورية وطنية بتنظيماتها السرية المدنية والعسكرية في إقليم عربستان بهدف تأكيد الشخصية العربية للإقليم وممارسة النشاط المادي الذي يهدف إلى توضيح الرغبة الحقيقية لشعب عربستان في تقرير مصيره ، والتخلص من السيطرة الأجنبية المتمثلة في الحكم العسكري الإيراني .

وبالرغم من القابض والدعم الذي تلناه الجبهة من الشعب العربستاني مادياً ومعنوياً ، إلا أنه لا بد لنا أن نعترف بأن نشاطها لم يمثل حتى الآن تهديداً خطيراً للوجود الإيراني في إقليم عربستان ، لأسباب عديدة ترجع غالباً إلى قسوة القمع الذي تواجه به الدولة الإيرانية نشاط الجبهة ، الأمر الذي يفرض على أفرادها وزيادة انضباطاً لبقائهم ، كما يرجع بعض إلى التنظيم العسكري للجبهة القومية نفسه ، فأفراد هذا التنظيم اسوا جنوداً نظاميين وهم يتبعون في ممارسة نشاطهم ضد مظاهر الوجود الإيراني في إقليم عربستان أسلوب حرب العصابات ، ولذلك فإننا نلاحظ أن خسائر الجبهة من الأفراد غالباً ما تزيد على خسائر الجيش الإيراني . خاصة مع ما يتسبب به الأخير من تفوق في العدد والعدة . .

ونسأل أنفسنا : لماذا حول مدعيها انفعالية في الجبهة القومية ؟

إذا كان كل ما يدعى هذا التيار الدولي للاستقلال والحركات التحررية الوطني بكيين ، وان كان اعتبارها حركة شرعية في النهج ، أن تكون جهودها في سبيل استبعاد عوامل الاحتلال ، بأن جميع الناس المحتل للاحتلال من الاستقرار

« وبكفي إدارة حركة مقاومة سرية في الإقليم الأم »^(١) ، فإننا نستطيع أن نقول بأن الجبهة القومية بتنظيماتها السرية في إقليم عربستان وبهجوماتها المسلحة على مظاهر الوجود الإيراني في الإقليم ، تقدم دليلاً واضحاً على فعاليتها التي نجحت إلى حد ما (دون أن نهول هذا النجاح) في تحقيق أمرين :

١ — حرمان الوضع الراهن في إقليم عربستان من صفة الهدوء والاستقرار . يبرز مظاهر السخط الشعبي التي تمثل في المظاهرات والمسيرات الشعبية ، أو بالنشاط العسكري الذي تمارسه الجبهة من مهاجمة المراكز العسكرية ومراكز الشرطة الإيرانية في الإقليم ، إلى اغتيال الضباط الإيرانيين ، إلى تدمير بعض المنشآت العسكرية الإيرانية .

٢ — تأكيد الشخصية العربية لشعب عربستان ووضعها داخل إطار تنظيمي مدني وعسكري يضمن استمرار إبراز المظاهر المادية لمطالبة هذا الشعب بتقرير مصيره ويبدو ذلك واضحاً ، من تسمية الجبهة نفسها ، ومن تنظيماتها العسكرية والمدنية وأهدافها القومية .

(١) المرجع السابق ص ٤٢٥ .

المبحث الرابع

مشروعية نشاط الجبهة القومية لتحرير عربستان

تمهيد :

انتهينا فيما سبق إلى أن القانون الدولي يعترف للجبهة القومية بكيان قانوني باعتبارها السلطة الشرعية في المنفى والتعبير الفعلي لمطالبه شعب عربستان بحق تقرير المصير . وإذا كان القانون الدولي يعترف لهذا الحق بإلزام قانوني بوجوب على الدولة الإيرانية احترامه ، فإن من حق شعب عربستان أن يتمتع به ، وأن ينتزعه بالقوة إذا حرم منه .

وإذا كانت الجبهة القومية قد تولدت عن حق قانوني ملزم (تقرير المصير) فإنها تعتبر حركة تحرير وطنية يحميها القانون الدولي ويبيح لها استخدام القوة دفاعاً عن حق شعب عربستان في تقرير مصيره في وجه إنكار الدولة الإيرانية لهذا الحق .

ولا ريب في أن تمتع الجبهة بدعم وتأييد شعب عربستان ونشاطها الفعال في إقليم عربستان يعني بالتأكيـد اعتراف القانون الدولي بمشروعية استخدامها القوة المسلحة ضد مظاهر الوجود الإيراني في إقليم عربستان بهدف تأكيد رغبة ذلك الشعب في تقرير مصيره . ويعني أيضاً أن لما الحق في طلب المساعدات المادية والمعنوية (في سبيل دعم قدرتها) من أية جهة كانت ، دون أن يؤثر نوع أو مصدر تلك المساعدات على اعتبار الجبهة السلطة الشرعية التي تمثل شعب عربستان في منابته بحقه في تقرير مصيره^(١) .

(١) يتأيد ذلك بالقرارات العديدة التي اتخذتها الجمعية العامة ومنها : قرارها في ١٩٦٥/١٢/٢٠ الذي اعتمدته بـ ١٤ صوتاً بـ ١١ صوتاً معارضة الشعب لها في تقرير المصير والاستقلال =

ولكن إذا كان من المتفق عليه أن مبدأ تحريم استخدام القوة قد استقر في المجتمع الدولي ، فلعل هذا يشير تساؤلاً عن مدى تناقض ذلك المبدأ مع إقرارنا بمشروعية نشاط الجبهة بمقاومتها المسلحة ضد مظاهر الوجود الإيراني في إقليم عربستان . ولكي نجيب على هذا التساؤل ، رأينا من المناسب تقسيم دراستنا إلى :

المطلب الأول : استخدام الجبهة القومية للقوة المسلحة .

المطلب الثاني : الأساس القانوني لاستخدام الجبهة القومية للقوة المسلحة .

المطلب الثالث : الوضع القانوني لشوار الجبهة .

ودعت كافة الدول (إلى تقديم العون المادي والمعنوي لحركات التحرير الوطنية) . . . وقراراتها في ١٩٦٦/٣/٣٠ الذي أكدت فيه بأن من حق الشعوب (أن تحصل على كل معونة ممكنة في كفاحها من أجل تقرير مصيرها) وقراراتها في ١٩٦٩/١٢/١٣ الذي طلبت فيه من كافة الدول الأعضاء (تقديم العون المادي والمعنوي لحركات التحرير الوطني) وقراراتها في ١٩٧٠/٥/١٥ الذي دعت فيه كافة الدول إلى (تقديم المساعدات المادية والمعنوية إلى حركات التحرير التي تطالب بتقرير المصير) وقراراتها في ١٩٧٠/١٢/١ الذي أكدت فيه شرعية كفاح الشعوب وأن من حقها الحصول . . . في سبيل استعادة حريتها . . . على (كافة أنواع المساعدات المادية والمعنوية) .

وقراراتها في ١٩٧١/٢/٦ التي أكدت فيه شرعية كفاح شعوب في سبيل تقرير مصيرها بشكل ما في متناولها من وسائل منهجية مع مبادئ الأمم المتحدة . كما دعت لجنة الوصاية في ١٩٦٥/١٢/١٧ كافة الدول الأعضاء للأمم المتحدة إلى تقديم المساعدات المادية والمعنوية القومية إلى الشعوب المناهضة من أجل تحرير وتقرير المصير .

المبحث الثالث

فعالية الجبهة القومية لتحرير عربستان

نشأت الجبهة القومية باعتبارها حركة ثورية وطنية بتنظيماتها السرية المدنية والعسكرية في إقليم عربستان بعمق تأكيد الشخصية العربية للإقليم وممارسة النشاط المادي الذي يهدف إلى توضيح الرغبة الحقيقية لشعب عربستان في تقرير مصيره ، والتخلص من السيطرة الأجنبية المتمثلة في الحكم العسكري الإيراني .

وبالرغم من التأييد والدعم الذي تلناه الجبهة من الشعب العربستاني مادياً ومعنوياً ، إلا أنه لا بد لنا أن نعترف بأن نشاطها لم يمثل حتى الآن تهديداً خطيراً للوجود الإيراني في إقليم عربستان ، لأسباب عديدة ترجع غالباً إلى قسوة القمع الذي تواجه به الدولة الإيرانية نشاط الجبهة ، الأمر الذي يفرض على أفرادها وزيادة الخسائر ضامناً لبقائهم ، كما يرجع بعضنا إلى التنظيم العسكري للجبهة القومية نفسه ، فأنفراد هذا التنظيم اسوأ جنوداً نظاميين وهم يتبعون في ممارسة نشاطهم ضد مفاد الوجود الإيراني في إقليم عربستان أسلوب حرب العصابات ، ولذلك فإننا نلاحظ أن خسائر الجبهة من الأفراد غالباً ، تزيد على خسائر الجيش الإيراني خاصة مع ما يتبعه من الأضرار من نفوق في العدد والعدة . .

ويمكن التساؤل : ما حول مدى تأثير الفعالية في الجبهة القومية ؟

إن كان كل واحد منا يلاحظ الدور الاستراتيجي لحركات التحرر الوطني بكيان أو كيان آخر ، فإنه لا شك في أن تكون حركتها في سبيل اعتمادها على جميع الخيارات المتاحة ، بأن جميع الناس الاحتلال ، من الاستقرار

« ويكفي إدارة حركة مقاومة سرية في الإقليم الأم »^(١) ، فإننا نستطيع نقول بأن الجبهة القومية بتنظيماتها السرية في إقليم عربستان وبهجماتها المسلحة على مظاهر الوجود الإيراني في الإقليم ، تقدم دليلاً واضحاً على فعاليتها التي نجحت إلى حد ما (دون أن نهول هذا النجاح) في تحقيق أمرين :

١ — حرمان الوضع الراهن في إقليم عربستان من صفة الهدوء والاستقرار . يبرز مظاهر السخط الشعبي التي تتمثل في المظاهرات والمسيرات الشعبية ، أو بالنشاط العسكري الذي تمارسه الجبهة من مهاجمة المراكز العسكرية ومراكز الشرطة الإيرانية في الإقليم ، إلى اغتيال الضباط الإيرانيين ، إلى تدمير بعض المنشآت العسكرية الإيرانية .

٢ — تأكيد الشخصية العربية لشعب عربستان ووضعها داخل إطار تنظيمي مدني وعسكري يضمن استمرار أبرز المظاهر المادية لمطالبه هذا الشعب بتقرير مصيره ويبدو ذلك واضحاً ، من تسمية الجبهة نفسها ، ومن تنظيماتها العسكرية والمدنية وأهدافها القومية .

(١) المرجع السابق ص ٤٢٥ .

المبحث الرابع

مشروعية نشاط الجبهة القومية لتحرير عربستان

تمهيد :

اتهمينا فيما سبق إلى أن القانون الدولي يعترف للجبهة القومية بكيان قانوني باعتبارها السلطة الشرعية في المنفى والتعبير الفعلي لمطالبه شعب عربستان بحق تقرير المصير . وإذا كان القانون الدولي يعترف لهذا الحق بإلزام قانوني يوجب على الدولة الإيرانية إحترامه ، فإن من حق شعب عربستان أن يتمتع به ، وأن ينتزعه بالقوة إذا حرم منه .

وإذا كانت الجبهة القومية قد تولدت عن حق قانوني ملزم (تقرير المصير) فإنها تعتبر حركة تحرير وطنية يحميها القانون الدولي ويبيح لها استخدام القوة دفاعاً عن حق شعب عربستان في تقرير مصيره في وجه إنكار الدولة الإيرانية لهذا الحق .

ولا ريب في أن تمتع الجبهة بدعم وتأييد شعب عربستان ونشاطها الفعال في إقليم عربستان يعني بالتأكيـد اعتراف القانون الدولي بمشروعية استخدامها القوة المسلحة ضد مظاهر الوجود الإيراني في إقليم عربستان بهدف تأكيـد رغبة ذلك الشعب في تقرير مصيره . ويعني أيضاً أن لها الحق في طلب المساعدات المادية والمعنوية (في سبيل دعم قدرتها) من أية جهة كانت ، دون أن يؤثر نوع أو مصدر تلك المساعدات على اعتبار الجبهة السلطة الشرعية التي تمثل شعب عربستان في مطالبته بحقه في تقرير مصيره ^(١) .

(١) يتأيـد ذلك بالقرارات العديدة التي اتخذتها الجمعية العامة ومنها : قرارها في ١٩٦٥/١٢/٢٠ الذي اعتمد به بمروية ممارسة الشعوب لحقها في تقرير المصير والاستقلال .

ولكن إذا كان من المتفق عليه أن مبدأ تحريم استخدام القوة قد استقر في المجتمع الدولي ، فلعل هذا يثير تساؤلاً عن مدى تناقض ذلك المبدأ مع إقرارنا بمشروعية نشاط الجبهة بمقاومتها المسلحة ضد مظاهر الوجود الإيراني في إقليم عربستان . ولكي نجيب على هذا التساؤل ، رأينا من المناسب تقسيم دراستنا إلى :

المطلب الأول : استخدام الجبهة القومية للقوة المسلحة .

المطلب الثاني : الأساس القانوني لاستخدام الجبهة القومية للقوة المسلحة .

المطلب الثالث : الوضع القانوني لشوار الجبهة .

ودعت كافة الدول (إلى تقديم المعونات المادية والمعنوية لحركات التحرير الوطنية) . . . وقرارها في ١٩٦٦/٣/٣٠ الذي أكدت فيه بأن من حق الشعوب (أن تحصل على كل معونة ممكنة في كفاحها من أجل تقرير مصيرها) وقرارها في ١٩٦٩/١٢/١٣ الذي طلبت فيه من كافة الدول الأعضاء (تقديم المعونات المادية والمعنوية لحركات التحرير الوطني) وقرارها في ١٩٧٠/٥/١٥ الذي دعت فيه كافة الدول إلى (تمديد المساعدات المادية والمعنوية إلى حركات التحرير التي تطالب بتقرير المصير) وقرارها في ١٩٧٠/١٢/١ الذي أكدت فيه مشروعية كفاح الشعوب وأن من حقها الحصول - في سبيل استعادة حريتها - على (كافة أنواع المساعدات المادية والمعنوية) .

وقرارها في ١٩٧١/٢/٢٦ الذي أكدت فيه مشروعية كفاح الشعوب في سبيل تقرير مصيرها بكل ما في متناولها من وسائل متشابهة مع ميثاق الأمم المتحدة . كما دعت لجنة الحماية في ١٩٧٢/١٢/١٥ كافة الدول الأعضاء الأمم المتحدة إلى تقديم المساعدات المادية والمعنوية إلى الشعوب المناهضة من أجل التحرير وتقرير المصير .

المطلب الثاني

الأساس القانوني لاستخدام الجبهة القومية للقوة المسلحة

من المسلم به أن الثورة نتيجة طبيعية وحتمية لكل سيطرة أجنبية على أساس تارض مصلحة الشعب المقهور مع مصالحة السلطة الأجنبية .

ومهما حاولنا تكييف طبيعة العلاقة بين الدولة الإيرانية وبين شعب عربستان، فإنه يبدو أنه لا مخلص منه أن نقرر، في ضوء أسبابها غير القانونية، أنها لا تخرج عن كونها إخضاع شعب لسيطرة أجنبية على خلاف إرادته. فإذا أضفنا إلى ذلك إنكار الدولة الإيرانية للحقوق الإنسانية لشعب عربستان ومنها حق تقرير مصيره، فإن هذا يعتبر تبريراً كافياً في رأينا لثورة ذلك الشعب ويسبغ المشروعية على استخدام الجبهة القومية للقوة المسلحة دفاعاً عن حق شعب عربستان في الحرية وفي تقرير مصيره بعيداً عن التسلط الأجنبي^(١).

== كشمير وأجبرها الشعب بمقاومة مسلحة. وفي ١٠/١/١٩٤٨ طلبت الهند عرض قضية كشمير على مجلس الأمن باعتباره أن سكانه يقوم تجاهها بأعمال العدوان بمساعدتها الثوار كشمير. واتخذ المجلس قراره رقم ٦٥٤ في ٢٠/١/١٩٤٨ فشكل لجنة ثلاثية للتوسط في حل القضية. واسكن اللجنة فئات في الهند واستثمر القتلى بين ثوار كشمير والقوات الهندية المسلحة. وفي ١٤ : ١٩٤٨ صدرت من الأمم المتحدة توصية بمساعدة كشمير لتوفير ظروف ملائمة لإجراء الاستفتاء في الإقليم. وفي ١٠ : ١٩٤٩ توقف إطلاق النار. وفي ٣٠/٣/١٩٥١ أصدر مجلس الأمن قراراً برقم ٢٠١٧ نص على (أن مستقال ولاية جامو وكشمير يجب أن يتقرر بأسلوب ديمقراطي مستقيم. أن تمتد بشرف الأمم المتحدة وإن لمادة الشعب هي التي ستحدد الاسم النهائي كولاية أو كإقليم. المجلس بقراره رقم ٣٧٧٩ في ١٠/٢٤/١٩٥٧) أن أي إجراء تتخذه الهند لضم كشمير إليها يعتبر باطلاً ولا تأثير له على التوجه القانوني للولاية، على أساس أن شعب كشمير هو شعب واحد مع شعب الهند الذي له قابلية الحق بتقرير وضع الولاية).

(١) يؤيد هذا الاستنتاج عليه القول بالدول ، وعلى سبيل المثال :
 راجع : د. محمد صالح المنجد ، في ٦١٨ حيث يقول (اعتبر نظرية شريعة
 إذا كانت مستمدة من ...)

وإذا كان الوجود الإيراني في إقليم عرستان يقوم أساساً على إنكار الشخصية العربية لشعب وإقليم عرستان ، فإن ذلك يخالف قرارات الأمم المتحدة ومنها بالتأكيد قرار الجمعية العامة رقم ٢١٣١ في ٢١/١٢/١٩٦٥ الذي أكدت فيه (أن استعمال القوة لحرمان الشعوب من هويتها القومية بشكل خرقاً لحقوقها غير القابلة للمدوان وخرقاً لمبدأ عدم التدخل) .

وإذا كنا قد اتهمنا فيما سبق إلى أن الدولة الإيرانية ملزمة قانوناً باحترام الحقوق الإنسانية الأساسية لشعب عربستان وفق ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، فإن تلك الدولة باتباعها سياسة التمييز العنصري ضد شعب عربستان وإنكارها حقوقه الإنسانية ، قد خرقَت التزاماً تعهدت بمقتضاه بحسن نية .

Brownlie (Ian) : Manual of International Law, : راجع أيضاً :
London 1966, p. 485.

حيث يقول (إن استخدام الشعوب لأفوة المساحة يعتبر أمراً حتمياً ترتب على الطبيعة القانونية
 لحق تقرير المصير) .

راجع أيضاً :
Diggins (Rosalyn) : Op. Cit. p. 211.
حيث تقول (هناك حق قانوني للثورة أى أنه وفقاً لحق تقرير المصير فإن للشعوب تقرير مصيرها بوسائل القوة المسلحة) .

واجم أيضا : Stone (Julius) : Op. Cit. pp 92 ff.
حيث يقول (يعتبر استخدام الشعوب للقوة مشروعا إذا كان القصد منه الرد على جرائمها
من قبلها القانوني في تقرير مصيرها) .

راجع أيضا : Khan (Rahmatullah) : Op. Cit. p. 83.
حيث يقول (يبيح تقرير المصير للشعب الاجنبي الى كافة الوسائل وبضمنها حرب التحرير من اجل تأكيد مطالبته بهذا الحق) .

راجع أيضا : Straushenko (G.B.) : Op. Cit. p. 99.
حيث يقول (يعترف الاتحاد السوفيتي والدول الاشتراكية بحق الشعوب في استعمال أية وسائل
لصراعها ضد الاستعمار ومن ذلك حق الثورة وحرب التحرير التي تعتبر رسائل دفاع عن
النفس ووجه التصرّفات غير المشروعة لقبول الاستعمارية) .

أيضاً بمشروعية استخدام الجبهة للقوة المسلحة ضد مظاهر الوجود الإيراني في إقليم عربستان ، فلمل من الضروري لكي نحيط بكافة جوانب البحث ، أن ندين هنا موقف القانون الدولي من أعضاء الجبهة الذين يباشرون مظاهر القوة المسلحة .

اهتمت اتفاقيات لاهاى ١٨٩٩ ، ١٩٠٧ واتفاقية جنيف ١٩٤٩ بأفراد المقاومة المسلحة فأصبحت عاجهم وصف المحاربين وشملت بالحماية كافة صور المقاومة المنظمة ومنها اعتبار أفرادها الذين يقومون في أيدي العدو أسرى حرب وفق المادة الخامسة من اتفاقية جنيف .

إلا أن هذه الاتفاقيات - متأثرة بالقانون الدولي التقليدي الذي يرى في نشاط قوات المقاومة الذي يتصف بالسرية وقابلية الاختفاء ، خطراً على قوات العدو المسلحة لا تستطيع دفعه^(١) - اشترطت لغرض اعتبار هؤلاء الأفراد من المحاربين الذين يمكن شمولهم بالحماية المقررة لأمرى الحرب شروطاً أربعة سواء كان هؤلاء الأفراد يعملون من داخل أو خارج إقليمهم المحتل:^(٢)

- ١ - أن يكونوا تحت قيادة شخص مسئول عنهم .
- ٢ - أن يتبعوا في نشاطهم قوانين الحرب وعاداتها .
- ٣ - أن تكون لهم شارة ثابتة مميزة يمكن معرفتها من بعيد .
- ٤ - أن يحملوا السلاح علناً وبصورة مكشوفة .

ولكن طليعة أسلوب الجبهة القومية لتحرير عربستان المتسم بالسرية ،

(١) : الجبر : McDougal (Myres S.) and Feliciano (Florentino) : The General Principles of the Law of War. New Haven 1960 p. 322.

(٢) : الجبر : Philpison (Colen an) : Op. Cit. p. 411.

وطبيعة نظام الحكم الإيراني المتسم بطابع القسر والإرهاب ، قد جعلاً من الصعب على أفراد الجبهة استيفاء الشرطين الثالث والرابع . فبالرغم من أنهم يمارسون عملياتهم العسكرية بجماعات صغيرة تحت قيادة شخص مسئول عنهم ويتبعون في ذلك قوانين الحرب وعاداتها ، إلا أنهم لا يضعون علامة مميزة ولا يحملون السلاح علناً لكي يضمنوا عنصر المفاجأة الذي يسهل تنفيذ عملياتهم واستمرار نشاطهم .

وبالتالى فلا يجوز شمولهم بالحماية المقررة لأسرى الحرب في اتفاقية جنيف . على أن عدم تضمن القانون الدولي الوضعى لقاعدة قانونية تشمل أفراد الجبهة القومية - الذين يقومون بعمليات عسكرية دون أن تتوافر فيهم بعض الشروط أعلاه - بحماية خاصة لا يعنى حرمانهم من كل حماية . فهذا القانون يرتب تجاه كل دولة التزاماً قانونياً يقضى بضرورة احترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية في معاملتها للثوار^(١) . وبالتالى فإن الدولة الإيرانية ليست مطلقة اليد في معاملة أفراد الجبهة القومية الذين يقومون أسرى في أيديها ، إذ أنها مقيدة بالمبادئ التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمى لحقوق الإنسان ، وأهمها ضرورة توفير محاكمة عادلة لهم وتحريم تعذيبهم أو القسوة في معاملاتهم وإنسانية العقوبة .

ويجد قولنا سنده في قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٢٤٤٤ في

(١) راجع : Oppenheim (L.) : Op. Cit. p. 59.
Sorensen (Max) : Manual of Public International Law. New York 1968. p. 815.

Schwarzenberger (Georg) : International Law and Order. London 1971. p. 815.

حيث يقول بأن هذا الإلزام يشمل كل الثوار سواء كانوا إرهابيين terrorist أو رجال عصابات guerrillas أو رجال مدوما existence

١٩٦٨/١٢/١٩ أدى أكدت فيه (ضرورة احترام حقوق الإنسان في المنازعات المسلحة) ^(١). فضلاً عما تضمنته اتفاقية لاهي ١٩٠٧/١٠/١٨ من أنه (حتى يحين الوقت لوضع مجموعة من القواعد أكثر كمالاً في قوانين الحرب، يقرر الأطراف المتعاندون بأنه في الحالات التي لم تتضمنها النصوص المنظمة والمقبولة منهم، يظل الأهليون والمتحاربون تحت حماية وسلطان مبادئ القانون الدولي العام التي يقررها العرف الدولي بين الشعوب المتمدة وقوانين الإنسانية وما يوحى به الصميم الإنساني) ^(٢). وتأكيد اتفاقية جنيف ١٩٤٩ بأنه (في حالة النزاع المسلح الذي ليس له صفة دواية والذي يحدث في إقليم أحد أطراف الاتفاقية فإن كل طرف من أطراف النزاع سوف يلتزم بتطبيق - كحد أدنى - شروط إنسانية ذات طبيعة أساسية) ^(٣).

وينجد هذا الاتجاه سنده في أحكام المحاكم الدولية العديدة ومنها حكم المحكمة الدائمة للتحكيم في قضية ادعاء شيفرو Chevreau Claim سنة ١٩٣١ حيث أكدت المحكمة (أن الذين يهاجمون القوات المسلحة الأجنبية حتى لو لم يكن لهم وصف الحاربين أو من القوات النظامية، فإن من الضروري معاملتهم بعد أسرى معاملة تتطابق مع المستويات الإنسانية التي تعترف بها الأمم

(١) راجع : G.A.U.N. Resolutions Suppl. No. 18 (A/7218) 1969 pp. 50-51.

راجع أيضاً : قرارات الجمعية العامة رقم ٢٦٥٢ و ١٩٧٠/١٠/٣ و ٢٦٧٤ و ١٩٧٠/١٢/٩ و ٢٧٠٧ و ١٩٧٠/١٢/١٤ و ٢٨٥٣ و ١٩٧١/١٢/٢٠ و ٢٨٥٣ و ١٩٧٢/١٢/١٨ و ٣٠٢٧ و ١٩٧٠/١٢/٢٠.

(٢) راجع : د. عبد الله مرد - نشره : المجلد ١٠ من المراسم المتحدة - دراسات في القانون الدولي، الجمعية المصرية للقانون الدولي، الجزء الأول - القاهرة ١٩٥٩ ص ٦.
راجع أيضاً : The League of Nations and Protocol No. 99, 1915 p. 41. and 1916, edited by James G. Thompson, 1915 p. 41.

(٣) صدقت الدولة المبررين عن هذه الاتفاقية واتخذت طرفاً فيها ١٩٥٧/٢/٢٠.

للتحضرة. وأن عدم الالتزام بذلك يوجب انتعويض إلى «الأفراد» ^(١). وحكم محكمة العدل الدولية في قضية مضيق كورفو Corfu Channel في ١٩٤٩/٤/٩ حيث انتهت المحكمة إلى أن هناك التزامات تترتب تجاه كل دولة في السلم أو في الحرب (وأن هذه الالتزامات ليست مستندة إلى اتفاقية لاهي ١٩٠٧ - التي تطبق أثناء الحرب - وإعلاء على مبادئ معية عامة ومعترف بها وهي تتركز أساساً في الاحترام المبدئي للإنسانية) ^(٢).

وإذا كان القانون الدولي العام يعترف بحركات التحرير الوطنية كسلطة شرعية في المنفى، لها حق تمثيل شعوبها في المضاربة بحق تقرير المصير، وإذا كان أفراد الجبهة - باعتبارهم أعضاء في حركة تحرير وطنية - يقاتلون بوحى من شعورهم القومي، وأنه من غير المنطقي أن نطالبهم بحمل سلاحهم علناً أو ارتداء زي يميزهم عن غيرهم لأن ذلك سيجعلهم هدفاً سهلاً للسلطة الإيرانية بحيث تسهل تصفيتهم ^(٣)، فلا بد أن نقرر بأن عدم اعتراف القانون الدولي بحماية

(١) راجع : Green (L.C.) : Op. Cit. pp. 175-180.
(٢) راجع : I.C.J. Reports 1949 p. 22.

راجع أيضاً الرأي المعارض للقاضي Azevedo في قضية Asylum سنة ١٩٥٠.
(I.C.J. Reports 1950 p. 341).

حيث يقول : "Consideration of Sovereignty easily give way to a superior of spirit of justice in matters concerning the protection inalienable rights of men even before the spectacular reception of the individual into the international field as a result of the decision of the United Nations Assembly in Paris in 1948".

(٣) راجع : Schwarzenberger (G.) : Op. Cit. pp. 229 ff.

حيث يقول (من الصعب على أية قوات مسلحة تطبق كل الشروط الأربعة التي نصت عليها اتفاقية جنيف... فبذلك أيام اتفاقية لاهي والخلاف مستمر حول نوعية العلامة التي يجب لبسها بحيث يمكن تمييزها من بعيد... وأساساً فهذا الشرط عر و فني في عصر السلاح ذي المدى البعيد أصبح التذكير قاعدة أساسية اليوم بالنسبة للمقاتلين، وبغرض النظامية على حد سواء

خاصة لهؤلاء الأفراد الذين يتارسون حقاً قانونياً بأسلوب الكفاح المسلح
المعترف بمشروعيته يعتبر دليلاً أكيداً على تخلف هذا القانون^(١)، خاصة وأن

== أما عن حل الأسلحة علناً فالمسألة إمتراضية [Hypothetical] . أما أحداث الحرب فمن الصعب
جداً أن يتبع رجال المصائب هذه القواعد ، والأحسن أن يستند ذلك إلى المتطلبات الإنسانية
التي نصت عليها اتفاقيات لاهاي وجنيف)

راجع أيضاً : د. إحسان هندی - قوانين الاحتلال الحربى - دمشق ١٩٧١ ص ١١٧
وما بعدها . حيث يقول (وبالنسبة لحركات المقاومة المسلحة ، اتفق أغلب فقهاء القانون الدولى
على أن الشروط الأربعة المذكورة فى المادة الأولى من لائحة لاهاي والتي تبينها المادة (٤) من
اتفاقية جنيف الثالثة لعام ١٩٤٩ . قد وضعت لتلائم نوعاً معيناً من الحروب ، هي الحروب
الكلاسيكية التي تجاورتها بمراحل ، استراتيجية الحروب الحديثة نظراً لطابعها الشامل لهذه الحروب
الأخيرة من جهة ، وبسبب اللجوء إلى تكتيكات « حرب المصائب » والحروب الثورية من جهة
ثانية . . واستناداً لهذا الاختلاف الأساسى بين الحروب الكلاسيكية والحروب المعاصرة رأى
كثير من الفقهاء تحايل الشروط الأربعة الموصلة إليها ، وقبلوا الاعتراف بشرعية حركات المقاومة
في الأقاليم المحتلة حتى في حالة عدم استجماعها هذه الشروط . فقد أقر بعض هؤلاء بأن رجال
المقاومة المنظمة عندما يطبقون خطة « الكر والفر » أو عندما يهاجمون تحت جنح الظلام
لا يفقدون بذلك حقهم كأسرى حرب في حالة القبض عليهم . وأقر آخرون بأن حركات المقاومة
المعاصرة غالباً ما تعمل سراً دون أن يرتدى أفرادها بزة رسمية أو يحملوا علامة مميزة تعرف
العدو بهم . وحتى بالنسبة لحمل السلاح بشكل على نجد بعض الفقهاء يقولون بأن هذا لا يفترس
وجوده إلا لحظة المواجهة والقتال فقط وفيما عدا ذلك ينبغي عدم تطالب حمل السلاح بصورة
ظاهرة من أفراد حركات المقاومة . وعلى هذا فإن الفقه الدولى قد أبطل تقريباً شرطين من
الشروط الأربعة التي نصت عليها لائحة لاهاي واتفاقية جنيف الثالثة وهما وجوب حمل الشارة
المميزة وجوب حمل السلاح علناً) .

(١) راجع : د. عائشة راتب - مشروعية المقاومة المسلحة المرجع السابق ص ٢٠٥ حيث
تؤكد (أن اعتراف اتفاقيات جنيف - اعتراف ناقص وغير كاف ولا يتفق مع التطور
الحالى في المجتمع الدولى الذى تنصاعد فيه عمليات المقاومة بصورها المختلفة في كل أجزاء العالم ،
كما لا يتفق مع الاتجاهات الحديثة في الفقه والعمل الدولى . . ولهذا تظهر ضرورة العمل على تعديل
أحكام هذه الاتفاقيات) . بل إن ذلك يجد تأييده أيضاً في قرار المؤتمر الدولى الحادى والعشرين
للمصليب الأحمر (في ضرورة توجيه الاهتمام الدولى إلى وضع اتفاقية جديدة لحماية المدنيين والمقاتلين
من أجل الحرية وتقرير المصير) .

راجع : International Review of the Red Cross, Ninth Year,

No. 104, Geneva, November 1969 p. 619.

White man (M.) : Op. Cit. p. 152.

الحماية الإنسانية وحدها ليست كافية أمام الردع والقمع الذى يواضع به الدولة
الإيرانية نشاط الجبهة .

= راجع أيضاً : القرارات التي اتخذتها الجمعية العامة في دورتها السادسة والعشرين المعنى
رقم ٢٩ (A/8429) ١٩٧٢ ص ٢٤٧ حيث دعت الجمعية العامة في قرارها ٢٨٥٢ في
١٩٧١/١٢/٢٠ إلى :

١٥ - ضرورة وضع قواعد تهدف إلى زيادة حماية الأشخاص الماضين ضد السيطرة
الاستعمارية والأجنبية والاحتلال الأجنبي والأنظمة العنصرية .

٢ - ضرورة إنهاء القواعد التى يتركز التمييز وحمايتهم ومعاملتهم معاملة إنسانية
في المنازعات المسلحة الدولية وغير الدولية ومماثلة حرب المفاورين (حرب المصائب) .
كما أكدت في قرارها ٢٨٥٣ في ١٩٧١/١٢/٢٠ بأنها (...) أن القواعد الإنسانية
الحالة المتصلة بالمنازعات المسلحة لا تلى من جميع النواحي احتياجات الحالات المعاصرة وأن من
اللازم تماً لذلك تعزيز إجراءات تطبيق هذه القواعد وإنشاء مضمونها) .

وأوصحت في قرارها ٣٠٣٢ في ١٩٧٢/١١/١٨ (الحاجة - دة لضمان تطبيق العمال
والكامل للقواعد القانونية بحماية ذات العلاقة بأسلحة الأسلحة ، وتعديل هذه القواعد بقواعد
جديدة تأخذ بعين الاعتبار التطورات الحديثة في وسائل وأساليب الحرب) .

راجع : G.A.H.N. Resolutions Suppl. No. 30 (A-3780)

1973 p. 117.

(٢٦ - نص قانونى)

الحضرة

من الواضح أن السمة البارزة في المجتمع الدولي في الوقت الحاضر ، اتجاه غالبية الدول إلى تسوية منازعاتها الدولية بوسائل التسوية السلمية وفقاً لميثاق الأمم المتحدة . الأمر الذي يعطى الدراسات القانونية لتحليل المشاكل الدولية أهمية واضحة ، باعتبار أن هذه الدراسات - بطبيعتها الحيادية والتزامها بمنهج البحث العلمي التطبيقي - تقدم تحليلاً سليماً يوضح أصل تلك المشاكل وأبعادها المختلفة . مما يسهل على الأطراف المتنازعة فهم جوهر الخلاف بينها ، وهي الخطوة الأولى في محاولة التوصل إلى حل سلمي وعادل على ضوء مبادئ الأمم المتحدة ومقاصدها .

وإذا كان المجتمع الدولي يشكو من انقوض التي ترجع أساساً - في رأينا - إلى التقليل من أهمية دور الأمم المتحدة في حل المشاكل الدولية ، والتمسك بالواقع الفعلي الذي يفرض وجبرده المادي على حساب القواعد القانونية الدولية ، فإن ذلك يفرض علينا - إضافة على الباحث القانوني عند دراسته للمشاكل الدولية - باعتبار أن هذه الدراسة تؤكد دور القانون في بناء المجتمع الدولي على أسس من النظام والعدل ، والوقوف في وجه المحاولات التي يراد بها تعويض هذا المجتمع إلى عابرة تغلب فيها عوامل العنف والقوة ، وتسود الدول القوية فيها الدول الضعيفة وتخضع لتحكمها واستبدادها .

وبناء على ذلك فإننا نستطيع القول بأن دراستنا فيما سبق لم تكن مجرد بحث في نزاع قانوني يستلزم تقليب وجهات النظر المختلفة لأطرافه فحسب ، وإنما هي أيضاً محاولة إيجابية مساهمة في معالجة مشكلة دولية مستعصية

تسببت - ولا تزال - في إثارة النزاع وتمكيد العلاقات بين العراق وإيران . وبهذا المفهوم فقد عمدنا - ضمن إطار المنهج العلمى الحيادى - إلى تلمس حقيقة مشكلة عربستان ، بقصد التوصل إلى حلها على ضوء قواعد القانون الدولى العام وميثاق الأمم المتحدة .

وإذا كانت هذه المشكلة الدولية بين العراق وإيران تنبع أساساً من تواجد الدولة الإيرانية الفعلى والمادى في إقليم عربستان ، فقد بحثنا تفصيلاً في مدى مشروعية ابتداء هذا الوجود ، وقمنا بتحليل الآثار والنتائج التى ترتبت على هذا الوجود الفعلى على ضوء قواعد القانون الدولى العام ، وقلبنا وجهات النظر المختلفة حول إمكانية بقاء الوضع الراهن في إقليم عربستان ، وأوضحنا مدى الحماية القانونية للحقوق الإنسانية لشعب عربستان ، وركزنا على دراسة حق شعب عربستان في تقرير مصيره على ضوء ميثاق الأمم المتحدة والتطبيقات الدولية ، وقدمنا لهذه الدراسة كلها خلفية تضمنت مراحل التطور التاريخى المختلفة التى مرت بإقليم عربستان منذ العصور التاريخية الأولى حتى سنة ١٩٢٥ .

وستطعم القول بأن بحثنا قد قادنا في النهاية إلى الاقتناع بأن مشكلة إقليم عربستان نشأت ابتداءً بوجود الدولة الإيرانية غير المشروع في هذا الإقليم ، بعد أن قامت بتغيير مركزه القانونى بإرادتها المنفردة نتيجة الحرب العدوانية التى شنتها سنة ١٩٢٥ ضد الدولة السكعبية ، حيث ضمت هذا الإقليم إلى أراضيها خلافاً لقواعد القانون الدولى العام ، التى أكدت تحريم الحرب العدوانية ضد عهد عصبة الأمم . وأنه ليس بالإمكان قبول استبقاء الوضع الراهن في إقليم عربستان باعتبار أن ذلك يؤدي إلى زيادة تعقيد المشكلة بسبب انسداد الذى تمارسه الدولة الإيرانية في إقليم عربستان المبني أساساً على التمييز في المعاملة

بين الفرس المهاجرين إلى هذا الإقليم وبين العرب المقيمين به ، وإنكار الحقوق الإنسانية لشعب عربستان وعلى وجه الخصوص حقه في تقرير مصيره الذى التزمت الدولة الإيرانية باحترامه وفق بنود ميثاق الأمم المتحدة . وبالتالي فإن الحل الوحيد لهذه المشكلة الدولية يكمن في التزام الدولة الإيرانية بتنفيذ قواعد القانون الدولى واحترامها ، باعتبار أن ذلك سيؤدي حتماً إلى عودة العلاقات الودية بين العراق وإيران واستتباب السلم في منطقة الخليج العربى .

ولعل من الضرورى أن نوضح الحقائق التى انتهينا إليها في هذا البحث :
أولاً : كان النظام القانونى والسياسى في إقليم عربستان قبل سنة ١٩٢٥ يمثل مايسى بالدولة في لغة القانون الدولى العام على أساس :

- ١ — انطباق مفهوم الشعب في القانون الدولى على شعب عربستان .
- ٢ — احتصاص شعب عربستان بإقليم معين محدد وثابت .
- ٣ — تمتع الدولة السكعبية بمباشرة مظاهر سيادتها بكل حرية واستقلال على شعب وإقليم عربستان .

وبالتالى ، فإن المركز القانونى لإقليم عربستان في سنة ١٩٢٥ لم يخرج عن كونه إقليماً خاضعاً لسيادة دولة عربية مستقلة .

ثانياً : إن تغيير المركز القانونى لإقليم عربستان في سنة ١٩٢٥ ود وقع بصورة غير مشروعة خلافاً لقواعد القانون الدولى العام التى كانت سارية في ذلك الحين ، لسببين :

- ١ — بالرغم من أن عهد عصبة الأمم لم يحرم حرب تماماً ، إلا أنه اشترط للقول بمشروعيتها استيفاء شروط شكائية استلزام استنفاد وسائل التسوية السلمية للنزاعات الدولية ، وهى : اللجوء إلى التحكيم أو لفضاء الدولى أو مجلس العسبة . وإذا كانت الدولة الإيرانية لم تلجأ أولاً إلى استنفاد وسائل التسوية السلمية في

حربها ضد الدولة السككية سنة ١٩٣٥ . فإن هذا يعني أن تلك الحرب تعد
غير مشروعة وتشكل خرقاً صريحاً لنصوص العهد .

٢ — حرم عهد عصبة الأمم في مادته العاشرة اكتساب الأقاليم بالفتح
وثبت هذا التحريم بالعرف الدولي . وإذا كانت الدولة الإيرانية قد شنت
حربها سنة ١٩٣٥ ضد الدولة السككية أصلاً بهدف ضم إقليم عربستان إلى
أراضيها ، فإن هذه الحرب تعد حرباً عدوانية محرمة ، ويعتبر الضم الذي تلاها
باطلاً ، على أساس أنه ليس للدولة الإيرانية الاستناد إلى حرب غير مشروعة
في الادعاء بأية حقوق إقليمية في عربستان ، لأن كل إيداع بحق يستند إلى
تلك الحرب يعد باطلاً وغير مشروع .

ولا يغير من صفة عدم المشروعية الملتصقة بتغيير المركز القانوني لإقليم
عربستان سنة ١٩٣٥ :

١ — ادعاء الدولة الإيرانية بالحقوق التاريخية على أساس أن إقليم عربستان
كان خاضعاً للحكم الإيراني قبل فتح الإسلام^(١) ، وسبيل :
(١) أن الأخذ بهذا المنظر يؤدي إلى القول بأن العراق حقق تاريخه
في السيادة من قبل ، وعند ذلك كانت السيادة لحكم الدولة العباسية
في بغداد .

(ب) أن الفتح الإسلامي في زمن كان معروف مشروعية الفتح
كوسيلة لاكتساب سيادة على الأقاليم^(٢) ، وبالتالي فإن للدولة العربية

(١) راجع : صادي خانب (بالهجة الإيرانية) : تاريخ مبرهن من حجاج فارس ، تهران ١٣٤٤
ص ٥٤٢ — ٥٩٩ .

(٢) راجع : د. محمد باقر صانع : مقدمة فقهية ، المرحوم السابق ص ٦٤ .

الإسلامية اكتسبت السيادة على إقليم عربستان نهائياً بمجرد تمام الفتح
وبصرف النظر عن تبعيته السابقة .

٢ — ادعاء الدولة الإيرانية بالتنازل العثماني بمقتضى إتفاقية أرضروم
سنة ١٨٤٧ أمر مرفوض لأن هذا التنازل لم يقع أصلاً لعدم إقراره بموافقة
الدولة الإيرانية ، بل إن افتراض وقوعه لا يمنع :

(١) اعتبار التنازل وفق هذه المعاهدة باطلاً وعدم المفعول لصدوره من
غير صاحب السيادة على الأجزاء المتنازل عنها في الإقليم خلافاً لما تشترطه
قواعد القانون الدولي العام . وبالتالي فإن التنازل عن هذه الأجزاء لا يستند
في حد ذاته إلى عمل قانوني يستند مشروعيته من القانون الدولي .

(ب) انعدام الأساس القانوني المشروع لوجود الدولة الإيرانية الفعلية
في غير المناطق المتنازل عنها في الإقليم . وتؤكد عدم مشروعية هذا الوجود
في اشتراط الدولة العثمانية عند توقيعها على معاهدة أرضروم سنة ١٨٤٧ عدم
تقديم الدولة الإيرانية أية إدعاءات حول المناطق الأخرى من إقليم عربستان
التي لم يشملها التنازل وبمكسه فإن هذه المعاهدة تعد باطلة ولاغية المفعول ،
وقبول الدولة الإيرانية لهذا الشرط الذي اعتبر مكملاً لمعاهدة وجزءاً
لا يتجزأ منها .

(ج) عدم وجود أدلة قاطعة تثبت أن الدولة الإيرانية قد اعترضت
أو تحفظت على الوجود المستقل للدولة السككية ، بل على العكس فهي قد
اعترفت بسيادة هذه الدولة على إقليم عربستان^(١) .

ثالثاً : لا نستطيع قبول الادعاء بضرورة بقاء الوضع الراهن في إقليم

عربستان على أساس :

(١) راجع :

١ — ليس لبدأ الفعالية ترجيح بقاء الوضع الراهن في إقليم عربستان ، باعتبار أنه ليس الفعالية إسباغ المشروعية بصفة مطلقة على الأمر الواقع. *fait accompli* في الإقليم ، مادام هذا الوضع لا يستند إلا إلى سياسة القوة وأنه ناتج عن خرق متعمد لقواعد القانون الدولي . ولا ريب أن رفض قبول بقاء الوضع الراهن في إقليم عربستان يبدو أمراً لا يحصى عنه مادام استمراره يعني أن للدولة الإيرانية الحق في الحصول على مزايا إقليمية وسياسية ترتبت نتيجة لمخالفة دولية تعدت في حرب عدوانية ، وقبول سيادة القوة والعنف في المجتمع الدولي وتأكيد الآتي ، بحوإزالة دور القانون في هذا المجتمع . بل يجد رفضنا لبقاء الوضع الراهن في إقليم عربستان وفق مبدأ الفعالية ، دعماً في الأساس غير المشروع لوجود الإيراني في هذا الإقليم والمظاهر المادية التي يعبر فيها شعب عربستان عن رغبته في تقرير مصيره ، فضلاً عن النزاع الدولي الذي يتصاعد بين العراق وإيران حول هذه المشكلة ، وتمسك هيئة الأمم المتحدة وبمحكمة العدل الدولية بمبدأ إعلان التصرفات غير القانونية في وجه مبدأ الفعالية .

٢ — لا يمكن قبول الاعتراف الدولي بالدولة الإيرانية كبرر لبقاء الوضع الراهن في إقليم عربستان ، باعتبار أن الاعتراف بالشخصية الدولية لإيران لا يعني مطلقاً الاعتراف بمشروعية ضمها لإقليم عربستان . بل إن الاعتراف الدولي في حد ذاته لا يمكن أن يحيل السند المشكوك في صحته للدولة في سيادتها على إقليم معين إلى سند قطعي ، ما لم يكن التغيير نفسه مستنداً إلى أساس قانوني ويعد الاعتراف في هذه الحالة مخالفة دولية وتصرفاً غير مشروع تسأل عنه الدولة المعنية .

٣ — ليس لتقادم ترجيح بقاء الوضع الراهن في إقليم عربستان ، باعتبار أن القول لتقادم يفرض أن يكون هناك ضرورة تختمها الظروف المحيطة

بالقضية والتي تستهدف أساساً تحقيق العدالة ومصلحة المجتمع والقانون الدولي ، بأن يكون وضع اليد مبنياً على حسن النية وأن يكون استمراره بقصد تحقيق ضرورة المحافظة على النظام والاستقرار الدولي . وإذا كانت المدة من سنة ١٩٢٥ حتى الوقت الحاضر ، لم تستطع تغيير الصفة غير المشروعة لوجود الدولة الإيرانية في إقليم عربستان إلى وجود قانوني مشروع ، كما أنها لم تخلق وضعاً مألوفاً بالنسبة لبعض الدول العربية ، فضلاً عن أن استمرار بقاء هذا الوضع يتسبب في اشتباكات مسلحة بين العراق وإيران ، فإن ذلك كله يدعم رفضنا للتقادم ، خاصة ، وإننا في رفضنا هذا ، إنما نؤكد المبدأ الأساسي في القانون الدولي الذي يقضي بعدم جواز اعتبار التصرف الذي يتم خلافاً للقانون ، كمصدر للحقوق القانونية *Ex injuria jus non oritur*

رابعاً : أن استمرار بقاء مشكلة عربستان دون حل ، يعد خرقاً لميثاق الأمم المتحدة ، على أساس :^(١)

١ — إنكار الدولة الإيرانية لحقوق الإنسان والحريات الأساسية لشعب عربستان ، وتعرض هذا الشعب لمعاملة متميزة تستند إلى التفرقة العنصرية بينه وبين الفرس الذين هاجروا إلى إقليم عربستان بعد احتلاله سنة ١٩٢٥ ، الأمر الذي يتعارض مع الإلزام القانوني الذي ترتبه المادتين (٥٥ ، ٥٦) من

(١) قدمت اللجنة الخاصة لتعريف العدوان مشروع قرار في ١٩٧٣/٥/٣٠ ليعرض على الجمعية العامة في دورتها (٢٨) نص على (أن استعمال القوة لحرمان الشعوب غير المستقلة من حقها المشروع في تقرير المصير وفقاً للقرار رقم ١٥١٤ في ١٤/١٢/١٩٦٠ . وإنكار حقوق الإنسان الأساسية ، يناقض ميثاق الأمم المتحدة ويعرقل تطور التعاون وتوطيد السلم في العالم) .

راجع : Official Records of the 28th Session, Suppl. No. 19
(9119) P.N.Doc. A/AC. 124/L. 21 p. 7.

ميثاق الأمم المتحدة تجاه الدولة الإيرانية ، وبالتالي كيد فإنه ليس لهذه الدولة الاحتجاج بالاختصاص الداخلي لتبرير خرقها لذلك الإلزام القانوني الواجب الاحترام) ، أو أنه لم تعد هناك شخصية دولية لإقليم عربستان بعد ضمه إلى إيران ، أو أن شعب عربستان قد أصبح جزءاً من الشعب الإيراني ، لأن الأمم المتحدة سبق أن رفضت - ولا تزال - كافة الدفوع التي تتذرع بها الدول لمنع المنظمة الدولية من دراسة وتدقيق ومناقشة كافة القضايا التي تتعلق باحترام حقوق الإنسان وحرياته الأساسية .

٢ - عدم اعتراف الدولة الإيرانية بحق شعب عربستان في تقرير مصيره وتصديها بالقوة المسلحة لمحاولات هذا الشعب في تأكيد حقه في تقرير مصيره . بالرغم من تضمن ميثاق الأمم المتحدة المواد (١ ، ٥٥ ، ٥٦) التي رتبت إلزاماً قانونياً تجاه الدولة الإيرانية يفرض عليها اتخاذ إجراءات منفردة ومشاركة بالتعاون مع هيئة الأمم المتحدة للاعتراف بحق تقرير المصير لكل الشعب الخاضع لسلطانها ورتبت لشعب عربستان حقاً قانونياً له بتمتضاه أن يقرر وضعه الداخلي والدولي بكل حرية . ويستتبع ذلك :

(أ) إن إخضاع شعب عربستان للسيطرة الأجنبية الإيرانية يعتبر إنكاراً لحقوق الإنسان الأساسية ومخالفاً لميثاق الأمم المتحدة وإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة الصادر من الجمعية العامة سنة ١٩٦٠ ويقف عائقاً أمام تقدم سلم العالم والتعاون الدولي

(ب) مشروعية إستعمال الجبهة القومية لتحرير عربستان للقوة المسلحة ضد مظاهر انوجود الإيراني في إقليم عربستان ، على أساس أن تقرير المصير شمل الشعوب التي تطالب به وضرورة استناد هذه المطالبة على وضع تمهيدى بنشأ عندما تشمل رغبة الشعب في تقرير مصيره إلى درجة من العزم والتصميم

حيث تظهر في مظاهر مادية وفعلية لا يمكن تجاهلها . وأن القانون الدولي يعترف لحركات التحرر الوطني بكيان قانوني يعطيها حق تمثيل الشعب الذي احتلت إقليمه قوات عسكرية أجنبية عندما يكون واضحاً أن هذا الشعب يرفض الاحتلال الأجنبي ويؤيد حركة التحرر التي تنوب عنه في إبراز مظاهر الرفض المادية . فإذا كان شعب عربستان صاحب السيادة الحقيقية على إقليمه يرفض الاحتلال العسكري الإيراني ويقاومه ويأخذ هذا الرفض شكل مظاهر مادية وفعلية مستمرة على الوجه الذي يقطع برغبته الواضحة في تقرير مصيره ، فإن سيادته على الإقليم تبقى قانوناً كما كانت سابقاً وليس للاحتلال الإيراني تأثير عليها . وتعتبر الجبهة القومية لتحرير عربستان أداة التعبير عن هذه السيادة مادامت قد تولدت عن حق قانوني باعتبارها حركة تحرير وطنية يحميها القانون الدولي ويبيح لها استخدام القوة تأكيداً لحق شعب عربستان في تقرير مصيره ضد السيطرة الإيرانية الأجنبية وكدفاع شرعي عن الوجود الإنساني والقومي لشعب عربستان في وجه محاولات الدولة الإيرانية لإنائه .

(ح) ليس للدولة الإيرانية الدفع بالاختصاص الداخلي في رفضها السماح لشعب عربستان بالتمتع بحقه في تقرير مصيره ، لأنه إذا كان من المتفق عليه أن الجهة المختصة في تقرير ما إذا كان أمراً معيناً يعد ضمن الاختصاص الداخلي لدولة ما ، هي الأمم المتحدة نفسها ، فإن قرارات الأمم المتحدة العديدة تؤكد بأن تقرير المصير ملزم لكافة الدول الأعضاء في المنظمة الدولية وأنه ليس للمادة الثانية عشرة - ٧ - أو أية نصوص دستورية داخلية تتعلق بهذا المبدأ أن تمنع أو تعيق تطبيقه أو اختصاص الأمم المتحدة بموجبه .

(د) إن القمع المسلح الذي تمارسه الدولة الإيرانية في وجه مطالبة شعب

عربستان بحقه في تقرير مصيره ، بعد أمراً تدبته قواعد القانون الدولي العام وقرارات الأمم المتحدة التي تؤكد بأن أية محاولة لمنع الشعوب من التمتع بحقوقها في تقرير مصيرها تعتبر مخالفة قانونية ترتب المسؤولية الدولية .

(هـ) إن مساعدة بعض الدول العربية في سبيل دعم قدرة شعب عربستان في المطالبة بحقه في تقرير مصيره ، تعتبر أمراً مشروعاً باعتبارها مظهراً من مظاهر الرفض الدولي للوجود الإيراني في إقليم عربستان الذي نتج عن مخالفة قانونية دولية ، وإنكاراً لمشروعية نتائج هذه المخالفة ، خاصة وأنها لا تستهدف التدخل في الشؤون الداخلية للدولة الإيرانية بل يقصد بها تعزيز موقف شعب عربستان المستند إلى حق قانوني (تقرير المصير) في وجه مخالفات دولية ترتكبها الدولة الإيرانية ، وإلى قرارات الأمم المتحدة العديدة التي طلبت من الدول الأعضاء في المنظمة الدولية تقديم المساعدات المادية والمعموية لحركات التحرر الوطني التي تطالب بحق شعوبها في تقرير المصير .

لكل ما تقدم نرى أن الدولة الإيرانية تحل بنواجدها في الوقت الحاضر في إقليم عربستان بالتزامات تضمنتها القواعد القانونية الدولية ، الأمر الذي يستتبع ترتب عنصر المسؤولية الدولية تجاهها . فالدولة الإيرانية في انضمامها إلى عصبة الأمم قد التزمت باحترام نصوص العهد ومنها بالتأكيد وجوب عدم اللجوء إلى الحرب التي تستهدف اكتساب الأقاليم ، وفي انضمامها إلى هيئة الأمم المتحدة قد التزمت باحترام نصوص الميثاق ومنها بالتأكيد وجوب احترام الحقوق الإنسانية لشعب عربستان (وأهمها حقه في تقرير مصيره) . وبالتأكيد فإن الدولة الإيرانية عندما شنت حربها العدوانية سنة ١٩٢٥ ضد

الدولة السكسية وضمت إقليم عربستان لأراضيها . وفي إنكارها الحقوق الإنسانية والحريات الأساسية لشعب عربستان وقمعها المسلح لمطالبة شعب عربستان بحقه في تقرير مصيره ، قد تعرضت للمسئولية الدولية باعتبارها قد خرقت التزامات قانونية دولية تعهدت باحترامها . وإذا كان من المبادئ الأساسية في القانون الدولي العام ، التزام الدولة الممتدية بإصلاح الضرر الذي يترتب نتيجة لخرقها لالتزام دولي ، فإننا نرى أن إصلاح الضرر الذي يترتب نتيجة لخرق الدولة الإيرانية لالتزاماتها الدولية ، لا يتأتى هنا إلا بإعادة الحالة إلى ما كانت عليه في إقليم عربستان قبل سنة ١٩٢٥ ، بأن تقوم بسحب قواتها المسلحة من هذا الإقليم وتترك لشعب عربستان أن يقرر مصيره بنفسه .

وإذا كان التطبيق الصحيح للأهداف والمبادئ التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة (ومنها حق الشعوب في تقرير مصيرها) سيؤدي إلى خلق مناخ دولي سليم تشعر فيه الدول والشعوب أنها قد استوفت حقوقها العادلة والمشروعة على وجه المساواة ، وإذا كان حل مشكلة عربستان سيحقق السلم والأمن في منطقة الخليج العربي (باعتبار أن استمرار بقاءها يؤثر على العلاقات بين العراق وإيران) ، فإن رفض الدولة الإيرانية إصلاح الضرر (الذي سببه خرقها لالتزاماتها الدولية وإخضاع شعب عربستان لحكم لا يرتضيه) بإعادة الحالة إلى ما كانت عليه في إقليم عربستان ، يعني بالتأكيد أنها ليست جادة أو راغبة في حل هذه المشكلة الدولية على الوجه الذي يتفق مع مبادئ العدل والقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة . ويستتبع ذلك أن يكون للعراق الحق في عرض هذه المشكلة على هيئة الأمم المتحدة التي لا نزاع في اختصاصها هنا ، فهي تتعلق بالسلم والأمن الدولي في منطقة معينة من العالم - الخليج العربي - والعلاقات الودية بين الدولتين العراقية والإيرانية فضلاً عن كونها في جوهرها

خرقاً من قبل الدولة الإيرانية للالتزامات التي تعهدت بتنفيذها بحسن نية بمقتضى الميثاق^(١) .

وإذا كان حق تقرير المصير يعتبر من مبادئ القانون الدولي العام الذي لا يمكن الاستثناء عنه لتحقيق العدالة ، فضلاً عن كونه أساساً للعلاقات الودية بين الدول ويرتبط مع وسائل دعم السلم والأمن الدولي، ومن الحقوق الإنسانية بل من الحقوق الحيوية التي تضمن لكافة شعوب العالم التمتع في ظلها بالحقوق الإنسانية الأخرى ، فإن تدخل الأمم المتحدة في حل مشكلة عربستان يعتبر ضرورياً مادامت هذه المشكلة تتضمن في جوهرها عدم الاعتراف بحق شعب عربستان في تقرير مصيره .

وبناء على ذلك فإننا نرى أن استمرار بقاء هذه المشكلة دون حل ، يعد خرقاً لمبادئ الأمم المتحدة ومقاصدها ويؤثر بشكل خاص على العلاقات بين العراق وإيران على النحو الذي يهدد السلم والأمن الدولي في منطقة الخليج العربي ، وبالتالي فإن على المنظمة الدولية التدخل من أجل إيجاد حل سلمي وعادل لهذه المشكلة ، تأكيداً لمبدأ سيادة القانون الدولي وتحقيقاً لمصلحة

(١) أكدت الجمعية العامة في قرارها رقم ٢٩٢٥ في ٢٧/١١/١٩٧٢ (إن الجمعية العامة ، وهي تأخذ بنظر الاعتبار أن هيئة الأمم المتحدة ملزمة بواجب التصرف بالإشراف على العلاقات بين الدول على أساس مبادئ الامتناع عن اللجوء إلى التهديد أو استعمال القوة ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأي دولة ، وتسوية المازعات الدولية بالوسائل السلمية ، والمقوق المتساوية وحق تقرير المصير للشعوب) .

"The General Assembly.. Aware that the United Nations is duty bound to act persistently for the observance in relation between all States of the principles of : refraining from the threat or use of force against the territorial integrity or political independence of any State; the settlement of international disputes by peaceful means ; the equal rights and self-determination of peoples",

المجتمع الدولي في السلم والأمن والاستقرار . ولا يتأتى ذلك - في رأينا - إلا بالسماح لشعب عربستان بالتمتع بحقه في تقرير مصيره عن طريق الاستفتاء الذي يجب أن يتضمن أكثر من اختيار واحد وأن يكون منه حق الانفصال وتكوين دولة جديدة أو الاندماج مع دولة عربية وأن يشمل كافة أفراد شعب عربستان دون تمييز بسبب القومية أو اللغة .. الخ .. وأن يتم الاستفتاء في مناخ حيادي وقانوني تحت إشراف هيئة الأمم المتحدة بعد انسحاب الجيش الإيراني من إقليم عربستان ضماناً لعدم فرض أية ضغوط مادية أو معنوية على الممارسة الحرة لشعب عربستان لحقه في تقرير مصيره .

مراجع البحث

أولا : المراجع باللغة العربية :

(أ) الكتب :

الدكتور إبراهيم رزقانة :

- الجغرافية الإقليمية للعالم الإسلامى - إيران وأفغانستان - مطبعة
يوسف بالقاهرة (غير مؤرخ) .

الدكتور إبراهيم شريف :

- الشرق الأوسط - دار الجمهورية - بغداد ١٩٦٥ .

الدكتور أحمد سويلم العمرى :

- بحوث فى المجتمع العربى - مكتبة الإنجلو مصرىة - القاهرة ١٩٦٠ .

الدكتور أحمد موسى :

- ميثاق جامعة الدول العربية - مطبعة مصر - القاهرة ١٩٤٨ .

الدكتور إحسان هندى :

- قوانين الاحتلال الحربى - مطبعة جامعة دمشق - ١٩٧١ .

الدكتور الشافعى محمد بشير :

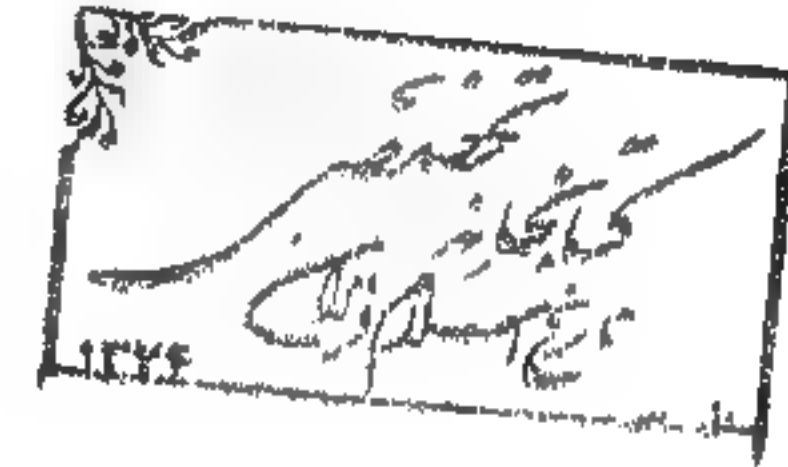
- القانون الدولى العام فى السلم والحرب - منشأة المعارف - الاسكندرية

١٩٧٠ .

ج . أ . تونسكين :

- القانون الدولى العام - ترجمة أحمد رضا - مراجعة الدكتور عز الدين

فودة - الهيئة المصرية للكتاب - القاهرة ١٩٧٢ .



جان جاك بيرى :

- الخليج العربى - تعريب نبذة هاجر وسعيد الغز - الطبعة الأولى -
المكتب التجارى للطباعة والتوزيع والنشر - بيروت ١٩٥٩ .

الدكتور حامد سلطان :

- القانون الدولى العام فى وقت السلم - الطبعة الخامسة - دار نافع للطباعة
والنشر القاهرة ١٩٧٢ .

الدكتور حامد سلطان والدكتور عبد الله العريان :

- أصول القانون الدولى - الطبعة الثانية - المطبعة العالمية - القاهرة ١٩٥٥

الدكتور حسن الجلبى :

- القانون الدولى العام - الجزء الأول - مطبعة شفيق - بغداد ١٩٦٤ .
- قضية فلسطين فى ضوء القانون الدولى - مطبعة دار النشر للجامعات
المصرية - القاهرة ١٩٦٩ .
- مبادئ الأمم المتحدة وخصائصها التنظيمية - معهد البحوث والدراسات
العربية - القاهرة ١٩٧٠ .

حسين خلف الشيخ خزعل :

- تاريخ الكويت السياسى - الجزئين الأول والثالث - دار "الكتب" -
بيروت ١٩٦٩ .

حمدي حافظ وعبد الرؤوف عز الدين :

- الأمم المتحدة فى العالم المتغير - دار المعارف بالقاهرة ١٩٥٧ .

الدكتور زكى صالح :

- بريطانيا والعراق حتى عام ١٩٤١ - مطبعة العادى - بغداد ١٩٦٨ .

سقيف هيمسلى لوتجريك :

- أربع قرون من تاريخ العراق الحديث - ترجمة جعفر خياط - الطبعة
الثانية - دار الكشف - بيروت ١٩٤٩ .

الدكتور سيد نوفل :

- الخليج العربى - الطبعة الأولى - دار الطليعة بيروت ١٩٦٩ .

شاكر صابر الضابط :

- العلاقات الدولية ومعاهدات الحدود بين العراق وإيران - دار البصرى
بغداد ١٩٦٩ .

الدكتور شاكر ناصر حيدر :

- مبادئ أساسية فى الجنسية - مطبعة الأوقاف - بغداد ١٩٦٥ .

شفيق الرشيدات :

- عربستان الجزء العربى المفتصب - مطبعة عبدة وأنور أحمد - القاهرة
١٩٦٧ .

الدكتور صفاء الحافظ :

- لينين والمسألة القومية - مستخرج من مجلة الثقافة الجديدة العدد ١٣ /
مايس - بغداد ١٩٧٠ .

- الدكتورة عائشة راتب :

- المنظمات الدولية - دار النهضة العربية - القاهرة ١٩٦٨ .
- بعض الجوانب القانونية للنزاع العربى الإسرائيلى - دار النهضة العربية،
القاهرة ١٩٦٩ .

- مشروعية المقاومة المسلحة - دراسات فى القانون الدولى - مستخرج من
المجلة المصرية للقانون الدولى - المجلد الثانى - القاهرة ١٩٧٠ .

- العلاقات الدولية العربية - دار النهضة العربية - القاهرة ١٩٧٠ .

- التنظيم الدولى - الكتاب الثانى - دار النهضة العربية القاهرة - ١٩٧١ .

عباس المراوى :

- عشائر العراق - الجزء الثالث - شركة التجارة والطباعة المحدودة.

بغداد ١٩٥٥ .

- تاريخ العراق بين احتلالين - الجزئين الخامس والسابع - شركة التجارة

والطباعة المحدودة بغداد ١٩٥٣ و ١٩٥٥ .

عبد الرزاق الحسنى :

- العراق قديماً وحديثاً - مطبعة العرفان - صيدا ١٩٤٨ .

- الثورة العراقية الكبرى - مطبعة العرفان - صيدا ١٩٥٢ .

- تاريخ العراق السياسى الحديث - الجزء الأول - مطبعة العرفان -

صيدا ١٩٥٧ .

- تاريخ الوزارات العراقية - الجزء الأول - الطبعة الثالثة - مطبعة العرفان

صيدا ١٩٦٥ .

الدكتور عبد العزيز الدورى :

الجذور التاريخية للقومية العربية - دار العلم للملايين - بيروت ١٩٦٠ .

الدكتور عبد العزيز محمد مهران :

- الاتفاقية الأوربية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية - دار

النهضة العربية . القاهرة ١٩٦٦ .

- الأصول العامة للمنظمات الدولية - دار النهضة العربية - القاهرة ١٩٦٨ .

- القانون الدولى العام - دار النهضة العربية - القاهرة ١٩٦٩ .

- دروس المنظمات الدولية - الجزء الثانى مشكلة الشرق الأوسط المعاصر -

دار النهضة العربية . القاهرة ١٩٧١ .

عبد العليم المنوحى :

- ٢٠٠ حقبة عن عربستان - مطبعة أسعد - بغداد ١٩٦٩ .

الدكتور عبد الفتاح سايرداير :

- نظرية أعمال السيادة - مطبعة جامعة القاهرة ١٩٥٥ .

الدكتور عز الدين فودة :

- الاحتلال الإسرائيلى والمقاومة الفلسطينية فى ضوء القانون الدولى العام -

منظمة التحرير الفلسطينية - مركز الأبحاث - بيروت ١٩٦٩ .

- حق المدنيين بالأراضي المحتلة فى الثورة على سلطات الاحتلال الحربى

مستخرج من مجلة مصر المعاصرة العدد ٣٣٨ / أكتوبر القاهرة ١٩٦٩

الدكتور على صادق أبو هيف :

- القانون الدولى العام - الطبعة التاسعة - منشأة المعارف بالاسكندرية ١٩٧١

الدكتور على الوزدى :

- لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث - مطبعة الإرشاد - بغداد ١٩٦٩

على ماهر :

- القانون الدولى العام - مطبعة الاعتماد - القاهرة ١٩٢٤ .

على نعمة الحلو :

- الأحواز (عربستان) - الجزء الأول والثانى والثالث - دار البهري -

بغداد ١٩٦٩ .

الدكتور فؤاد شباط :

- الحقوق الدولية العامة - الطبعة الثانية - مطبعة جامعة دمشق ١٩٥٩ .

الدكتور فؤاد عبد المنعم رياض :

- نوسيط فى القانون الدولى الخاص - الجزء الأول - دار النهضة العربية -

قاهرة ١٩٦٢ .

الدكتور فؤاد عبد المنعم رياض والدكتور سامية راشد :
- الموجز في القانون الدولي الخاص - الجزء الأول - دار النهضة العربية

القاهرة ١٩٧١

الدكتور محمد حافظ غانم :

- الأصول الجديدة للقانون الدولي العام - الطبعة الثالثة - مطبعة نهضة مصر

القاهرة ١٩٥٥

- المعاهدات - معهد الدراسات العربية - القاهرة ١٩٦١

- المسؤولية الدولية - معهد الدراسات العربية - القاهرة ١٩٦٢

- مبادئ القانون الدولي العام - الطبعة الرابعة - مطبعة مصر - القاهرة ١٩٦٤

الدكتور محمد سامي عبد الحميد :

- أصول القانون الدولي العام - القاعدة الدولية - الطبعة الأولى -

مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر ١٩٧٢

الدكتور محمد طه الغنيمي :

- قضية فلسطين أمام القانون الدولي - الطبعة الثانية - إعداد وإضافة

الدكتور محمد سامي عبد الحميد - منشأة المعارف بالاسكندرية ١٩٦٧

- الأحكام العامة في قانون الأمم - قانون السلام - منشأة المعارف

بالاسكندرية ١٩٧٠

الدكتور محمد عبد العزيز نصر :

- الدولة والمواطن - مطبعة رمسيس - الاسكندرية ١٩٥٢

الدكتور محمد عزيز شكري :

- المدخل إلى القانون الدولي العام وقت السلم - دار الكتاب - دمشق ١٩٦٨

- مجلة الجزر في الخليج العربي والقانون الدولي - مطبعة جامعة الكويت

١٩٧٢

الدكتور محمود سامي جنيينة :

- دروس القانون الدولي - مطبعة الاعتماد - القاهرة ١٩٢٧

- بحوث في قانون الحرب - مطبعة نوري - بمصر ١٩٤١

الدكتور محمود علي الداود :

- الخليج العربي والعلاقات الدولية - معهد الدراسات العربية - القاهرة ١٩٦١

- تاريخ العلاقات المولندية مع الخليج العربي ١٦٣٠ - ١٧٦٠ -

مستخرج من مجلة كلية الآداب جامعة بغداد - العدد ٣ / كانون الثاني

بغداد ١٩٦١

الدكتور مفيد محمود شهاب :

- المنظمات الدولية - دار النهضة العربية - القاهرة ١٩٧٣

- الابارتهايد والتفرقة العنصرية في جنوب أفريقيا - مستخرج من مجلة

السياسة الدولية العدد ٣٢ / أبريل القاهرة ١٩٧٣

- الآثار القانونية للسكوت في القانون الدولي - مستخرج من المجلة

المصرية للقانون الدولي العدد ٢٩ القاهرة ١٩٧٣

الدكتور منذر عنبتاوي :

- واجبات الأطراف الثالثة في الحروب المعاصرة - مطبعة الجامعة

الأردنية ١٩٧١

(ب) رسائل دكتوراه -

- التسوية القضائية للخلافات الدولية - محمد طاعت الغنيمي - مطبعة

البرلمان - القاهرة ١٩٥٤

- تطور المركز القانوني للسودان - سمير المنقبادي - مطبعة التجارة القاهرة ۱۹۵۸
- الحدود الدولية ومشكلة الحدود العراقية الإيرانية - جابر إبراهيم الراوي - المطبعة الفنية الحديثة القاهرة ۱۹۷۰
- تفسير مقررات المنظمات الدولية - عزيز القاضی - المطبعة العالمية - القاهرة ۱۹۷۱
- (ج) الدوريات والتقارير :

- عصبة الأمم - وضع سكرتارية العصبة - مطبعة مصر - القاهرة ۱۹۳۸
- تقرير عن أعمال مؤتمر الأمم المتحدة لتنظيم الدولي المنعقد في سان فرانسيسكو - وزارة الخارجية المصرية - المطبعة الأميرية القاهرة ۱۹۴۵
- فيصل بن الحسين في خطبه وأقواله - مديرية الدعاية العامة - مطبعة الحكومة بغداد ۱۹۴۵
- ترجمة التقرير الذي تفضل بتقديمه صاحب السعادة المغفور له درويش باشا عام ۱۲۶۹ هجرية - مطبعة الحكومة - بغداد ۱۹۵۳
- حقائق أساسية عن الأمم المتحدة - مكتب الأمم المتحدة للإعلام ۱۹۶۶
- الوضع القانوني للحدود بين العراق وإيران في شط العرب - وزارة الخارجية العراقية - مطابع دار الجمهورية - بغداد ۱۹۶۹
- قضايا تطور البلدان المتحررة - دار نشر وكالة نوفوستي - موسكو ۱۹۷۲
- ثانياً : المراجع باللغات الأجنبية :

(أ) الكتب :

- أبو الحسن محمد أمين كلستانه :
- مجمل التواريخ - از انتشارات کتابخانه ابن سینا - جاب دوم - تهران ۱۳۴۴

- انتشارات بنیاد :
- تاریخ اجتماعی و سیاسی ایران در دوره معاصر - جابخانه رنکین - مجلد دوم - تهران ۱۳۴۴
- اسماعیل راثین :
- فراموشخانه و فراماسو نری در ایران - از انتشارات مؤسسة تحقیق راثین - تهران ۱۹۶۸
- أبو الفضل طباطبائی :
- سفرنامه از أحمد بن فضلان - انتشارات بنیاد - فرهنگ ایران - تهران ۱۳۴۵
- بهار استاد دانشگاه :
- تاریخ مختصر أحزاب سیاسی ایران - انقراض قاجارية - شرکت مهامی - جاب رنکین - جاب اول - تهران ۱۳۲۲
- حمد الله مستوفی قزوینی :
- کتاب نزهة القلوب - در مطبعة بریل - لیدن از بلاد هلاند ۱۹۱۳
- حسن تقی زادة :
- تاریخ عربستان و قوم عرب - انتشارات دانشکده معقول و منقول - قسمت اول و دوم - سال تحصیل ۱۳۲۹ - ۱۳۲۸
- کسروی تبریزی :
- تاریخ بانصد سالة خوزستان - شرکت بفروشی کوتمبرک - تهران ۱۳۳۳
- محمد طاهر و وحید قزوینی :
- عباسنامه - شرح زندگانی بیسن و سی سالة شاه عباس - کتاب بفروشی داودی أراك - اسفند ۱۳۲۹

محمد رضا بهلوی :

— رضا شاه کبیر - تهران (بی تاریخ)

محمود دبیرستانی :

— سفرنامه خوزستان - حاج عبد الغفار نجم الملک - مؤسسه مطبوعاتی

علی - تهران ۱۳۴۱

محسن عزیزی :

— جغرافیای اقتصادی - جلد اول - چاپخانه دانشگاه - تهران ۱۳۳۰

مسمود کیهان :

— جغرافیای مفصل ایران (سیاسی جلد اول) و (اقتصادی جلد دوم)

باتصویب شورای عالی معارف - مجلس تهران ۱۳۱۱

منوچهر امیری :

— مالک وزراع در ایران - مجموعه ایران شناسی - تهران ۱۳۳۹

میرزاهمدی خان استرآبادی :

— جهان‌کشای نادری - جاب بهمن - تهران ۱۳۴۱

صادق نشأت :

— تاریخ سیاسی خلیج فارس - شرکت نسبی کانون کتاب - تیرماه -

طهران ۱۳۴۴

غ . سلیم :

— حقایق چند از تاریخ ایران - کتابفروشی دهخدا - اسفندماه تهران

۱۳۴۰ .

غ . ع . بایندر :

— خلیج فارس - دریادار - خرم شهر ۱۳۱۲

Adamyat (Feredoun) :

— Bahrain Islands, Fredrick A. Praeger Inc., New York 1955.

Ainsworth (William F.) :

— The River Karun, Opening to British Commerce. W.H. Allen and Co., London 1890.

— A Personal Narrative of the Euphrates Expedition, vol. 2, Kegan Paul, Trench and Co., London 1888.

Dr. Rateb (Aisha) :

— Vers la Creation d'une Commission Africaine des Droits de l'Homme, extrait de la Revue Droit et Economie Politique, No. 1., Caire, Mars 1970.

Aitchinson (C.U.) :

— Collection of Treaties, Engagements and Sanads Relating to India and Neighbouring Countries. Vol. II. Government Press, Calcutta 1909.

Al-Bahrana (Husain M.) :

— The Legal Status of the Arabian Gulf States, Manchester University Press 1968.

Al-Izzi (Khalid Yahya) :

— The Shatt al-Arab Dispute, State University of Groningen, Netherlands 1971.

An Officer of 13 Years Service in the Punjab :

— The Route of the Indus and the Advance of Russia Toward India, W.H. Allen, London 1865.

Andrew (William) :

— Euphrates Vally Route to India in Connection with the Egyptian Question, 2nd. edition. W.H. Allen, London 1882.

Butler (Geoffrey) :

- A Handbook of the League of Nations, 2nd. edition, Longmans, Green and Co., London 1925.

Candler (Edmund) :

- The Mantle of the East, Thomas Nelson and Sons, London 1898.
- The Long Road to Baghdad, vol. 1 and 2, Cassell and Co. London 1919.

Chen (Ti-Chiang) :

- The International Law of Recognition, edited by Green (L.C.), Stevens and Sons Ltd., London 1951.

Cheng (Bin) :

- General Principles of Law as Applied by International Courts and Tribunals, Stevens and Sons Ltd., London 1953.

Chesney (Francis R.) :

- The Expedition for the Survey of the Rivers Euphrates and Tigris, by Order of the British Government, vols. 1 and 2 Longman, Brown, Green and Longman, London 1850.

Clark (Grenville) and Sohn (Louis B.) :

- World Peace through World Law, Harvard University Press, Massachusettes 1958.

Claude (Inis L.) :

- National Minorities. An International Problem, Cambridge University Press 1955.

Corban (Alfred) :

- National Self-Determination, Chicago University Press 1951.

Bleichen (Samuel A.) :

- The Legal Significance of Re Citation of General Assembly Resolutions, A J L L. vol. 65, Jul 1969).

Brierly (James L.) :

- The Basis of Obligations in International Law, edited by Lauterpacht (H.), Oxford at the Clarendon Press, London 1958.
- The Law of Nations, 6th. edition, Oxford at the Clarendon Press, London 1963.

Briggs (Herbert W.) :

- The Law of Nations, Cases, Documents and Notes, 2nd. edition, Stevens and Sons, London 1952.

Brownlie (Ian) :

- Principles of Public International Law, Oxford University Press 1960.
- International Law and the Use of Force by States, Oxford University Press 1968.
- An Essay on the History of the Principle of Self-Determination, Grotian Societ Papers, The Hague 1970.
- Basic Documents on African Affairs, Oxford University Press 1971.

Bruce (John) :

- Annals of the Honorable East India Company, vol. III, Cox, Son and Baylis, London 1810.

Brunet (René) :

- La Garantie International de Droit de l'Homme Depuis la Charte de San Francisco, extrait de la Revue Egyptienne de Droit International Caire 1950.

Bullard (Reader) :

- Britain and the Middle East, Hutchinson University Press 1951.

El-Ayouty (Yassin) :

- The United Nations and Decolonization, Martinus Nijhoff, The Hague 1971.

Ellis (Howard C.) :

- The Origin Structure and Working of the League of Nations, George Allen and Unwin, London 1928.

Emerson (Rupert) :

- Self-Determination, (A.J.I.L. vol 65 July 1971).

- The United Nations and Colonialism : The Evolving United Nations, Europa Publications, London 1971.

Erickson (Richard J.) :

- International Law and the Revolutionary State, A.W. Sijthoff Leyden 1972.

Ezejirofor (Gaius) :

- The Protection of Human Rights under the Law, Butterworths, London 1964.

Fauchille (Paul) :

- Traité de Droit International Public, Tome 1er., Deuxième Partie, Paix, Libraire Arthur Rosseau, Paris 1925.

Fawcett (J.E.S.) :

- The Law of Nations, Basic Book Inc., New York 1968.
- The Application of the European Convention of Human Rights, Oxford University Press 1969.
- The United Nations and International Law : The Evolving United Nations, Europa Publications, London 1971.

Fenwick (Charles G.) :

- International Law, Appleton-Century-Crofts, New York 1967.

Coke (Richard) :

- The Arab Place in the Sun, Butterworth Ltd., London 1929.

Cocks (Seymour F.) :

- The Secret Treaties and Understandings, Union of Democratic Control, London 1918.

Collins (Edward) :

- International Law in a Changing World, Cases, Documents and Readings Random House, New York 1970.

Curzon (George N.) :

- Persia and the Persian Question, vols 1 and 2, Longman, Green and Co., London 1892.

Davies (David) :

- The Problem of the 20th. Century, Ernest Benn Ltd., London 1930.

De Bode (C.A.) :

- Travels in Luristan and Arabistan, vols. 1 and 2, J. Madden and Co., London 1845.

Dickson (H.R.P.) :

- Kuwait and her Neighbours, Allen and Unwin, London, 1956.

Drummond (Charles E.) :

- A Railway from the Mediterranean to India, Central Asian Society, London 1908.

Eagleton (Clyde):

- Self-Determination and the United Nations, (A.J.I.L. vol. 47 January 1953).

Earle (Edward Mead) :

- Turkey The Great Powers and Baghdad Railway, MacMillan and Co., London 1923.

Greig (D.W.) :

International Law, Butterworth and Co., London 1970.

Grievés (Forest L.) :

Supranationalism and International Adjudication, Illinois University Press 1964.

Grzybowski (Kazmierz) :

— The Soviet Public International Law, A.W. Sijthoff, Leyden 1970.

Guggenheim (Paul) :

— Traité de Droit International Public, Tome 1, Librairie de l'Université, Georg and Cie. S.A., Genève 1967.

Haas (William) :

— Iran, Columbia University Press, New York 1946.

Hackworth (Green Haywood) :

— Digest of International Law, (vol. 1 1940) and (vol. 2. 1941), United States Government Printing Office, Washington.

Hamilton (Angus) :

— Problems of the Middle East, Eveleigh Nash, London 1909.

Harrison (Paul) :

— The Arab at Home, Hutchinson and Co., London 1924.

Hertslet (Edward) :

— A Complete Collection of Treaties between Great Britain and Foreign Powers, vol. XVIII Butterworth and Co., London 1893.

Hertslet (Lewis) :

— A Complete Collection of Treaties between Great Britain and Foreign Powers, vol X., Butterworth and Co., London 1859.

Flournoy (Richard W.) and Hudson (Manley O.) :

— A Collection of Nationality Laws, Oxford University Press 1929.

Frankel (Joseph) :

— International Politics, Allen Lane the Penguin Press, London 1968.

Fraser (Lovat) :

Some Problems of the Persian Gulf, Central Asian Society, London 1908.

Friedmann (Wolfgang) :

— The Changing Structure of International Law, Stevens and Sons, London 1964.

Ganji (Manouchehr) :

— International Protection of Human Rights, Librairie E. Droz, Genève 1962.

Goodspeed (Stephen) :

— The Nature and Function of International Organization, Oxford University Press 1956.

Gormley (W. Paul) :

— The Procedural Status of the Individual before International and Supranational Tribunals, Martinus Nijhoff, The Hague 1966.

Green (L.C.) :

— International Law through the Cases, 2nd. edition, Stevens and Sons Ltd., London 1959.

— Self-Determination and Settlement of the Arab Israeli Conflict, (A.J.I.L. vol. 65. Sept. 1971).

Jennings (R.Y.) :

- Acquisition of Territory in International Law, Manchester University Press 1963.
- Nullity and Effectiveness in International Law, Cambridge Essays in International Law, Stevens and Sons, London 1965.

Jessup (Philip) :

- A Modern Law of Nations, The MacMillan and Co., New York 1949.
- Transnational Law, Yale University Press 1956.

Johnson (Harold) :

- Self-Determination within the Community of Nations, A.W. Sijthoff, Leyden 1967.

Kaplan (Martin A.) and Katzenbach (Nicholas De B.) :

- The Political Foundations of International Law, John Wiley and Sons Inc., New York 1964.

Kelsen (Hans) :

- Law and Peace in International Relations, Cambridge University Press 1942.
- The Law of the United Nations, Stevens and Sons, London 1951.

Khan (Rahmatullah) :

- Kashmir and the United Nations, Vikas Publication, India 1969.

Konvitz (Milton R.) :

- Fundamental Liberties of a Free People, Cornell University Press 1957.

Korey (William) :

- The Key to Human Rights Implementation, Carnegie Endowment, No. 570, Nov. 1968.

Hogarth (D.G.) :

- The Nearer East, William Heinemann, London 1902.
- Arabia, Oxford University Press 1922.

Higgins (Rosaln) :

- The Development of International Law through the Political Organs of the United Nations, Oxford University Press 1963.

Hudson (Manley O.) :

- The Members of the League of Nations, Oxford University Press 1935.

Humphrey (John P.) :

- United Nations Charter and the Universal Declaration of Human Rights, Thames and Hudson Ltd., London 1967.

Hunnings (N. March) :

- International Law, Sweet and Maxwell, London 1959.

Hunt (G.H.) :

- Outram and Havelock's Persian Campaign, G. Routledge and Co., London 1858.

Hupé (Robert S.) and Possony (Stefan) :

- International Relations, 2nd. edition, McGraw Hill Inc., New York 1954.

Hyde (Charles Cheney) :

- International Law, vol. 2, Little Brown and Co., Boston 1922.

Jacobini (H.B.) :

- International Law, The Dorsey Press, Illinois 1968.

Jenks (C. Wilfred) :

- A New World of Law, Longmans, Green and Co., Ltd., London 1969.
- The World Beyond the Charter, George Allen and Unwin Ltd., London 1969.

Luard (Evan) :

- The Origins of International Concern over Human Rights, Thames and Hudson, London 1967.

Lynch (H.F.B.) :

- The Future of British Relations with Persia, Central Asian Society, London 1908.

Main (Ernest) :

- Iraq from Mandate to Independence, George Allen and Unwin Ltd., London 1935.

Malcolm (John) :

- The History of Persia from the Most Early Period to the Present Time, vols 1 and 2., John Murray, London 1829.

Marek (Krystyna) :

- Identity and Continuity of States in Public International Law, Librairie Droz, Genève 1968.

Marlowe (John) :

- The Persian Gulf in the 20th Century, Cresset Press, London 1962.

McDougal (Myres S.) :

- The Rights of Man in the world Community : Studies in the World Public Order, Yale University Press 1960.

McDougal (Myres s.) and Florentino (Feliciano) :

- The General Principles of the Law of War, Yale University Press 1960.

McNair (Arnold Duncan) :

- Legal Effects of War, Cambridge University Press 1948.
- The Law of Treaties, Oxford University Press 1961.

Korowicz (Marek) :

- Introduction to International Law, 2nd. impression, Martinus Nijhoff, The Hague 1964.

Kyre (Martin and Joan) :

- Military Occupation and National Security Public Affairs Press, Washington 1968.

Lamton (Ann K.S.) :

- Landlords and Peasants in Persia Oxford University Press 1953.

Lauterpacht (Hersch) :

- Recognition in International Law, Cambridge University Press 1948.
- International Law and Human Rights, Stevens and Sons, London 1950.
- The Development of International Law by International Courts, London 1958.

Lenczowski (George) :

- Russia and the West in Iran 1918-1948, Cornell University Press 1949.

Lissitzyn (Oliver J.) :

- International Law Today and Tomorrow, Oceana Publication Inc., New York 1965.

Longrigg (Stephen H.) :

- Iraq 1900-1950 Oxford University Press 1953.
- Oil in the Middle East, Oxford University Press 1954.

Lorimer (J.G.) :

- Gazetteer of the Persian Gulf, Oman and Central Arabia, Vol. 1 Parts 1 and 2, 1915) and (vol. 2, 1918) Superintendent Government Printing, Calcutta.

Nanda (Ved P.) :

- Self-Determination in International Law, (A.J.I.L. vol. 66 April, 1972).

Nicholson (Reynold A.) :

- A Literary History of the Arabs, T. Fisher Unwin, London 1907.

Niebuhr (M.) :

- Travels through Arabia and Other Countries in the East, vol. 2, R. Morison and Son, Edinburgh 1792.

Nincic (Djura) :

- The Problem of Sovereignty in the Charter and in the Practice of the United Nations, Martinus Nijhoff, The Hague 1970.

Nuseibeh (Hazem Zaki) :

- The Ideas of Arab Nationalism, Cornell University Press 1959.

Oakes (Augustus H.) :

- A Complete Collection of Treaties between Great Britain and Foreign Powers, vol XX, Her Majesty's Stationery Office, London 1898.

Oakes (Augustus F.) and Brant (R.W.) :

- A Complete Collection of Treaties and Conventions between Great Britain and Foreign Powers. vol. XXI Harrison and Son, London 1901.

O'Connell (D.P.) :

- International Law. vols 1 and 2, Stevens and Sons, London 1965.

Oda (Shigeru) :

- The Individual in International Law, Stevens and Sons, London 1968.

McNair (Arnold D.) and Lauterpacht (Heisch) :

- Annual Digest of Public International Law Cases, Years, 1925 and 1926. Longman, Green and Co., London 1929.
- Annual Digest of Public International Law Cases, Years 1927 and 1928 Longmans, Green and Co., London 1931.

Miller (William) :

- The Ottoman Empire and its Successors 1801-1922, Cambridge University Press 1923.

Moazzami (Abdollah) :

- Essai sur la Condition de Etrangers en Iran, Librairie du Recueil Sirey, Paris 1937.

Moberly (F.J.) :

- History of the Great War : The Campaign in Majesty's 1914-1918, (vol. 1 1923) and (vol. 2 - 1927), His Majesty's Stationery Office, London.

Modeen (Tore) :

- The International Protection of National Minorities in Europe, Abo Akademi, Finland 1969.

Moore (John Bassett) :

- Digest of International Law, vol. 1, Government Printing, Washington 1906.

Movchan (A.P.) :

- The Human Rights in Present-Day International Law. Progress Publisher, Moscow (undated)

Mugerwa (Nkambo) :

- Subjects of International Law, MacMillan and Co. Ltd., London 1968.

Redslob (Robert) :

Traité de Droit de Gens, Librairie du Recueil Sirey, Paris 1950.

Reuter (Paul) :

Droit International Public, Presses Universitaires de France, Paris 1958.

Rossene (Shabati) :

— The Law of Treaties, A.W. Sijthoff, Leyden 1970.

Rousseau (Ch.) :

— Droit International Public, Approfondi ; Librairie Dalloz, Paris 1958.

Schwarzenberger (Georg) :

- International Law as Applied by International Courts and Tribunals, vol 1, Stevens and Sons Ltd., London 1957.
- A Manual of International Law, Stevens and Sons, Ltd., London 1960.
- International Law and Order, Stevens and Sons Ltd., London 1971.

Shukri (Muhammad Aziz) :

— The Concept of Self-Determination in the United Nations, Al-Jadidah Press, Damascus 1965.

Sohn (Louis B.) :

— Cases on United Nations Law, Stevens and Sons Ltd., London 1956.

Sorensen (Max) :

— A Manual of Public International Law, St. Martin's Press, New York 1968.

Oppenheim (L.) :

- International Law, A Treatise, Peace, vol I., edited by Lauterpacht (H.), 8th. edition, Longmans, Green and Co., London 1958.
- International Law, A Treatise, War and Neutrality, Vol. 2, edited by Lauterpacht (H.), 7th. edition, Longmans Green and Co., London, 1952.

Orfield (Lester) and Re (Edward D.) :

— Materials on International Law, Stevens and Sons, London 1956.

Pahlavi (Mohammed Reza) :

— Mission for my Country, McGraw Hill Book Co., New York 1961.

Panikar (K. Madhu) :

— Revolution in Africa, Asia Publishing House, London 1961.

Parry (Clive) :

- Nationality and Citizenship Laws, Stevens and Sons, London 1957.
- Manual of Public International Law, MacMillan and Co. Ltd., London 1968.

Pictot (Jean S.) :

— The Development of International Humanitarian Law, Oceana Publications Inc., New York 1963.

Plender (Richard) :

— International Migration Law, A.W. Sijthoff, Leyden 1972.

Rawlinson (A.) :

— Adventures in the Near East, John Cape, London 1923.

Thomas (A.J.) :

- The Concept of Aggression in International Law, Southern Methodist University Press, Dallas 1972.

Temperly (H.W.V.) :

- A History of the Peace Conference of Paris, vol VI, Henry Frowd and Hodder Stoughton, London 1924.

Toussaint (Charmian Edwards) :

- The Trusteeship of the United Nations, Stevens and Sons, London 1956.

Verzijl (J.H.W.) :

- International Law in Historical Perspective, (vol. 1 General Subjects 1968), (vol. 2 International Persons 1969), (vol. 3 State Territory 1970), A.W. Sijthoff, Leyden.

Virally (Michel) :

- A Manual of International Law, Stevens and Sons, London 1968.

Wambough (Sarah) :

- Plebiscites since the World War, Carnegie Endowment, New York 1933.

Weigert (Hans) and Others :

- Principle of Political Geography, Appleton-Century-Crofts, New York 1957.

Weis (P.) :

- Nationality and Statelessness in International Law, Stevens and Sons Ltd., London 1956.

Whiteman (Marjorie) :

- Digest of International Law, (vol. 2 -- 1963) and (vols 10 and 13 -- 1968), Department of State Publication, Washington.

Srnaska (Millena) :

- The Principle of Equal Rights and Self-Determination, A.W. Sijthoff, Leyden 1966.

Stalin (Joseph) :

- Marxism and the National and Colonial Question, Lawrence and Wishart, London 1936.

Stamp (Dudley L.) :

- The World, A General Geography, Longman, Green and Co., London 1929.
- Asia, An Economic and Regional Geography, Methuen and Co., London 1929.

Starke (J. G.) :

- An Introduction to International Law, 7th. edition, Butterworth, London 1972.

Stone (Julius) :

- Aggression and World Order, Stevens and Sons, London 1958.
- What Price Effectiveness, Appleton-Century-Crofts, New York 1969.

Straushenko (G.B.) :

- Abolition of Colonialism and International Law, Progress Publishers, Moscow 1969.

Skyes (Percy M.) :

- Ten Thousand Miles in Persia, John Murray, London 1902.
- A History of Persia, vols 1 and 2, MacMillan and Co., London 1915.
- Persia, Oxford at the Clarendon Press 1922.

(ب) الاحصائيات والمقارير والدوريات :

راهنمای ایران بحسب (١) و (٢) - دائره جغرافيه ای سناد آرشیو - اطلاعات
مربوط به سازمانهای کشور - تهران ١٣٣٠

The Hague Conventions and Declarations of 1899 and 1907, edited
by James Brown Scott, Oxford University Press 1915.

Declaration of Independence, edited by James Brown Scott, New
York 1917.

Document on British Foreign Policy 1919-1939 . First Series.

Parliament Debating of the English House of Lords vol XXXV 1919.

The Arab War, Confidential Information for the British General
Headquarters 1915-1920.

Reports on the Political Situation in Iraq 1918-1920, Strictly Confi-
dential, to be Kept in Cyphers and not shown to any Officer not
in the Civil Administration, London 1920

Review of the Civil Administration in Mesopotamia, Confidential
Information Prepared by Gertrude Bell, London 1920.

An Account of Monies, Weights and Measures in General use in
Persia, Arabia, East India and China, Stafford and Davenport,
London 1889.

The League of Nations Official Journal, Feb. 1935.

Lieut. General Sir James Outram's Persian Campaign in 1857, Printed
for Private Circulation Only by Smith Elder and Co., London
1860.

Geneva Conventions. International Committee of the Red Cross 1952-
1960, vol. I-IV.

Wilber (Donald N.) :

— Iran Past and Present, Princeton University Press, New Jersey
1963.

Williams (John Fischer) and Lauterpacht (Hersch) :

— Annual Digest of International Law Cases, Years 1919 to
1922, Longman, Green and Co., London 1932.
— Annual Digest of International Law Cases, Years 1923 to
1924, Longman, Green and Co., London 1933.

Wilson (Arnold T.) :

— Loyalties, vols. 1 and 2., Oxford University Press 1930.
— South-West Persia, Readers Union Ltd., London 1942.
— The Persian Gulf, George Allen and Unwin Ltd., London
1959.

Wilson (George Crafton) :

— The Hague Arbitration Cases, Ginn and Co., Boston 1915.

Wright (Quincy) :

— Recognition and Self-Determination (A.J.I.L. Proceeding of
the 48th. meeting 1952.
— The Role of International Law in the Elimination of War,
Manchester University Press 1961.
— A Study of War, Chicago University Press 1964.
— International Law and the United Nations, Asia Publishing
House, India 1960.

(ج) المصاحف والوثائق الرسمية البريطانية :

File Number	File Head Address
--- FO/60/617	Persia (Diplomatic) From Sir Durand Nos. 1-79, January to June 1900.
--- FO/60/599	Persia Diplomatic.
--- FO/65/1392	Russia Proceeding in Central Asia 1890.
--- FO/195/2020	Her Majesty's Embassy at Constantinople. 1898.
--- CO/696/7	Iraq Administration Reports 1928 --- 1931.
--- CO/696/1	Iraq Administration Reports 1917 --- 1918.
--- CO/696/4	Iraq Administration Reports 1921 -- 1922.
.. FO/248/672	To And From Bushire.
--- FO/248/715	Telegrams Received.
--- CO/696/5	Iraq Administration Reports 1922 - 1925.
.. CO/696/6	Iraq Administration Reports 1926 1928.
.. CO/696/2	Iraq Administration Reports 1919.
.. WO/95 5271	Intelligence Reports.
.. WO/95/5275	Intelligence Reports.
.. WO/95/5011	Karun Front Intelligence And War Reports.
.. WO/95/5012	Karun Front Intelligence And War Reports.
.. WO/106/61	Intelligence Reports Asia And Turkey.
--- WO/106/52	Persia And Mesopotamia Intelligence Reports
WO/106/63	Turkey And Asia Intelligence And War Reports.
.. WO/106 54	Mesopotamia War And Intelligence Report
.. WO/106 55	Persia And Mesopotamia.

International Organization, Nov. 1956, vol X No. 4.

Detailed Statistics for the Abadan Census District, Ministry of Interior,
vol. VI, January 1960 Iran.

Detailed Statistics for the Ahwaz Census District, Ministry Interior,
vol. IX, March 1960 Iran.

Detailed Statistics for the Khoramshahr Census District, Ministry
of Interior, vol. XXIV, June 1960 Iran.

National and Province Statistics of the First Census in Iran, Nov. 1956,
Ministry of Interior, Department of Public Statistics, vol 1. August
1961 Iran.

Some Facts Concerning the Dispute between Iran and Iraq over the
Shatt. al Arab, Iranian Ministry of Foreign Affairs, Tehran, May
1969.

O.N.U. Chronique Mensuelle, No. 1, Jan 1973 vol X.

- WO/161/15 Mesopotamia War Reports 1918.
- WO/161/16 Mesopotamia War Reports 1918.
- WO/158/893 Mesopotamia War Reports 1916.
- WO/158/894 Mesopotamia War Reports 1916.
- WO/157/839 Karun Intelligence Reports 1916.
- WO/157/1250 Persia And Asia Political Reports . 1918.
- WO/153/1215 Persia And Mesopotamia
- WO/153/1204 Persia And Afghanistan.
- FO/602/21 Disturbances Among The Muntafiq Arabs 1900 — 1914.
- FO/602/37 Old Vernacular Papers.
- FO/602/38 Assistant Resident And Vice-Consul Basra Letters 1870 - 1878.
- FO/602/40 Letters From Political Agent Basrah 1879.
- FO/602/42 Records Of The Assistant Political Agency Basrah 1882 - - 1892.
- FO/602/52 1 Arab Malcontents And Young Turks 1909 — 1911.
- 2 Local Arab Reform Movement 1911 — 1913.
- FO/602/53 Arab Disturbances Lower Tigris 1909 — 1914.
- FO 602 54 Friendly Letters From The Sheikhs Of Moham-
merah And Kuwait.
- FO 602 55 Letters From Sheikh Jaber.
- FO/460/1 British Vice Consulate Mohammerah 1880 — 1929.
Closed Till 1980.

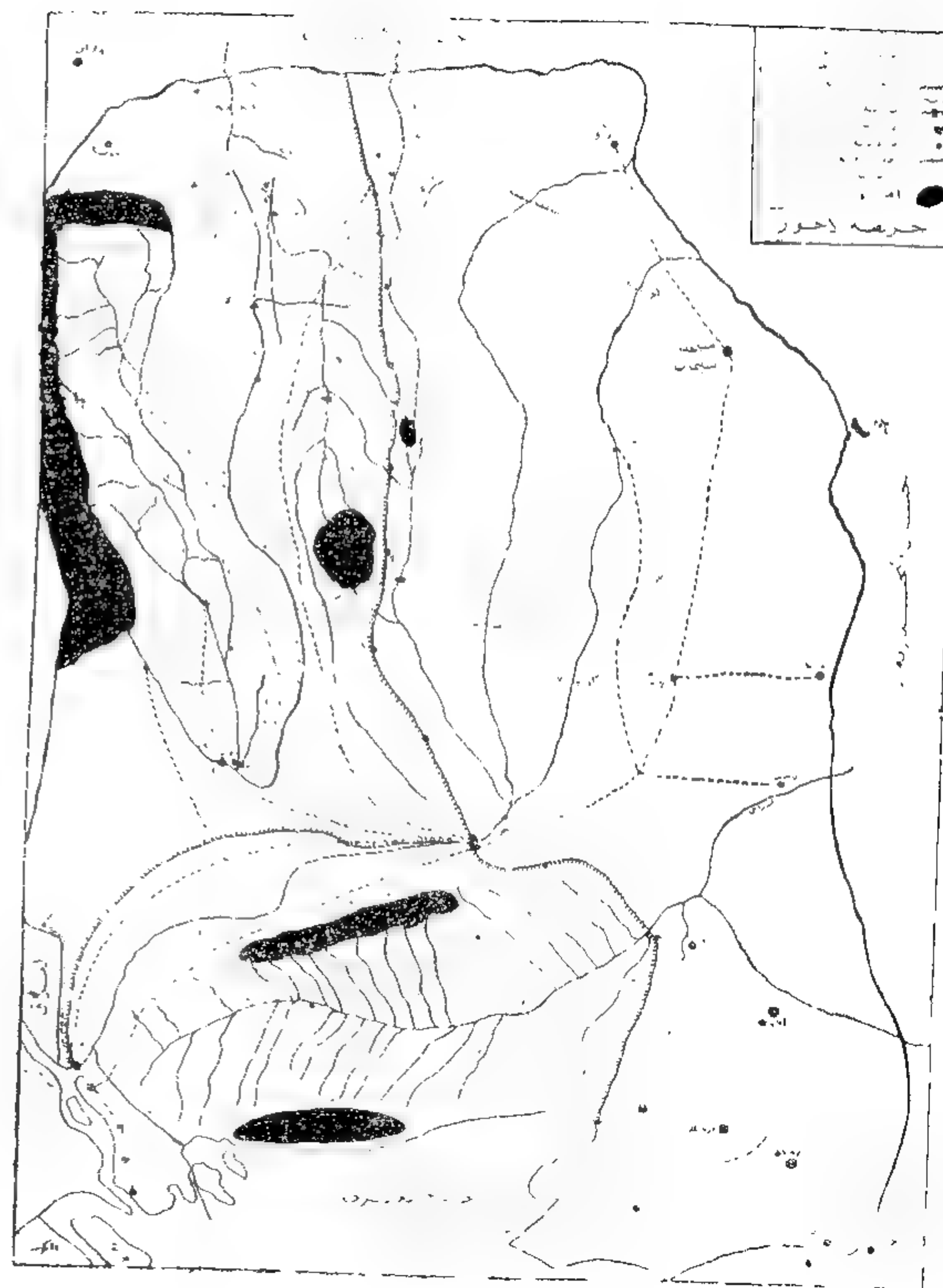
- FO/60/363 Persia June To September 1874.
- FO/602/30 Letters Received And Sent At The Busia
Residency 1761 — 1762.
- FO/248/1373 Sheikh Of Mohammerah Nationality Of His And
Other Tribesmen On Iraq Frontier.
- FO/248/1369 Political Situation Persia 1923.
- FO/248/1386 Shatt Al Arab Frontier Question.
- FO/248/1372 Political Situation In Persia 1925.
- FO/248/1115 From And To Shiraz.
- FO/602/35 Correspondence Received By Assistant Political
Agent Basra 1661 - 1867.
- FO/248/1101 From Bushire 1915.
- FO/248/1114 To Shiraz 1915.
- FO/248/1148 Letters To Pushtikuh And Mohammerah.
- FO/248/1149 Letters To Pushtikuh And Mohammerah.
- FO/248/1115 Letters To Pushtikuh And Mohammerah.
- FO/248/1379 Sheikh Of Mohammerah Tribal Affairs
- FO/424/211 Proposed Increase Of The Turkish Custom Duties
1906.
- FO/406/17 Affairs Of Koweit 1903.
- FO/371/10131 Political Persia Closed Till 1975.
- FO/248/472 Political Situation In Persia.
- WO/157/776 Intelligence Reports of Mesopotamia.
- WO/157/825 Intelligence Reports Of Mesopotamia.
- FO/94/952 Ratification Exchange Of Erzurum Treaty 1847.
- WO/161/14 Mesopotamia War Reports 1918.

FO/60/361 Persia, January To February 1879.
 FO 60/362 Persia, March To May 1874
 WO 106/1 Mesopotamia War And Intelligence Reports
 FO 602/49 Records Of The Assistant Political Agency Basrah
 1892 - 1899.
 -- FO 602/33 Correspondence Of Vice -- Consul Basra 1839 ---
 1855
 -- FO 602/34 Basrah Residency Papers 1858 - 1960.
 --- FO/60/364 Persia, October To December 1874.
 -- FO/60/367 Persia, January To June 1871.
 -- FO 624/54 Persia -- Iraqi Relations.
 --- CO/696/3 Iraq Administration Reports 1920 - 1921

FO/160/2 British Vice-Consulate Mohammerah 1880 -- 1929
 Closed till 1980.
 FO/160/3 British Vice-Consulate Mohammerah 1880 -- 1829
 Closed till 1980.
 FO/160/1 British Vice-Consulate Mohammerah 1880 - 1829
 Closed till 1980.
 FO/160/5 British Vice-Consulate Mohammerah 1880 -- 1829
 Closed till 1980
 -- FO/97/536 Shalhab Island In The Shatt El Arab 1877 -- 1884.
 FO/95/799 Protection Of Foreigners In Persia By British
 1871 -- 1875.
 FO/519/97 Letters Of British Embassy At Constantinople
 1847.
 FO/519/98 Letters Of Ambassador To Foreign Secretary
 1847.
 -- ADM/1/7625 State Of Affairs At Koweit 1902 -- 1903.
 -- FO/624/40 Transfer Of Port Of Basrah To Iraq Government.
 -- FO/624/42 Koweit Conference.
 --- FO/624/74 Iran -- Iraq Frontier.
 -- FO/60/368 Persia, July To December 1874.
 -- FO/686/25 Arab Bureau File.
 -- FO/60/21 Persia, January To December 1822.
 -- FO/60/22 Persia 1823.
 FO/60/23 Persia 1823.
 FO 372/452 Persia.
 FO/372/701 Persia
 -- FO/839/37 British Promises To Free Arabs.

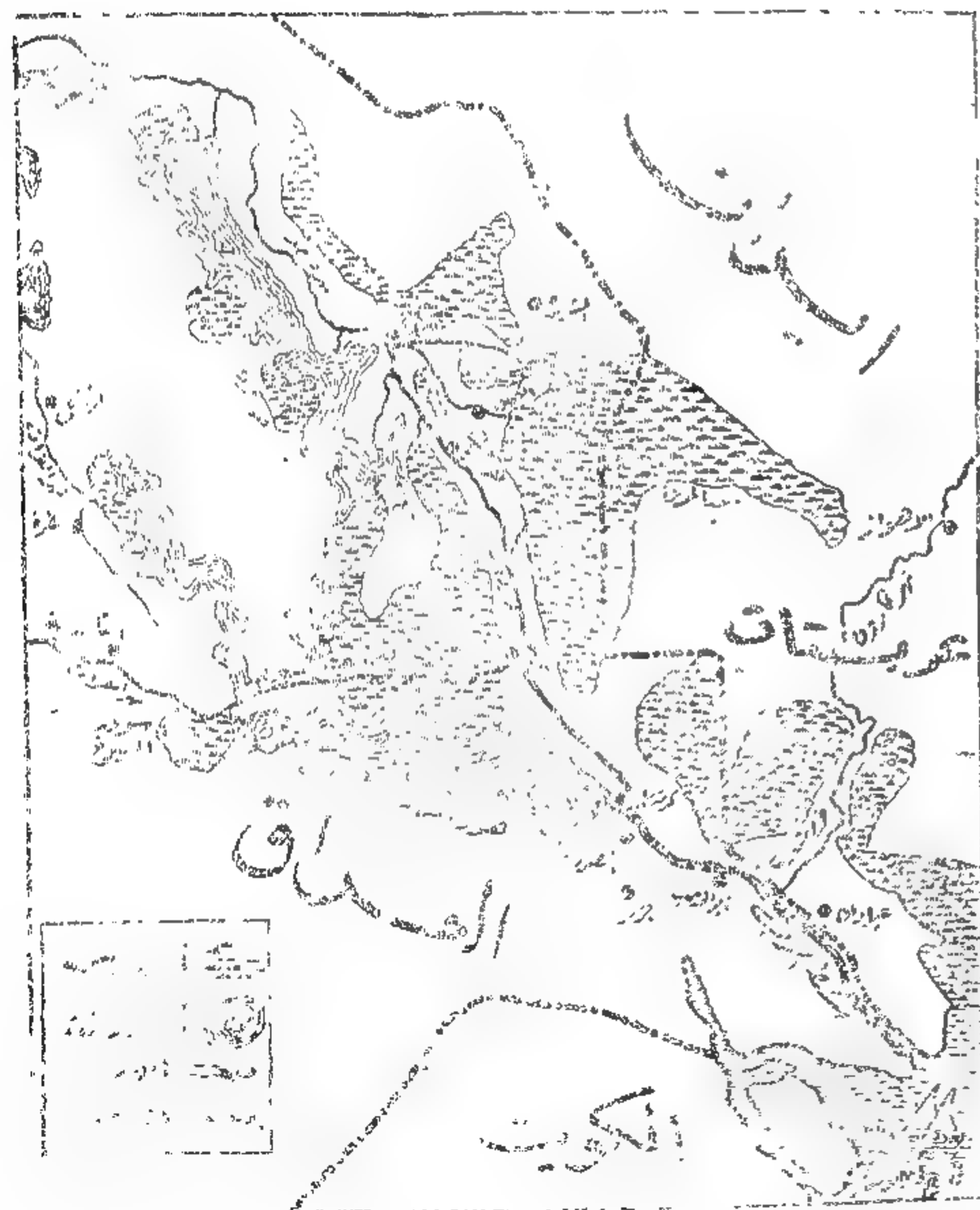
ملحق رقم (١)

خريطة إقليم عربستان



ملحق رقم (٢)

منطقة الحدود بين العراق وعربستان



ملحق رقم (۳)

منشور الحاکم العسکری الإیرانی المؤرخ ۸/۸/۱۹۲۵



إعلان

جون نیات حسنه ذات مقدس بندکان حضرت اشرف اعظم
دامت عظمتہ ہمارہ مرکوز زہن اینجانب بوده کہ بایستی بو وظائف
حفظ جامعہ دقیق و در رفع کلیہ مناقشات و اختلافات و اثراتی کہ مایہ نفاق
و شقاق است بکوشم و در اعتلاء کلمہ وحدت و اتحاد مساعدت
نمایم و در این چند روزہ مطالعات دقیقہ کہ از راپورت های واصلہ
و حرکات بعضی ہا تشخیص داده ام حس می کنم کہ تودہ اہالی
بطور جاہلانہ لغت عرب و عجم را کہ جز اختلاف لفظی چیز دیگر
نیست مایہ استفادہ سوء نیت خود قرار دادہ و باین کلمات اعتبارات
و امتیازاتی بخشیدہ طرفین ایرانی بہ عرب زبان و عرب زبان بایرانی
اعمال غرض رانی و حملہ سری و علنی ماینمایند و متأسفانہ آن جنبہ
قومیت ایرانی بودن جامعہ کہ اساس وحدت کلیہ افراد است از

نظر دور نموده اسباب اختلاف را قوت میدهند این است کہ لازم
می دانم مواد ذیل را بموم اہالی ابلاغ و ہر کسی را بحقیقت امور
و نظریات دولت ابد مدت و صلحاء قوم متنبہ سازم :

اول - ہر فرد ایرانی کہ در این آب و خاک نشو و نما نموده اعم
از مسلمان یہود زردشتی ارہنی عرب یا عجم باید در قلب خود جای
کزین ہایہ کہ تمامی در این این خاک و برادر قومی بوده و در حقوق
ایرانیت و مدنیت خود مساوی و متفق خواہند بود و هیچ کدام
بر هیچ یک امتیاز و فضیلتش از ان حیث نبودہ جز شرافت دینی و فضیلت
علمی کہ مسلم عامہ است و دولت ابد مدت ہر فرد ایرانی را مادامی
کہ خیانتی از او ثابت نہ کردیدہ او را یک نفر ایرانی با شرف کامل
الحقوق می داند و نیز حاضر نیست سہویت اشخاص جاہل را بنظر
غضب و بی رحمی نہ کریستہ انہارہ مہوم سازد بل کہ در مقابل اشتباہات
و جہلیات دولت حاضر است با کمال صمیمیت افراد جاہل را در دائرہ
علم و دانش داخل نمودہ و بظہر اصلی کہ تر ہنک و ملت است
حاصل نماید و بالمشکس بہرہ روز ثبوت خیانتی نماید کہ تمامی
ابناء این خاک و برادر قومی ہونہ و در حقوق ایرانیت و مدنیت خود
مساوی و متفق خواہند بود و ہر یک کدنام بر هیچ یک امتیاز و فضیلتش
از این حیث نبودہ جز شرافت دانہ و عصبیت عامی کہ مسلم عامہ
است و دولت ابد مدت ہر فرد ایرانی را مادامی کہ خیانتی از او

مینمایم که از این به بعد ترك این لغت از زبان و مفاد آن از قلب
نموده عموماً طرفین را برادر ایرانی خود تصور کرده و باهم در کمال
اخوت آمیزش و زندگانی نموده فقط اشراق قوم را مطرود و مردود
دشمار ...

دوم - لازم می دانم به کسانی که را بورت های لازمه بمن رسانیده
اند تشکرات صمیمانه نموده و ضمناً توصیه مخصوص نمایم که برای
ابلاغ هر را بورتی میل دارم دقت نموده پس از تحقیق کامل را بورت
خود را برسانند و اگر غیر از این شود البته سلب اعتبار از را بورت
های واصله خواهد گردید بنجم مرداد ۱۳۰۴ مخمره ۱۰

فرمانده قوای ساخلوی خوزستان
نایب سرهنگ مصطفی خان

جایگاه خوزستان مخمره ۲۱، ۱۰۰، ۶۱، ۵۰۵۰۰

ملحق رقم (۴)

منشور الحاکم المسکری الإیرانی المؤرخ ۸/۸/۱۹۲۵



اعلان

مواد ذیل را بنظر عموم اهالی محترم مخمره میرسانند و بایستی کاملاً
بدلول آن عمل گردد - چون واقعات جاریه مستلزم لوازم استحقاق
عمومی است و لوازم استحقاق جمع اجتماعات بی اساس است این
است که از امروز بایستی کلیه اهالی از کلیه اجتماعات در خیابانها
مجامع و محافل باستثناء مجالس روضه احتراز بسته و تبری جویند
چنانچه برخلاف این ماده ملاحظه شد اجتماعی بوقوع پیوسته فوراً
جلب و مورد مجازات خواهد گردید (الی سه نفر در حکم اجتماع
داخل خواهد بود) ۲ - برای آسایش عمومی امر میکنم که مردم در شب
بیش از سه ساعت از شب گذشته حق عبور و مرور در کوچه ها ندا
رند که در ساعت سه و نیم اعلان (شیفور قرق) زده می شود فی
الفور عابرین هر کس باشد استثنای که بلیط در دست داشته

باشند که قمار خواهند کرد یا اشخاصی که دارای بلیط نبوده و در موقع شب کار واجبی داشته باشند می توانند بهر بست و کشیکچی باو نزد یکتر استرجوع کرده و اجازه گرفته شغل خود را انجام دهد.

۳- چون نظامیان از طرف دولت مسئول جان و مال اهالی هستند این است که حکم می کنم از صبح ششم مرداد یوم سه شنبه الی صبح هفتم مرداد چهارشنبه در ظرف این ۲۴ ساعت هر کس هر حربه در منزل از قبیل تفنگ شمشیر و کارد قتله و امثال آن داشته باشد بی خوف و بداره ساخلوی وارد نموده باشد قطع نظر از اینکه بانها تقصیری متوجه نخواهد شد بواسطه نوشتن اسامی آنان مورد توجه و مهربانی نیز خواهند گردید لیکن اگر بعد از مدت ۲۴ ساعت اسلحه از منازل کسی بدست آید بتوسط مفتشین یا مردمان عادی پس از اخذ مورد مجازات سخت خواهند گردید.

۴- و نیز راجع باموال تاراجی از بازار ازادی میدهم به اشخاصی که این مالها را در منزل خود قرار داده اند بعد از ۲۴ ساعت از صبح ششم مرداد که خودشان اجناس مذکور را آورده و تسلیم نمایند که هیچ گونه تقصیری بانها متوجه نخواهد گردید ولی اگر بعد از مدت معین دیناری از مال مذکور در منازل کسی یافت شود هستی او را متصرف و معبوس خواهد گردید.

۵- در تمام ایام غزاداری عزاداران حضرت عباد الله الحسین برای اقامه تعزیه و سوگواری آزاد خواهند بود در همان محل خود اعم از حسینیه یا مسجد در هر جا که شروع نموده در همانجا ختم کرده و از مکان خود خارج نکنند هر دسته که برخلاف این حکم از محل خود خارج گردد مجازات سخت خواهند شد.

پنجم مرداد ۱۳۰۴ نمره ۱۱

فرمانده قوای ساخلوی خوزستان
نایب سرهنگ مصطفی خان

جانبخانه خوزستان محرمه ۲۰۰۰۲۰۰۰ ۴۵۶۲۰۰۰۰

ملحق رقم (٥)

منشور الحاکم العسکری الایرانی المؤرخ ١٠/٨/١٩٢٥

ابلاغیه

بعموم اهالی محترم و طوائف و عشایر مخصوصاً کسانی که هاشق
ترقی ملک و دولت و علاقه بحفظ ناموس و مملکت خود دارند بشارت
میدم که بحمد الله ازین اقبال بیروال ذات مقدس بندکان حضرت
اشرف اعظم دامت عظمته بجزد اینکه استماع کردید که جمعیتی
از متجاسرین و اشرار در فیلده و اطراف آن مجدد فساد اجتماع و بغاوت
نموده فیلده و قصر خزعل خان را لانه دسایس و شرارت خود قرار
داده اند بعد از تشخیصات لازم از عده و قوه آنها با اینکه جماعت
کثیری مقامات مستحکمه را اختیار و برای خود استعداد و قوتی مهیا
نموده صبح چهارشنبه هفتم مرداد نظامیان فداکاران حافظین ناموس
حقیقی ملت در ظرف چند ساعت بر آویز آبایک حرکت جسورانه
متهاجمانه کلیه اشرار را از جای کنده فیلده و قصر انرا متصرف
عده کثیری از اشرار مقتول و مجروح و اسیر نموده و ما بقی مجبور
بفرار و برا کنندگی شدند و الساعه بکلی اثری از مخالفین سر او علناً
باقی نمانده و مقدار کثیری اسلحه و مهمات نیز بدست آمده است.
هفتم مرداد نمره ٣٠

فرمانده قوای ساخلوی خوزستان

نایب سرهنگ مصطفی خان

مخامه خوزستان نمره ٢٦٠ ٢٠٠ ٨٠ ٤٠

ملحق رقم (٦)

منشور دائرة الحاکم العسکری الایرانی المؤرخ ١٢/٨/١٩٢٥



اعلان

عین تاسکرا فی که از مقام فرمانده کل قوای ساخلوی
خوزستان از ناصری صادر گردیده بنظر عموم اهالی محترم محرمه
ورؤساء طوائف و عشایر می رساند
کفیل حکومت نظامی و فرمانده ساخلوی محرمه - باقبال بیروال
بندکان حضرت اشرف دامت عظمته قسمة فلاحیه خاتمه روسای
دستجات مخالف مجبور باطاعت دولت گردیده اند و نوم ١٠ مرداد
زائر عبود و حاج مالک و سایر مشایخ کعب بناصری نزد انجناب
حاضر و تسلیم گردیده اند نظر باینکه دولت هیچ وقت به اضمحلال
طاقته یا قومی را خنی نخواهد بود و این سوءحرکات هم بواسطه جهالت
بوده عفو داده شده و بمرأحم دولت مفتخر گردیدند مراتب فوق را
توسط اعلان بعموم عشایر و طوائف حه زه خوزستان منتشر نمائید
١٩ مرداد نمره ١٤٨٥ فرمانده ساخلوی خوزستان مصطفی

٢٠ مرداد ١٣٠٤

کفیل حکومت نظامی و فرمانده ساخلوی محرمه

حسن بهزادی

الصفحة

٦٩ - ٦٧	المبحث الأول : رابطة الجنسية السكعبية
٧٣ - ٧٠	المبحث الثاني : الروابط المعنوية لشعب عربستان
٧٩ - ٧٤	المبحث الثالث : صفات شعب عربستان

الفصل الثاني : إقليم عربستان

٨٤ - ٨٠	تمهيد
٨٧ - ٨٥	المبحث الأول : صفات إقليم عربستان وعناصره
١٠٠ - ٨٨	المبحث الثاني : حدود إقليم عربستان

الفصل الثالث : السيادة في عربستان

١١٢ - ١٠١	تمهيد
	المبحث الأول : سيادة الدولة السكعبية
١٢٩ - ١١٣	تمهيد
١٣٥ - ١٢٩	المطلب الأول : الدول مقيدة السيادة
١٤٥ - ١٣٦	المطلب الثاني : مدى تقييد السيادة السكعبية
١٥٢ - ١٤٥	المطلب الثالث : مظاهر السيادة السكعبية

المبحث الثاني : التنازل وفق معاهدة أرضروم

١٦٩ - ١٥٣	تمهيد
١٧٧ - ١٧٠	المطلب الأول : الأدلة على السيادة العثمانية
١٨٦ - ١٧٧	المطلب الثاني : أثر التنازل على السيادة السكعبية

الباب الثاني : المركز القانوني لإقليم عربستان بعد سنة ١٩٢٥

١٨٨ - ١٨٧	تمهيد وتقسيم
-----------	------------------------

الفصل الأول : الفتح والتوسع الإقليمي الإيراني في إقليم عربستان

١٩٣ - ١٨٩	تمهيد
-----------	-----------------

فهرس

الصفحة

.. .. .	الإهداء
.. .. .	المصطلحات الأجنبية المستخدمة في هذه الرسالة
٦ - ١	مقدمة

القسم التمهيدي

التطور التاريخي لإقليم عربستان حتى سنة ١٩٢٥

٩	مقدمة
١٨ - ٩	التعريف بإقليم عربستان جغرافياً
	الباب الأول : العصور التاريخية الأولى حتى نهاية الدولة السكعبية
١٩	تمهيد وتقسيم
٢٤ - ٢٠	الفصل الأول : العصور التاريخية الأولى
٢٦ - ٢٥	الفصل الثاني : الدولة الإسلامية
٣٥ - ٢٧	الفصل الثالث : الدولة السكعبية
٥٦ - ٣٦	الباب الثاني : الدولة السكعبية من سنة ١٧٢٤ إلى سنة ١٩٢٥

القسم الأول

تطور المركز القانوني لإقليم عربستان

٦٠ - ٥٩	مقدمة
	الباب الأول : المركز القانوني لإقليم عربستان قبل سنة ١٩٢٥
٦٤ - ٦١	تمهيد وتقسيم
	الفصل الأول : شعب عربستان
٦٦ - ٦٥	تمهيد

الصفحة

المبحث الأول : في مشروعية الحرب الإيرانية ضد
الدولة الكمينية سنة ١٩٢٥

تمهيد ١٩٤

المطلب الأول : التطور التاريخي والقانوني

نحو تقييد الحرب ١٩٥ - ٢٠٠

المطلب الثاني : الحرب في ظل عهد عصبة

الأمم والمعاهدات الدولية ٢٠١ - ٢٠٧

المطلب الثالث : موقف المرف الدولي من

اكتساب الأقاليم بالحرب ٢٠٨ - ٢١٠

المطلب الرابع : التحليل للقانوني لحرب

سنة ١٩٢٥ ٢١١ - ٢١٤

المبحث الثاني : في انتهاء الحرب الإيرانية وإمكانية

ضم أراضي الدولة الكمينية

تمهيد ٢١٥

المطلب الأول : انتهاء الحرب الإيرانية الكمينية ٢١٦ - ٢٢٧

المطلب الثاني : إعلان الضم ٢٢٧

المطلب الثالث : المسؤولية الدولية ٢٢٨ - ٢٣٥

الفصل الثاني : دراسة قانونية للوضع الراهن في إقليم
عربستان

تمهيد ٢٣٦ - ٢٣٧

المبحث الأول : المبررات القانونية لتغيير الوضع

الراهن في إقليم عربستان

تمهيد : ٢٣٨ - ٢٣٩

المطلب الأول : دور الفعالية كمبرر لبقاء الوضع

الراهن في إقليم عربستان ٢٣٩ - ٢٤٨

المطلب الثاني : دور الاعتراف الدولي كمبرر

لبقاء الوضع الراهن في إقليم

عربستان ٢٤٩ - ٢٥٣

الصفحة

المطلب الثالث : دور التقدم كمبرر لبقاء الوضع

الراهن في إقليم عربستان ٢٥٤ - ٢٦١

المبحث الثاني : الحماية الدولية لحقوق شعب عربستان

تمهيد ٢٦٢

المطلب الأول : القيمة القانونية لحقوق الإنسان

في ظل ميثاق الأمم المتحدة

تمهيد : ٢٦٣ - ٢٦٦

الفرع الأول : حماية حقوق الانسان في

نصوص ميثاق الأمم المتحدة ٢٦٧ - ٢٧١

الفرع الثاني : الحماية التي تضمنها الإعلان

العالمي لحقوق الانسان ٢٧٢ - ٢٧٨

المطلب الثاني : التفرقة العنصرية ضد شعب

عربستان ٢٧٩ - ٢٨٦

القسم الثاني

حق شعب عربستان في تقرير مصيره

مقدمة ٢٨٩ - ٢٩٠

الباب الأول : حق تقرير المصير في ظل قواعد القانون الدولي العام

تمهيد وتقسيم : ٢٩١

الفصل الأول : حق تقرير المصير قبل ميثاق الأمم المتحدة

تمهيد : ٢٩٢ - ٢٩٣

المبحث الأول : التطور الفقهي لمفهوم تقرير المصير

قبل الميثاق ٢٩٤ - ٢٩٦

المبحث الثاني : المفهوم الغربي لتقرير المصير ٢٩٧ - ٢٩٨

المبحث الثالث : المفهوم الاشتراكي لتقرير المصير ٢٩٩ - ٣٠٣

المبحث الرابع : تقرير المصير في ظل عهد عصبة الأمم ٣٠٤ - ٣٠٥

المبحث الخامس : التحليل القانوني لتقرير المصير

قبل الميثاق ٣٠٦ - ٣٠٩

الصفحة

النصل الثاني: حق تقرير المصير في ظل ميثاق الأمم المتحدة

تمهيد : ٣١٠ - ٣١٢

المبحث الأول: معنى تقرير المصير في ميثاق الأمم المتحدة ٣١٣ - ٣٢٣

المبحث الثاني : للقيمة القانونية لحق تقرير المصير

في ظل ميثاق الأمم المتحدة

تمهيد ٣٢٤

المطلب الأول: التحليل القانوني لحق تقرير المصير ٣٢٥ - ٣٣٣

للمطلب الثاني : القيمة القانونية لقرارات الجمعية

العامة للأمم المتحدة .. ٣٣٤ - ٣٤٤

المطلب الثالث : تقرير المصير كمبدأ في القانون

الدولي ٣٤٥ - ٣٤٦

الباب الثاني : تطبيق تقرير المصير في إقليم عربستان

تمهيد وتقسيم ٣٤٧ - ٣٤٨

النصل الأول : مدى إمكانية تطبيق حق تقرير المصير في

إقليم عربستان

تمهيد ٣٤٩ - ٣٥١

المبحث الأول : قضية الجزائر .. ٣٥٢ - ٣٥٨

المبحث الثاني : اوجه الشبه بين قضية الجزائر ومشكلة

عربستان .. ٣٥٩ - ٣٦٢

المبحث الثالث : النتائج القانونية المترتبة على الشبه

بين قضية الجزائر ومشكلة عربستان ٣٦٣ - ٣٦٩

المبحث الرابع : مدى مشروعية المساعدة العربية

لثوار عربستان .. ٣٧٠ - ٣٧٢

المبحث الخامس : مدى إمكانية تطبيق فكرة

الدولة متعددة القوميات في إقليم

عربستان .. ٣٧٣ - ٣٧٧

الصفحة

الفصل الثاني : مطالبة شعب عربستان بحقه في تقرير مصيره

تمهيد ٣٧٨ - ٣٨٠

المبحث الأول : التعريف بالجهة القومية لتحرير

عربستان .. ٣٨١ - ٣٨٣

المبحث الثاني : الوضع القانوني للجهة القومية لتحرير

عربستان .. ٣٨٣ - ٣٨٥

المبحث الثالث : فعالية الجهة القومية لتحرير عربستان ٣٨٦ - ٣٨٧

المبحث الرابع : مشروعية نشاط الجهة القومية

لتحرير عربستان ..

تمهيد ٣٨٨ - ٣٨٩

المطلب الأول: استخدام الجهة القومية للقوة

المسلحة .. ٣٩٠ - ٣٩١

المطلب الثاني : الأساس القانوني لاستخدام

الجهة القومية للقوة المسلحة ٣٩٢ - ٣٩٥

المطلب الثالث : الوضع القانوني لتوار الجهة ٣٩٥ - ٤٠١

الخاتمة ٤٠٥ - ٤١٧

مراجع البحث .. ٤١٩ - ٤٥٤

الملاحق .. ٤٥٥ - ٤٦٧

جدول الخطأ والصواب

الخطأ	رقم الصفحة	رقم السطر	الصواب
عريستان	٩	١٧	عريستان
فز	١١	١٦	فز
شقي	١٢	٢٢	شقي
رقيل	٢٣	٢٠	رقيل
Campaing	٢٣	٢٤	Campaing
Questiau	٣٦	١٤	Question
ill	٣٧	١٨	till
الى الوضع	٥٩	٣	الى أن الوضع
فان التعرف على	٥٩	١٢	فان ذلك يستلزم التعرف على
الثاني	٦٠	٣	الثاني
تهمنا	٦٠	٥	تهمنا
exerceiss	٨٠	٢٢	exercises
Notes	٨٣	١٦	Notes
stnte	٩٠	١٦	state
Th	٩٧	١١	The
Shwarzenberger	١٠٤	١٩	Schwarzenberger
their	١٠٩	٢٢	their
Whith	١٠٩	٢٣	Which
Candle	١١٤	٢٠	Candle
Baghad	١١٤	٢٠	Baghdad
لذلك	١٣٢	١	ذلك
عل	١٣٧	١٠	على
of	١٣٧	٢١	of
كرم	١٣٩	٤	كرم
tokhe	١٤٤	٢٥	to be
Question	١٦١	١٥	Question
suppo se	١٨٣	٢٠	suppose
يعتبر	١٩٦	١٠	يعتبر
Lautepacht	٢٠٣	٢٢	Lauterpacht
(٣)	٢٠٦	٢٥	(٤)
princiPles	٢١٠	٢	principles
الماس	٢١٢	٢٣	الماس
oertain	٢١٧	١٧	certain
d.	٢٢٤	٢٧	p
الحقيقة	٢٢٥	٥	الحقيقة
responsibility	٢٢٨	٢٢	responsibility
integrity	٢٣٣	١٣	integrity
in	٢٣٤	٣	in
كان	٢٣٧	٩	كان

الخطأ	رقم الصفحة	رقم السطر	الصواب
A.D.I.L.C.	٢٤٦	١٦	A.D.P.I.L.C.
الحكمة	٢٥٨	١٨	الحكمة
Centain	٢٥٩	١٧	Certain
Nationalf	٢٦٩	١٢	National
196	٢٦٩	١٨	1963
الرأي الراجح	٢٧٣	١٨	الرأي الراجح
Declaratoin	٢٧٤	٢٤	Declaration
ما يناقش	٢٧٦	١٨	ما يناقش
Minis try	٢٨٢	٢٣	Ministry
Genuine	٣٠٤	٨	Genuine
يجبر	٣١٩	١٤	يجبر
تقرير	٣٢٢	٦	تقرير
يبي	٣٣١	٢٤	يبي
فوس	٣٦٤	٨	فوس
وكذلك	٣٧٩	٢٠	وكذلك
لاجبة	٣٨١	١٢	لاجبة
المصطمة	٣٨١	١٥	المصطمة
شروعة	٣٩٢	٢٤	مشروعة
protection	٣٩٩	١٩	protection of

رقم الإيداع ٢٢٧٦ / ١٩٧٤

